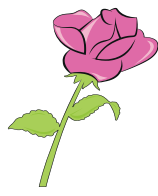




الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵙⴻⵎⴻⵔⴰⵏⵜ  
Union Socialiste des Forces Populaires



# 2021

## البرنامج الانتخابي لاستحقاقات 8 شتنبر

### أهم الالتزامات

## المغرب أولاً

تناوب جديد  
بأفق اجتماعي  
ديمقراطي



الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

البرنامج الانتخابي

الطبعة: 2021

الإيداع القانوني: 2021MO3596

ردمك: 978-9920-34-159-2

© جميع الحقوق محفوظة

## المغرب أولاً تناوب جديد بأفق اجتماعي ديمقراطي

تتعقد الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 في سياق استثنائي نتيجة الانتشار المفاجئ والمهول لوباء «كوفيد 19» حيث ما زال العالم يصارع للخروج من الأزمة الصحية غير المسبوقة بفضل اللقاحات التي تم الشروع في تعميمها. وكما أكد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ البدايات الأولى، أن الأمر لا يتعلق بنزعة عابرة، بل بمرحلة عصبية سيكون لها ما بعدها على جميع الأصعدة: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وستتطلب التداعيات السلبية للجائحة مجهودا سياسيا وتنمويا مضاعفا ومتواصلا لامتناس الآثار الوخيمة على الأفراد والمجتمع، وهو ما تحقق مع مختلف القرارات الملكية الحكيمة والاستباقية.

إن الأزمة التي يمر منها العالم ومعه بلادنا، بكل الزخم الفكري الذي أثت وصاحب تطورها قد طرح في المحصلة سؤالاً جوهرياً حول المصير والمآل، عبر توقف الجميع بالدرس والتحليل والسؤال عن الغد والمشارك، عن العالم الجديد الذي يجب أن نؤسس له. هو سؤال البديل بالأساس، المنطلق من تجربة مؤلمة أبانت عن عقم ومحدودية المنهج التديري المؤطر للاقتصاد وخلق الثروة والذي جعل الأمم تواجه المجهول وتراقب أنظمتها المالية والاقتصادية تنهار في غفلة من السوق ومنظريه ومهندسيه.

إن العالم ونحن معه، وهو يجري أكبر عملية تقييم وترتيب للأولويات في تاريخه خارج كل منطق للصراع والاحتدام النظري والتأصيلي، صار متيقنا أكثر من أي وقت مضى بأن طريقاً جديداً صار ممكناً، ومنهجاً متجدداً لم ينتبه إلى جدواه وقوته وحجيته هو جواب اليوم على سؤال الغد.

إن الجواب الاشتراكي الديمقراطي صار يفرض نفسه كبديل عن مناهج السوق والاحتكار والمبادرة الحرة غير المؤطرة، وهو الجواب الذي تبنته أكبر القوى الفاعلة خارجه من أجل الارتقاء بأوضاع الإنسان والمجتمعات. ولن يتم ذلك إلا عبر تقوية أدوار الدولة وتقنين تدخلها في التنمية والحياة الاقتصادية، وتمديد جرعات حكمها في إنتاج وتوزيع الثروة، دولة قوية وعادلة تركز على القانون وسمو المؤسسات، ومجتمع حدثي متضامن كما حدده الشعار المركزي لتصورنا حول النموذج التنموي الجديد.

إن التوجه الفكري الذي تبناه حزبنا منذ تأسيسه، وطرح من خلاله بديلاً قابلاً للتحقيق على المستويات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية صار خياراً استراتيجياً للدولة في مواجهة الآثار المدمرة للجائحة، خياراً مؤسساً لمغرب جديد يعيد ترتيب أولوياته التنموية وينطلق في هندسة تغييره وصناعته.

وتأتي المبادرة الملكية بتعميم التغطية الصحية على جميع المغاربة في أولويات الأجندة الوطنية الجديدة

وتوسيع مجالات الرعاية الاجتماعية في مبادرة استراتيجية مضبوطة في الزمان والإمكانيات للخروج وبكل حسم من دوامة الهشاشة الاجتماعية وضمان حق الجميع في العلاج وفي الحياة الكريمة المؤطرة بتوجه وطني بقيم العدالة الاجتماعية لا رجعة فيه.

وتأسيسا على هويته الاشتراكية الديمقراطية الراسخة و إعمالا لمنطوق الفصل الأول من الدستور الذي عرف نظام الحكم بالمغرب بأنه: " ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية"، فإن الحزب، وبعد أن صالحت جائحة «كوفيد 19» العالم مع اختياراته الإنسية، يجدد التأكيد على أولوية وحيوية المسألة الاجتماعية كضامن للنسجام والتوازن المجتمعي وكصمام أمان للكرامة الإنسانية، يعبر عن فخره واعتزازه بالتطابق التام بين قناعاته واختياراته هذه والتوجهات الملكية السامية البليغة في وضوحها وقوتها ونفسها الاجتماعية الديمقراطية وأفقها الاستراتيجي كخيار للدولة. إنها توجهات ترسم خارطة طريق مبتكرة لسياسات عمومية جديدة انطلقت مع طرح جلالة الملك لمشروع النموذج التنموي الجديد والإقلاع الصناعي والإصلاح الفلاحي وتعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية ودعم الشباب والعدالة المجالية وتوزيع ثمار النمو. وبكل تأكيد، تحتاج هذه السياسات العمومية إلى موارد مالية مستجدة ومستدامة (توسيع الوعاء الضريبي، تجفيف منابع الريع، محاربة الفساد، ترشيد الإنفاق العمومي، ...) مثلما هي بحاجة لنخبة سياسية واقتصادية واجتماعية في مستوى حملها والاقنتاع بها والترافع عنها و تفعيلها .

انطلاقا من كل ذلك، يخوض الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الاستحقاقات الانتخابية ببرنامج واقعي وطموح، شعاره «المغرب أولا، تناوب جديد بأفق اجتماعي ديمقراطي»، ليتقدم للناخبات والناخبين بعرض سياسي متكامل ومنسجم. ويتمثل هذا العرض في مجموعة من الالتزامات الواقعية التي يعلنها الحزب ويؤطرها بعنوان بارز: «المغرب أولا» لأن ذاكرته تخترن الكثير من قيم التعلق بالوطن قبل كل شيء، ذاكرة التحدي بدء من مرحلة بناء الدولة المستقلة، وطريق الوحدة، وتحرير الاقتصاد الوطني، مروراً بمرحلة التناوب التوافقي، وتجاوز السكتة القلبية، ووصولاً إلى الانخراط في الأفق المتجدد للعهد الجديد. وبالنفس الوطني ذاته الذي يقر بأن الوطن أولاً وأخيراً، يتوجه الحزب نحو بناء المستقبل، نحو تناوب جديد بأفق اجتماعي يتيح للجميع الحق في الصحة والتربية والشغل والتنمية والعيش الكريم، وبأفق ديمقراطي يعزز التعددية السياسية والسلوك السياسي النزيه ومشاركة النساء والشباب.

إن برنامج الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يشكل الجواب الاشتراكي الديمقراطي المغربي على الأسئلة الكبرى والقضايا التي خلقتها الأزمة في بلادنا على غرار باقي دول العالم، إذ بكل الزخم الفكري حول المصير والمآل، والمساءلة النقدية للواقع وتوقعات الغد وتحديات المشترك وفق ترتيب محكم للأولويات، يرسم البرنامج الاتحادي طريقاً ممكناً، ومنهجاً متجدداً، وبديلاً واقعياً عن مناهج الرأسمالية المتوحشة والاحتكار والريع.

إن استيعاب الوضع الراهن وتوقع مستقبل أفضل، يقتضي تناوباً سياسياً جديداً ذي أفق اجتماعي يتيح لجميع المغاربة الحق في العيش الكريم، في الصحة والعلاج، في التربية والتشغيل، ويجعل من الاستثمار

في العنصر البشري رافعة أساسية للتنمية. بهذا الأفق سيكون بالإمكان وضع حد نهائي لمظاهر التهميش والبطالة، واستنهاض كل فئات المجتمع، خاصة في أوساط النساء والشباب، للانخراط الجماعي في بناء مجتمع تسوده قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ويطمح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى تحقيق هذا الأفق الاجتماعي في 2026، من خلال الإجراءات الواقعية، المعقولة والقابلة للتنفيذ، التي يعلنها في برنامج الانتخابي باعتبارها التزامات تهم الأقطاب الاجتماعية والاقتصادية، والمجتمعية، والثقافية، والمؤسسية. إنها 25 التزاما أساسيا يتعاقد الحزب بشأنها مع المواطنين والمواطنات ويتعهد بالوفاء بها من خلال 150 إجراء بعد تمكينه من المساهمة في تدبير الشأن العام.

فعلى المستوى الاجتماعي، يلتزم الحزب بجعل الإدماج الاجتماعي الشامل حافزا للتنمية وآلية للاستقرار والتضامن الاجتماعي، وبتعميم الحماية الاجتماعية لصون كرامة المواطن، مع ضمان الحق في خدمة صحية عمومية ذات جودة عالية، وفي سكن مناسب يوفر شروط التنشئة الاجتماعية السليمة. كما يولي عناية خاصة للتشغيل باعتباره دعامة القدرة الشرائية وأساس العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يدفعه إلى الالتزام بتنمية مدرسة تكافؤ الفرص، المنفتحة على العالم والمحقة للارتقاء الاجتماعي، وتطوير جامعة عمومية تقدم تكويننا بمستوى عالمي لإنتاج المعرفة وإفراز نخب المستقبل.

أما على المستوى الاقتصادي، فيلتزم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتقوية وتوسيع الطبقة الوسطى ومحاربة الهشاشة من أجل دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز السلم الاجتماعي، ويلتزم باعتماد نظام جبائي عادل ومنصف لتوجيه التنمية الاقتصادية بشكل فعال. ويتعهد بتطوير الاستثمار الوطني بما يمكن من الرفع من نسب النمو بشكل مضطرد ومنتج لمناصب الشغل، مع خلق تحول هيكلي في النسيج الإنتاجي لتلبية الطلب الداخلي والمنافسة في الأسواق الدولية. كما يتعهد بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر وترسيخ التنمية المجالية المستدامة من جهة، والتركيز، من جهة أخرى، على زيادة الإنفاق العمومي في البحث العلمي المتقدم لكونه عاملا حاسما في الانتقال إلى الأنماط الاقتصادية الصاعدة ودعم الابتكار.

بينما يلتزم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على المستوى المجتمعي، بإيلاء القطب المجتمعي العناية اللازمة من خلال إجراءات عملية لحماية الطفولة بوصفها اللبنة الأولى لبناء مواطن الغد، والنهوض بأوضاع النساء للقطع مع كل أشكال العنف ولإشراكهن كليا في عملية التنمية. وعلاوة على اهتمامه بإقرار منظومة رياضية قوية ومساهمة في التماسك الاجتماعي، يلتزم كذلك بتحرير الطاقات الإبداعية للشباب عبر الاستثمار الأمثل للإمكانات التي يوفرها التعليم والشغل، مع تفعيل المشاركة السياسية لمغاربة العالم بما يمكن من مواكبتهم بشكل أفضل.

وبوصفه فاعلا مؤثرا في الحياة الثقافية، يطرح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التزاما أساسيا يتمثل في وضع «مخطط المغرب الثقافي» الذي يرمي إلى إفراز قطب ثقافي منتصر للإبداع والفكر، وإلى تطوير صناعة ثقافية وإعلامية تشكل قيمة مضافة في الاستثمار الوطني. كما يلتزم باعتماد قانون إطار للثقافة

والفنون، وتعزيز الرأسمال اللامادي لصيانة الهوية والتنوع الثقافي، مع وضع آليات خاصة بترويج المنتج الثقافي الوطني، وتبسيط المساطر لخلق الحوافز المشجعة للإنتاج الفني. ويتعهد الحزب بالنهوض بالوضع الاعتباري والاجتماعي للفنان والكاتب، وتعزيز الموارد البشرية والمالية للإعلام العمومي، ودعم وتأهيل المقاولات الصحافية مع تعزيز المكاسب الاجتماعية للصحافيات والصحافيين المهنيين.

وعلى المستوى المؤسسي، يلتزم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتدريس الحقوق والحريات وفق منظور عصري حديثي، والمراجعة الشاملة للقانون الجنائي المغربي، وإخراج قانون الإثراء غير المشروع. أضف إلى ذلك التزامه بتدريس الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة لإسناد الإقلاع التنموي وصون كرامة المواطن، وتسريع مسلسل الهوية المتقدمة كمدخل حقيقي للعدالة المجالية والاجتماعية، مع تقوية الحكامة العمومية بوصفها دعامة ضرورية لتعزيز البناء الديمقراطي والتنموي.

**إدريس لشكر**

**الكاتب الأول**

**للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية**



# القطب الاجتماعي

## إدماج اجتماعي شامل و حماية اجتماعية منصفة

يتوخى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إقامة منظومة اجتماعية متماسكة وعادلة من خلال التفعيل الأمثل لتعميم الحماية الاجتماعية بوصفها الثورة الاجتماعية الحقيقية التي أطلقها جلالة الملك، والتي تستهدف تعزيز الاستقرار والتضامن الاجتماعي. ويروم البرنامج الانتخابي للحزب تحقيق الاندماج الاجتماعي الشامل من خلال تقوية الاستثمار العمومي في المجالات الاجتماعية الحيوية، وضمان الولوج للخدمات العمومية الأساسية، مع توفير شروط العدالة الترابية لرفع الحيف عن الجهات والمناطق الأكثر هشاشة.

إن الهدف الرئيسي للسياسة الاجتماعية، من منظورنا الاشتراكي الديمقراطي، يتمثل في إقرار نظام شامل ومستدام للحماية الاجتماعية تشمل الجميع وفقا لمبادئ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص، ويتيح الاستفادة من الخدمات التربوية والصحية وضمان الحق في السكن والشغل والعيش الكريم. فالبعد الاجتماعي المستدام يعد المدخل الحقيقي لترسيخ نجاعة السياسة العمومية في المجال الاجتماعي، ويكرس تقوية الآليات الكفيلة بمحاربة البطالة ومظاهر الهشاشة والتهميش من جهة، و القادرة على المحافظة على التماسك الاجتماعي والتضامن المجتمعي.



## الصحة

منذ وضع الركائز الأساسية للمنظومة الصحية لمغرب ما بعد الاستقلال سنة 1959 وتفعيلها وفق توجهات تمحورت حول تنظيم عرض العلاجات ومكافحة الأمراض ذات البعد الوبائي، والتكوين في مجالي الطب والتمريض، عرف قطاع الصحة تقدما ملحوظا ساهم في تحسين بعض المؤشرات الصحية، خصوصا منها المتعلقة بتوسيع شبكة العلاجات والتحكم في نسبة الولادات وتراجع وفيات الرضع والأطفال. وتحت ضغط التحولات التي عرفتها البلاد على المستويين الديموغرافي والوبائي، بادرت السلطات العمومية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لتطوير المنظومة الصحية همت أساسا هيكلية وزارة الصحة وتوسيع وإصلاح شبكتي العلاجات الأولية والمستشفيات ودعم برامج صحة الطفل والأم وبرامج مكافحة الأمراض السارية والأمراض المزمنة.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود الملحوظة، ظل تطور المنظومة الصحية غير منتظم مما أدى إلى عدم استفادة العديد من المواطنين والمواطنات من حقوقهم في الصحة، وبقي القطاع الصحي عاجزا عن رفع التحديات الراهنة والمستقبلية ومواكبة التغيرات البيئية والاجتماعية المتصلة بالصحة العامة. ونتج ذلك عن جملة من الاختلالات التي تلازم المنظومة الصحية على عدة مستويات ترتبط بالحكومة ووضع العاملين الصحيين وتمويل الصحة والنظام المعلوماتي وطبيعة الخدمات الصحية والأدوية والمعدات الصحية. وقد كشفت أزمة جائحة كورونا عن طبيعة وعمق هذه الاختلالات وعن ضعف قدرات المنظومة الصحية التي لا تتناسب مع توصيات منظمة الصحة العالمية ومتطلبات الوظائف الأساسية للصحة العامة. ولولا القرارات الملكية الحكيمة والحس الاستباقي والرد السريع والصارم الذي عبرت عنه السلطات العمومية وصمود الشغيلة الصحية بجميع فئاتها لكانت التداعيات أكبر مما عشناه في عز الأزمة ونعيشه حاليا.

ففي غياب سياسة واضحة المعالم ترسم التوجهات العامة للصحة على المستوي المتوسط والبعيد وتحدد المحاور الاستراتيجية الخاصة بكل وظيفة من الوظائف الأساسية للنظام الصحي يبدو جليا أن قطاع الصحة ظل محكوما بالتدابير المنبثقة عن خطط عمل ظرفية لا تتجاوز المدى القصير، وأن معظم الإجراءات المتخذة إلى اليوم لم تعكس توجهها حقيقيا واستراتيجيا لإصلاح المنظومة الصحية ولم تترجم سياسة عمومية قوية بمخططات عملية وأولويات علمية وأهداف دقيقة تستجيب، بشكل عام، لانتظارات المواطنين وآمال المهنيين.

واستنادا إلى ذلك، ينطلق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من ضرورة توفير حماية اجتماعية صلبة تقطع مع منطق المساعدة الاجتماعية من خلال تفعيل التغطية الصحية الشاملة والأجراً الفعلية لحق الجميع في الصحة وتكريس مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع. ومن ثمة، يعتمد



الحزب منهجا شموليا في معالجة الشأن الصحي لا يقوم على النموذج البيو-طبي المحض، بل يتأسس على نموذج متماسك للصحة لا يقتصر فقط على الصحة البدنية ويروم إعادة توزيع النفقات العمومية لصالح الخدمات الاجتماعية، وخاصة الخدمات الصحية. إنه نموذج يسعى إلى تثبيت حق جميع المواطنين في الصحة والولوج إلى خدمات الوقاية والرعاية الطبية وفق مبادئ التضامن والمساواة والجودة.

## أ - تحولات عميقة في المعطيات الصحية:

تحولات عميقة في تركيبة المراضة، حسب معطيات النظام المعلوماتي الصحي والترصد الوبائي، يمكن تلخيصها في أربعة توجهات:

- السيطرة على العديد من الأمراض واستئصال بعضها كالملاريا ومرض البلهارسيا والجدام والرمم الحبيبي والأمراض المستهدفة بالبرنامج الوطني للتمنيع؛
- الانتشار المتواصل للأمراض ما زالت تهدد الصحة العامة كالسل والسيدا والتهابات الكبد الفيروسي والسحايا والتسممات الغذائية وبعض الأمراض الحيوانية؛
- الارتفاع في معدل الإصابة بأمراض القلب والشرابين والسكري والسرطان والأمراض التنفسية المزمنة والاضطرابات النفسية والعقلية؛
- التهديدات المرتبطة بانتشار الأمراض الناشئة والمستجدة وطوارئ الصحة العامة ذات البعد الدولي.
- تميز الوضع الصحي بتراجع نسبة الإماتة الناتجة عن الأمراض المعدية وارتفاع مطرد لعبء المراضة المرتبط بالأمراض المزمنة.
- تسجيل فوارق عميقة على المستوي الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي حيث تمثل وفيات الأمهات بالعالم القروي ضعف ما تسجله في الحواضر، وتباين وفيات الأطفال بين الوسطين الحضري والقروي.

## ب - ضعف الحكامة وتباين في خدمات الرعاية الصحية:

- وجود حواجز مجالية وطبقية ومالية تعترض حق المواطن في الولوج إلى الخدمات الصحية، خاصة الفئات الهشة (النساء، الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، المسنين)، على الرغم من أن دستور 2011 ينص على الحق في الصحة، ويقر بدور الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية في تيسير الولوج إلى العلاجات والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية عبر تعبئة كل الوسائل المتاحة.
- ضعف معدل استعمال الخدمات العلاجية الذي لا يتجاوز سنويا 0,6% ومعدل الاستشفاء الذي لا يتجاوز 5% مما يؤكد الولوج الضعيف إلى المؤسسات الاستشفائية بسبب عدم ملاءمة العرض الصحي مع طبيعة المنظومة المراضية والوبائية والحاجيات الأساسية للمواطن.
- خضوع سلطة القرار داخل القطاع الصحي لهيمنة الطابع المركزي والمقاربة العمودية في ظل مخططات تغيب عنها النظرة الشمولية في معالجة الإشكالات الصحية وإدارة القطاع وتحكمها البيروقراطية والتراتبية التي تعطل فرص المشاركة والمبادرة والإبداع، رغم الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل اللامركزية

وتفويض بعض المهام للجهات والعمالات والأقاليم.

- استمرار الاختلالات المجالية في توزيع مصالح الرعاية الصحية التي تعرف تمركزا في الأقطاب الحضرية الكبرى، مع تسجيل خصائص كبيرة في الموارد البشرية والصحية واختلال التوازن في توزيعها على الصعيد الجهوي (مثلا 38% من الأطباء الأخصائيين يتمركزون في جهتي الرباط سلا القنيطرة والدار البيضاء الكبرى).
- يظل مؤشر كثافة أطباء القطاع العام والخاص الذي ارتفع إلى 7,1 طبيب لكل 10.000 نسمة ضعيفا مقارنة مع العديد من دول منطقة شمال إفريقيا وشرق المتوسط ولا يرقى إلى ما توصي به منظمة الصحة العالمية التي تؤكد على ضرورة توفير 23 طبيب لكل 10.000 نسمة كحد أدنى.
- يظل عدد الأطر التمريضية دون المعدل المعتمد في الكثير من دول العالم حيث تبلغ كثافة هذه الفئة 16,5 لكل 10.000 نسمة مقابل الحد الأدنى المطلوب الذي يصل إلى 44,5 لكل 10.000 نسمة.
- ارتفاع في نسبة الأداء المباشر للأسر حيث تشير الحسابات الوطنية للصحة إلى أن حجم الإنفاق الإجمالي على الصحة بالمغرب بلغ 52 مليار درهم، مقابل 47,8 مليار درهم سنة 2010 معظمها توفره ثلاث موارد رئيسية وهي: الأسر بنسبة 50,7%، والتأمين الصحي 22,4%، ووزارة الصحة 19,9%.
- بلغ متوسط الإنفاق الصحي للفرد الواحد 1.578 درهم مقابل 1.498 درهم سنة 2010، أي بزيادة ضعيفة لا ترقى إلى مستوي معدل الدول الأعضاء لمنظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 302 دولار للفرد الواحد. وتمثل هذه النفقات الإجمالية للصحة حوالي 5,8% من الناتج الداخلي الخام مقابل 7,3% في تونس و7,2% في الأردن.
- تستفيد المستشفيات العمومية، في ما يتعلق بنفقات التأمين الصحي في إطار نظام الثالث المؤدى، بما نسبته 10,3% من النفقات الإجمالية للصحة لتبقى العيادات والمصحات الخاصة أكبر المستفيدين وذلك بنسبة 64,7%.
- تمثل النفقات الخاصة بالأدوية والمستلزمات الطبية نسبة 26,2% من مجموع مصاريف الصحة، ورغم التدابير التي تم اتخاذها لتخفيض تكلفة بعض الأدوية وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة، يظل ثمن الدواء جد مرتفع يضاعف مرتين أو ثلاث مرات ما هو عليه في العديد من دول المنطقة. كما أن استعمال الدواء الجنيس لا يتعدى توفره 30%، إضافة إلى أن التوزيع العمومي والمبيعات الخاصة بالأدوية يتسم بالفوضى وسوء التدبير.

### III - مشروع الاتحاد الاشتراكي من أجل منظومة صحية شاملة وناجعة:

#### 1 - بلورة سياسة عمومية ذات مصداقية:

- اعتماد «ميثاق وطني للصحة» بالتشاور مع كافة المتدخلين لتحديد مسؤوليات ومجالات التدخل قصد ضمان تفعيل ولوج الجميع إلى الخدمات الصحية انسجاما مع مقتضيات دستور 2011.
- الحرص على تثبيت حق جميع المواطنين في الصحة وفي الاستفادة من وسائل الوقاية والتطبيب والعلاج، والحرص على تفعيل مبادئ المساواة في الخدمات الصحية والعدالة والإنصاف والتضامن في

تحمل تكلفتها.

- تنظيم حوار وطني موسع من أجل إصلاح شامل للمنظومة الصحية وإعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للصحة، ومراجعة الجانب المؤسساتي، خاصة إنشاء مجلس وطني للصحة.
- إعادة النظر في مجموع السياسات والبرامج للتأثير على المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة اعتمادا على الوظائف الأساسية للصحة العامة في إطار تعبئة شاملة للقطاعات ذات الصلة لإعطاء الصحة مكانة في قراراتها وبرامجها.

## 2 - تطوير حكمة المنظومة الصحية:

- التفعيل السليم للجهوية المتقدمة من أجل عدالة صحية مجالية تمكن من تدارك الخصاص في الموارد الصحية، مع تطوير نظام رصد ومنح الموارد عبر الأخذ بعين الاعتبار العامل الديمغرافي والوبائي للجهات كأساس للعقود – البرامج مع السلطات الجهوية.
- مراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة للأخذ بعين الاعتبار المهام التي تفرضها الجهوية المتقدمة، مع إعادة هيكلة منظومة العلاج في إطار تصميم مديري للاتمرکز تحتل فيه الجهة مكانة متميزة.
- مأسسة العمل التشاركي في القطاع الصحي بين مختلف الفاعلين والمتدخلين (القطاعات الحكومية، الجهات، الجمعيات،...)، مع تطوير الإطار القانوني وآليات التنسيق من أجل وضع أسس صلبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والجماعات الترابية.
- اعتماد استراتيجية جديدة لإصلاح المؤسسات الصحية، وتجميعها في إطار أقطاب جهوية وإقليمية ومنحها الاستقلالية الكاملة، مع تعميم برنامج إصلاح وتأهيل المستشفيات العمومية وإعادة تأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية وإنشاء مراكز الجودة في بعض التخصصات.
- إرساء قواعد الحماية الاجتماعية وتسريع أجرأتها بهدف الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة مع العمل على إصلاح حكمة الأنظمة وتوسيع مجال تمويل القطاع الصحي عن طريق التضامن واقتسام مخاطر المرض وخلق آليات للتأمين التكميلي وللتعاوض الجماعي.

## 3 - اعتماد برامج وأنشطة مبتكرة لحماية صحة المواطنين:

- ضرورة اعتماد منظومة فعالة للتحكم في مصادر الخطر ولرصد الأحداث الصحية التي تشكل تهديدا للصحة العامة والأمراض الناشئة والمستجدة ودعم أنشطة السياسة الوقائية وبرامج صحة الطفل والأم ومكافحة الأمراض السارية.
- وضع وتطوير برامج مندمجة خاصة بمكافحة الأمراض المزمنة والأمراض العقلية والإدمان، وتسهيل مشاركة السكان وتعزيز الأمن الصحي من خلال إحداث مرصد وطني للبحث في الصحة وإصدار قانون الصحة العامة.
- إعطاء الأهمية اللازمة لحفظ الصحة وسلامة وجودة المياه والمواد الغذائية وطب الشغل بتنسيق مع القطاعات المعنية وتفعيل قانون مكافحة التدخين.

#### 4 - تحسين التمويل الصحي:

- إصلاح تمويل قطاع الصحة، وذلك بإقرار منظومة شاملة تعتمد الرفع من التمويل العمومي ومصاحبته بترشيد النفقات وتحسين التدبير من أجل تمكين المرفق الصحي العمومي من الاضطلاع بوظيفته بالفعالية والجودة اللازمين. ولتتمكن وزارة الصحة من تطوير خدماتها وتوسيعها، لابد من الرفع من ميزانيتها على الأقل بنسبة 10% من الميزانية العامة، وإقرار مساهمة الجماعات المحلية التي تفوق ميزانيتها 500 مليون سنتيم بنفس النسبة أي 10%.
- مراجعة السياسة الجديدة لتحديد سعر الأدوية، وذلك بإخضاع كل الأدوية إلى السعر الأقل بالنسبة لدول المقارنة عوض المعدل، مع مراجعة النظام الضريبي للأدوية، وضبط آليات تسويق المستلزمات الطبية والإحاطة بأثمانها.
- توسيع قاعدة الولوج للأدوية، مع التحفيز على اعتماد الأدوية الجنيصة كقاعدة في الوصفات الطبية المقبول إرجاع مصاريفها.
- تعزيز الإطار القانوني الخاص بالتجارب في مجال الأدوية والصيدلة، وتقوية آليات مراقبة وضبط قطاع الصيدلة.

#### 5 - الارتقاء بالموارد البشرية وقدراتها:

- تثمين دور الموارد البشرية في قطاع الصحة، والرفع من أعدادها باعتماد مخطط استعجالي يستند إلى توظيف كل الخريجين من الكليات والمعاهد والاحتفاظ بمناصب المحالين على التقاعد، مع تعزيز الأعداد بتشجيع عودة المهنيين المغاربة من الخارج.
- تنمية الموارد البشرية في القطاعات الصحية، وذلك بتخطيط وتكوين وتشغيل الأعداد الكافية حسب الخصائص من مختلف الأطر التقنية والتدبيرية، وتكوين وتوظيف الممرضات والممرضين على المدى القريب والمتوسط لتغطية النقص الحالي، مع الحرص على التوزيع الجغرافي العادل للموارد البشرية.
- إعادة النظر في التكوين والتأطير في الصحة والطب من خلال إصلاح أنظمة تكوين المهنيين الصحيين، وإقرار وتنظيم التكوين في تدبير وتسيير المؤسسات الصحية، مع إعادة النظر في دور مختلف المتدخلين، وخاصة المدرسة الوطنية للصحة العامة.
- اعتماد حوافز مالية وغير مالية من أجل إعادة انتشار موظفي الصحة في المناطق التي تشكو من ضعف الخدمات، مع اتخاذ التدابير الملائمة لإيقاف الخروقات والممارسات غير القانونية في مزاوله المهن الصحية.
- جعل الصحة والطب في صلب سياسة البحث العلمي.



## التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي

باستحضار الأدبيات التربوية الكونية خاصة في الأزمنة الحديثة والمجتمعات المعاصرة، يتبين أن التربية والتعليم أصبحا عماد التقدم في كل المجالات، وبالتالي عنوانا للرفعي الحضاري والتحرر الإنساني. وقد أبانت التجارب الإنسانية في الغرب كما في الشرق المتقدم (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة) أن النهوض بالتعليم كان العامل الأساسي في تجاوز التخلف والالتحاق بناادي الدول المتقدمة، كما أبانت نفس التجارب في البلدان السائرة في طريق النمو أن فشل السياسات التعليمية كان ولا يزال العقبة الرئيسية للنهوض بالإنسان والمجتمع.

ولهذا الاعتبار، جعل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المسألة التعليمية في صلب معركته من أجل التحرير والديمقراطية والتنمية منذ نشأته، وخاصة منذ المؤتمر الاستثنائي سنة 1975. وهكذا، كانت المسألة التعليمية واجهة أساسية للنضال، كما كانت في الوقت ذاته موضوع اهتمام الاتحاديات والاتحاديين الذي أسهم بعضهم بقسط وافر في تحليل الوضع التعليمي والتربوي وطرح البدائل المتاحة، وفي النضال من أجل حق جميع المغاربة في التعليم والتكوين دون تمييز مجالي أو اجتماعي.

ويجب التذكير، في هذا الصدد، بأن الاتحاد الاشتراكي يشدد على أن مجانية التعليم حق للشعب المغربي والتزام وتعاهد من طرف الدولة مع المجتمع، ويؤكد على أن محو التفاوتات الاجتماعية يمر عبر تكافؤ الفرص في التعليم لتمكين كل أبناء الشعب من الحصول على أدوات المعرفة ذاتها وبنفس الطريقة والوسيلة، مع اعتماد برامج ومناهج لتملك أدوات الفكر العقلاني والنقدي ووضع بين أيدي الجيل الجديد الوسائل والمفاتيح لانخراطه في الثورة العلمية راهنا ومستقبلا.

وتجدر الإشارة أن إسهامات الاتحاد في التنمية التربوية لم تتوقف عند الفعل السياسي والمطالبة بالإصلاح، وإنما تجاوزت ذلك إلى المشاركة الفعالة والأكيدة والنوعية في النقاش العمومي حول المسألة التعليمية، في كل المناظرات الوطنية، وعبء كل المؤسسات الدستورية والمؤسسات الاجتماعية والنقابية، ومن المعارضة، وعبء المؤسسات الحكومية بعد حكومة التناوب التوافقي التي تحمل خلالها الاتحاد تدبير الشأن التعليمي لعقد من الزمن، موازاة مع تحمله قيادة النقابة الوطنية للتعليم العالي والنقابة الوطنية للتعليم.

وقد أسهم الاتحاد في إعداد وتنفيذ كثير من القوانين المؤطرة لإصلاح منظومة التربية والتكوين، من قبيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي دعم الهوية من خلال القانون 00/07 وأسس لاستقلالية الجامعة من خلال القانون 00/01، والرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين والبحث العلمي 2015 – 2030 التي سن بموجبها القانون الإطار 17/51.



ورغم كل الجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ عقدين، ما زالت المنظومة التربوية تعاني من اختلالات حقيقية زادت من حدتها وكشفت عن هشاشتها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد 19 التي كانت لها تداعيات سلبية قوية على الحياة المدرسية والجامعية. فالوضع التعليمي الراهن بما يمثله من مؤشرات سلبية على مستوى التحصيل والإبداع والبحث العلمي والابتكار يحتاج إلى رؤية جديدة تستحضر المبادئ المؤسسة لفكرنا الاشتراكي الديمقراطي الحدائي؛ رؤية نابذة من تحليل موضوعي وعلمي لما هو قائم وتوسعى إلى الارتقاء بهذه المنظومة إلى كسب التحدي الحضاري في شموليته.

انطلاقا من ذلك، يطرح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا استراتيجيا مندمجا يضمن التفاعل بين المكونات الأساسية للمنظومة (التربية، التكوين، التعليم العالي، البحث العلمي)، ويجسد المسار التربوي المتواصل الحلقات بالنسبة للمواطن مدى الحياة. ويتطلب هذا التصور إصلاحات جوهرية بنفس جديد تستند إلى المقتضيات الدستورية ومبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن المجتمعي. كما يبلور الحلول الملائمة للإشكالات المطروحة سواء على مستوى التأطير البيداغوجي أو على مستوى التدبير الإداري والمالي أو على مستوى تعزيز التجهيزات والبنيات التحتية المادية والرقمية.

### 1 - مؤشرات مقلقة كابعة للنهوض بالمنظومة:

- نسبة الولوج إلى التعليم الأولي لا تتعدى 50%، مع تفاوت صارخ بين العالمين الحضري والقروي بسبب ضعف الطلب بالوسط القروي، ولاسيما بالنسبة لتسجيل الفتيات.
- ضعف ميزانية الاستثمار في التعليم المدرسي العمومي (التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي الإعدادي، التعليم الثانوي التأهيلي، أقسام التربية غير النظامية) إذ لا تتجاوز نسبتها 9%، مع هدر مدرسي مروع يفوق 300 ألف مغادرة سنويا.
- تسجيل نسبة مهمة في ظاهرة التكرار (9,8% في الابتدائي، 23,1% في الإعدادي، ونسبة 12,8% في الثانوي التأهيلي)، وفي ظاهرة الانقطاع (0,6% في الابتدائي، 10,7% في الثانوي الإعدادي، 9,1% في الثانوي التأهيلي).
- عدد الطلبة الذين يلجون التعليم العالي ما زال ضعيفا إذ لم يصل سوى مليون و80 ألف من الحاصلين على البكالوريا للتعليم العالي وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع عدد الساكنة الذين تتراوح أعمارها بين 18 و24 سنة يصل إلى 17% أي حوالي 8 ملايين لا يصل منهم سوى مليون.
- توزيع جامعي غير عادل وغير موحد حيث إنه من بين 12 جامعة عمومية هناك جهة واحدة تتضمن ثلاث جامعات (جهة الدار البيضاء سطات)، وهناك جهتان تتضمنان جامعتين (جهة الرباط القنيطرة، جهة فاس مكناس)، بينما تغطي جامعة ابن زهر بأكادير خمس جهات (سوس ماسة، درعة تافيلالت، كلميم واد نون، العيون الساقية الحمراء، الداخلة واد الذهب).
- مسارات متعدد ومشتتة للتكوين في التعليم العالي حيث إن 92% من حاملي البكالوريا يلجون





الجامعة العمومية: 85% يلجون المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (كليات الآداب والعلوم والحقوق)، ولا يلج المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود سوى 7%، بينما تكتفي مؤسسات تكوين الأطر الموزعة على 17 وزارة باستقبال 3% ويستقبل القطاع الخاص والمؤسسات في إطار الشراكة 5%.

. يتراوح التأطير الإداري بالمؤسسات الجامعية بين حد أدنى يتمثل في 74 طالب لكل إداري (جامعة محمد الخامس بالرباط) وحد أقصى يتحدد في 278 طالب لكل إداري (جامعة ابن زهر بأكادير).

. ضعف التمويل الذي تخصصه الدولة للبحث العلمي حيث لا يمثل سوى 0,8% من الناتج الداخلي الخام.

## II - أداء دون مستوى التطلعات:

. غياب البعد الاستراتيجي الموحد في إصلاح منظومة التربية والتكوين واعتماد مخططات متعددة، متباعدة أحيانا ومتنافرة أحيانا أخرى، بحكم الهاجس المتمثل في المعالجة المتسارعة والمرجلة للمشاكل الآنية خارج أية رؤية شمولية بعيدة المدى.

. انعدام التوجه الجهوي الحقيقي في منهجية الإصلاح التربوي وتديير منظومة التربية والتكوين إذ تفتقد السياسة التعليمية للآليات الفعلية المؤسسة على تدعيم اللامركزية بما يسمح للإدارة الجهوية بوضع مشاريعها المحلية الخاصة ضمن الأهداف الوطنية العامة.

. الفشل في إرساء تعليم يضمن جودة مكتسبات التلاميذ لتمكينهم من مواجهة متطلبات عالم الغد وبناء مجتمع المعرفة، وعدم القدرة على تعبئة الإطار التربوي لتمكينه من الانخراط الفعلي في مشروع مدرسة الغد والتحمس لإنجاحه.

. غياب إطار قانوني موحد وشامل للتعليم الأولي، مع صعوبة تدقيق المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتعليم الأولي بسبب تضاربها بحسب المصادر وتنوع الجهات ذات الجهات المتدخلة (وزارة التربية الوطنية 85%، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 7,83%، والجمعيات والتعاون الوطني 7,17%).

. تفاوت صارخ من حيث احترام دفتن التحملات المتعلقة بالتعليم المدرسي الخصوصي، والذي ينص على توفير فضاءات تتوفر فيها شروط السلامة والصحة والتعليم، مع وجود فوضى في الأسعار والواجبات المدرسية وغياب نظام أساسي خاص بالأطر.

. تعدد أنظمة التكوين المهني والقطاعات المتدخلة، مع غياب جسور حقيقية بين التكوين المهني والتعليم العام (المدرسي والجامعي) وانعدام هندسة تراعي حاجيات سوق الشغل على الصعيدين الوطني والجهوي.

. نسبة تأطير غير متكافئة بين مختلف المؤسسات الجامعية مما يتعارض مع المقننات الدستورية التي تؤكد على الحق في تكوين جيد يتاح للجميع، وهو ما لا توفره الوضعية الحالية للتكوين في مجال التعليم العالي.

. وضعية بيداغوجية غير مستقرة حيث طبق المغرب مع بداية السنة الجامعية 2003 – 2004 نظاما جديدا في الدراسة والمواد والشعب، خضع لتغييرات تقنية دون تقييم حقيقي سنوات 2007 و2009 و2014،

ويخضع اليوم للتغيير بإقامة نظام البكالوريوس الذي سيحول فترة التكوين من 3 إلى 4 سنوات. غياب نظرة شمولية للإصلاح البيداغوجي في التعليم العالي في ظل نظام أساسي لا يجذب الحاصلين على الدكتوراه لامتهان مهنة أستاذ باحث في وقت تعيش فيه هيئة التأطير والبحث شيخوخة حيث إنه خلال الأربع سنوات القادمة، أي إلى حدود سنة 2025، سيحال حوالي 50% من الأساتذة الباحثين على التقاعد.

قانون لا يرقى إلى مستوى التدبير الجيد لمنظومة التعليم العالي على مستوى الجامعات والمؤسسات، مع وجود هياكل لا تسعف على الأداء الناجع إذ يصل عدد الممثلين في مجالس بعض الجامعات إلى أكثر من 90 عضوا، إضافة إلى حضور شكلي لأعضاء خارجيين من المحيط الاقتصادي والاجتماعي خلافا للهدف المسطر في القانون.

غياب استراتيجية واضحة للبحث العلمي على مستوى الجامعات والمؤسسات التابعة لها حيث إن الأبحاث تنجز في مختبرات أحدثت بمبادرات فردية أو مجموعات محدودة ورغم أنه تم بداية من 2006 وضع أنظمة لتنظيم فرق ومختبرات ومراكز البحث إلا أنها لم ترق للمستوى المطلوب في غياب تمويل حقيقي وتجهيزات متكاملة حيث أن النسبة الكبيرة من الأبحاث العلمية تنجز في إطار التعاون مع المختبرات الأجنبية.

غياب إشراك حقيقي للحياة الطلابية في المنظومة العامة للتعليم العالي رغم أن القانون 00/01 خص لها بابا بأكمله، مع غياب بنيات للمواكبة، وضعف التغطية الاجتماعية لجميع الطلبة، ووجود إشكالات حقيقية على مستوى المنح والإقامات الجامعية.

### III - مقترحات الاتحاد الاشتراكي من أجل منظومة حديثة عادلة ومنفتحة:

#### 1 - عصرنة التعليم الأولي:

توحيد التسمية، بجعل هذا الطور التربوي قائما على منظور مجدد، موحد ومنسجم وعصري للتعليم الأولي، لدى كافة المتدخلين، على خلاف التصنيف الحالي: تعليم أولي تقليدي، تعليم أولي عصري، تعليم أولي عمومي.

ربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي في إطار سيروية تربوية متكاملة، مع وضع سلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة.

تخصيص الموارد المالية الكافية لأن تمويل التعليم الأولي استثمار ذو مردودية عالية، شخصية واجتماعية واقتصادية، وليس مجرد كلفة اجتماعية.

تمويل التعليم الأولي من مسؤولية الدولة ومجاني بالنسبة للأسر في المؤسسات العمومية، وتخصص له نسبة مئوية كافية من الميزانية العامة للدولة، ضمانا لتكافؤ الفرص والإنصاف بين كافة الأطفال، لكون هذا الطور استثمار وقاعدة لكل إصلاح.

تسريع وتيرة تعميم التعليم الأولي، على كافة المناطق القروية وذات الخصاص، وتطويره محليا

وجهويا، وفق مستلزمات الجودة، باستثمار ما يلي:

- \* تهيئة الزمن التربوي والغلاف الزمني بحسب الظروف المناخية وولوجية الجغرافيا،
- \* استعمال الفضاءات القابلة لمزاولة هذا النموذج من التربية،
- \* تأهيل جيد للأطر المزاولة للمهنة بما يتلاءم وأوضاع هذه المناطق وحاجات الأطفال بها.

. إشراك الجماعات الترابية لتتحمل مسؤولياتها في النهوض الحقيقي بالتعليم الأولي بتعميمه وتحسين خدماته.

. وضع تدابير محفزة لتشجيع التعليم الأولي الموجه للأطفال المنتمين للفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للهشاشة.

. وضع منظومة للتكوين في قطاع التعليم الأولي القائم على مستلزمات التربية قبل المدرسية، وتركيز التكوين على المهن والاختصاصات الأساسية (التدبير والتسيير، الإشراف، التأطير، المراقبة، الاستشارة، الإنتاج العلمي والبيداغوجي).

. بلورة نظام أساسي متكامل ومحفز لمهن التعليم الأولي على غرار ما هو معمول به بالنسبة لأطر التعليم الابتدائي، واعتماد التكوين الأساسي والمستمر، مع وضع نظام معلوماتي للتدبير الإداري والمالي والبيداغوجي لترصيد التجارب وتنسيق جهود العاملين في المجال.

## 2 - الارتقاء بالتعليم المدرسي (العمومي والخصوصي):

. اعتماد آليات صارمة لمحاربة ظواهر الهدر المدرسي والانقطاع والتكرار والفشل الدراسي، والعمل على الحد منها تدريجيا في أفق القضاء عليها نهائيا.

. اعتماد وسائل وأساليب تربوية ملائمة تشجع على تنمية مهارات الطفل وكفاياته التعليمية والتعلمية، مع العمل على تفتح ذاتيته وتنمية وعيه الصحي والاجتماعي والثقافي والقيمي والثقافي والبيئي.

. إعطاء الأولوية للمدرسات والمدرسين، وكافة التربويين المساهمين في العملية التعليمية، بتحسين أوضاعهم المادية والتربوية، وإغناء معارفهم وتجاربهم التربوية بتكوينات هادفة ومنتظمة.

. بلورة مخطط استراتيجي طموح وتشاركي من أجل إدماج أنجع للقطاع الخاص المدرسي والتكويني في المنظومة العامة للتربية والتكوين.

. إعادة النظر في الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التربية والتكوين بغية تطوير علاقات أكثر التزاما وتوازنا تقوم على المواكبة البيداغوجية والتقنية.

. الرفع من مؤهلات الموارد البشرية عبر تمكين أطر التعليم الخاص من التكوين الأساسي بالمراكز الجهوية لمهن التدريس في إطار شراكات جهوية بين الأكاديميات الجهوية والجمعيات المهنية للقطاع الخاص.

. دمج المؤسسات الخاصة ضمن الفئات المستفيدة من مخططات ودورات التكوين المستمر التي ينبغي أن يطورها قطاع التربية الوطنية على المستوي الوطني والجهوي والإقليمي.

- وضع «ميثاق المدرس» بالتعليم الخاص لتمكين الأطر التربوية والإدارية العاملة به من وضع اعتباري ومادي واضح ومستقل.
- تمكين المؤسسات الخاصة من خدمات المراقبة التربوية والتوجيه التربوي على قدم المساواة مع المؤسسات التعليمية العمومية.
- مراجعة الإطار القانوني للتعليم الخاص وتطوير مقتضياته في إطار حوار شامل وجرئ مع الجمعيات المهنية بما يمكن من صيانة مصالح المستثمرين وحماية حقوق المتدربين.

### 3 - الارتقاء بالتكوين المهني:

- اتخاذ تدابير جديدة تروم تنويع مسالك التكوين المهني وتقوية أدائه وتأثيره وضمان جودته، وذلك من أجل التمكن من استيعاب الطلب المتزايد للفئات المستهدفة من جهة، وجعله أكثر ملاءمة لمستلزمات الحياة المهنية ومتطلبات سوق الشغل من جهة ثانية.
- إبداع نظام معقلن للجسور والممرات بين مستويات التكوين المهني وأسلاك التعليم الثانوي والعالي من أجل تقوية موقع المؤسسات التكوينية المهنية ضمن المسالك التعليمية قصد إعداد الكفاءات التقنية والمهنية على ضوء الحاجيات الملحة للاقتصاد الوطني.
- اعتماد تصور موسع للعملية التعليمية لا تقف عند الفضاء المغلق لمؤسسة التكوين، بل تستهدف توسيع مجالات التعليم لتشمل الأنشطة الممكنة خارج الفصل الدراسي، مع توجيه منظومة التكوين المهني نحو تحقيق التفاعل الإيجابي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- دعم الشراكة مع الشركاء الاقتصاديين والماليين من أجل ضمان انفتاح أكبر للمنظومة التعليمية على محيطها الاقتصادي، مع إدماج عالم الإنتاج في وضع برامج مؤسسات التكوين المهني ورسم معالم الخريطة الجهوية المتعلقة بالمجالات المختلفة للتكوين المهني.
- مباشرة إصلاح نظام التوجيه داخل منظومة التكوين المهني من خلال تحسين وعقلنة عمليات التوجيه بما يحقق نوعا من التوازن بين المسالك بحسب الحاجات المجتمعية، ويضمن ملاءمة أفضل مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

### 4 - الارتقاء بمنظومة التعليم العالي:

- اعتبار الإصلاح البيداغوجي في التعليم العالي مرتبطا بالإصلاح التربوي لمختلف أسلاك التعليم الأولي والإعدادي والثانوي.
- ضرورة إنجاز دراسة نقدية لجميع القوانين المنظمة للتعليم العالي، والتأسيس لقوانين جديدة تسمح بتطوير المنظومة وتقوية أدائها.
- اعتماد التقييم المستمر لأي إصلاح تربوي انسجاما مع الأهداف المسطرة له حيث من الضروري تأسيس أي إصلاح جديد على هذا التقييم، مع اعتماد بعد التراكم والاستمرارية في الزمن.
- الابتعاد عن المقاربة الاقتصادية باعتبار التعليم مرفق عمومي يتقاطع مع جميع المرافق الاجتماعية الأخرى وحق من حقوق الإنسان.

- . ضرورة إشراك جميع المعنيين في أي إصلاح مرتقب بمن فيهم الأساتذة والإداريين والطلبة والمجتمع المدني.
- . وضع خريطة عادلة للتوزيع الجغرافي الخاص بالمؤسسات الجامعية العليا وتوسيع تغطيتها المجالية في علاقة ملائمة مع إعداد التراب الوطني ووفق منظور توقعي وتخطيط مستقبلي في إحداث الجامعات.
- . إحداث الجسور في الفضاءات الجامعية بين التخصصات المختلفة وإلغاء الحدود الفاصلة بين التعليم العالي والمؤسسات العليا للتكوين من جهة، ومؤسسات التكوين التقني القصير والمتوسط المدى.
- . توحيد مؤسسات التعليم العالي في فضاءات جامعية متداخلة تنعدم فيها الحواجز الفاصلة بين الكليات والمعاهد والمدارس العليا وخلق أقطاب للبحث متعددة التخصصات من أجل ترسيخ التفاعل والتكامل بين مختلف المعارف والحقول العلمية.
- . مراجعة الآليات المعتمدة في الرقابة المالية المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي من خلال دراسة إمكانية اعتماد نظام بعدي للمراقبة المالية على المؤسسات الجامعية، وذلك من أجل ضمان مرونة ونجاعة أفضل مع الحرص على ضمان الشفافية اللازمة والاحترام التام لمقتضيات القانون.
- . ضرورة توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، خاصة على مستوى نسب التأطير التي تبقى مرتفعة حيث إن المعدل الوطني (في بعض الحالات 83 طالب لكل أستاذ) ما زال بعيدا جدا عن المعدل الدولي: 15 طالب لكل أستاذ.
- . تنويع عرض التكوينات داخل الشعب التقنية والعلمية والأدبية بتغليب المسالك والمسارات المهنية ليس فقط لدمج الخريجين في الشغل، ولكن لتيسير اندماجهم في النسيج السوسيو-اقتصادي بالاعتماد على الجذوع المشتركة داخل الشعب وخارجها لترشيد الموارد (مالية وبشرية) وملاءمتها مع المتطلبات والإكراهات، مع الإبقاء القسري على الهيكل الأساسي للتخصصات في شكل مسالك أساسية تؤدي إلى البحث وتطوير المعارف.
- . تطوير إطار مرجعي موحد لرصد أشكال ومؤشرات مراقبة وقياس مستوى الحكامة والجودة في مؤسسات التعليم العالي للتمكن من توفير الشروط الدنيا المتعلقة بالنظام التعليمي الجامعي، وخلق تنافسية تتيح تطوير التدبير الإداري والممارسة الجامعية.
- . ضرورة تقوية وإعادة النظر في طرق ووسائل حكامة المؤسسات الجامعية عن طريق الأدوار الجديدة لمسيري هذه المؤسسات بحيث تفترض حكامة مؤسسات التعليم العالي قيادات تمتلك حس المبادرة والقدرة على الارتقاء بها إلى مستوى أفضل اعتمادا على مشاريع مؤسسية مبتكرة، ومقاربة تشاركية وتقييم موضوعي ومستقل يبنى على النتائج والمكتسبات.
- . جمع شتات مؤسسات تكوين الأطر وإحاقها بجامعات موحدة المعايير والمقاييس ومتعددة الاختصاصات وتوحيد القوانين والأنظمة لمؤسسات التعليم العالي وخلق جسور بينها وبين التكوين المهني من أجل تطويره وتأهيل القطاع الاقتصادي والاجتماعي.



- . ضرورة التقييم المستمر لإنجازات المسؤولين المشرفين على تدبير المؤسسات والجامعات بالنظر إلى ما ورد في مشاريعهم.
- . إعادة النظر في تشكيل مجالس المؤسسات والجامعات والتميز بين المجلس الإداري والمجلس الأكاديمي في تدبير المؤسسة وأن لا تعتمد التمثيلية كما هو الحال اليوم على التمثيلية الفئوية التي لم تعد لها ضرورة، وإنما يجب أن يتم تقليص عدد الممثلين في هذه المجالس خاصة على مستوى المجلس الإداري لتضم عددا محددًا، يتمثل دوره في وضع الاستراتيجيات الكبرى للمؤسسة والجامعة.
- . التحفيز من أجل تشجيع الباحثين لولوج مهنة الأستاذ الباحث عن طريق مكافأة الامتياز والبحث العلمي مؤسس على حالة الاستعجال التي تستدعيها معضلة بلوغ أعداد هائلة من الأساتذة الباحثين سن الإحالة على التقاعد، بانفتاحه على الكفاءات سواء الأجنبية أو المغربية العاملة في المهجر، وهذا يقتضي الزيادة في المناصب المالية المخصصة للتعليم العالي.
- . وضع نظام أساسي جديد يعالج الاختلالات التي يعرفها النظام الحالي، متعدد المداخل يمكن من ولوج المنظومة من إطار أستاذ محاضر أو إطار أستاذ التعليم العالي.
- . اعتماد نظام يسمح بخضوع الأستاذ الباحث للتقييم الدوري.
- . وضع نظام جديد للتدبير الإداري اللامركز مبنى على العملية التشاركية ومؤسس على مشاركة الأستاذ والإداري والطالب.
- . وضع نظام أساسي للإداريين وتقنيي المختبرات.
- . خلق مركز للتكوين والتكوين المستمر في كل جامعة في مجال البيداغوجيا الجامعية والتكنولوجيا الجديدة.
- . إعادة النظر في بنية المؤسسات المنوط بها تكوين أساتذة التربية والتكوين بحيث يتم التنسيق بين التكوين المعرفي الذي تقدمه الجامعة والتكوين المهني الذي تقدمه المؤسسات المتخصصة (المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي والمدارس العليا للأساتذة التي أصبحت تابعة للجامعة).

## 5 - دعم وتطوير البحث العلمي:

- . التعجيل بتفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي، مع الحرص على ربط مخطط البحث العلمي بالخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- . إعادة النظر في حكامه البحث العلمي على جميع المستويات وتجميع شتات المتدخلين في هذا المجال، من خلال القيام بإصلاح مؤسساتي شامل.
- . اعتماد عنصر التقييم في جميع المستويات (مختبرات، مراكز، مؤسسات، جامعات...)، وفي إطار تعاقد على أن ينعكس هذا التقييم على تحسين وضعية الأستاذ الباحث.
- . تفعيل الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي بمساهمات الدولة والمقاولات ومساعدات التعاون الدولي، مع توفير الإمكانيات المادية لإنجاز المشاريع المقترحة وتبسيط مسطرة التمويل والصرف ومسطرة

- إبرام العقود والصفقات المتعلقة بالبحث العلمي وإعمال مبدأ المراقبة البعدية.
- تنمية الموارد المالية اللازمة لتطوير ودعم البحث في جميع المجالات ومختلف العلوم، مع زيادة الإنفاق على البحث العلمي وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تمويله، ودعم مشروعاته الكبرى، وتعبئة كل الجهود قصد الزيادة في الناتج الداخلي الخام المخصص للبحث العلمي (أقل من 1%) ليصل في أفق سنة 2025 إلى 1,5%.
- إعفاء التعويضات عن البحث العلمي من الضريبة على الدخل العام مع إعفاء كافة وسائل وتجهيزات ومستلزمات البحث من الضرائب.
- فصل الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي عن ميزانية التسيير والرفع منها بما يساير التطور الكمي والنوعي للبحوث.
- مكافأة الأساتذة الباحثين ماديا على منجزاتهم العلمية المتميزة ذات العلاقة بالمبادرات العلمية التي تسعى للنهوض بمقومات بلادنا المعرفية والأكاديمية والثقافية، والإسهام في تعزيز قدراتها العلمية والتقنية والأدبية.
- اعتبار البحث العلمي مهمة أساسية للأستاذ الباحث إلى جانب التدريس والتأطير، والحرص على تكريس احترام أخلاقيات البحث في أوساط الأساتذة الباحثين، وعدم الاقتصار على اعتماده وسيلة من وسائل الترقى فقط، حيث يفقد قيمته الأكاديمية والموضوعية وفاعليته المأمولة.
- وضع برنامج للتوظيف في البحث العلمي على المدى البعيد وتحفيز العاملين بهذا القطاع، وتخصيص تعويضات للطلبة الباحثين في مرحلة إعداد الأطروحات، مع إحداث إطار للباحث ضمن الوظيفة العمومية.
- تحسين ظروف العمل في البحث العلمي عبر التخفيض من مهام التدريس لفائدة كل من ينتج في مجال البحث العلمي، مع الرفع من عدد تقنيي المختبرات في البحث العلمي.
- القيام بحملات تحسيسية وإعلامية موجهة قصد التعريف بأهمية البحوث الجامعية المنجزة وإعطاء الاعتبار للجيد منها ودعم المؤلفات والإنتاجات العلمية، مع الدعم الشامل لنشر إنجازات الأساتذة الباحثين ونتائج دراساتهم.
- خلق أقطاب للبحث متعددة التخصصات.
- إحداث مؤسسات خاصة بالبحث العلمي على المستوى الجهوي هيأتها غير قارة لتمكين الأساتذة الباحثين من التفرغ لأعمال البحث لمدة معينة حسب برنامج البحث المحدد سنويا من طرف اللجنة الوطنية للبحث أو اللجن المتخصصة المتفرعة عنها أو اللجن الجهوية.
- إحداث هيئة وطنية للبحث العلمي بامتدادات جهوية مهمتها دراسة واقتراح السياسة العمومية على الصعيدين الوطني والجهوي وتتبع تنفيذها وتقييمها، مع تحديد المحاور ذات الأولوية بالنسبة لمشاريع البحث العلمي وتوفير الإمكانيات والوسائل اللازمة لدعمها.
- وضع تصور متماسك يهدف إلى بلورة وتنفيذ مخطط وطني وجهوي للإحداث ودعم المختبرات

ومجموعات البحث على مستوى المؤسسات الجامعية في مختلف التخصصات وتمكينها من كافة الوسائل الضرورية للاشتغال وفق دفتر تحملات متعاقد بشأنه.

. بلورة سياسة قوية وطموحة للبحث والابتكار بناء على تقييم موضوعي لواقع الابتكار ولمختلف الجوانب المتعلقة بالحكمة (التنظيم) والتمويل والبنية التحتية، وذلك بهدف إعطاء دفعة قوية ونفس جديد للمجال.

. وضع استراتيجية فعالة في مجال التمويل من خلال إحداث صندوق وطني لدعم الابتكار في أفق إحداث صناديق جهوية، وخلق منتوجات محددة بتمويل مشترك مع القطاع الخاص، مع خلق الشروط الكفيلة بالرفع من نشر براءات الاختراع.

. تسريع وتعميم إنشاء حاضنات جامعية بهدف تطوير المبادرة الجامعية المبدعة، وإقامة فضاءات وأحياء للابتكار داخل الجامعات من أجل تشجيع عمليات الإبداع العلمي.

. وضع خطة موحدة، على الصعيدين: الوطني والجهوي، لتأهيل النشر والإصدارات الجامعية من خلال اعتماد معايير مضبوطة والاستجابة لمختلف التخصصات وتشجيع نشر وتسويق الأبحاث والأطروحات وطبع المجلات المتخصصة.

## 6 - إعادة الاعتبار للحياة المدرسية والطلابية:

. تشجيع إقامة مراكز وفضاءات لإيواء تلميذات التعليم الابتدائي والثانوي، خاصة في المناطق الهشة.

. الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

. تخليد اليوم العالمي للتنوع الثقافي (21 مارس من كل سنة) للاحتفاء بالطلبة الأجانب، خاصة المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء.

. دعم التظاهرات الطلابية، ومواكبة الجمعيات الطلابية عن طريق تجهيز النوادي الثقافية والرياضية الخاصة بالأدب والمسرح والكتابة والشعر والموسيقى.

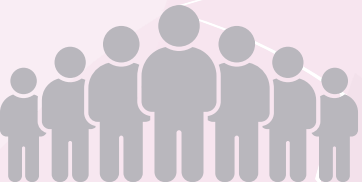
. تشجيع الطلبة للانفتاح على العالم الخارجي عن طريق تطوير علاقات التبادل الدولي.

. خلق نظام للمصاحبة لاستقبال الطلبة وتعريفهم بالجامعة والحياة الطلابية ومصاحبتهم خاصة في سنتهم الأولى داخل الجامعة.

. خلق مصلحة للاستماع ومتابعة الطلبة في كل جامعة من الجامعات، مع إحداث مصلحة للتوجيه البيداغوجي وإعادة التوجيه.

. وضع نظام للمنح على مستوى الإجازة والماستر والدكتوراه يركز على الاستحقاق حسب النقط المحصل عليها أولاً، ثم بعد ذلك على أساس الوضعية الاجتماعية.

. تخصيص منح للتميز تسمح للطلبة المتفوقين باستكمال تكوينهم في مجال البحث والمساهمة في الندوات الوطنية والدولية.





• إدماج درجة ما بعد الدكتوراه تسمح للطالب في الاستمرار بعد حصوله على الدكتوراه في الجامعة لممارسة البحث والتكوين.

• وضع تصور واضح على مستوى الطلبة في وضعية إعاقة من خلال وضع مراكز للمتابعة وخلق مسالك للتكوين في قضايا الإعاقة مع الأخذ بعين الاعتبار كل الوسائل لتمكين الطلبة في وضعية إعاقة من السكن الجامعي وتسخير جميع الوسائل لاجتيازهم الامتحانات في ظروف مواتية.



## التشغيل والحوار الاجتماعي

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية التشغيل من أهم الركائز التي يقوم عليها برنامجه الانتخابي، حيث يسعى إلى تقديم إجابات وتصورات واضحة تنتصر لمرجعيتيه الاجتماعية وتوجهاته السياسية المبنية على تأهيل وتثمين الموارد البشرية، بما يضمن توفير الفرص الملائمة والمناسبة للحياة الأفضل لعموم الشعب المغربي بمختلف شرائحه ومكوناته .

ينطلق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في تقديم تصورات وإجراءاته من تقييمه الدقيق والشامل لواقع التشغيل ببلادنا ومدى نجاعة السياسات العمومية المرتبطة به. ويعتبر الحزب أن السياسات القائمة في مجال التشغيل أصبحت متجاوزة نظرا لكونها تعاني من اختلالات متعددة ومتداخلة تحد من قدرتها على خلق الفرص، وتساهم في استمرار البطالة في مستويات غير مقبولة، وتمنع الإقلاع التنموي الشامل والعاقل الذي يجعل جميع فئات الشعب المغربي تستفيد من إنتاج الثروات .

وقد ظهرت محدودية وضعف السياسات العمومية في مجال التشغيل، بشكل جلي، خلال أزمة جائحة كورونا وأثارها المؤلمة على الاقتصاد الوطني، حيث أضحت حزمة الإجراءات والتدابير المعتمدة عاجزة عن وقف نزيف الانكماش الذي يعاني منه سوق الشغل، وغير قادرة على الحفاظ على مناصب الشغل المحدثة. وتبقى مجهودات العقدين الأخيرين دون مستويات الإمكانيات الاقتصادية والبشرية المتوفرة التي بإمكانها، في حالة استغلالها الأمثل، أن تحقق أداءات جيدة على صعيد خلق فرص الشغل. فتبني سياسات ومقاربات أكثر شمولية وواقعية ونجاعة سيسهم بشكل كبير وواضح في تقليص الفوارق المجتمعية، ودعم الاستقرار الاجتماعي، وخفض نسب البطالة، خاصة في أوساط الشباب، ومواكبة المتغيرات الديمغرافية عبر تخفيف الضغط على سوق الشغل، خاصة في المجال الحضري الذي وصلت فيه البطالة إلى نسبة 15,8 % سنة 2020.

انطلاقا مما سبق، يبلور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا شاملا ومتكاملا يروم إنعاش التشغيل وخلق فرص الشغل عبر مجموعة من الإجراءات والمشاريع المتمحورة حول ترسيخ النمو الاقتصادي، وتقوية الاستثمار العمومي المنتج للشغل، ودعم البرامج الناجعة للتشغيل. ويتوخى هذا التصور تفعيل مخطط وطني للشغل يتسم بالفعالية والاستمرارية، تنبثق عنه مخططات جهوية تراعي الخصوصيات المحلية وتستهدف محو الفوارق المجالية في مجال التشغيل، خاصة من خلال التركيز على إدماج النساء والشباب في سوق الشغل.

### 1 - مؤشرات مقلقة لوضعية مخيبة للآمال:

. تواضع النمو الاقتصادي وانعكاسه على الإنتاج الكمي لفرص الشغل إذ رغم محافظة المغرب على



معدلات للنمو في حدود 4% منذ نهاية التسعينات، ظلت هذه النسبة ضعيفة وغير قادرة على خلق مناصب الشغل لتسريع وثيرة إدماج الشباب، ورفع معدل نشاط النساء، ومحاربة بطالة الشباب بالمجال الحضري، ومعالجة التشغيل الناقص لشباب العالم القروي، و التخفيف من طغيان العمل غير المنظم. . سياسات التشغيل أصبحت مجردة من أي بعد اجتماعي وتغيب عنها التدابير التحفيزية الكفيلة بمواجهة الأزمة الطارئة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على نسبة البطالة التي قفزت من 9,2% سنة 2019 إلى 11,9% سنة 2020.

- . حسب المندوبية السامية للتخطيط «البحث الميداني حول تأثيرات كورونا»:
  - \* فقدان الشغل في مجموع القطاعات سنة 2020 بلغ حدا غير مسبوق: خسارة 432 ألف منصب شغل مقابل إحداث 165 ألف منصب جديد سنة 2019.
  - \* حسب التوزيع القطاعي، الخسارات الأكبر كانت في قطاع الفلاحة والغابات والصيد بفقدان 273 ألف منصب شغل، قطاع الخدمات: 107 ألف، الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية: 37 ألف، قطاع البناء والأشغال العمومية: 9 آلاف.
  - \* نسبة البطالة: حوالي 12% سنة 2020 مقابل 9,2% سنة 2019. وبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2020 حوالي 1.429.000 عاطل بارتفاع نسبته 29% مقارنة مع سنة 2019.
  - \* ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة من 24,9% إلى 31,2% بزيادة 6,3 نقط.
  - \* تفاقم البطالة في أوساط النساء أكثر منه في أوساط الرجال، حيث ارتفعت نسبة بطالة الإناث سنة 2020 إلى 16,2% بينما ارتفعت نسبة بطالة الذكور إلى 10%.
  - \* الكشف عن هشاشة المقاولات الصغرى حيث توقفت مؤقتا حوالي 16% من المقاولات الصغرى، وتوقفت نهائيا حوالي 3% منها. واهتمت هذه الظاهرة فروع النقل والفندقة والمطاعم.
  - . تؤكد معطيات المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة البطالة وصلت في صفوف خريجي التكوين المهني إلى 25,5%، بينما تصل هذه النسبة إلى 19,7% في صفوف خريجي المؤسسات الجامعية.
  - . ضعف بنيات الوساطة والمفاوضة الاجتماعية بين الشركاء إذ وصل عدد نزاعات الشغل سنة 2019 إلى 38.672 نزاعا، بينما ارتفع العدد سنة 2020 إلى 47.916 نزاعا حسب إحصائيات وزارة الشغل.

## II - سياسات للتشغيل تفتقد للأثر المنشود:

- . غياب رؤية مندمجة للتشغيل وانعدام التقائية السياسات العمومية المرتبطة بها نتيجة ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والقطاعات و المنتجين لها.
- . ضعف التحكم في المؤشرات الاقتصادية واختلال التوازنات الماكرو اقتصادية المتمثلة في ضعف معدل النمو وضعف القدرة التنافسية والإنتاجية والتمويل، مما نتج عنه عجز عن توفير مناصب الشغل وارتفاع صافي البطالة.

- . افتقاد السياسة العمومية في مجال التشغيل لأي تفاعل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى انتفاء شرط الشمولية الذي يجب أن يميز هذه السياسات في توجهاتها ومخرجاتها.
- . وجود تضارب كبير في المؤشرات والمعطيات الإحصائية المتوفرة المتعلقة بالتشغيل إذ تختلف الأرقام الصادرة عن مختلف المؤسسات المعنية والمختصة، مما يضعف الأساس الذي تستند إليه السياسة العمومية في مواجهة البطالة.
- . عدم استجابة منظومة التربية والتكوين للحاجيات الحقيقية لسوق الشغل لكونها لم تستطع الاستجابة للمتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية المدربة والمؤهلة القادرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني.
- . عدم استجابة المنظومة القانونية للتطورات المتسارعة لسوق الشغل إذ أصبحت متجاوزة في كثير من فصولها، ولم تعد قادرة على تقديم إجابات ملموسة عن المشاكل المستعصية للتشغيل مما بات يشكل عائقا حقيقيا أمام حث المقاولات على الرفع من قدرتها على هذا المجال.
- . ضعف آليات التفاوض والحوار الاجتماعي للمحافظة على مناصب الشغل المحدثة وخلق فرص جديدة من خلال اعتماد التدابير الهادفة إلى تعزيز الثقة وتقوية الحوار بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والحفاظ على وحدة المؤسسات الإنتاجية وتنميتها في بيئة اجتماعية سليمة.
- . غياب أي توجه استراتيجي لتشجيع الحوار الاجتماعي داخل المقاولات والوحدات الإنتاجية، وفرض شروط احترام العمل النقابي، وحماية حقوق العاملين، وتيسير مقومات الوساطة والمفاوضة الاجتماعية بين الشركاء.
- . التركيز المفرط على سياسة إنعاش التشغيل والتي ظهرت محدوديتها وأدت إلى اختلالات كبيرة حيث تحولت غالبية برامجها إلى إجراءات فئوية ينحصر تأثيرها في فئات محدودة من العاطلين، وبدل تحسينها لقابلية التشغيل، أصبحت تهدد هذه القابلية بفعل تطبيقها الارتجالي، واعتبار الاستفادة منها بمثابة الفرصة الأخيرة للولوج لسوق الشغل، وتحويلها لعدد من المناصب القارة إلى مناصب أقل استقرارا في غياب أي تأطير قانوني واضح يحدد شروط الاستفادة منها.
- . فشل البرنامج الداعم لآلية التشغيل الذاتي وعجزه عن خلق أية دينامية في سوق الشغل إذ لم يستطع مواكبة الرهانات المطروحة عليه باعتباره مشتلا حقيقيا لخلق فرص الشغل من خلال تشجيع الشباب على الاستثمار وخلق المقاولات.
- . انعدام سياسة تواصلية داعمة للتشغيل يعكسه عدم خلق قنوات للإخبار وتوفير المعلومات اللازمة المتعلقة بفرص الشغل المتوفرة في السوق، مع ضعف الأداء التواصلي والحضور الإعلامي للمؤسسات العاملة في هذا الميدان.
- . ضعف ومحدودية بنيات الوساطة والتدبير نظرا للخصائص الموهول في الإمكانيات المادية والتأطير القانوني الذي يوضح مهامها ومجالات تدخلها، والمنافسة غير المنطقية بين مكوناتها العمومي والخاص، وانحصار مجالات تعاملها في فئة معينة، وعدم قدرتها على الانفتاح على الكفاءات العليا والمؤسسات

والمقاولات ذات الجودة العالية في التوظيف وتسهيل إدماج الشباب في سوق الشغل.

- . غياب البعد الجهوي لبنيات الوساطة في التشغيل مما يفرز ضعفا في بنيات الاستقبال ومحدودية في وضع وتنفيذ برامج قادرة على مواكبة التطورات الجهوية والترايبية، ويجعلها حبيسة برامج وطنية لا تسمح بإبداع الصيغ الجهوية والمحلية الضرورية لنجاح مهامها.
- . انعدام التوجه الجهوي في ما يتعلق بالبرامج والإجراءات المتعلقة بإنعاش التشغيل في ظل غياب استراتيجيات جهوية مندمجة ومتكاملة تعمل على صياغة مشاريع وإجراءات تستوعب المميزات الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الترايبية.
- . انعدام مؤسسات مكلفة بالتشغيل في العالم القروي إذ أن أغلبها متمركز بالمناطق الاقتصادية الكبرى والمتوسطة، الأمر الذي يعرقل إنعاش الشغل بالأوساط القروية ويحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية.
- . الانعكاس السلبي للريع على منظومة التشغيل إذ يتسبب المنطق الريعي في عدد من القطاعات الاستراتيجية (النقل، المفاعل، ...) في إضعاف النمو الاقتصادي بما يسيئ لقيمة العمل في المنظومة الثقافية من جهة، ويحول دون توجيه إمكانيات الاستثمار للقطاعات المنتجة التي تخلق فرص الشغل.

### III - مخطط الاتحاد الاشتراكي من أجل خلق مليون فرصة عمل لائق في خمس سنوات المقبلة:

#### 1 - سياسة عمومية متناسقة لتعزيز تشغيل الشباب:

- . ضمان تناسقية السياسات العمومية في مجال التشغيل وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين من خلال إحداث آلية وطنية للتقائية تحت إشراف رئيس الحكومة لوضع سياسة شمولية مندمجة.
- . إعادة توجيه وتحفيز الاقتصاد الوطني نحو القطاعات ذات المردودية العليا في القيمة وخلق مناصب العمل اللائق (التكنولوجيا، الصناعات الطبية، ..)، والدفع بعجلة النمو.
- . تحفيز الاستثمار الشبابي من خلال خلق «الصدوق الوطني لدعم الابتكار الاستثماري» يكون هدفه احتضان وتمويل المشاريع المبتكرة للشباب ذات القدرة العالية على خلق القيمة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والصناعة والابتكارات والاختراعات.
- . تشجيع وتحفيز الاستثمارات الشبابية في المجال الفلاحي.
- . تبسيط مساطر وشروط الحصول على تمويلات مشاريع التشغيل الذاتي للشباب وزيادة انخراط القطاع البنكي في هذا المجال.
- . تعزيز بنية استقبال وتوطين المقاولات الشبابية على الصعيد الوطني.
- . تعزيز أدوار وإمكانيات الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة بما يسمح لها بالمواكبة القبلية والبعديّة للمقاولات الشبابية الحديثة النشأة.
- . تأهيل الوعاء العقاري العمومي في مختلف مناطق المغرب لاحتضان المشاريع والاستثمارات الشبابية.



- إقرار حزمة إجراءات ضريبية تحفيزية للمشاريع والمقاولات الشبابية.
- تمكين المقاولات الشبابية من الاستفادة من الطلبات والصفقات العمومية.

## 2 - خلق تحول قوي في مجال إنعاش التشغيل (مخطط «أمل الشباب»):

- إعادة توجيه وتعديل برامج إنعاش التشغيل بما يضمن فعاليتها ومساهمتها في تحفيز التشغيل وبما يتلاءم مع شروط العمل اللائق، إضافة إلى إقرار برامج جديدة تساهم في تمكين الشباب من الولوج إلى سوق الشغل القار.
- ملاءمة المنحة المخصصة للمستفيدين من برنامج «إدماج» من 1.600 درهم كحد أدنى، مع الحد الأدنى للأجور المعمول به في بلادنا، وتحمل الدولة لتكاليف المستحقات الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكل كامل بدل الاقتصار على التغطية الصحية، مع تخفيض مدة الاستفادة إلى 18 شهرا.
- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج «تحفيز» بالنسبة للمقاولات من 10 إلى 20 مستفيد مع تمديد العمل بالبرنامج إلى غاية 2026.
- إعادة تأهيل عقد الإدماج المهني (مخصص لإدماج أصحاب الشواهد الصعب إدماجهم) المعمول به من خلال تحويل منحة التكوين المخصصة للمقاولات إلى تحمل الدولة لتكاليف التغطية الصحية ومساهمتها بمبلغ 1.500 شهريا في الأجر المخصص للمستفيدين من البرنامج في حدود 18 شهرا.
- اعتماد إجراء جديد يحمل اسم برنامج «كفاءات» يستهدف تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على تشغيل وإدماج الكفاءات الشبابية ذات التكوين العالي التقني (مهندسين، أطر تقنية عليا، ...)، وتساهم الدولة من خلاله بتحمل تكاليف المستحقات الاجتماعية، وإقرار إعفاء كلي للضريبة على الدخل لمدة سنتين في إطار عقد عمل غير محدد المدة.
- إطلاق برنامج جديد «فرصة» مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة يستهدف تحفيز وتشجيع المقاولات المغربية على تشغيل هذه الفئة من خلال مساهمة الدولة في تحمل مصاريف المستحقات الاجتماعية، وبمنحة تبلغ 1.000 درهم في الشهر لكل مستفيد في إطار حد للأجر ما بين الحد الأدنى للأجور المعمول به وأجر 5.000 درهم شهريا، مع الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 18 شهرا.
- وضع برنامج جديد «قدرة» موجه لمواكبة الجمعيات والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية، وجعلها من القطاعات القادرة على المساهمة في تشغيل الشباب عبر حزمة من التحفيزات تيسر إدماج الشباب داخل مشاريعها، حيث تساهم الدولة في الأجر المخصص للمستفيدين عبر منحة بقيمة 1.000 درهم شهريا لكل مستفيد في حدود 3 مستفيدين للجمعيات و10 مستفيدين للتعاونيات، مع تحمل التكاليف الاجتماعية للمستفيدين لمدة 12 شهرا.
- إعادة تفعيل برنامج «مقاولتي» وإعادة صياغة توجهاته وشروطه بما يجعل منه برنامجا وطنيا تحفيزيا لإنشاء المقاولات، مع تسهيل عملية التمويل وتنويع مصادرها.
- خلق جسور الالتقائية مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأحد الآليات في دعم إنشاء

## المقاولات الصغرى.

**3 - تحسين آليات الوساطة في مجال التشغيل:**

- إعادة تأهيل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والرفع من إمكانياتها وتوسيع اختصاصاتها، ومراجعة استراتيجية انتشارها الترابي، بما يتوافق ووصول خدماتها لكافة مناطق المغرب.
- خلق آلية وطنية وجوهرية وإقليمية لدى وزارة التشغيل تعمل على التنسيق والإشراف على مختلف أنشطة الوساطة في التشغيل ما بين الفاعل العمومي والمقاولات الخاصة العاملة في هذا المجال من أجل ضمان ضبط وشفافية ونجاعة هذه العملية.
- تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في مجال الوساطة الإلكترونية وتنمية وتجويد خدماتها في هذا المجال.

**4 - تكريس البعد الجهوي في مجال التشغيل:**

- تعزيز الشراكة مع الجهات والمجالس المنتخبة من أجل إدماج التشغيل ضمن الأولويات الميزانية لهده المؤسسات.
- إنجاز عقود برنامج مع كل جهة تراعي الخصائص والخصائص المميزة لسوق الشغل داخلها.
- تعزيز الأدوار الجهوية للأجهزة والمؤسسات المسؤولة على التشغيل.
- وضع برامج وإجراءات جهوية لإنعاش التشغيل متلائمة مع واقع التشغيل على المستوى المحلي.
- تعميم برنامج «الجهة تدعمك» على مختلف الجهات، تعمل من خلاله الجهات على وضع حزمة من التحفيزات والمساهمات الموجهة للشباب قصد مساعدتهم على البحث عن شغل، يضم مساعدة مالية (تقررها كل جهة) للتنقل والإيواء قصد إجراء مقابلات التشغيل خارج حدود الجهة ومساهمة مالية كذلك (تقررها كل جهة) في المشاريع الشبابية الصغرى خاصة في المجال القروي.

**5- تقوية دعامة التكوين للارتقاء بمنظومة التشغيل:**

- تعزيز وتجويد الدراسات الاستشرافية للتشغيل وتحديد خارطة التكوينات بناء على نتائجها.
- تعزيز برامج تحسين القابلية للتشغيل من خلال التكوين وتجويد مضامينها وجعلها أكثر مواكبة للحاجيات الحقيقية لسوق الشغل.
- توجيه منظومة التكوين المهني نحو مواكبة القطاعات الصاعدة وذات القيمة العالية، وخاصة في المجال التكنولوجي والصناعي.
- جعل منظومة التكوين المهني أكثر مرونة وأكثر قدرة على التأقلم مع متغيرات سوق الشغل.
- تعزيز التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التكوين المهني.
- تعزيز التكوين المستمر وفصل تدبير عقود التكوين الخاصة عن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وخلق آلية خاصة يعهد إليها هذا الأمر.
- تعزيز وتنويع التكوينات التأهيلية للشباب غير الحاصلين على الشواهد والديبلومات وربطها بحاجيات

سوق الشغل وتنويع مصادر تمويلها.

. تأهيل التعليم المهني واعتباره جزء أساسا من منظومة التربية المنفتحة على حاجيات سوق الشغل، وتجشيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة من أجل تقوية العلاقة مع أرباب العمل وتطوير الكفاءات المهنية.

. تعزيز وتطوير صيغ وتوجهات التكوين داخل المقاولات وبالتدرج.

. إشراك القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ وتقييم مناهج وبرامج التكوين المستمر من أجل الرفع من الكفاءات وتوجيه أفضل للمؤهلات، حسب السن والمستوى الدراسي، على ضوء متطلبات وأولويات سوق الشغل.

. توجيه مسالك التربية والتكوين المهني استجابة لآفاق التشغيل وحاجيات الاستراتيجيات القطاعية وأقطاب التنافسية المرتقب إحداثها، ومواصلة إحداث مسالك خاصة في الخدمات والصناعات الواعدة بشراكة مع القطاع الخاص.

### 6 - تأهيل الإطار القانوني والمعلوماتي وتقوية آليات الحوار الاجتماعي:

. تطوير إجراءات مرونة سوق الشغل وتعزيز الوسائل القانونية والاجتماعية لحماية حقوق الأجراء.

. مراجعة سياسة الأجور بطريقة غير معرقلة لحركة الشغل، تأخذ بعين الاعتبار، من جهة، معايير الأداء والمردودية ومدى تحقيق الأهداف بحسب المهام والوظائف، وتحافظ، في نفس الآن، على مناصب الشغل.

. إصلاح وتطوير إجراء التعويض عن فقدان الشغل وجعله أكثر فعالية وأكثر استجابة للمرونة المطلوبة في سوق الشغل.

. تطوير وتأهيل جهاز تفتيش الشغل والرفع من موارده البشرية، وجعله أكثر قدرة وفعالية على المراقبة وتكريس المناخ المواتي للعمل والإنتاج، مع تشجيع وتطوير آليات الوساطة والتحكيم بوصفها أساس المساعي الرامية إلى حل نزاعات الشغل.

. القيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية اللازمة لتنظيم العلاقة بين المشغل والأجير وكل المتدخلين في عملية التشغيل، مع وضع نظام معلوماتي يخص التشغيل في القطاعين العام والخاص.

. تعزيز وتشجيع الاتفاقيات الجماعية، خاصة في ما يتعلق بالوظائف المؤقتة وذات العمل الجزئي.

. التنصيص القانوني على منع مراكمة الوظائف.

. الإصلاح القانوني للعمل المؤقت وجعله أكثر فعالية وجاذبية.

. تشديد الإجراءات القانونية المتعلقة بحماية الحقوق النقابية للأجراء.

. تعزيز احترام الحريات النقابية ومأسسة الحوار الاجتماعي، إن على المستوي القطاعي، أو على

المستوى الوطني والجهوي والمحلي، ووضع مستلزمات أجراء سليمة وسلسلة لمقتضيات مدونة الشغل ومراسيمها التطبيقية.

. تشجيع وتطوير آليات الحوار الاجتماعي داخل المقاولات المغربية.





. تطوير منظومة رصد الشغل وتعزيز أدوارها وضمان استقلالية عملها في إطار مؤسسة وطنية مستقلة.

### 7 - محاربة الربيع وإدماج القطاع غير المهيكل:

. تحرير القطاعات الإنتاجية من الربيع، وتأهيلها وفق قواعد الشفافية وجعلها أكثر قدرة على التنظيم وعلى التنافسية.

. مراجعة النظام الضريبي وجعله أكثر نجاعة وأكثر قدرة على تحفيز الشركات والأفراد للاندماج في الاقتصاد الوطني بشكل رسمي.

. تبسيط المساطر التحفيزية لتحويل الوحدات والأفراد العاملين داخل القطاع غير المهيكل وإدماجهم في النسيج النظامي المغربي.

. تعزيز وتطوير آلية المقاول الذاتي وإقرار تحفيزات مناسبة تمكن من انخراط عدد أكبر في هذا الإجراء.

## الحماية الاجتماعية

تشكل الحماية الاجتماعية منظومة تتعلق بالاحتياط الاجتماعي، تستهدف مساعدة المواطنين والمواطنات على مواجهة الصعوبات الناتجة عن المخاطر الاجتماعية والمهددة لتوازنات ميزانيتهم ولأمن أسرهم الاقتصادي. وتعتبر الحماية الاجتماعية محورا استراتيجيا في السياسات الاجتماعية بالمغرب إذ تتكون من نظامين أساسيين: نظام قائم على المساهمات يتمثل في التأمين الاجتماعي الذي يشمل صناديق تأمين موظفي القطاع العمومي وأجراء القطاع الخاص، والنظام الثاني يقوم على مساعدة الدولة من خلال اعتماد برامج حكومية للدعم والمساعدة الاجتماعية.

وقد خضعت منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب لمجموعة من الإصلاحات من بينها التغطية الصحية الأساسية المتمثلة في التأمين الإجباري على المرض (AMO)، ونظام المساعدة الطبية «الرامد» (RAMED)، وبرامج المساعدة المالية المباشرة. وبالرغم من هذه الجهود، ظل أثر المنظومة الحمايية المعتمدة محدودا على المستوى المعيشي للمستفيدين نظرا لمجموعة من الإكراهات والمشاكل التي اعترضتها وحدثت من نجاعتها وتأثيرها الاجتماعي.

وقد أبرز التقرير الدولي حول الحماية الاجتماعية الذي أنجزته المنظمة العالمية للشغل (2017 – 2019) أن المغرب يسجل تأخرا ملموسا في هذا الصدد مقارنة مع بعض الدول النامية مثل الشيلي ومصر، وذلك في إطار مقارنة نجاعة أنظمة الحماية الاجتماعية على أساس عدة مؤشرات (عدد المستفيدين من أنظمة حماية الأشخاص المسنين، نسبة الساكنة المستفيدة من الأنظمة الاجتماعية، نسبة التكلفة المرصودة للصحة، ...).

وإذا كان التقرير يهتم مرحلة ما قبل جائحة كورونا، فبكل تأكيد سيعرف الوضع تراجعا متفاقما جراء التداعيات السلبية للأزمة الصحية (كوفيد 19) والتي أبانت الدولة على قدر كبير من التجاوب الإيجابي مع الظرفية الاستثنائية من خلال توزيع إعانات مالية مباشرة (بمتوسط 1000 درهم للأسرة) على أزيد من أربعة ملايين أسرة. وهو ما يدل على قابلية العمل بنظام شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف الفئات المعوزة أو الفئات التي تعيش في وضعية هشاشة، وعلى معقولية حجم التمويل من ميزانية الدولة إذا تمت معالجة صندوق المقاصة، ودمج الصناديق التي توفر إعانات تدخل في نفس الباب وتدقيق وضعية المستفيدين وتحيينها.

وقد ساهم هذا السياق الخاص في إحداث تحول بارز تمثل في الثورة الاجتماعية الهائلة التي أطلقها جلالة الملك بموازاة مشروع النموذج التنموي الجديد، والتي تهم تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة بشكل تدريجي على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال إصلاح جوهري لمختلف



المؤسسات والأنظمة والبرامج الاجتماعية المعتمدة. ويتمحور تعميم الحماية الاجتماعية حول:  
**أولاً**، تعميم التغطية الصحية الإلزامية لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض لتغطية تكاليف الطبيب واقتناء الأدوية والاستشفاء والعلاج (2021 – 2022) ؛  
**ثانياً**، تعميم التعويضات العائلية لفائدة الأسر غير المستفيدة والتي تهم حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس (2023 – 2024) ؛  
**ثالثاً**، توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لفائدة خمسة ملايين مغربي من الساكنة النشيطة غير المتوفرة على حق التقاعد (في أفق 2025) ؛  
 رابعاً، تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل بالنسبة لكل شخص يتوفر على عمل قار (في أفق 2025).

وتفاعلاً مع هذه المبادرة الرائدة، يؤكد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على ضرورة التفعيل الأنجع لآليات الحماية الاجتماعية والحرص على إقرار حكمة جيدة لمواكبة تطبيق مقتضيات الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن. وبالتالي، يقترح مجموعة من التدابير والإجراءات الكفيلة بتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية واستدامتها لتكون سندا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتضامن المجتمعي.

### أ - انتظارات كبرى ومتطلبات أكبر:

• ما يقرب من 60% من السكان النشيطين ظلوا محرومين من الحماية الاجتماعية، وظل وزن نفقات الأنظمة الإلزامية للتقاعد والتأمين الصحي في حدود أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي (مثلت حصة هذه النفقات ما يقرب من 21% من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وما يقرب من 15% من الناتج المحلي الإجمالي في الشيلي وكوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا).

• أزيد من 60% من السكان النشيطين المغاربة لا يستفيدون من أنظمة التقاعد القائمة و30% يستفيدون حالياً من تأمين إجباري على المرض.

• لا تستفيد غالبية المسنين من الحق في معاش التقاعد، الذي يقل في أكثر من 70% من الحالات عن الحد الأدنى للأجور.

• يتطلب تمويل تعميم الحماية الاجتماعية 51 مليار درهم سنوياً (23 مليار درهم من ميزانية الدولة، و28 مليار درهم عبر مساهمات المؤمنين) موزعة على تعميم التغطية بالتأمين الإجباري عن المرض (14 مليار درهم)، وتعميم التعويضات العائلية (20 مليار درهم)، وتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد (16 مليار درهم)، وتعميم الولوج للتعويض عن فقدان الشغل (مليار درهم).

### ب - محدودية المساعدة الاجتماعية واختلالات في التدبير:

• ضعف المنظومة التشريعية والقانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية واتسامها بالتعقيد وعدم التجانس في ما يرتبط بالتأطير القانوني لمختلف الفئات الاجتماعية المعنية.



. تشتت برامج الحماية الاجتماعية وعدم تناسقها بفعل تعدد الأطراف المتدخلة وتضارب المهام والاختصاصات في الكثير من الحالات، وضعف مستوى التنسيق في ما بينها.

. تعدد المؤسسات والأنظمة العمومية وعدم تركيزها مما يضعف الأداء العام للحماية الاجتماعية ويسهم في هشاشة العمل الاجتماعي وعجز موارده البشرية والمالية (مجال التقاعد مثال بارز على ذلك).

. غياب المقاربة التشاركية الحقيقية، خاصة مع الشركاء الاجتماعيين، وضعف آليات الحوار الاجتماعي في بلورة وتتبع المبادرات المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

. انعدام المساواة بين الجنسين حيث تتعرض النساء بشكل متزايد للعمل غير المنظم أو العرضي أو المؤقت أو بدوام جزئي وفي القطاعات التي لا تغطيها أو لا تغطيها بشكل كامل أنظمة الحماية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى لاستفيد النساء المساهمات في الأنظمة الاجتماعية من نفس حقوق الرجال في الوقت الذي يساهمن على قدم المساواة.

. إقصاء العديد من الفئات الاجتماعية (الأشخاص المسنين، الأطفال) من الاستفادة من الخدمات العمومية التي توفرها بشكل محدود المنظومة القائمة للحماية الاجتماعية.

. اختلال التوازن المالي نتيجة ارتفاع في نسبة أمد الحياة، ارتفاع متوسط عمر المؤمنين، وانخفاض تجديد الأجيال.

### III - يراهن الاتحاد الاشتراكي على تعزيز حكامه من أجل حماية اجتماعية مستدامة:

#### 1 - حماية اجتماعية شاملة وعادلة :

. رفع كل أشكال التمييز التي تطال النساء بما يضمن إخراجهن من وضعية الهشاشة الناجمة عن العمل غير المنظم أو العرضي من جهة، واستفادتهن الكاملة على قدم المساواة مع الرجال من تعويضات الأنظمة الاجتماعية.

. اتخاذ إجراءات لضمان التناسقية بين الحماية الاجتماعية والسياسات العمومية المتعلقة بالطفولة، والتطوير المنتظم لبرامج الحماية الاجتماعية بما يتلاءم مع الاحتياجات المتحولة للأطفال، خاصة الموجودين في وضعية هشاشة.

. إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لحوادث الشغل والأمراض المهنية ومراجعة الجوانب الخاصة بالمعينة والتكفل والتعويض، مع تطوير المقتضيات القانونية المتعلقة بطب الشغل.

. تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالحماية الاجتماعية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، وعلى وجه الخصوص إحداث تدابير تفضيلية لفائدتهم (ضمان الدخل الأساسي، تيسير الولوج إلى سوق الشغل، ...).

. الإصلاح الشامل لمنظومة التقاعد وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار تصورات الفاعلين الاجتماعيين، مع ضمان حد أدنى من الدخل الأساسي للأشخاص المسنين لفائدة الذين لا يستفيدون من معاش للتقاعد (1000 درهما شهريا) ورفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 2000 درهما شهريا.

## 2 - إقرار حكمة ناجعة للاستجابة لانتظارات المواطن :

- وضع منظومة للحكمة الفعالة والنزيهة من أجل تفعيل أسلم لعملية تعميم الحماية الاجتماعية، واعتماد وسائل ناجعة للتنسيق والانسجام بين مختلف المحاور والمجالات.
- تعزيز الحكمة المؤسساتية للحماية الاجتماعية من خلال إصلاح الهيئات المكلفة بتدبير أو رقابة التأمين والضمان الاجتماعي وتكريس استقلاليتها التامة، وذلك بالتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين.
- اعتماد ميزانية اجتماعية وطنية، ملحقة بقانون المالية، توضع بشراكة مع الفرقاء الاجتماعيين وتخضع للمصادقة والرقابة البرلمانية.
- وضع هياكل وآليات محكمة لتفعيل وتتبع وتقييم الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتدخلة في تعميم الحماية الاجتماعية، وخاصة تلك التي تهم تعميم التأمين الإجباري لدى التجار والمهنيين المستقلين، والمهنيين في الصناعة التقليدية، والفلاحين.
- تقوية الإطار المؤسساتي للقطاع التعاضدي في إطار السياسة العامة للصحة، وذلك من خلال إعادة النظر في نظام الحكمة المتعلق بالتأمين الصحي والرعاية الصحية الاجتماعية والتضامنية.
- ضمان مشاركة فعالة للفاعلين الاجتماعيين في الهيئات المعنية بالحماية الاجتماعية من خلال تقوية آليات الحوار الاجتماعي وطنيا وجوهويا، مع ترسيخ المقاربة التشاركية في بلورة وتفعيل وتقييم السياسات المندمجة للحماية الاجتماعية.

## 3 - نجاعة التدبير العمومي في مجال الحماية الاجتماعية:

- بلورة استراتيجية وطنية تشاركية تهدف إلى المحافظة على التوازن بين الاحتياجات التي تفرضها الحماية الاجتماعية والموارد الوطنية المتوفرة.
- اعتماد مؤشرات واضحة لتقييم المخاطر والنتائج وجودة الخدمات المتعلقة بالحماية الاجتماعية من حيث أساليب التدبير واشتغال الموارد البشرية وصرف الميزانيات.
- اعتماد رقم تعريف اجتماعي وطني بالنسبة لكل المستفيدين، وإحداث نظام معلوماتي مندمج يرصد بطريقة موحدة كل المعطيات والمعلومات المرتبطة بالحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني.
- ملاءمة السياسات العمومية والإطار التنظيمي والآليات المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع المعايير المعتمدة على الصعيد الدولي، مع اعتماد إجراء التقييم المنتظم للسياسات العمومية والتدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية.
- إحداث وحدات للتكوين والتكوين المستمر بمؤسسات ومدارس التعليم العالي تكون متخصصة في مجال الحماية الاجتماعية، يعهد إليها بإفراز كفاءات في مجال تدبير الأنظمة المرتبطة بها.

## 4 - توفير خدمات بجودة عالية في مجال الحماية الاجتماعية :

- التبسيط المتواصل لشروط الاستفادة من الخدمات العمومية المرتبطة بالحماية الاجتماعية بناء على نتائج التقييم الدوري المنجز بخصوصها، والاعتماد الكلي على الوسائل الرقمية.
- خفض الباقي على عاتق المؤمن عبر توسيع قاعدة الولوج للأدوية، واعتماد الأدوية الجينية

كقاعدة في الوصفات الطبية ومراجعة قائمة الأمراض المزمنة التي تستحق الإعفاء الجزئي أو الكلي.  
• تعزيز التدابير المرتبطة بالحماية الاجتماعية المخصصة لأجراء القطاع الخاص لمواجهة المخاطر المترتبة عن انعدام الاستقرار في سوق الشغل، وبغية تقوية الأداء العمومي في مجال الضمان الاجتماعي.  
• إحداث منصة رقمية موحدة للشكايات المتعلقة بخدمات الحماية الاجتماعية تمكن المؤمن لهم من إحالة ملفات تظلماتهم وتلزم الهيئات المعنية بمعالجتها داخل آجال محددة وترتيب الآثار اللازمة عن ذلك.

• اعتماد مخططات تواصلية عمومية لتعميم الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية وكيفية صيانة حقوقهم في مواجهة المخاطر الاجتماعية، وخاصة عبر استثمار وسائل التواصل الاجتماعي.



## السكن

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعيا منه بالاختلالات القائمة وبالمتطلبات الضرورية، يقترح مقارنة مدمجة لمنظومة التراب وتهيئة المدن والتعمير والسكن بغية بلورة مخططات متناسقة قابلة لدعم التوجه التنموي الجديد. ولذلك، يتقدم الحزب بمجموعة من التدابير المتكاملة التي من شأنها تشجيع الاستثمار المنتج والرفع من جودة الخدمات والاستجابة للانتظارات المشروعة لمختلف الفئات المجتمعية. وتستند هذه التدابير إلى منطلقات الحزب التي تحدد الأولويات في تعيين السياسة الترابية، وتطوير منظومة السكن الاجتماعي، وبلورة عرض سكني جديد لفائدة الطبقة المتوسطة، واعتماد سياسة متقدمة للمدينة.

### I - معطيات تسائل طبيعة الأداء ومستوى الجودة:

. نسبة مهمة من المستجوبين، في إطار دراسة أنجزتها وزارة الإسكان، عبرت عن عدم رضاها على مستوى السكن الاجتماعي أو الاقتصادي، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 62%.

. هيمنة تدخل القطاع الخاص مقارنة مع حجم تدخل القطاع العام في بناء الوحدات السكنية حيث استحوذ القطاع الخاص على بناء 203.3259 وحدة سكنية مقابل اكتفاء القطاع العام ببناء 70.077 وحدة سكنية (معطيات وزارة الإسكان لسنة 2021).

. يمثل الطلب على السكن من طرف الطبقة الوسطى القاطنة بالوسط الحضري 37% من إجمالي الطلب على السكن بالمغرب (20,4% بالنسبة للطبقة الوسطى العليا و9,16% للطبقة الوسطى الدنيا). وفي الوسط القروي، لا يمثل طلب الطبقة الوسطى إلا 21% من إجمالي الطلب (15% للفئة الدنيا و5% للفئة العليا).

### II - برامج مترهلة ومفتقدة للنفس الجديد:

. صعوبة الولوج إلى سكن لائق بسبب ارتفاع تكلفته، خاصة بالنسبة للفئات المعوزة والطبقة الوسطى.

. لجوء الأسر المعوزة مضطرة إلى معاملات غير نظامية وإلى تفاهات مختلفة للولوج إلى العقار بتكلفة مناسبة، أو حتى إلى احتلال العقارات بصورة غير قانونية، ترقباً للاستفادة من برامج لتسوية الوضعية أو إعادة الإسكان.

. استمرار انتشار السكن العشوائي رغم وجود برامج عمومية لم تتمكن من ضمان الاندماج الأمثل للأسر التي تمت إعادة إسكانها في أحياء بعيدة عن وسط المدينة، مما يزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والمجالية.

. إطار استراتيجي متجاوز لا يستجيب للتحويلات السياسية والمجتمعية الراهنة ولا يعمل على

المعالجة المتكاملة للإشكالات الحقيقية التي تطرحها مختلف أنماط السكن، وخاصة في ما يتعلق بالاستجابة لحاجيات السكن الاجتماعي.

. عدم التفعيل السليم للمقتضيات القانونية المتعلقة بحماية حقوق المستهلكين، خاصة في ما يتعلق بتطبيق قانون البيع في طور الإنجاز، وبضمانات جودة المنتج السكني وخدمة ما بعد البيع.  
 . عدم القدرة على تمييز المكتسبات الناتجة عن تفعيل الميثاق الوطني لإعداد التراب والتنمية المستدامة المتمخض عن الحوار الوطني حول إعداد التراب لسنة 2001، وانعدام التحيين، سواء على مستوى الاستراتيجية الوطنية أو على مستوى البرامج التنموية الجهوية، على ضوء دستور 2011.  
 . ضعف السياسة العمومية المؤطرة للسكن المعد للكراء وعدم اللجوء إلى الإشارك الحقيقي لمختلف المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا القطاع.  
 . معاناة التدخل العمومي في مجال الإسكان واختلال تدخلاته الموجهة نحو إنتاج السكن الاجتماعي، خاصة على مستوى تحديد المستفيدين ودعم الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والأنشطة ذات الطابع المضارباتي، وضمان شفافية استفادة المستحقين من برامج السكن الاجتماعي.  
 . تعدد المؤسسات العمومية المتدخلة في القطاع داخل نفس المدينة وغياب أي إرادة لإدماج البرامج وتجميع الإمكانيات وإدماج السياسة السكنية ضمن رؤية استراتيجية لتنمية المدينة.  
 . انعدام المخططات السكنية الهادفة إلى تخصيص حصة من البرامج السكنية العمومية لفائدة الشباب وللأسر الشابة الحديثة التكوين (التملك أو الكراء) وغياب الإجراءات التحفيزية للاستثمار في هذا القطاع.

. غياب الإطار القانوني الخاص بتهيئة المدن والأحياء القديمة والذي بإمكانه تحديد شروط التدخل في الأنسجة التقليدية، والمحافظة على تراثها العمراني وقيمتها المعمارية ورمزيتها الثقافية.  
 . غياب مرصد وطني ومراصد جهوية ومحلية لتأطير واستشراف قطاع السكني والتعمير واتخاذ الإجراءات الخاصة بإحداث منتج جديد موجه لفائدة الشباب وللأسر الشابة الحديثة التكوين.

### III - سياسة عمومية متطورة للسكن والتعمير وسياسة المدينة:

#### 1 - استهداف أفضل للفئات الاجتماعية الهشة:

. تنويع المعايير الخاصة بإنجاز التجزئات المخصصة للسكن الاقتصادي، مع الإعفاء من رسوم التحفيظ في المناطق المخصصة لهذه العمليات.  
 . إعادة النظر جذريا في التصور الخاص بالسكن الاجتماعي من خلال تغيير المنهجية المعتمدة ومراجعة الشروط المتضمنة في دفتر التحملات مع المنعشين العقاريين.  
 . رفع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي بتشجيع الاستثمارات الخصوصية بخلق صناديق استثمارية في مجال السكن الاجتماعي، ومراجعة النظام الجبائي الخاص بمشاريع السكن الاجتماعي لجذب الاستثمارات والاستجابة لحاجيات الجهات.  
 . تحفيز الجماعات الترابية على تطوير سياسات محلية للسكن الاجتماعي وفقا لحاجياتها بتمكينها



من التمويل والعقار في إطار جيل جديد من التعاقدات، مع خلق شركات جهوية تتكلف بتهيئة العقارات لفائدة الجماعات المحلية.

. وضع مقارنة جديدة لمحاربة السكن غير اللائق تعتمد بالأساس على مناطق التهيئة التدريجية التي تستفيد منها الأسر التي تقطن دور الصفيح أو المحدودة الأجر، مع التركيز على المدن التي تعرف انتشارا واسعا للظاهرة.

. جعل ملف محاربة السكن اللائق شأنا محليا، مع دعم الجماعات على أساس مجهودها في مجال مراقبة ومحاربة السكن اللائق على ترابها في إطار جيل جديد من التعاقدات.

. إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز والأنسجة القديمة والمساكن الآيلة للسقوط حيث تتكفل الوكالات الحضرية بمشاريع إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز بتمويل من الجماعات الترابية، كما تتكلف بالأنسجة القديمة والمساكن الآيلة للسقوط و بإعادة التأهيل الحضري.

## 2 - تدابير مواكبة لتعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للطبقة المتوسطة:

. تنفيذ تدابير تيسير ولوج الطبقة الوسطى إلى العقار ومحاربة السكن العشوائي ويجب أن يتأتى حل مشاكل الإسكان من خلال التقليل الملموس من كلفة عمليات التجزئة العقارية والأراضي المعدة للبناء.

. وضع برامج للنهوض بالسكن المتوسط، وتدعيمها بتدابير تحفيزية، مع العمل على ضمان تتبع صارم للتصدي لعمليات الاستيلاء على العقارات.

. تشجيع تنمية العقار الموجه للسكن المعد للكراء لفائدة الطبقة الوسطى، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذا المجال عن طريق إحداث آليات للتمويل واعتماد تحفيزات ضريبية وتدابير لتقنين السومة الكرائية وتمكين الفئات المستهدفة من الولوج إلى هذه الوحدات السكنية.

. تقديم تحفيزات عقارية وجبائية للتعاونيات السكنية وخلق إطار جديد لتنمية العمل التعاوني في مجال السكن، مع تقديم تحفيزات ضريبية للاستثمارات التي تهم المساكن الموجهة للطبقة المتوسطة.

## 3 - مدينة جديدة في مستوى التحديات التنموية:

. إقرار نظام جديد لتدبير المدن يضمن الفعالية في التسيير والنجاعة في التدبير ويسمح بالمشاركة الفعالة الواسعة بإعادة النظر في دور ومهام المنتخبين وسلطات الوصاية، وعبر بناء إدارة جماعية حديثة وكفاءة.

. الحد من تعدد المؤسسات العمومية المتدخلة في القطاع داخل نفس المدينة والحرص على اندماج البرامج وتجميع الإمكانيات وإدماج السياسة السكنية ضمن رؤية استراتيجية لتنمية المدينة.

. إصلاح وتعميم نظام التخطيط الحضري، بالاعتماد على التخطيط الاستراتيجي من أجل بلورة المشروع الحضري المنسجم للمدينة عبر تأطير المدن بمخططات استراتيجية تدمج الجماعات الضواحي ضمن رؤية استشرافية تقوم على التشاور والشراكة.

. مواكبة المدن الجديدة باستثمارات عمومية في مجال المرافق العمومية والبنيات التحتية، مع

إعطاء نفس جديد لسياسة المدن الجديدة والأقطاب الحضرية الكبرى من خلال وضع إطار قانوني ملائم ومحفز يدعم استثمارات المدن.

#### 4 - من أجل منظومة تديرية فاعلة:

- ضرورة تجاوز النظرة القطاعية الأحادية في التعامل مع قضايا إعداد التراب باعتماد تصور شامل ومندمج أساسه التعاون والتنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- نهج سياسة تواصلية وإعلامية منفتحة لإشراك السكان في برامج التهيئة المحلية من خلال استثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة في دعم سياسة إعداد التراب وتحقيق التنمية الترابية.
- بلورة منهجية جديدة ملائمة تعتمد على تخطيط التنمية الجهوية والترابية من أجل استدراك متأخرات التنمية وإقرار تخطيط جهوي وتفاوضي و تشاوري مع الفاعلين الجهويين والمحليين بطريقة تشاركية لا مركزية.
- مراجعة النظام الضريبي لقطاع العقار بهدف جلب المزيد من الاستثمارات وتخفيض العبء الضريبي سواء من جانب الأسر أو المنعشين العقاريين، مع خلق ضرائب متخصصة تبعا لمجالات التدخل (السكن الاجتماعي، الكراء، السكن السياحي، الأنسجة القديمة، ...).
- تنظيم المهن المرتبطة بقطاع الإنعاش العقاري وخصوصا مهن الوكلاء العقاريين، مع تحفيز المنعشين العقاريين الكبار لولوج البورصة للاستفادة من كل أشكال التمويل المتاحة.
- توسيع عمل الوكالات الحضرية ليشمل التخطيط والاستشراف والتدبير الحضري ومشاريع التأهيل الحضري، وتعميم فروع الوكالات الحضرية لتشمل كل المراكز القروية التي تعرف دينامية عمرانية متسارعة، مع تكثيف التجزئات العقارية بالمراكز القروية الصاعدة.
- تعميم وتحيين مخططات التهيئة الحضرية، مع تبسيط مساطر المصادقة ومراجعة وثائق التعمير، مع فرض آجال محددة لإنجاز تصاميم التهيئة للجهات التي تشكو من خصاص في إنتاج السكن وتقييد الفوائد خلال مرحلة إنجاز هذه التصاميم.
- إعادة النظر في المؤسسات المتدخلة، وخاصة مؤسسة العمران، لتقوية التخطيط الاستراتيجي، مع بلورة أشكال جديدة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في مجال إنعاش السكن بحثا عن الفعالية وسرعة التنفيذ والجودة.
- إحداث مركز وطني للتكوين في التدبير الترابي، وإعداد برامج للتكوين المستمر الملائم، مع تكوين المنتخبين الجهويين والمحليين للتمكين من آليات التدبير الضرورية لممارسة مهامهم.
- تطوير إطار مؤسساتي خاص بالقياس والبحث والتكوين (إحداث مرصد لقياس ملائمة العرض والطلب في مجال السكن، خلق مؤسسة للأبحاث والدراسات في مجال البناء والإنعاش العقاري وجلب التقنيات الخارجية، خلق مراكز للتكوين المهني والتقني في مجالات البناء والإنعاش العقاري).
- تخصيص جوائز لأحسن المشاريع السكنية لتشجيع المهندسين المعماريين والمنعشين العقاريين وشركات البناء الصغرى والمتوسطة والكبرى الذين يساهمون في الرفع من الجودة المعمارية.

## إصلاح الإدارة وتعزيز الحكامة العمومية

احتل إصلاح الإدارة، خلال السنوات الأخيرة، موقعا مهما في البرامج الوطنية المهيكلية وفي المشروع المجتمعي الحديث حيث أصبح يشكل مدخلا رئيسيا نحو إصلاح الدولة ذاتها عبر تقوية مؤسساتها وتنسيق وظائفها والارتقاء بخدماتها. وقد تضاعفت أهمية هذا الإصلاح مع إعداد النموذج التنموي الجديد إذ كان واضحا أن الإدارة، رغم المحاولات الإصلاحية السالفة، تمثل إحدى العقبات أمام الإقلاع التنموي الشامل، على الرغم مما حققه المغرب من تطور ملحوظ في البناء المؤسساتي والتنافسية الاقتصادية. وأبرزت التشخيصات المختلفة أن إيقاع الإدارة لم يعد قادرا على استيعاب التحولات المتسارعة للمجتمع والانتظارات المتزايدة للمواطن نتيجة اختلالاتها البنيوية والوظيفية المتعددة. حيث اتسمت الإدارة بنقص شديد في الابتكار واحتضان أقل للكفاءات وتعثر واضح في التدبير والحكامة، مما انعكس سلبا على أدائها الذي ظل دون مستويات التطلعات، سواء في اتجاه المواطن، أو في اتجاه المقاول.

وعلى هذا الأساس، أصبح إصلاح الإدارة أولوية من الأولويات التي تؤكد عليها تقارير العديد من الهيئات الدولية والوطنية، بل إن الدولة نفسها جعلت منه خيارا استراتيجيا لا بد منه في اعتماد سياسات عمومية ناجعة. كما أن المرحلة الحالية، بإكراهاتها المختلفة ومستلزماتها التنموية، تقتضي إقرار مرفق عمومي فعال في خدمة المواطن والاستثمار، وتطوير العمل العمومي على أساس حكامة جيدة وأداء فعال يسهم في تجسيد العدالة الاجتماعية والمجالية واحترام شروط الكرامة الإنسانية. ولذلك، تمت المبادرة، خلال الولاية الحكومية الحالية، إلى اعتماد الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة وفق مقاربة مندمجة تشاركية تؤسس لثقافة جديدة في التعااطي مع المرفق العام، وتمكن من إرساء آليات جديدة للتدبير العمومي. وقد تمحورت هذه الخطة حول إعادة النظر في هياكل الإدارات العمومية لتمكينها من إسناد التطور السياسي والاقتصادي ودعم التنمية الشاملة، كما أولت عناية خاصة لتعميم وتنويع الخدمات لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتمكين الإدارة من الآليات والوسائل التشريعية والتنظيمية والتدبيرية الضرورية. وقد استهدفت خطة الإصلاح تحقيق تحولات هيكلية في الإدارة والوظيفة العموميتين على المستويات التنظيمية والتدبيرية والتخليقية والرقمية من خلال مجموعة من الدعامات الرئيسية المتمثلة في التشريع والتواصل والتقييم والابتكار.

وبموازاة مع الخطة المذكورة، ارتكز إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على الرسالة الملكية الموجهة إلى الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنعقد بالصخيرات في 27 فبراير 2018، والتي تضمنت توجهات أساسية بتدابير جوهرية تستند إلى المقننات الدستورية، وخاصة ما يتعلق بميثاق المرفق العام، أيضا تيسير ولوج المواطنين إلى الخدمات العمومية ذات الجودة، وتحسين أداء الإدارة العمومية عبر دعم الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحقيق مبادئ الإنصاف المجالي والحياد والشفافية والنزاهة.



إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إذ يسجل أهمية هذه الخطوات المنجزة، ينخرط كلياً في التوجه الإصلاحى الهادف إلى مراجعة شاملة وعصرية لمنظومة الإدارة، ويؤكد مواصلته لتفعيل الخطة الوطنية مع تطوير برامجها وآلياتها بما يتماشى مع التحولات الطارئة، وخاصة الواقع الجديد الذي أفرزته جائحة «كوفيد 19» وما يتطلبه من تحديث نظم ووسائل العمل (بما فيها العمل عن بعد) وتسريع عمليات الرقمنة. وسيحرص الحزب على اتخاذ ما يلزم للارتقاء بالإدارة: تحديث هيكلها، تطوير وظائفها، تعزيز مواردها البشرية والمالية، تخليق المرفق العمومي، تعميم الخدمات العمومية وتنويعها، تكريس مبادئ القرب والتواصل والحكامة.

### I - تفاوتات كبيرة وعواقب متعددة:

- تتوفر الإدارة العمومية على رأسمال بشري مهم بلغ حوالي 568.449 موظفاً مدنياً سنة 2020، أي ما يشكل 1,6٪ من عدد السكان، وهو ما يعادل حوالي 16 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة، ويعادل حوالي 46 موظفاً مدنياً لكل 1.000 نسمة من السكان النشيطين.
- تعتبر كتلة أجور الموظفين العموميين مرتفعة جداً بالمقارنة مع ما تتيحه إمكانيات الدولة من موارد مالية حيث سجلت كتلة أجور موظفي القطاع العام خلال سنة 2020 أكثر من 37٪ من مجموع النفقات الخاصة بالميزانية العامة.
- عرفت نفقات الموظفين ارتفاعاً بلغ حوالي 3٪ إذ انتقلت من 135.933.004.000 درهم سنة 2020، إلى ما يناهز 139.863.458.000 درهم (بما فيها مبلغ 18.609.325.000 درهم كمساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد) برسم سنة 2021.
- تتركز حوالي 78٪ من نفقات الموظفين بجهات الرباط سلا القنيطرة، والدار البيضاء سطات، وفاس مكناس، وطنجة تطوان الحسيمة، ومراكش أسفي، وسوس ماسة؛ مع تركيز حوالي 23٪ من نفقات الموظفين بجهة الرباط سلا القنيطرة نظراً لتركيز جل القطاعات الوزارية بمدينة الرباط.
- يعرف توزيع الموظفين العموميين على القطاعات الوزارية تفاوتاً كبيراً إذ يتركز حوالي 90٪ من الموظفين في ستة قطاعات وزارية كبرى على رأسها التربية الوطنية، والداخلية، والصحة، والعدل، والاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وإدارة السجون.
- على الرغم من التحسن الملحوظ الذي سجله المغرب في مجال مناخ الأعمال إذ احتل المرتبة 53 عالمياً حسب تصنيف المؤشر العالمي لممارسة الأعمال، ما زالت الإدارة تعاني من اختلالات متعددة تجعلها عائقاً أمام تعزيز الاستثمار.

### II - إصلاح طموح في مواجهة واقع عنيد:

- الببطء في تفعيل الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة، وخاصة على مستوى مجموعة من المحاور المرتبطة بالحكامة الجيدة والجهوية المتقدمة وتديير الموارد البشرية، مع تعثر العديد من البرامج والمشاريع الحكومية الهادفة إلى تأهيل الأداء الإداري ومحاربة الفساد.



- . خضوع القيادات الإدارية لإكراهات التسيير اليومي في غياب رؤية استراتيجية للتأهيل الإداري ونقص كبير في التدبير التشاركي الذي يتيح تعبئة جميع الطاقات والكفاءات الإدارية، وخاصة الشركاء والاجتماعيين والمهنيين.
- . تزايد التفاوت الصارخ على مستوى الأجور المعتمدة في الوظيفة العمومية، والعجز عن اتخاذ الإجراءات العملية لإقرار منظومة جديدة للأجور، محفزة ومنصفة وشفافة، مع استمرار تعدد الأنظمة الأساسية واللامبالاة في التعامل مع فئات عريضة من الموظفين.
- . هيمنة عنصر التعويضات على التركيب العام لمنظومة الأجور المعتمدة حاليا في الوظيفة العمومية، وذلك مقارنة مع الراتب الأساسي المرجعي الذي تتميز شبكة أرقامه الاستدلالية بالمحدودية وعدم التناسق.
- . انعدام العدالة الإدارية من خلال استمرار المقاربة ذات الأساس الفئوي في مجال الأجور، والمؤدية إلى تعميق التفاوتات بين هيئات الموظفين وغياب التجانس بين الأنظمة الأساسية للوظائف.
- . استمرار مظاهر الفساد والرشوة والزبونية وإهدار المال العام في مجموعة من مفاصل المرفق العمومي، الشيء الذي يمس في الجوهر مبدأ المجانية ويؤثر سلبا في ثقة المواطن ومصداقية الإدارة.
- . غياب التوازن بين الإدارات و المرافق العمومية سواء من حيث توزيع الموارد البشرية بطريقة غير منصفة أو من حيث تخصيص الاعتمادات المالية بطريقة غير متكافئة، مما يؤدي إلى وجود قطاعات إدارية بامتيازات واضحة وأخرى مهمشة.
- . غياب العدالة المجالية في توفير الخدمات الإدارية نظرا للتفاوتات الموجودة في ما بين الجهات من جهة، وفي ما بين الوسط الحضري والعالم القروي الذي يعاني من نقص حاد في الموارد البشرية والمالية والتقنية.
- . اللجوء إلى الممارسات المناهضة للشفافية وتكافؤ الفرص بفعل اللجوء إلى المناورات والالتفاف على المساطر القانونية المعتمدة في التعيين في المناصب العليا خدمة للأهداف الشخصية والولاءات السياسية.
- . غياب مخططات فاعلة لتأهيل الموارد البشرية وتنمية المؤهلات والكفاءات الإدارية وتطوير أساليب التدبير الإداري نتج عنه ضعف واضح في برامج التكوين المستمر الموجهة للأطر الإدارية ومختلف فئات الموظفين.
- . انعدام الاستراتيجيات التواصلية المتمحورة حول المنظومة الإدارية وسياساتها العمومية مما أدى إلى خصاص مهول في الإخبار بالمقتضيات الإدارية، وعدم تيسير اللجوء إلى المعلومات الإدارية، وقلة التواصل مع فئات الموظفين.
- . ضعف الحكامة الإدارية وقصور الرقابة في المجالات العمومية نتيجة قصور عمليات التفتيش الإداري وعدم تفعيل الآليات القانونية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة والمساءلة وتقييم المردودية.
- . تقديم الحكومة ومؤسساتها الإدارية العمومية لنموذج سيء في احترام العدالة والامتنال



للقرارات القضائية حيث ارتفعت حالات الإدارات الممتنعة عن تنفيذ الأحكام القضائية، وبالتالي عدم إنصاف العديد من المقاولات والموظفين.

### III - إرادة قوية من أجل إدارة ناجحة:

#### 1 - تقوية وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:

. بلورة مخطط تشريعي دقيق لإصدار أو تعديل النصوص القانونية الضرورية بتحديث منظومة الوظيفة العمومية، والارتقاء بالأداء العمومي، ورقمنة الإدارة، وتكريس النزاهة والشفافية، وتعزيز الحكامة الجيدة، وتوفير الخدمات ذات الجودة.

. تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للامركز الإداري وفق أفق زمني واضح، وتسريع إخراج وتعميم التصاميم المديرية للامركز الإداري دعماً للإدارة الناجحة ذات الاختصاصات اللازمة والوسائل البشرية والمادية الملائمة سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي.

. التفعيل الأسلم للإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية وتعزيز آلياته من أجل بلورة أفضل وتبدير أنجع للبرامج القطاعية، خاصة في المجالات الاجتماعية والاستثمارية ذات الأولوية.

. ضمان الرعاية المستمرة للمرفق العام وجودة الخدمات العمومية، مع ما يقتضيه ذلك من دعم للبعد الجهوي واعتماد اللامركز الإداري واعتماد الكفاءة والفعالية في تبدير الموارد البشرية.

. تطوير وتعميم البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال المتعلق بتأهيل المكاتب الأمامية للإدارات العمومية وفق المبادئ العامة لميثاق حسن الاستقبال، وذلك بغية توفير خدمات عمومية ميسرة لفائدة المواطن والمقولة.

. إعادة النظر في تعدد الأنظمة الأساسية للموظفين العموميين، مع مراجعة منظومة الأجور الحالية من أجل التقليل من حدة الفوارق بين الأجور الدنيا والأجور العليا، وتحفيز الموظفين على الرفع من أدائهم الإداري.

#### 2 - تعزيز حكامته الإدارة العمومية:

. التفعيل السليم لمقتضيات ميثاق المرافق العمومية لتجسيد الالتزام بقواعد الحكامة الجيدة وضمان حقوق المواطن والمقولة وتقديم خدمات عمومية قائمة على مبادئ الشفافية والعدالة والإنصاف.

. ضرورة الارتكاز على الجهوية المتقدمة لترسيخ الحكامة الترابية وتقريب المواطن من الخدمات والمرافق العمومية ومن مراكز القرار عبر انخراط الجميع وخصوصاً الإدارة العمومية، المركزية واللامركزية.

. تعزيز الآليات الرامية إلى تقوية الحكامة الإدارية وضمان نجاعة الرقابة المالية، مع الحرص على تكريس ثقافة التقييم المنتظم والتبدير المبني على النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة.

. استحضار مبادئ الحكامة العمومية الجيدة، وبلورة أفكار متقدمة بشأن التبدير العمومي الناجع، المتشعب بثقافة التعاقد المؤسس على الالتزام بالأهداف، والاحتكام إلى المردودية والنتائج، مع الأخذ

بعين الاعتبار منطق الخدمة العمومية القائم على مبادئ المصلحة العامة، والنزاهة، والعدالة المجالية،

والتماسك الاجتماعي.

. ضرورة إعداد أجيال جديدة من القيادات الإدارية بمختلف الإدارات والمرافق العمومية عبر استقطاب الكفاءات ذات التكوين العالي، والتحلي بروح المسؤولية العالية ومؤهلات التواصل الفعال والتخطيط الاستراتيجي والقدرة على تدبير المشاريع بوصفها معايير جوهرية يجب أن تحكم مساطر التعيين في الوظائف السامية.

. إعادة النظر في هياكل وأدوار الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة وتعزيز مواردها البشرية من خلال الالتزام بمعايير الاستحقاق والكفاءة والمهنية والتفكير بالمنطق التعاقدية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

. إصلاح منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية من خلال إعادة النظر في طرق التوظيف والبحث عن أحسن السبل لاستقطاب الكفاءات بالوظيفة العمومية تكريسا للبعد المهني.

. إحداث مرصد المرفق العمومي لرصد وتتبع المؤشرات المتعلقة بالإدارة العمومية من أجل تقويم العمل العمومي واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة للاستجابة لحاجيات المرتفقين.

. برنامج تحسين الخدمات الإدارية قصد تيسير ولوج المرتفقين إليها وتحسين مناخ الأعمال، وخاصة التركيز على الخدمات العمومية ذات الوقع المباشر والإيجابي على المواطن والمقولة.

. وضع نظام لقياس الأداء العمومي عبر اعتماد بارامتر لقياس جودة الخدمات العمومية بشكل منتظم من أجل معرفة مدى استجابة المرفق العمومي لحاجيات المرتفق وتتبع مستوى رضاه، مع

إحداث المرصد الوطني للإدارة العمومية الذي سيتولى تقييم النجاعة الإدارية وجودة المرفق العام. ضرورة مراجعة حكاية منظومة الإصلاح الإداري من خلال تعزيز صلاحيات واختصاصات القطاع

الوزاري المكلف بالإدارة والوظيفة العمومية في اتجاه تكريس دورها الأفقي وضمان التقائية للإصلاحات القطاعية.

### 3 - تأهيل الموارد البشرية:

. اعتماد مخطط متكامل محكم للارتقاء بالموارد البشرية من خلال تحسين ظروف العمل والاشتغال، وتعميم المحفزات المالية ودعم البرامج التكوينية وتقوية الحماية والرعاية الاجتماعية.

. تحديث آليات تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية من خلال تعزيز قدرات الموظفين العموميين وصقل مؤهلاتهم وجلب الكفاءات القادرة على الإسهام في الارتقاء بالأداء العمومي.

. فتح مسالك الإصلاح الضرورية لتدشين مسار الانتقال المتدرج، من نموذج للوظيفة العمومية قائم على تدبير المسارات، إلى نموذج جديد مبني على تدبير الكفاءات ونموذج إداري فعال ملائم للنموذج

التموي المنشود ومستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمقبلة. ضرورة التزام موظفي المرافق العمومية بمعايير الجودة والشفافية والمسؤولية والمحاسبة لضمان

القرب من المواطنين والإصغاء لمطالبهم وتلبية حاجياتهم المشروعة. تطوير منظومة تقييم أداء الموظف عبر بلورة آليات قانونية وتبديرية تمكن من ترسيخ عناصر

الاستحقاق والكفاءة والمردودية في المسارات المهنية في علاقتها بجودة الخدمة العمومية. .  
إيلاء الأهمية اللازمة للتكوين المستمر من خلال وضع سياسة واضحة وبرامج موحدة للتكوين المستمر على مستوى جميع الإدارات العمومية، مع دمجها في عمليات التقييم وفي معايير الترقية في المسار المهني.

. تفعيل حركية الأطر المشتركة بما يسمح بإعادة التوازنات الضرورية بين القطاعات الوزارية على مستوى قدرتها التأطيرية والتوجيهية، مع اعتماد نظام مرن لإقامة الجسور بين مختلف القطاعات والمجالات العمومية.

. إقرار آليات جريئة للمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية من أجل ترسيخ أقوى لمقاربة النوع الاجتماعي، مع تدعيم ولوج النساء للوظيفة العمومية العليا عبر اعتماد تدابير تحفيزية تسعى إلى تحقيق المناصفة ومراعاة مبدأ الاستحقاق والكفاءة.

#### 4 - تحول رقمي سريع لإرساء الخدمات عن بعد:

. مضاعفة اللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، مع وضع حد نهائي للتداخل والازدواجية بين المساطر التقليدية والرقمية من خلال تحديد آجال قريبة للانتقال إلى الرقمنة الشاملة.

. تطوير المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية من خلال تقوية البنية التحتية الرقمية وتوفير الأعداد اللازمة من الموارد البشرية المؤهلة القادرة على إنتاج وتبديل مختلف الخدمات الرقمية، سواء تلك المشتركة بين مختلف الإدارات، أو تلك الموجهة للمواطن والمقولة.

. تحسين اشتغال المنصة الحكومية للتكامل (Gateway) وإتاحة الولوج المشترك لبيانات سجل بطاقة التعريف الوطنية والسجلين العدلي والتجاري قصد تيسير استفادة المواطنين من مجموعة من الخدمات العمومية.

. الرفع من جودة نظام الشكايات (البوابة الوطنية الموحدة) لدعم ثقة المواطن في الإدارة الرقمية وتعزيز قنوات التفاعل السريع بين المواطن والإدارة من خلال معالجة الشكايات المتوصل بها في آجال زمنية قصيرة.

. تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتبديل الموارد البشرية بالإدارات العمومية SIRH-AP لضمان تبادل أفضل للمعلومات بين مختلف المرافق الإدارية وتمكين الفاعل الإداري من اتخاذ القرار المناسب في مجال السياسات المرتبطة بالموارد البشرية.

#### 5 - الشفافية والتواصل آليتان ضروريتان للإدارة المفتوحة:

. تغيير العقليات ومحاربة السلوكات والممارسات المشينة (الرشوة، الفساد، استغلال النفوذ، عدم الانضباط في أداء العمل،...) التي تسبب للإدارة وللموظف معا من أجل تعزيز نجاعة الإدارة والرفع من منسوب الثقة فيها لدى المواطن.

. إعادة الاعتبار لمنظومة القيم داخل المرفق العمومي على كافة مستويات الإدارة مع تقديم



- الوطنية وشرف خدمة المواطن والجدية والجودة والنزاهة والانخراط من أجل الصالح العام، ومحاربة الممارسات السلبية مثل التغيب غير المشروع والتسويق أو البطء المبالغ فيه عند معالجة ملفات المواطنين والمستثمرين.
- إرساء آليات لترسيخ منظومة النزاهة وتحسين جودة الخدمات العمومية، وخاصة دعم الأخلاقيات في الوظيفة العمومية من خلال إصدار مدونة القيم والأخلاقيات والسلوك المهني الخاصة بالموظفين العموميين.
- التسريع في وضع الآليات الضرورية لتنفيذ مقتضيات قانون الحصول على المعلومات من أجل ترسيخ مبادئ الشفافية في التدبير العمومي وضمان الحق للمواطن في الحصول على المعلومات طبقا للمقتضيات الدستورية.
- تعزيز الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة بتقوية آليات الديمقراطية التشاركية القائمة على إشراك المواطن في بلورة وتقييم السياسات العمومية، وذلك في إطار انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.
- تشديد الإجراءات الموجهة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية للتقيد بالاحترام التام المفروض على الإدارة اتجاه القانون والعدالة من خلال الامتثال لقرارات القضاء وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حقها.
- وضع آليات لنشر الثقافة الإدارية الديمقراطية المؤسسة على مبادئ الحوار والتشاور بين مختلف المتدخلين (الإدارة، الموظف، المواطن، الشريك الاقتصادي والاجتماعي، ...) وإشراك الموظف لإبداء وجهة نظره في المشاريع والبرامج القطاعية والمساهمة الفعلية في صناعة القرار العمومي.
- اتخاذ الإجراءات الرامية إلى ضمان الشفافية اللازمة والرفع من حس التواصل مع المواطنين في مراكز تقديم الخدمات العمومية (الصحة، القضاء، النقل، الضرائب، الجمارك، الأمن، ...).
- اعتماد مخطط حكومي وطني ملزم لمختلف القطاعات العمومية من أجل تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي بما يمكن الإدارات العمومية من بنيات مختصة وكفاءات مهنية لدعم البرامج القطاعية في إصلاح الإدارة، مع ترسيخ نظام تواصل ناجع يساهم في انفتاح الإدارة على المواطن والمجتمع.

# القطب الاقتصادي

دراسة السياسة الاقتصادية للمغرب خلال النصف القرن الأخير تعطي الانطباع أن بلادنا تشكل لغزا محيرا، ذلك أن نسب نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) ظلت متقلبة وغير مستقرة بالمقارنة مع بلدان أخرى في طريق النمو، وأحيانا بمستويات أضعف من البلدان الأقل نجاعة بقارتنا.

وعليه فيمكن تصنيف نسب نمو الناتج الداخلي الخام المغربي عبر خمسة مراحل مختلفة:

- . المرحلة الأولى الممتدة من 1960 إلى 1980 اتسمت بأرقام عالية نسبيا (بمعدل 6,2٪) مع تغيرات طفيفة للناتج الداخلي الخام،
- . المرحلة الثانية (بين 1980 و1990) عرفت نموا أقل أهمية بمعدل يقارب 4,2 ٪ سنويا وتذبذب أكبر للناتج الداخلي الخام،
- . خلال المرحلة الثالثة المتعلقة بعشرية 1990 عرفت نسب النمو على عكس ما سبق تقلبات كبيرة مع تراجع ملحوظ، نتيجة لزيادة سنوية ضئيلة 3,5٪،
- . وتسجل المرحلة الرابعة مرحلة عشرية 2000 اقلاع نسبة النمو لتصل إلى معدل 5 ٪ وذلك بفضل السياسات الاقتصادية الموجهة إلى العوامل المرتبطة بالطلب الداخلي أساسا،
- . لكن وتيرة النمو تدنت بشدة مع بداية عشرية 2010 لتصل إلى معدل لا يتجاوز 3,5 ٪ وذلك بسبب عناصر ذاتية وأيضا خارجية .

## 1. نمو بوتيرة غير كافية منذ 20 سنة

في ظل المنعطفات السياسية الاقتصادية وبفضل تحسن السياق الدولي، شهد مسار النمو بالمغرب تسارعا ملحوظا على امتداد عشرية 2000 حيث تمكن ايقاع نمو الناتج الداخلي الخام PIB من ربح نقطتين مقارنة مع العشرية التي سبقتها ليستقر حول معدل سنوي ب 5 ٪ وقد كان لهذا الانجاز انعكاسات هامة على الدخل ومستوى العيش.

ونتج عن عملية إنعاش مسلسل النمو التي انطلقت مع بداية عشرية 2000 تحسن ملموس للأداء الاقتصادي على المستوي العام وفي ما يخص كل قطاع على حدة، كما أن عملية الانعاش هذه كانت تحصيل حاصل للتوجه الجديد الذي طبع السياسة الاقتصادية وبصفة عامة استراتيجية النمو المعتمد منذ بداية هذه العشرية، حيث عمدت السلطات العمومية في اطار هذه الاستراتيجية إلى تبني اختيار إحياء سلسلة النمو من خلال تطوير الطلب الداخلي ودعم الاستثمار العمومي<sup>1</sup>، إذ أن عشرية 2000 اتسمت بأنشطة هامة تروم تحسين القدرة الشرائية ودعم استهلاك الأسر. ومن بين هذه الاداءات تجدر الإشارة، بصفة خاصة، إلى إعادة تقييم مداخيل الأجور والحد الأدنى للأجور وتعديل الجباية المتعلقة بالدخل والتحكم في التضخم المالي ودعم القدرة الشرائية بواسطة نظام المقاصة. كما تميزت هذه العشرية بتقوية الاستثمار العمومي وأيضا الخاص. وبينما انصب مجهود الاستثمار العمومي أساسا على تطوير البنيات التحتية وتحسين الخدمات العمومية الأولية، كانت تقوية الاستثمار الخاص تصب في اتجاه تنويع الانتاج في القطاعات المعدنية، الطاقية والصناعية كما خصت نشاطات السياحة والمواصلات السلكية والبناء والاشغال العمومية.

وقد تميزت عشرية 2000 أيضا بتنوع الاقتصاد الوطني عبر ارساء استراتيجيات قطاعية في الصناعة والفلاحة والسياحة من جهة، كما سجلت من جهة أخرى انفتاح المغرب على المحيط الدولي من خلال توقيع عدة اتفاقيات للتبادل الحر ALE (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الاوربي وتركيا، الخ) لكن هذه الاتفاقيات لم تفلح في تلافى التدهور المستمر للحسابات الخارجية حيث اضمحل الطلب الخارجي تجاه المغرب من جهة وارتفعت أسعار الواردات من جهة أخرى، كما ساهم التزايد المطرد في أسعار المواد الأولية و الطاقية في هشاشة ميزان الأداءات حيث وصل عجز الحساب الجاري إلى 6,9 ٪ من الناتج الداخلي الخام PIB في 2020 بما يعني التفهقر بـ 2,3 نقط بالنسب المئوية علاقة بالمستوى المسجل سنة 2019.

لهذا فيمكن الاقرار بانعطاف جوهري لتطور وتيرة النمو منذ بداية عشرية 2010، ذلك أن نموذج النمو المعمول به بالمغرب منذ ما يجاوز 21 سنة أظهر علامات تفهقر بارزة. فبينما كان الاقتصاد يتوجه شيئا فشيئا نحو ايجاد قدرات نمو على الأمد البعيد طيلة عشرية 2000، تبدو وتيرة صعوده تميل نحو انعطاف

1 - بمتوسط زيادة تجاوز 8٪ سنويا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مثل الحجم الإجمالي للاستثمار أكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال هذه الفترة، وبالتالي كسب أكثر من 5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتسعينيات.

خلال هذه العشر سنوات الاخيرة مع فارق نمو يتراوح بين 1.5 ونقطتين فيما يتعلق بمعدل مرحلة 2000 - 2010.

إضافة إلى تأثير العناصر المكونة يمكن استنتاج أن ضعف المنظومة الذي خلصت إليه المعايينات كان متفاقما في أواخر دورة النمو التي استنفذت كل طاقاتها التحفيزية، ويمكن إيجاد عناصر فهم كل هذا في طبيعة خصوصيات نموذج النمو الذي تم إطلاقه مع بداية سنوات 2000، إذ أن تركيز النمو خلال هذه العشرية أساساً على عوامل الطلب الداخلية، الاستهلاك والاستثمار، أفقده قوته بسبب نقاط الضعف الجوهرية فيه. تباطؤ النمو، واستمرار عجز الحسابات العمومية، وفقدان القدرة التنافسية، وعدم كفاية فرص الشغل، وانخفاض الإدماج، كلها عناصر تثير تساؤلات حول استدامة الديناميكية الاقتصادية التي بدأت لأكثر من عشر سنوات وقدرتها على التجديد في المستقبل.

## II. يواجه الاقتصاد الوطني تصاعدا في المخاطر الداخلية والخارجية التي تشكل العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها:

استمر الوضع الاقتصادي لبلدنا في التدهور منذ عام 2011 وتميز بشكل أساسي بتباطؤ في النمو الاقتصادي، حيث انخفض متوسط معدله من 5٪ خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى متوسط 3.5٪. علاوة على ذلك، يظل هذا النمو «لغزا» بمعنى أنه على الرغم من تنفيذ عدد من السياسات القطاعية، فإنه يظل متقلبا وغير مستقر وضعيفا وحبيس المخاطر المناخية إلى حد كبير. والأكثر خطورة أنه لا يزال غير شامل ولا يكاد يخلق فرص العمل<sup>2</sup>. فأصبحت البطالة عنصرا هيكليا مع كل المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، لا سيما تلك التي تؤثر على الشباب حاملبي الشهادات. في عام 2020، شهد وضع سوق الشغل، في ظل التأثير المشترك لوباء COVID-19 والسنة الفلاحية الجافة، تدهورا تميز بتدمير مناصب الشغل، وانخفاض حجم العمل بالساعة وزيادة البطالة والعمالة الناقصة وعدم النشاط.

يوضح هذا التشخيص أنه إذا كانت عملية النمو التي بدأت منذ عشرين عاما قد أتاحت تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الإنتاج والدخل، فلا يمكن إنكار أن نموذج النمو المطبق لم يكن قادرا على تجاوز أوجه القصور الهيكلية التي أصابت حدوده. وبالفعل، فإن استهلاك الأسر الذي زاد بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بفضل زيادة الدخل، يميل إلى الركود في العشرية الأخيرة بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأسر إثر ركود الأجور. بالإضافة إلى ذلك، كان نموذج النمو هذا هو السبب الرئيسي للزيادة الهيكلية في عجز الحساب التجاري لميزان المدفوعات بسبب الزيادة في حجم الواردات (فاتورة الطاقة، التجهيزات، السلع الاستهلاكية). وبالفعل، فقد ساهم الاستهلاك الداخلي في تقوية الواردات لصالح شركائنا التجاريين، في غياب عرض إنتاج وطني قادر على استيعاب هذا الطلب المحلي.

تبعاً لكل ما سلف، تتيح المرحلة التي تشمل العشرين سنة الأخيرة فرصة التفكير المتمعن ليس للقيام

2 - تنتج نقطة واحدة من النمو 9.000 منصب شغل خلال عقد 2010 مقابل 27.000 في المتوسط خلال عقد 2000..

بتشخيص مفصل للدينامية الاقتصادية الجارية فحسب، بل أيضا من أجل تحديد الرهانات الأساسية التي تصاحب مسلسل النمو في المستقبل، وتتعلق هذه الرهانات بقدرة الاقتصاد على تحقيق أرباح إنتاجية كافية وفي مستويات التضحيات بخصوص تجميع رأس المال للدفع بمسلسل الإقلاع<sup>3</sup>. كما تشمل إمكانيات إعادة هيكلة النظام الانتاجي وتنوعه بالإضافة إلى التمكّن من خلق فرص الشغل بما يستجيب للاحتياجات المتنامية والنوعية. ويكون الهدف الأسمى من تجويد الانتاجية وإعادة الهيكلة وازدياد التشغيل الوصول إلى إدراج مداخيل كافية تساعد على تقليص فوارق مستويات العيش وإرساء دينامية مدمجة حقيقية.

وتجدر الإشارة رغم ذلك إلى أنه في ظل ندرة الموارد وتعاقد الاحتياجات المالية، لا يمكن تصور الاستمرار في العمل لتحقيق الأهداف المتوخاة دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على التوازنات المالية وتحمل العجز العمومي. ويصير الحفاظ على التوازنات المالية للدولة في مستويات مقبولة داخل سياق مطبوع باتساع المديونية في هذه الظرفية تحديا رئيسيا كما هو الشأن في ما يتعلق بالإنتاجية والمداخيل والتشغيل.

وقبل التساؤل حول السيناريوهات المحتملة للنشاط الاقتصادي المستقبلي تكمن الضرورة القصوى في تقييم الرهانات الأساسية لحركية النمو اعتمادا على تشخيص شامل على ضوء الخلاصات الناتجة عما جرى خلال السنوات الاخيرة. وتبدو هذه الرهانات تحديا لآفاق اقتصادنا.

### 1 - سياسة صناعية بنتائج غير كافية:

. يبقى النمو الشامل للاقتصاد رهين بقدرات القطاع اللولي الذي وبمساهمة متوسطة بحوالي 15٪ من الناتج الداخلي الخام PIB يسجل تذبذبا واضحا لسنوات متتالية، ما يطبع دينامية النمو منذ بداية العشرية التوجه نحو غلبة القطاع الثالث في النشاط الاقتصادي التي تتجلى في تنامي أنشطة الخدمات في الناتج الداخلي الخام PIB. . يجد القطاع الصناعي صعوبة في تحقيق الزخم رغم المجهودات والتضحيات التي طبعت فترة زمنية تفوق ما يناهز 10 سنوات.

### 2. عرف الموقع الخارجي للبلاد تقهقرا كبيرا خلال عشرية 2010

سجلت التجارة الخارجية<sup>4</sup> ازدهارا ملحوظا بازدياد مضطرد للتبادلات التجارية واستمر المنحنى التصاعدي للمبادلات التجارية خلال فترة 2000 - 2010 على مدار النصف الأول من العشرية الحالية، ولكن بوتيرة جد بطيئة ولم يتوقف تصاعد العجز الهيكلي للحسابات الخارجية منذ بداية العشرية ليبلغ ذروته بمقارنته نسبة 10٪ سنة 2012 مع تراجع النمو وضعف قدرات التصدير وغلاء أسعار المنتوجات المستوردة. ولم تكن العودة

3 - تصنف المؤسسات الدولية البلدان إلى ثلاث فئات وفقاً لما إذا كانت اقتصاداتها مدفوعة «بالتراكم المكثف» لعوامل الإنتاج (البلدان النامية) ، أو «الكفاءة أو الاستخدام الأفضل» للعوامل المتركمة بالفعل (البلدان الناشئة بالفعل) أو أخيراً من خلال «البحث» - التنمية - الابتكار «(الدول المتقدمة تقود الاقتصاد العالمي).

4 - في نهاية عام 2020، تميزت التجارة بانخفاض حجمها الإجمالي بنسبة 11.7٪ مقارنة بالعام السابق. لذلك تظهر الواردات انخفاضا بنسبة 14٪ أو 68.7 مليار درهم (422.3 مليار درهم عام 2020 مقابل 491 مليار درهم عام 2019) ، وهو ما يمثل انخفاضا أكبر من الصادرات. هذه الأخيرة انخفضت بنسبة 7.6٪ أو 21.7 مليار درهم بقيمة 262.8 مليار درهم نهاية عام 2020 مقابل 284.5 مليار درهم نهاية عام 2019.

شيئا فشيئا إلى مستويات مقبولة لعجز الأداءات الخارجية خلال السنوات الاخيرة ممكنة إلا بفضل بروز سلاسل صناعية جديدة موجهة إلى أسواق التصدير وبسبب هبوط أسعار الطاقة والمواد اللولية. منذ بضع سنوات وإلى حدود الأزمة الصحية لسنة 2020، بذل المغرب جهودا كبيرة لتجويد موقعه التنافسي من حيث التصدير وهكذا أظهر تطور المؤشرات الرئيسية للمبادلات الخارجية برسم سنة 2020 انخفاض العجز التجاري بنسبة 22,8 ٪ وبحثت نسبة التغطية 4,3 نقط لتستقر في 62,2 ٪ وهذا على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها البلاد.

### المتوقع التنافسي للمغرب

بزيادة متوسطة تقدر بـ 7٪ سنويات خلال مرحلة 2010 - 2017 تبقى وتيرة ازدهار أسواق التصدير الملاحظة منذ بداية العشرية محدودة بالنظر إلى الجهود المبذولة على مستوى تقوية عرض التصدير فيما يخص تنويع المنتجات، ويكمن السبب الرئيسي لهذه المحدودية في كون تقوية مسلسل النمو ونتائجه فيما يتعلق برفع الإنتاج والمداخيل وتحسين مستويات العيش لم ترقى إلى إحداث دينامية حقيقية من حيث التنافسية، ولهذا فإن الموقع التنافسي للمغرب بالقياس عبر الحصص السوقية على الصعيد الدولي لم يسجل تطورا ملحوظا منذ بداية العشرية. وتبرز التقييمات المجرأة في هذا الشأن أن حصة المغرب السوقية انقلت من 0,125٪ سنة 2010 إلى 0,145٪ سنة 2014 لتتحقق فقط 0,02 كنسبة مئوية منذ بداية العشرية. كما يبرز ترتيب المغرب بحسب منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي WEF ضعف تطور الإمكانيات التنافسية للمغرب خلال السنوات الاخيرة، بنتيجة تقدر بـ 4,2 في مقياس مؤشر التنافسية الشاملة ICG لسنة 2016 احتل المغرب المرتبة 70 في مجموع 138 بلدا رابحا فقط 5 مراتب منذ سنة 2010. ويبرز تقرير القدرة التنافسية العالمية لسنة 2019 أن المغرب حصل على نتيجة 60 على 100 بتحسين يقدر بـ 1,5 نقطة مقارنة مع السنة الفارطة ومع ذلك فإن ترتيبه راوح المرتبة 75.

وهذا المؤشر يعتبر قياسا للتنافسية الوطنية التي يتم تعريفها وقياسها على أساس «مجموع المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستويات الإنتاجية». فالمغرب إذا كان قد بذل مجهودات في ما يخص المؤسسات والبنية التحتية والاستقرار الماكرواقتصادي، فقط ظل متخلفا فيما يتعلق بمحاور الصحة واعتماد تقنيات التواصل وتطوير الكفاءات حيث احتل على التوالي المراتب 91 و 97 و 111. وبهذا يحتل الاقتصاد المغربي موقعا تنافسيا وسيط، في الانتقال من مرحلة النمو المعتمد على تراكم عوامل الإنتاج إلى مرحلة النجاعة.

### 3. انتاجية عامة لعوامل الانتاج تساهم بشكل غير كافي في النمو:

خلال عشرية 2000 حيث عرفت وتيرة النمو تسارعا هاما، ووصلت مساهمة الانتاجية الاجمالية لعناصر الإنتاج في النمو إلى أعلى مستوياتها بأزيد من 30٪ في المجموع. على العكس تميزت فترات تباطؤ النشاط كما هو الشأن بالنسبة للنصف الأول من عشرية 2010 بضعف مساهمة الانتاجية في وتيرة النمو وقد تكون هذه الوتيرة تقلصت عمليا إلى الثلث لترسو حول معدل 10٪. وهنا يجب التركيز على أن العامل الاساسي المستخلص من هذه النتائج يكمن في كون ارباح الانتاجية<sup>5</sup> تشكل أهم الرهانات في دينامية التنمية للسنوات القادمة. من جهة أخرى لم تتطور الانتاجية العامة لعوامل الانتاج إلا بـ 1,7٪ كمعدل سنوي طوال الـ 15 سنة الماضية. بينما كان تطور رصيد رأس المال أسرع وهذا يدل على وجود مشكل مردودية وفعالية الاستثمار.

### 4. سوق شغل غير فعال يطبعه ضعف القدرة على إحداث مناصب الشغل:

مافتى عرض الشغل يحزر تقدما ملحوظا يفوق نسبة تزايد السكان<sup>6</sup>، وقد ازدادت حدة هذا المنحى بفعل ظاهرة التوسع الحضري الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع الضغط على سوق الشغل بالمراكز الحضرية. وبالموازاة مع ضغط العرض تطور الطلب بوتيرة أكثر بطئا بالقياس مع حركية النشاط وهكذا يسجل نموذج النمو بعض التفاوت بين أداء النشاط الاقتصادي وتطور الشغل.

ويمكن تفسير ضعف قدرة خلق فرص الشغل عن طريق نمو قوي بطبيعة التركيبة نفسها لآلية الانتاج والاختلافات الهامة التي تطبع النشاط والشغل بين الوسط القروي والوسط الحضري وبهذا الصدد تحدد احصائيات التشغيل نسبة البطالة بالوسط القروي في مستوي يتراوح بحسب الموسم الفلاحي بين 3 و4٪ وهذا مستوي يعتبر عموما من طرف أغلب المحللين ضعيفا جدا بصفة غير عادية.

ويشابه هذا المستوي وضعية «العمالة الكاملة» (le plein emploi) بينما الشغل في العالم القروي يبقى حسب الانطباع العام مطبوعا بالأنشطة الموسمية والعمالة الناقصة (le sous-emploi) والبطالة المقنعة. والحال أن نسبة البطالة بالعالم القروي كما هو مبين في احصائيات الشغل تحتل مراتب جد متأخرة كما لا تتأثر كثيرا بالتقلبات الاقتصادية وتنعكس على المعدل الوطني بتحفيظ النسبة الاجمالية، وهذا يساهم في بروز بعض حالات التلاشي فيما يتعلق بتوجهات النشاط ودورات الإنتاج.

### 5. على المستوي الاجتماعي يبقى الانفراج بطيئا وغير كافي بالنظر لتحسين مستوي عيش السكان والقضاء على الفوارق:

تشير المعطيات المتضمنة في آخر استطلاع هم الأسر إلى منحى بطيء لكن حقيقي في اتجاه تقليص

5 - تتحقق هذه المكاسب من خلال زيادة نجاعة الاستثمارات وتوزيعها حسب القطاعات. كما يتم تحقيقها من خلال تراكم رأس المال البشري من خلال نظام تعليمي فعال واستغلال رافعات الرقمنة  
6 - إن مرحلة التحول الديموغرافي التي يمر بها المغرب حاليا والتي تتميز بانخفاض مصاحب في معدل المواليد ومعدل الوفيات لم تصل بعد إلى أجيال السكان الذين يدخلون سوق العمل.

الفوارق فيما يخص المصاريف بين الفئات السوسيواقتصادية بالعالم الحضري كما بالعالم القروي. ومع ذلك فإن الاتجاه نحو تقليص الفوارق من حيث الاستهلاك يبقى بارزا وسط الساكنة الحضرية بالاستناد إلى تطور مؤشر تركيز الانفاق حيث تقلصت قيمة مؤشر جيني (Gini) بنقطة واحدة فقط على المستويين الاجمالي في بحر 12 سنة<sup>7</sup> وأكثر من نقطتين لدى الساكنة الحضرية خلال نفس الفترة.

ويبدو الانعطاف الملحوظ لمؤشر تركيز الانفاق الذي سجل توجهها واضحا نحو تقليص الفوارق بين المجموعات السوسيواقتصادية مصحوبا من جهة اخرى بتراجع ملموس للفقر<sup>8</sup> بالمقارنة مع معطيات الدراسات السابقة.

### 6. على المستوى المجالي تبرز تفاوتات مستويات العيش بين مختلف الجهات.

يتبين من خلال ترتيب الجهات من حيث الانفاق المتوسط الفردي، أن النصف عاجز عن تخطي عتبة المعدل الوطني للانفاق الفردي. حسب هذا الترتيب يبدو ان الجهتين الأفقر هما درعة تافلايت وبنني ملال خنيفرة. وتجدر الإشارة أنه إلى جانب التقدم المسجل من حيث المداخيل ومتسويات العيش على الصعيد الوطني، عدة جهات تبدو منخرطة في مسلسل تقارب متين مما يمكنها من تقليص فوارق مستويات العيش مقارنة مع جهات أغنى منها. ويتعلق الأمر خاصة بجهات فاس مكناس ومراكش آسفي والجهة الشرقية. لتسريع هذه الوثيرة وجب توطيد هذا المسلسل عبر نمو أكثر قوة وأكثر ادماجا.

### 7. تبقى الحسابات المالية للدولة مطبوعة باختلالات ملحّة

#### عجز الميزانية

بخصوص التوازنات المالية كانت دينامية النمو في عشرية 2000 مصحوبة باستقرار نسبي لحسابات الدولة، وذلك رغم الجهود المبذولة من حيث الاستثمار العمومي. إذ أن عجز الميزانية المتعلق بالناتج الداخلي الخام استقر خلال النصف الاول من العشرية في حوالي 3.6٪.

إن التوجهات نحو استقرار حسابات الدولة البارزة إلى حدود نهاية عشرية 2000 عرفت اضطرابات مهمة في بداية العشرية الحالية بفعل ضعف النمو المصحوب بعدم استقرار الاسواق والتذبذبات القوية لأسعار الطاقة والمواد الاولية. وطفّت على السطح قطيعة مع التوازنات التي ظهرت طيلة عشرية 2000 لتبدو واضحة سنة 2021 حيث بلغ عجز الميزانية ذروته الى 7.5٪ من الناتج الداخلي الخام.

أمام هذا الاختلال المهول، اتخذت عدة إجراءات من ضمنها خاصة التخفيضات الكبيرة التي أجريت في ميزانية الاستثمار للدولة، مقايضة أسعار المواد النفطية وتقليص نفقات المقاصة عبر رفع دعم اسعار بعض المنتوجات.

7- انخفض مؤشر جيني من 40.6 في عام 2001 إلى 39.60 في عام 2017.

8 - في عام 2019، وفقاً لبيانات المرصد الوطني للتنمية البشرية والعتبات الأساسية الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، يشكل الفقراء 1.19٪ من السكان بالمغرب، 13.06٪ منهم في المناطق الحضرية و 86.94٪ في المناطق القروية حيث يقدر معدل انتشار الفقر بنسبة 2.79٪. من حيث عمق وشدة الفقر يلاحظ تتأثر الوسط القروي أيضاً أكثر من الحضري.



لكن العمل بهذه الاجراءات كان له أثر محدود جدا بفعل انكماش النشاط مع عواقبه الوخيمة على مداخل الدولة وأيضا بفعل جمود بعض نفقات التسيير. ويلاحظ أن عجز الميزانية بقي يراوح مكانه منذ سنة 2013 إلى متم سنة 2015 في أعلى من 6٪ من الناتج الداخلي الخام وفتح الباب على مصراعيه لأكبر حجم للمديونية العمومية. وبقي تخفيف عجز الميزانية فيما بعد متواضعا منتقلا من 4٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 إلى 3.8٪ سنة 2018 و 5.3٪ سنة 2018 وازدادت هوة هذا العجز سنة 2020 كنتيجة للآثار السلبية للأزمة الصحية. فقد وصل العجز ذروته إلى 7.6٪ من الناتج الداخلي الخام وذلك تحت وطأة الانفاق الذي قامت به الدولة لتوفير التجهيزات الطبية والأدوية واللقاح وإنقاذ النسيج الاقتصادي الوطني والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

### المديونية العمومية

بعد تطور نسبيا متواضع خلال عشرية 2000 عادت المديونية العمومية بقوة الى حالتها في السنوات الأخيرة. وهذا راجع الى الانحرافات المتتالية المسجلة على مستوي حسابات الدولة.

لا يمكن عزل التطورات الظرفية التي طبعت مرحلة السنوات الاخيرة عن التوجه التصاعدي الذي تلا الانعطاف الكبير لمنحنى المديونية سنة 2008 ويستنتج خاصة أن تباطؤ النمو وطبيعته المتذبذبة منذ بداية العشرية كانت له عواقب وخيمة على عائدات الجباية المباشرة والغير مباشرة. واستلزم استمرار مجهود الاستثمار الذي قامت به الدولة والمؤسسات العمومية تعبئة موارد هامة على مستوي السوق الداخلي كما على مستوي الاسواق الخارجية وازدادت حدة الضغط على الميزانية في اطار السياق الظرفي للنصف الاول من الشعيرة بفعل الارتفاع الكبير لنفقات المقاصة تحت تأثير اشتعال أسعار النفط والمواد الأولية.

### 8. قطاع خاص يبقى على هامش التنمية الاقتصادية الوطنية.

عموما، إن القطاع الخاص المغربي لم يتمكن من لعب دور المرافقة الفعالة لمختلف السياسات العمومية للتنمية التي وضعت ببلادنا منذ أكثر من 40 سنة. ويكمن السبب في عدم القدرة على تطوير المقاولات والتحرر من وصاية الدولة ودخول غمار التحرر والاستقلال الذي يمكنه من امتلاك القدرة على الابتكار وتحمل المخاطر وإعطاء دفعة حقيقية لعجلة الاقتصاد وتسريع تحوله.

إن المغرب ورث إثر خروجه من الحماية بوجازية تجارية لم تنجح في التحول إلى بوجازية صناعية مقاولات بالمفهوم الأوروبي أو الشمال أمريكي. وهكذا نجد من عناصر فهم هذه الحالة التخوف من المخاطر، رفض تحقيق هوامش ربح أقل أهمية، استمرار اقتصاد الريع والزبونية.

ختاما، بعد تحديد نقاط اليقظة في اقتصادنا التي تشكل كل التحديات التي يتوجب رفعها للتوصل الى وضع اللبنة الاساسية لاقتصاد ناشئ حقيقي، حيوي، ومبتكر وشمولي، يبدو من البديهي ضرورة تغيير نموذج التنمية.

إن النموذج الحالي المرتكز على العوامل المرتبطة بالطلب الداخلي، ورغم الانجازات التي لا غبار عليها كما أسلفنا، قارب حالة الاشباع، فأضحى يعاني من بعض الانهاك فيما يتعلق بوتيرة النمو. إنه نموذج يفتقر الى الشمولية ويعجز عن تلافي الفوارق الاجتماعية والمجالية. وهو أيضا نموذج يتسم بعدة نقائص فيما يتعلق بالحكمة على اعتبار ان الدولة لم تلعب دورها بطريقة فعالة، خاصة:

- . كمنضم وضمن لحسن سير اقتصاد السوق. وقد كان لهذا الاخلال آثار وخيمة منها تطور اقتصاد الريع والزبونية والوحشية الاقتصادية وتقوية الممارسات اللاتنافسية.
- . كاستراتيجي حامل لنظرة مستقبلية على الأمد البعيد، قادر على التخطيط ووضوح الرؤيا الشمولية.
- . كحامى بشبكات اجتماعية وآليات للحماية الاجتماعية للساكنة الهشة والمعوزة.

إن هذا النموذج التنموي لم يستطع إضفاء دينامية حقيقية قادرة على دعم نشأة طبقة متوسطة كما لم يمكن من تجويد الانتاجية العامة من خلال التحول الهيكلي لاقتصادنا والتنوع وتركيب نسيجنا الصناعي، وهي مقومات أساسية للتنافسية.

### III. الحالة الراهنة والحصيلة وفاق نمو الاقتصاد المغربي لسنة 2021.

خصوصية الأزمة الصحية التي يمر بها العالم منذ يناير 2020 هي أنها تمارس صدمة مزدوجة، على العرض وعلى الطلب. على الرغم من بقاء عدد قليل من القطاعات في مأمن، هذا الانكماش يرجع أساساً إلى انخفاض إنتاج السلع والخدمات، وانخفاض الصادرات، وتعطل سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن انخفاض السياحة بسبب إغلاق الحدود والتدابير التي تقيد التنقل. فيما يتعلق بالشغل، شهدت سوق العمل في ظل التأثير المشترك لوباء COVID-19 الموسم الفلاحي الجاف تدهوراً يتميز بتدمير الوظائف وانخفاض حجم العمل بالساعة وزيادة البطالة والعمالة الناقصة وعدم النشاط.

من ناحية أخرى، من الواضح أن صدمة الطلب لها عدة أسباب تراكمية. مداخيل جزء من السكان يتناقص بشكل كبير، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، والاستهلاك الذي يعتبر غير ضروري يتم تأجيله، استهلاك آخر أصبح مستحيلًا بسبب الحجر. هذه هي الدورة المعروفة للركود. كما أن تزامن صدمات العرض والطلب هو ما يجعل الوضع الحالي استثنائياً وخطيراً للغاية. وقد تمت استجابة الدولة من خلال سياسات لتعزيز إجمالي العرض والطلب.

### 1. ردة فعل السلطات العمومية في مستوى الرهانات.

أمام جسامة الأزمة وطبيعتها غير المسبوقة التي باغتت مجموع العالم، لا يسعنا الا ان نثمن ما قامت به بلادنا تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. فبالفعل، منذ الإغلاق التدريجي للحدود الجوية في بداية مارس 2020 الى وضع برنامج للتلقيح وتخفيف إجراءات الحجر وعمل الدولة المتعدد الابعاد كان نموذجا على اعتبار القدرة على رد الفعل واتخاذ تدابير قوية على مستويات مختلفة

على الصعيد الاقتصادي والمالي والاجتماعي تم ارساء عدة تدابير منذ انطلاق لجنة اليقظة الاقتصادية

الاستراتيجية. وهكذا كانت اهم هذه التدابير تشكيل صندوق دعم لمحاربة كورونا بأمر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، فاق 53 مليار درهم، مما جعل المغرب يحتل المرتبة الرابعة عبر العالم في مكافحة الوباء من بحث الانفاق المخصص بالنسبة للنتاج الداخلي الخام.

كان الهدف من إنشاء هذا الصندوق مساندة عمل الدولة فيما يخص تحديث البنيات التحتية الصحية من جهة ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تعيش مصاعب مالية وتقوية القدرة الشرائية للأسر المعوزة (مأجورون فقدوا شغلهم، منخرطون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اشخاص يشتغلون بالقطاع غير المهيكل يتوفرون أو لا يتوفرون على التغطية الصحية راميدي).

ما يقارب 18.000 مقاولة استفادت من قروض بنكية مضمونة من طرف الدولة كما استفادت. مقاولة من دعم الدولة واستفاد 000.059 مأجور مسجل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تعويضات فقدان الشغل. هذا بالإضافة لأربع ملايين من الاسر المعوزة التي حصلت على مساعدات مالية مباشرة.

## 2. آفاق مظلمة

التوقعات التي يمكن استخراجها من المراجعة الحالية للسيناريوهات المتعلقة بالفترات المالية لسنتي 2021 و2022 تبدو مؤشرا إيجابيا تنبئ بنسبة نمو للنتاج الداخلي الخام بالأرقام المحلية تصل الى 6,5% لسنة 2021 و2.3% لسنة 2022. وهي توقعات بعيدة عن الأداء الجيد بل لا تعد الا انتعاشا طفيفا للأنشطة تمكن بعضها من تدارك مستوي إمكانيات النمو ل 2019 علاوة على هذا تكون النقطة القاتمة في هذه الافاق الاقتصادية المتواضعة هي استمرار الضغوطات الشديدة التي تجري على سوق الشغل حيث أن اختلال هذا السوق وفقدان الشغل المترتب عن الازمة الصحية قد يطول أمده رغم المجهودات الرامية الى الانتعاش والهادفة الى تخفيف وطأة توترات طلب الشغل.

## IV. عن ضرورة اعادة صياغة نموذجنا التنموي

إن نموذج التنمية الجديد الذي نقترحه يجب ان يستند على مقارنة مختلفة تشمل في نفس الوقت سياسة استباقية للعرض وسياسة تحفيزية للطلب.

الرهان من حيث العرض هو وضع:

. سياسات عمومية استباقية داعمة للبحث والابتكار ومهارة المشاريع بواسطة منظومة جبائية تحفيزية عادلة و سياسات قطاعية واضحة ذات أثر كبير.

. أدوات تمويل مخصصة لمناخ أعمال سليم، آمن وشفاف وجذاب نحو الاستثمار الخصوصي الوطني والأجنبي.

والهدف المتوخى هو تعزيز دور القطاع الخاص، رفع استقلاليته، تغيير ثقافته الاقتصادية بالتصدي بكل اشكال اقتصاد الريع واللامتيازات وبث ثقافة المواجهة المعقلنة للمخاطر. فالرهان يتمثل في تطوير النسيج المقاولاتي المتكون من المقاولات الصغيرة والمتوسطة من الجيل الجديد وزياد الانتاج الوطني

عامة ومساهمة القيمة المضافة المنجزة محليا في مجموع صادراتنا خاصة. وبعد تحديد سياسة العرض هذه يجب مواكبتها بسياسة للطلب مدعمة بسياسة فعالة للمداخيل وباستراتيجيات للشغل ومحاربة البطالة. هذا الطلب الإضافي يجب توجيهه إلى الانتاج الوطني مع أثر الزيادة المستدامة والمضطرة لاستهلاك الأسر مع تسريع وتيرة نمو الاقتصاد. ويجب أن يستعمل هذا الترابط المتزامن لسياسة العرض وللطلب كإطار مرجعي لإرساء نموذج تنموي ذي أثر قوي مع أهداف تسريع وتيرة نمو الاقتصاد وزيادة مداخيل الاسر وتسهيل الصادرات وتخفيض نسبة البطالة.

### 1. أي نموذج للتنمية لإنجاز اقلع المغرب؟

طبقا لتطلعات صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي نادى، بمناسبة الخطابين الاخيرين لافتتاح الدخول البرلماني، إلى إقامة نموذج جديد للتنمية، فقد جند الاتحاد الاشتراكي طاقاته وكفاءاته وعرض أمام الرأي العام خلال يوم دراسي منظوره للتنمية بالمغرب تحت عنوان: «دولة قوية وعادلة ... مجتمع حديث ومتضامن» وذلك في أبريل 2018. الرؤية هاته عرضها بعد ذلك الحزب أمام اللجنة الخاصة لنموذج التنمية.

في مشروعه الذي يركز على برامجها الانتخابية وخبرته في تدبير الشأن العام، رافع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على المستوي الاقتصادي من أجل إرساء استراتيجية جديدة للتنمية تكون شمولية ومرتكزة على العدالة الاجتماعية والانصاف والتضامن. تنمية مدفوعة بالاستثمار الخصوصي والعام الوطنيين ومدعومة بنظام جبائي عادل ومنصف يضع كشرط أساسي مسبق القطيعة التامة مع اقتصاد الريع والزبونية وحالات الاحتكار الفعلي.

اننا نطمح بواسطة تغيير النموذج والقطائع المترتبة عنه إلى تغيير عتبة التنمية من أجل فعالية أكبر. ويتعلق الامر بالقيام بإصلاحات هيكلية تسمح بالدفع بالبلاد في مسلسل تنويع الانتاج ورفع الإنتاجية. وتقليص التبعية للعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها كالطقس والمناخ الدولي.

ان إنجاز هذه التغييرات يستلزم قبل كل شيء استرجاع ثقة المقاوله عبر تجويد مؤسسات دعم التنمية وتقوية المصالح العمومية والاستثمار في الرأسمال البشري وتحديد أولويات إعادة الهيكلة.

وتستلزم هذه الاستراتيجية التنموية المدمجة وثيرة للنمو سريعة ومستدامة في آن واحد. لكي يحقق الحد الجذري للفقر وتخفيف التفاوتات الاجتماعية بين مختلف فئات السكان. ان استدامة واستمرارية وتيرة النمو تستوجب توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد من خلال وضع سياسات عمومية في مجوع قطاعات النشاط حيث يتم خلق مناصب الشغل الجيدة وتجويد التنافسية الشاملة للاقتصاد وأيضا تعزيز وتيرة النمو. أما المؤشرات المستعملة في هذه الحالة فهي عدد ونوع مناصب الشغل التي يوفرها كل قطاع ونسبة الزيادة من حيث خلق فرص العمل ونسبة الانتاجية. الخ.

وينطوي هذا النموذج التنموي على التركيز في المراحل الاولى على العقبات وأوجه الجمود الهيكلية

التي تعيق سير الاقتصاد وتنافسيته وتمس هذه المعوقات سير عمل سوق الشغل، نظام التربية والتكوين، الجباية، مناخ الاعمال، العدالة، الولوج للتمويل، البحث والابتكار، الخ. والخلاصة أن التنمية المدمجة تعني أن كل المكونات المجتمعية تستفيد بطريقة منصفة من ثمرات هذه التنمية.

وباعتماد استراتيجية تنمية متكاملة وطموحة من أجل النهوض بالتنمية والتشغيل، سيتمكن المغرب من الاستفادة المثلى من المناخ الدولي الجديد.

### وفيما يلي الأهداف الهامة المتوخاة من هذه الاستراتيجية:

- أ. تسهيل تزايد التنافسية على الامد القصير باعتماد عدد من الإجراءات الهادفة الى تقليص كلفة الإنتاج في القطاعات الكثيفة من حيث اليد العاملة ومواصلة الجهود الرامية الى تحسين هذه الاخيرة.
- ب. تعزيز المبادرة الخاصة في قطاعات الإنتاج التي ستسمح للدولة بتسريع تحديثها الاقتصادي والمنافسة في الأسواق الدولية للسلع والخدمات ذات الكثافة التكنولوجية العالية والعمالة الماهرة.
- ج. إعادة النظر في الدور الذي يجب ان تلعبه الدولة لتسهيل هذا الانتقال خاصة فيما يخص التحفيزات المعطاة للخواص لدفعهم الى الاستثمار على شكل خدمات عمومية تسمح بزيادة انتاجية عوامل الانتاج الخصوصية داخل القطاعات الحيوية الاستراتيجية ومن حيث دعم الانتاج الخاص داخل القطاعات الحيوية الاستراتيجية ومن حيث دعم استراتيجية التكامل الجهوي.
- د. ضمان التنمية الاجتماعية لمجموع فئات الساكنة، خاصة الفئات الاكثر هشاشة عن طريق اقامة شبكات اجتماعية لهذا الغرض.
- هـ. حماية انظمتنا البيئية ومواردنا.
- و. ضمان استمرار التنمية الاقتصادية للمغرب من خلال تمتين مرونة عوامل الانتاج.

### 2. استراتيجية النمو المقترحة من طرف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

من أجل كل ما سلف يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية استراتيجية تنمية كلية متكاملة ومدمجة تدخل بطبيعة الحال في إطار التوجهات العامة للنموذج التنموي الجديد الذي يرغب فيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في شقه الاقتصادي. ومن أهم اهدافنا تسريع التحول الهيكلي لاقتصادنا وتنويع المنتج من جهة، والانتقال من اقتصاد مدفوع بتراكم عوامل الانتاج الى اقتصاد مدفوع بفعالية عوامل الانتاج من جهة اخرى. ومن أسس هذه الاستراتيجية الاصلاح الجبائي ومواكبة وتقوية نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة لضمان تنافسية أحسن لهذا الاخير.

وتتجلى الارتفاعات العملية في تحول أدوار الدولة من خلال تقويتها كمدير استراتيجي، حاملي ومنظم وايضا تأكيد اختيار الانفتاح التجاري المعتمد من طرف المغرب من حيث تحكم أمثل لهذا الاخير من أجل العمل على أن يكون هذا الانفتاح اختياري وليس مفروضا واستغلال الامكانيات المتاحة بفضل الجهوية. في هذا الصدد يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وضع «ميثاق التنمية المسؤولة» يلزم مسؤولية مجموع الفاعلين والجهات المعنية بمسألة تنمية المغرب والذي يتوجب حمله من طرف رئيس الحكومة.

## ويتكون هذا الميثاق من أربع محاور وهي ملخصة كالتالي:

أولا سياسات اقتصادية قوية وطموحة واستباقية. هذه السياسات الاقتصادية تقترح بواسطة الاليتين التي تحدد شكل السياسة الاقتصادية للدولة وهي الميزانية والجبائية، مواكبة ارساء النموذج الجديد للتنمية فيما يتعلق بشقه المالي. وعلى هذا الاساس رحب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية باعتماد القانون الإطار الجديد بشأن النظام الجبائي مؤخرا، هذا القانون الذي أفرزته المناظرة الوطنية الثالثة للجبائيات التي انعقدت بالصخيرات سنة 2019 واذ ينخرط الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في توجيهات هذه المناظرة فإنه سيسهر بكل أمانة على ترجمة هذا القانون على أرض الواقع مع الحرص خاصة على احترام مبادئ الانصاف الجبائي في تحصيل الضرائب والعدالة الاجتماعية باستخدام العائدات الجبائية في الاصلاح المنشود.

يتعلق المحور الثاني بالسياسات القطاعية من خلال تنسيق محكم مع تحقيق انسجامها وتماسكها. وفي هذا الصدد، تم اقتراح آليات جديدة للحكامة كنظام قيادة قطاعية ومتعدد القطاعات مندمج (مؤشرات التتبع، نظام معلوماتي) علاوة على هذا يتوجب على هذه السياسات القطاعية أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد للاقتصاد العالمي والرؤية الجديدة العالمية للعمل التي أفرزتها الازمة الصحية. وللمغرب في هذا الإطار عدة جوانب قوة بالنظر لسياق تشكيلة سلاسل القيم العالمية وإعادة التوطين الصناعي (بأوروبا خاصة).

فبالفعل اظهرت الازمة الصحية لكوفيد 19 قدرات المغرب وضرورة إعطاء الاولوية للإنتاج المحلي عبر بديل الاستيراد خاصة والابتعاد تدريجيا عن الواردات غير الضرورية. وفي هذا الشأن يتضح أن تطوير شبكات صناعية في ميدان الصحة والادوية والصيدلة مسار يجب أن نوليها أهمية كبرى لتقوية السيادة الطبية للبلاد. وهنا يجدر تثمين التزام المغرب في هذا الاتجاه من خلال التوقيع مؤخرا في حضرة صاحب الجلالة محمد السادس على سلسلة من الاتفاقيات التي تروم توفر المغرب على طاقات صناعية وبيوتكنولوجية كاملة ومندمجة مرصودة لصناعة اللقاحات ببلادنا. وفي نفس التوجه يعتبر تطوير مهن جديدة في الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الاخضر والازرق (اقتصاد البحر) في صميم مجالات المستقبل حيث تحتوي على خزانات عديدة للفرص فيقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عددا هاما من السياسات القطاعية في ميادين الفلاحة والصيد البحري والاقتصاد الرقمي والسياحة والتجارة والصناعة التقليدية، الخ.

المحور الثالث يخص تطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة بواسطة عدة ميكانيزمات تسعى الى متابعة عصنة الاقتصاد الوطني ورفع مستواه وتقوية تنافسية النسيج الصناعي للبلاد والرقمي بالمقاولات المبتكرة. ويتعلق الأمر بالقطيعة الضرورية والعاجلة مع اقتصاد الريع والزبونية والاحتكار الذين يقوضون القدرات المقاولاتية للمغاربة. وقد تم في هذا الصدد اقتراح عدة آليات وميكانيزمات منها «قانون عصنة الاقتصاد» قانون «ستارت أب - الابتكار»، أدوات تمويلية ملائمة، لخلق الرجة المقاولاتية، الخ.

وأخيرا يتعلق المحور الرابع بالتهيئة المجالية والموارد والتنمية المستدامة. ويتطلع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في هذا الصدد الى المساهمة في الجهود الوطني الرامي الى الاستغلال الأمثل

للموارد المائية والطاقة والبيئية التي تزخر بها البلاد باعتماد تصور يطبعه ترشيد استغلال الموارد والوسائل وفعالية واستمرارية الخدمات. وهذا تماشيا مع تجويد كل الاشكال المرتبطة بالحكمة الجيدة على المستويات النظرية والمؤسساتي والقانونية والتنظيمية والعملية، انطلاقا من التخطيط الاستراتيجي وتدبير المجالات الترابية المعنية.

إن «ميثاق التنمية المسؤولة» هذا الذي يندرج في إطار النموذج الجديد للتنمية يجب ان يُعرض داخل ترسانة تشريعية وتنظيمية (قوانين، مراسيم، قرارات) واضحة ومنسجمة من أجل ضمان فعاليتها وسرعة تنفيذها.

## أ - السياسات الاقتصادية سياسة المالية العامة

لقد كانت السياسة المالية العامة دائما مسايرة للتقلبات الدورية فالى حدود الازمة المالية لسنة 2008 كان الانشغال بالتوازنات الماكرون اقتصادية مصحوبة بسياسة مالية تكشفية مصبغة اساسا بتقليل الطلب العمومي وخفض الاستثمار العمومي، وكانت آخر ترجمة لهذه السياسة المالية في شكل حذف 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار لسنة 2013 فبممارسة سياسة مالية على شكل «توقف وانطلق» بفاصل سنوي (سنة على أخرى) اظهر التدبير المالي غياب اي اطار توقعي على المدى المتوسط (اطار الانفاق المتوسط الاجل) وهكذا من سنة الى الاخرى يتم تدمير مجهودات الانطلاق لسنة خلال السنة الموالية في غياب مخطط سنوي متجدد على المدى المتوسط اذ الهدف من هذا التخطيط المالي يكمن في اقامة ممارسة معاكسة للدورات الاقتصادية على المدى المتوسط وليس السنوي.

وبالفعل نظرا للإجراءات المعاكسة للتقلبات الدورية لا يخشى المغرب الرواج المحسوم على اعتبار ضرورة سن سياسة مالية باهظة الكلفة فيما يتعلق بالاستثمار فعدم احتساب الانتاج الملازم للقطاع غير المهيكل يسمح بهامش عجز ومديونية لا يهدد التوازنات الماكرو اقتصادية الا إذا اندرج الانفاق العمومي في تزايد نمط عيش الدولة. وعلاوة على هذا فان تاريخ التضخم على مد السنوات الست الاخير يبرز ان الخطر التضخمي يكون ضئيل الاحتمال. فقد تراوح منذ 2009 بين 0,2% و 1,9%.

إن سياسة مالية معاكسة للتقلبات الدورية كما هو معمول بها في انتعاش ما بعد كوفيد 19، يجب ان تركز على تسهيل الديون (monétisation de la dette) التي يمثل عبئها ما يناهز 13% اي قرابة 30 مليار درهم. فمن الجدير الابتعاد عن جمود السياسة النقدية الحالية والا فان تدابير الانتعاش لن تؤتي اكلها امام جسامه الرصيد السلبي ب 32 مليار درهم المسجل سنة 2020 الذي تنضاف إليه 20 مليار درهم كرصيد ايجابي متوقع بقانون المالية لسنة 2020 لم يتم تحقيقه. إننا أمام عجز التمويل من 54 مليار دراهم. وردة فعل التراجع تبقى هي نفسها: تباطؤ الطلب العمومي.

لكن إذا كانت الدولة تحتاج لموارد فان بنك المغرب يفترض ان يكون دراعها المسلح لكبح المديونية بشراء سندات الخزينة التي يجب إصدارها. ولن يكون المغرب لا أول ولا آخر بلد يداول دينه لدى بنكه المركزي، وهذا الاخير يتوجب أن يتقبل تخفيف الارتدوكسيا النقدية ليتيح استئناف النشاط.

وعليه فإن السياسة المالية المنشودة يجب ان جريئة واستباقية لتتمكن من مواجهة الاثار السلبية للارزمة الصحية على الاقتصاد الوطني. ان إرساء مخطط واسع للاستثمار العمومي، استباقي وجريء يروم تحديث البنيات التحتية الاجتماعية الاساسية (قطاع الصحة كأولوية) والمتقدمة (مجال الرقمي خاصة) أضحى ضرورة قصوى للمغرب. فمن بين الدروس المستخلصة من هذه الازمة القناعة بضرورة إعادة تهيئة قطاع الصحة بتحريره من الاختلالات التي تسببها الى تديره. اما فيما يتعلق بتهيئة ميزانية السنوات القادمة فمن الحكمة برمجة عجز مالي يدور حول نسبة يمكن تداركها (5% على سبيل المثال) ولا نقترح الانخراط في سياق محموم للإنفاق العمومي والتعاطي للتبذير والتبديد، بقدر ما ننشد تخطيط هذا الإنفاق بحسب أولويات البلاد وخاصة القطاعات وترشيد ما يمكن ترشيده.

فيما يخص تمويل هذا العجز، يمتلك المغرب هامشا للاشتغال من حيث المديونية وهذا على الرغم من أن مستويات الدين العمومي مقارنة بالناتج الداخلي الخام يمكن، حسب التقديرات أن يتخطى عتبة 80%. لذا من الاجدر اللجوء الى الدين العمومي الداخلي من خلال استخدام جزء من التوفير الوطني على سبيل المثال وإقامة عملية واسعة للاقتراض الوطني.

### السياسة الجبائية

إن التظلمات التي تتوجه نحو النظام الجبائي الوطني معروفة للجميع : مثل الاقتطاع الجبائي المجحف (بالنسبة للأسر والمقاولات الصغرى والمتوسطة)، والاثقال المتوالية للضغط الجبائي على عامل الشغل، التركيز الشديد على الضريبة على الأجراء المصريح بهم ومقاولات القطاع المهيكل وشعور دافعي الضرائب بعدم الثقة في الادارة الجبائية بل و انخراطهم في موقف تحد لها. وفي هذا الشأن يثمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إقرار القانون الإطار الجديد للجبائية.

ويجب على وجه الخصوص العمل على تطبيق بعض التدابير ومنها: مراجعة جداول الضريبة على الدخل (IR) (خفض الضغط الجبائي على الشرائح الوسيطة ورفع سقف الاعفاء مع إضافة شرائح جديدة بالنسبة للدخل المرتفع)، إدماج ضريبة تدريجية على الممتلكات والارث، إعادة النظر في الملاذات الضريبية التي تكبد الدولة خسائر تفوق 35 مليار درهم.

إصلاح الضريبة على القيمة المضافة (TVA) ووضع أدوات تحفيزية لدعم البحث والتطوير وابتكار المقاولات (قروض ضريبة للتطوير والبحث مثلا). فمجموع هذه التدابير يمكن أن تمد ميزانية الدولة بمبالغ قد تصل الى 30 - 40 مليار درهم إضافية كل سنة<sup>9</sup>، يمكن استعمالها كما يلي: 3/1 للاستثمار العمومي، 3/1 لتمويل الحماية الاجتماعية المعممة، 1/3 لتمويل حفظ تكاليف المقاولات الصغرى والمتوسطة والاسر. ويقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بهذا الصدد تنزيل مقتضيات القانون الإطار الجديد الذي ينظم الجبائية



مع التأكيد بالخصوص على تقوية القدرة الشرائية للأسر (الطبقات الوسطى) ودعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر نظام التحفيز والإعانات.

### ب. تعزيز السياسات القطاعية وتحقيق تماسكها

بشكل مستعرض ترمي استراتيجية النمو التي وضع سياسات تهدف (بادئ ذي بدء) إلى القضاء على قيود التنمية والتي الرقوي بالابتكار في القطاعات الأساسية كالقطاع الفلاحي والصناعة والطاقات المتجددة والقطاع المالي. من جهة أخرى يتوجب تقوية جانب حكامه هذه الاستراتيجيات من خلال العمل على تنزيل وتعزيز وتسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

في القطاع الصناعي على وجه الخصوص، هذا القطاع الذي نراهن عليه لإحداث القطيعة، من الضروري إعادة النظر في تصور السياسة الصناعية على ضوء التحولات والانماط الجديدة التي تستقر على مستوى سلاسل القيمة العالمية. في بعض القطاعات (صناعة السيارات، الطائرات مثلا) والاستفادة من إعادة التوطين الصناعي القادم من أوروبا. ويتوفر المغرب على مكامن قوة لا يستهان بها (القرب من الاتحاد الأوروبي، خلاصات التجربة، أبواب إفريقيا...) ليتمكن من الانخراط بصفة مستديمة في رفع قيمة وتجويد نسبة اندماج اقتصاده.

وبالموازاة مع تطوير هذه القطاعات الحيوية واعتبار لما خلفته اللازمة من عواقب وخيمة على هذه الأخيرة، يجب السهر على التنوع الاقتصادي وتطوير السلاسل الصناعية الجديدة داخل القطاعات التي تتوفر فيها المغرب على مكاسب تنافسية. فالأزمة أظهرت بكل تأكيد أن المغرب يملك مكامن قوة خاصة في بعض السلاسل ويستند على آثار التجربة التي يتوجب الاستفادة منها. ويتعلق الأمر، للإشارة، بالقطاع الزراعي الغذائي (الترويج للعلامة التجارية المغرب بالنسبة للمواد الموجهة إلى التصدير، المنتجات المحلية، سلاسل الفلاحة العضوية «بيو»، الخ.)، قطاع النسيج (صنع الكمامات)، والقطاع الصيدلاني (الادوية) وصنع الأجهزة والوسائل الطبية. وكذلك قطاع الخدمات المبتكرة مثل التسليم إلى المنزل، تجارة القرب، المنصات الرقمية للمهنيين والحلول التعاونية والمنصات الرقمية للتعليم عن بعد.

إن المقاربة الصناعية المتوخاة يجب ان تندرج في إطار «بديل الاستيراد» برفع الانتاج الوطني قدر المستطاع فيما يخص السلع المستوردة عادة من طرف المغرب. من أجل ذلك يجب السهر على ارساء سياسة الافضلية الوطنية ويبدو من اللازم في نفس الاتجاه القيام بمراجعة بعض اتفاقيات التبادل الحر لجعلها عادلة ومتوازنة أكثر لبلادنا. عقد اتفاقيات جديدة للتبادل الحر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECA) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) على سبيل المثال، فالتوقيع على مثل هذه الاتفاقيات اضحي ضروريا في إطار توطيد العلاقات المغربية - الإفريقية وبهدف تثمين التكامل بين

10 - لا ينبغي أن تقتصر التكنولوجيا المالية على رقمنة المدفوعات. يجب سن النصوص التنفيذية للقانون 18-15 الذي ينظم ويضع القواعد الاحترازية المتعلقة بإنشاء التمويل التعاوني (التمويل الجماعي أو الإقراض الجماعي) وتوسيع نطاق إنشاء منصات رقمية لهذا النوع. التمويل الذي من شأنه أن لا شك في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل بما يتماشى مع احتياجات النمو الخاصة بهم.

الطرفين.

### ج. تدعيم مناخ الاعمال وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والابتكار

99,4% من المقاولات المغربية، مقاولات صغرى، ومتوسطة منها 86% مقاولات صغيرة جدا برقم أعمال لا يتعدى 3 ملايين درهم. ولهذه المقاولات خصائص متناقضة فهي، من جهة، تمثل 73% من مجموع الأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي النقيض لا تساهم إلا بأقل من 37% في تكوين القيمة المضافة لمجموع المقاولات المغربية ولا تشارك إلا ب 27% من الصادرات. وتعرض عوامل ضعفها الهيكلي لخسائر متزايدة ونسبة وفيات عالية حيث تختفي كل سنة أكثر من 5000 مقاولات و 50% من تشطيبات المقاولات تجري خلال الخمس السنوات التي تلي ولادتها.

أما فيما يتعلق بالمساهمة الجبائية فأقل من 1% من المقاولات تضطلع بما يقرب من 80% من عائدات الضريبة على الشركات. وهذا يبرز ضعف المساهمة في المنتج الجبائي من طرف النسيج المقاولاتي المغربي. هذه النسبة لا تعود بنا فقط إلى التهرب الضريبي، بل تعكس خاصة مستويات الهشاشة في الوسط المقاولاتي فيما يخص تراكم رأس المال. بالفعل، رغم عدد من الانجازات الهامة التي بوأت بلادنا مواقع محترمة في الترتيبات العالمية مثل ممارسة الاعمال التجارية للبنك الدولي، يبقى مناخ الأعمال بالمغرب يبرز تحت ثقل الخصائص الذي يشكل اكراهات كثيرة بالنسبة للمستثمرين كولوج التمويل، العقار، الجبايات، القضاء، والأعباء الإدارية.

لهذا يجب التعجيل بالإصلاحات على صعيد جميع الميادين. ونقترح بهذا الخصوص خمسة محاور تتعلق بتطوير وتعزيز بقاء المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة:

. إحداهم صدمة مقاولاتية من خلال إطلاق برنامج مكثف يهدف إلى بروز 200000 مقاولات صغيرة ومتوسطة و 10000 مقاولات صغيرة جدا على مدى 5 سنوات وذلك بالإشياء المباشر أو مواكبة المشاريع الصغرى التي تتوفر على إمكانيات التطور. نقترح ترسانة قانونية وتنظيمية لمواكبة المشاريع الناشئة (start up)، التمويل والولوج إلى الاسواق والتكوين والحماية الاجتماعية... الخ. وتقدر الميزانية الممكنة تخصيصها لهذا البرنامج ب 10 ملايين درهم من الميزانية العامة و 40 مليار درهم بواسطة القروض المضمونة من طرف الدولة.

. إصلاحات تنظيمية ومؤسسية تروم تبسيط المساطر الادارية للمقاولات. يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية «قانون عصنة الاقتصاد» ويهدف المحور الأول من هذا القانون إلى تحقيق صدمة تبسيط تنظيمي لصالح المقاولات تشمل وضع مجموعة من المساطر الادارية الرامية إلى إلغاء معظم التراخيص والأذونات وتعويضها بدفتر تحملات والتزام بالنتائج، بالإضافة إلى رقمنة هذه الأخيرة. أما المحور الثاني لهذا القانون فينص على وضع ميثاق جديد للاستثمار يحل محل ميثاق 1995 الذي أصبح متجاوزا وإصدار

ميثاق وطني للمقاومات الصغرى وتحسين الولوج إلى عدد من عوامل الانتاج (خاصة العقار) وإصلاحات مؤسساتية ومحاربة حقيقية للفساد والجريمة المالية.

- . تجويد الولوج إلى الطلبية العمومية وخلق ميكانزمات الأفضلية الوطنية عبر تقاسم فرص السوق.
- تجويد الولوج إلى التمويل البنكي. والهدف منه هو التوصل إلى معدل أحسن للرساميل المستديمة للاستثمار ولصندوق رأس المال المتداول. ونقترح في هذا المجال:
- . إنشاء بنك عمومي للاستثمار (BPI) للمقاومات الصغرى والمتوسطة. بنك يرافق المقاول من النشأة الي النضج والبقاء والاستمرارية.
- . تشجيع الابناك الخصوصية على تمويل الاقتصاد من خلال توسيع تشكيلة منتوجات التمويل الموجهة للمقاومات الصغرى والمتوسطة. وملائمة ومراجعة نظام الضمانات من أجل توجيهه إلى حاجيات وقدرات الفاعلين.
- . إعادة تنشيط سوق الرساميل واستراتيجية جذب الادخار الخصوصي.

نقترح لتحقيق جذب ادخار الاشخاص الذاتيين إطلاق وسائل أكثر جاذبية من أجل توفير السكن مثلا، الانخراط في التقاعد الاختباري والمكمل والتأمين على الحياة. فيما يخص تمويل المقاومات توجد فرص حقيقية جذب الادخار على شكل سندات بالأمد المتوسط والطويل التي يبدو عرضها لا يرقى إلى الطلب. وبصفة عامة، يجب أن تستفيد تعبئة التوفير من اتساع رقعة استخدام الحسابات المصرفية لتطوير سوق ثان يمكن للمدخرين الصغار من الحصول على عائدات أحسن من تلك التي تنتج عن الودائع لأجل. هذا التوجه يجب أن يستند على التكنولوجيا المالية (10) (fintech) التي تتيح مزيد من فرص جذب الادخار أكثر مما توفره الشبكة البنكية التقليدية.

#### د - تهيئة المجال والموارد والتنمية المستدامة

من المؤكد ان التحكم في المصدر المائي والمصدر الطاقوي، وتديبر المجال الترابي عامة والفضاءات القروية يكتسي صبغة هامة ويقضي اختيارات استراتيجية على جميع المستويات خاصة فيما يتعلق بالسياسات العامة التي تصب في الانظمة الفلاحية والاختيارات الطاقوية والمعدنية وتديبر الانظمة الايكولوجية، والمناطق المناخية الاحيائية الكبيرة، بالخصوص التي تصنف في الطبقات القاحلة والشبه قاحلة.

ومن حسن الحظ أن المغرب يعد من البلدان القليلة التي تحظى بامتلاكها سلسلة موارد المائية كاملة حيث يوفر عليها هذا كل نزاع مرتبط بالمياه الاقليمية العابرة للحدود<sup>11</sup>، ولكن لا يجب ان يحجب هذا الامتياز حقيقة الاجهاد المائي التي نواجهه.

لذلك فنذرة الموارد المائية بالمغرب والتبعية الطاقوية حيال السوق الخارجية (95% من الحاجيات المستوردة) بالإضافة لسياسة تهيئة المجال الترابي، تعتبر الرهانات الاستراتيجية الكبيرة الثلاثة التي يتوجب على مواجهتها خلال السنوات القادمة.

إن تقوية تنافسية كل فضاء وفعالية جميع أنشطة التنمية يجب أن تكون مصاحبة لهدف التنمية العادلة وهذه الاخيرة تقتضي اعادة تنشيط جميع اشكال التضامن بين المجالات الترابية وبداخلها.

لذا فان الجهود المبذولة والتنسيق المرتبط بها يجب ان تستجيب للتطلع الى نظرة شمولية واستكشافية معا للتوصل الى غايات التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة المنشودة. ان تهيئة الفضاءات لا يمكن ان تندرج في المواصلة التاريخية لأنشطة الانسان وآثارها على الأرض ما لم تعتمد على تشاور واسع لتحكم جماعي في المستقبل.

ختاما، يجب التأكيد، في سياق كل التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي المؤثرة يقينا في اقتصادنا، على الجانب الرئيسي للسياسة الاقتصادية التي سيتم اقتراحها: اعادة صياغة دور الدولة في شقه الاقتصادي، فمهامها كمنظم واستراتيجي ومخطط يتوجب تقويتها. فالدولة مطالبة بسن سياسة «التدخل الذكي» الذي يجب ان يسهر على دعم قدرة اقتصادنا على مواجهة المنافسة الدولية وحماية في الفئات السكانية الاكثر هشاشة.

وهذا يقتضي في البداية القيام بسلسلة من الاصلاحات المتعلقة بمكونات الإطار الماكرو اقتصادي كالسياسة المالية والسياسة الجبائية والسياسة النقدية. وهذا يستوجب ايضا اصلاحات لتحسين اليد العاملة ومهاراتها ومناخ الاعمال والنهوض بالابتكار ودعم القطاعات الاستراتيجية عبر سياسة صناعية ملائمة تطوي بالخصوص إنعاش انفاق الاستثمار من بنية تحتية متقدمة وتشجيع نسيج اقتصادي مركب.

إن لهذه الاصلاحات ضرورة اساسية في سبيل الدفع بالمقاولات الخاصة الى الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة من طرف الاسواق العالمية. ونجاح البلاد في بلوغ ذروتها. نخص بالذكر تسريع مجهودات تحسين مناخ الاعمال التي سيبسر نشأة وتطور المقاولات الصغيرة والمتوسطة الاكثر قدرة على خلق مناصب شغل مؤهلة. وهذا يؤثر أيضا بصفة إيجابية في تدفق الإستثمارات الأجنبية.



## السياسات الاقتصادية والمالية

بالموازاة مع الضغط الذي تعاني منه المالية العمومية بسبب انخفاض الموارد وارتفاع الانفاق، جاءت آثار الوباء على التدبير المالي للبلاد لتفرض إعادة تكييف الأولويات قصد وضع المسائل الحرجة لنموذجنا التنموي في الواجهة، ويتعلق الأمر بالسياسة الاقتصادية وهيمنة الاقتصاد الغير مهيكّل والضعف الهيكلي للنظام الجبائي العاجز عن تعبئة موارد إضافية.

بالفعل، رغم التوافق بين مختلف الفاعلين خلال الدورة الثالثة للجبائية المنعقدة في ماي 2019 ارجعت الازمة المترتبة عن تفشي وباء كوفيد - 19 الى الأمام الى التساؤل للوقوف على سبب تأخر الاصلاحات الجبائية على فقدان نظامنا الجبائي لفعاليتها وجدواها.

### 1. التشخيص

#### 1. النظام الجبائي

يعتمد النظام الجبائي الوطني على الموارد المستخرجة من ضريبة القيمة المضافة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات اضافة الى الموارد الجبائية غير مباشرة. فتتعدى الموارد الجبائية بالفعل 88٪ مداخيل الميزانية العامة.

لقد تمكنت المجهودات المبذولة من طرف الادارة المالية من توسيع القاعدة وتحسين المردودية وتطوير موارد الخزينة وهكذا عرفت الموارد الجبائية منحى تصاعدي ما بين 2007 و2017 مع فارق متوسط من 6,7 ملايين درهم، إضافة إلى ازدياد عائدات الضرائب غير المباشرة على عكس استقرار نسبة المداخيل الجبائية المباشرة وانخفاض الدخل المرتبط بالضريبة الداخلية على الاستهلاك في نفس الفترة.

رغم الانجازات الهائلة من حيث تحسين مناخ المالية والأعمال وتطوير التدبير المالي عموما والتدبير الجبائي بالخصوص، لازال نظامنا الجبائي برزخ تحت ثقل المشاكل الهيكلية التي تعيق وسيع الوعاء تقلص التركيز الجبائي والاستعمال الامثل للقدرات الحقيقية التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني. وواقع الحال أننا لم نتمكن من ادماج عدد من أنشطة القطاع الغير المهيكّل ولا من تحقيق الانصاف والعدالة الجبائية.

#### أ. الضريبة على القيمة المضافة (TVA)

تشير الارقام المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة على أهميتها في بنائنا الجبائي، وعلى ضرورة استحضار تأثيرها على الموارد المالية للدولة في أي إصلاح مرتقب. كما يُستشف من هذه الأرقام، حجم التملص الضريبي والصعوبات التي تعترى الإدارة الضريبية سواء في ضبط الوعاء أو في التحصيل. ذلك أن نشاطات

12- المصادر: قانون التسوية 2018/2019. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن الضرائب (2019)؛ وثائق قوانين المالية 2019، 2020، 2021؛ تقرير بنك المغرب (2019)؛ وثائق وزارة المالية ووثائق المناظرة الوطنية حول الجبايات (2019).

اقتصادية عديدة تبقى غير مشمولة بهذه الضريبة، بفعل اتساع رقعة القطاع غير المهيكّل. كما يتبين أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، سيكون له الوقع المباشر والسريع، موازاة مع تدابير إصلاحية أخرى، في إعطاء دفعة لعجلة الاقتصاد، من خلال تشجيع الاستهلاك الداخلي.

- . 150 مقاولة تؤدي 50٪ من رسوم القيمة المضافة.
- . الضريبة على القيمة المضافة تشكل القسط الأكبر في النفقات الجبائية (6,13 مليار درهم سنة 2020).
- . وصلت مجموع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ما يفوق 67.2 مليار درهم (قانون التصفية لسنة 2019).
- . الإيرادات الصافية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة بلغت 31,8 مليار درهم سنة 2019.

### ب. الضريبة على الدخل (IR)

إن نظام الضريبة على الدخل يعاني من اختلالات كبيرة بالمغرب من حيث انعدام المساواة في التطبيق بين مختلف الدخول كما من حيث عدم ملائمة التكاليف الضريبية لقدرات دافعي الضرائب الحقيقية، مما يبرز ضرورة مراجعة نظام الضريبة على الدخل لتحقيق العدالة الجبائية والحفاظ على الطبقة الوسطى التي تتأثر بطريقة مباشرة من فوارق التكاليف هذه.

بعض الأرقام لتوضيح الأزمة المتعلقة بالضريبة على الدخل:

- . 73٪ من الضريبة على الدخل متأتية من الاقتطاعات على الأجر، في حين أن الدخل المهني يمثل نسبة 5٪.

- . معدل مساهمة الاجير تتجاوز 5 مرات مساهمة المهني.
- . 3% من المهنيين يؤديون 50% من الضريبة على الدخل المهني.
- . 126 مقاولة تمثل 50% من الضريبة على الدخل المفروضة على الأجور.
- . 95% من مداخيل الضريبة على الدخل متأتية من 11.47٪ من الملزمين (CESE 2019).
- . وصلت المداخيل الصافية الخاصة بالضريبة على الدخل 44.5 مليار درهم برسم سنة 2019.

### ج. الضريبة على الشركات (IS)

بقراءة دقيقة لأرقام الضريبة على الشركات نستنتج للأسف مستويات المطابقة الجبائية لدافعي الضرائب مع هشاشة النسيج المقاولاتي الوطني. وتبرز جسامه التركيز الجبائي. وهذه الوضعية تغذي أيضا تبرير السلطات المالية لارتباطها بنظام الحد الأدنى للضريبة على الشركات.

- . 1٪ من المقاولات تؤدي 80٪ من ضريبتها على الشركات.
- . 84 مقاولة تؤدي 50٪ من الضريبة على الشركات، وهذه المقاولات لا تمثل الا 28٪ من مجموع رقم الأعمال (2019).
- . 95٪ من إيرادات الضريبة على الشركات تصدر عن 6,12٪ من دافعي الضرائب.

- شركة من أصل ثلاثة خاضعين للضريبة على الشركات تصرح بعجز دائم (2019).
- بلغت المداخل المتعلقة بالضريبة على الشركات 54 مليار درهم سنة 2019.

### د. الضريبة الداخلية للاستهلاك (TIC)

تمثل الضريبة الداخلية للاستهلاك المورد الثاني من مجموع المداخل الجمركية (32 ٪ برسم سنة 2020). ومع ذلك فقد انخفضت مداخل الضريبة الداخلية للاستهلاك ب 8,4 ٪ سنة 2020 مقارنة مع السنة السالفة لتبلغ 26,9 مليار درهم.

تبرز هذه المعطيات مستوي مساهمة الضريبة الداخلية للاستهلاك في الموارد المالية للميزانية والهوامش التي يمكن استغلالها لرفع العائدات المحصلة في هذه الفئة. هذا بدون إغفال العواقب المباشرة لاحتمال رفع نقصان استهلاك المواد المضرة بالصحة.

### هـ. النفقات الجبائية

إن النفقات الجبائية تعتبر من أهم الأعمدة الرئيسية لنظام الحوافز الجبائية المعتمدة من طرف الدولة. فهي تتيح تخفيض الضغط الجبائي بعض المجموعات أو بعض الأنشطة. والقطاعات الاستهلاكية بهدف تحسين تنافسيتها. ورغم نبل الاهداف التي تدعو الى اعتماد هذا النظام فقد أدى في الواقع الى إدامة وضعية الريع والتي تفاقم الفوارق بين القطاعات الاقتصادية والتي إنهاك المالية العمومية دون بلوغ الأهداف المنشودة.

• وصل متوسط النفقات الجبائية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017 إلى 31.33 مليار درهم سنويا،

• وصلت النفقات الجبائية سنة 2020 إلى 28.9 مليار درهم، وتهم 302 تدبيرا، في شكل إعفاءات كلية أو جزئية أو مؤقتة، وتخفيضات، وإسقاطات، وخصومات، وضرائب جزافية، وتسهيلات مالية.

• تحليل توزيع النفقات الجبائية تبعا لنوع التدابير، يبين هيمنة الإعفاءات الكلية بنسبة 58.4 ٪، بمبلغ 16.8 مليار درهم، تليها التخفيضات بنسبة 28.1 ٪، بمبلغ 8.1 مليار درهم، ثم الإعفاءات الجزئية أو المؤقتة بنسبة 7.8 ٪، بمبلغ 2.2 مليار درهم.

• توزع النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة كالتالي: الضريبة على القيمة المضافة 47 ٪، بمبلغ 13.6 مليار درهم، والضريبة على الشركات 17.6 ٪، بمبلغ 5.07 مليار درهم، والضريبة على الدخل 13.3 ٪، بمبلغ 3.8 مليار درهم، والضريبة المفروضة على عقود التأمين 11.7 ٪، بمبلغ 3.3 مليار درهم، واجبات التسجيل والتبني 5.7 ٪، بمبلغ 1.6 مليار درهم، والرسم على الاستيراد 3.1 ٪، بمبلغ 895 مليون درهم، الرسوم الداخلية على الاستهلاك 1.1 ٪، بمبلغ 304 مليون درهم، والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات 0.6 ٪، بمبلغ 171 مليون درهم.

• توزيع النفقات الجبائية حسب القطاعات خلال سنة 2020، يبين استفادة قطاع العقار بنسبة 20.2 ٪



(5.8 مليار درهم)؛ يليه قطاع الأمن والاحتياط الاجتماعي بنسبة 18.6 ٪ (5.3 مليار درهم)؛ وقطاع الطاقة بنسبة 13.1 ٪ (3.8 مليار درهم)؛ فقطاع الصادرات بنسبة 9.8 ٪ (2.8 مليار درهم)، ثم الفلاحة والصيد البحري بنسبة 8.2 ٪ (2.3 مليار درهم).

## و. الجباية المحلية

يمثل النظام الجبائي المحلي أحد الواجهات الأساسية للمنظومة الضريبية الوطنية. ويغلب عليه في العموم طابع التعقيد وضعف المردودية، بالنظر إلى تعدد المتدخلين في تحديد الوعاء وفي إجراءات التحصيل؛ وهو ما ينعكس حتما على تطوير الموارد المالية للجماعات الترابية، وعلى امكانية تحقيق برامجها وأهدافها التنموية؛ بالإضافة إلى ما تشكله مكونات هذه المنظومة من ضغط جبائي على الملزمين. وتتكون الموارد الإجمالية للجماعات الترابية من: موارد ذاتية<sup>13</sup> وموارد محولة من طرف الدولة، وموارد الضرائب والرسوم المدبرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية، بالإضافة إلى موارد الإقتراضات. تشكل المداخل الضريبية برسم سنة 2019، ما نسبته 79 ٪ من المداخل الإجمالية للجماعات الترابية.

تمثل حصة الجماعات الترابية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة نسبة 43 ٪ من مجموع مداخل الجماعات الترابية برسم سنة 2019.

بلغ إجمالي موارد الجماعات الترابية ما قدره 47.5 مليار درهم (قانون التصفية 2019).  
بلغ مجموع موارد الجماعات الترابية من المداخل الضريبية برسم سنة 2019، ما قدره 33.93 مليار درهم.

تمثل الموارد المحولة من الدولة لفائدة الجماعات الترابية نسبة 54 ٪ من مداخل هذه الأخيرة؛ وتصل هذه النسبة إلى 92 ٪ بالنسبة للجهات و93 ٪ بالنسبة للعمال والأقاليم (قانون التصفية 2019).  
يتضمن النظام الجبائي المحلي: 17 رسما تم الترخيص للجماعات الترابية بتحصيلها، و13 إتاوة لفائدتها.  
بلغت الموارد المرصدة من طرف الدولة للجماعات الترابية ما قدره 28.8 مليار درهم برسم سنة 2019.

## 2. القطاع البنكي والاسواق المالية

يعتبر القطاع البنكي دعامة مهمة لتنمية الاقتصاد الوطني وأداة أساسية في جذب الادخار وتمويل الاستثمار. وقد حافظ القطاع البنكي على مردوديته خلال العقد الأخير، كما انه تمكن من امتصاص صدمة الجائحة بفعل التدابير التي اتخذتها السلطات المالية؛ حيث تجاوب بنك المغرب مع جميع طلبات إعادة التمويل المقدمة من طرف البنوك.

يتسم القطاع البنكي الوطني بغياب المنافسة وبوجود مخاطر التمرکز، واحتمالات الانعكاسات السلبية للأنشطة الخارجية للمؤسسات خاصة بإفريقيا. بالإضافة إلى ارتفاع حجم الديون المعلقة الأداء، وهو تأثير قد يتجاوز حدود النظام البنكي، ليرفع مخاطر الاستقرار المالي الوطني، في حال استمر تفاقم حجم

## القروض المؤجلة.

رغم الجهود المبذولة، يستمر التمثل السائد لدى المتعاملين مع القطاع البنكي، بأن هذا الأخير لا ينخرط بالمستوى المطلوب، في تمويل الأفراد والمقاولات، في ظروف تساعد على الاندماج الاقتصادي. كما أن تراجع أسعار الفائدة السيادية لم يكن له الأثر المباشر على مراجعة الابدان لأسعار فوائدها.

كما أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية لما بعد الجائحة أصبحت تفرض مقاربة متجددة للسياسة النقدية للمغرب وأدوارا جديدة للبنك المركزي، تتجاوز حدود تحقيق استقرار الأسعار والإشراف البنكي؛ بل المطلوب اليوم أن تشمل تدخلات بنك المغرب: تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية وتمويل المقاولات وفرض تنافسية حقيقية في سعر الفائدة، تتلاءم مع التوجه الجديد للبنوك المركزية على المستوى الدولي. إن الأرقام المتعلقة بالتعاملات المصرفية والمساهمة البنكية في التنمية الاقتصادية تقدم حقيقة لا لبس فيها:

. وتضم شبكة القطاع البنكي 6388 وكالة بنكية، و7025 شباكا أوتوماتيكية، موزعة على أنحاء التراب الوطني. كما يشغل هذا القطاع 54.651 من الموارد البشرية المختلفة.

. تفاقم حجم الديون المعلقة الأداء للبنوك، والتي تجاوزت 70 مليار درهم سنة 2019، وذلك بنسبة 7.7% من مجموع القروض.

. ارتفع حجم تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت في غشت 2020 إلى 142.5 مليار درهم.

. عمل البنك المركزي على توسيع لائحة الأصول المقبولة كضمان لعمليات التمويل، مما مكن من مضاعفة حجم التمويل للبنوك لينتقل من 150 مليار درهم إلى 450 مليار درهم.

. عمد بنك المغرب خلال الجائحة إلى تخفيض سعر الفائدة المرجعي إلى 1.5% عوض 2.25%. كما قام بتخفيف القواعد الاحترازية وبتحرير 12 مليار درهم من الحساب الاحتياطي لفائدة مؤسسات الائتمان.

. بلغت القروض الموزعة في أواخر سنة 2019 ما قدره 968 مليار درهم، موزعة بنسبة 48% لقطاع الخدمات، و45% لفائدة الصناعات والطاقة والماء والبناء والاشغال العمومية، و7% للقطاع الأولي.

## 3. المقاولات والمؤسسات العمومية

تلعب المؤسسات والمقاولات العمومية دورا مركزيا في التنمية الاقتصادية، ورافعة أساسية في تنفيذ السياسات العمومية، والاستراتيجيات القطاعية، والتنمية المجالية. إلا أن التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، في ارتباط دقيق بمناخ المال والاعمال على المستوى الإقليمي والدولي؛ والتحديات الجديدة التي أفرزتها الجائحة؛ وما يسجل من ارتفاع للنفقات مقابل تراجع الموارد المالية للميزانية العامة؛ والمخاطر التي تهدد المالية العمومية بفعل الارتفاع المضطرد لمديونية المؤسسات والمقاولات العمومية؛ قد فرضت وعيا جماعيا بضرورة مراجعة شاملة لهذا القطاع.

. بلغت الامدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 33.310 مليون

درهم برسم سنة 2019.

. من المرتقب أن تصل الاعتمادات المالية التي سترصد للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم نفقات الاستثمار سنة 2021 ما قدره 81.9 مليار درهم، ما يمثل 35.6% من الاستثمار العمومي (قانون المالية 2021).

. عرفت مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية منحى تصاعدي، حيث وصلت سنة 2017 إلى 277.75 مليار درهم. وهذا المنحى المتطور له انعكاساته على قدرتها في إنجاز مشاريعها وتحقيق الاهداف، خاصة وأن 53.9% من هذه المديونية هي بالعملة الصعبة.

## II. المحور الأول: إدراج اصلاحات عميقة لروافد النظام الجبائي الرئيسية

يراهن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على اقلع اقتصادي معتمد على التنمية البشرية المندمجة باستعمال كل امكانيات الأنظمة المالية والجبائية من خلال إصلاح عميق منبثق من التزامه القوي بالعدالة الاجتماعية.

فبالنظر الى التشخيص الدقيق لهفوات نظامنا الجبائي والنقائص الهيكلية المستحيل جمعها مع نفس المقاربات ونفس الانظمة القانونية ونفس أشكال التدخل. فإننا نؤمن اننا بحاجة لصدمة تحدث قطيعة مع الشكوك الاعتيادية في قدرة عمل السياسيين وتعيد الثقة في كفاءتنا الجماعية، كل على مستواه من أجل:

. الاستمرار في الجهود الرامية الى اصلاح المالية العمومية مع أثر واضح على مصداقية الأرقام وتقوية ركائز الشفافية للصيقة بها.

. خفض الضغط الجبائي على الطبقة المتوسطة والحفاظ على قدرتها الشرائية.

. تجسيد العدالة الجبائية طبقا لمبدأ المساهمة المنصفة والتضامنية المتضمنة في دستور المملكة ومنذ يوليو 2021 في القانون الإطار حول الجبايات.

. تقييم الدور الاقتصادي للمقاولة المغربية وتأهيلها للمساهمة في خلق الثروة وتكريس توزيعها المحكم في إطار الاستحقاق والانصاف

. ملائمة جبايتنا الوطنية مع التزامات المغرب الدولية والاخذ بالاعتبار لرهانات البلاد المستقبلية ان للأفراد أو للمؤسسات.

. تبسيط وتوحيد المساطر لجعل القطاع المنظم (الاقتصاد المهيكل) أكثر جاذبية لفاعلين القطاع الغير مهيكل.

. إخراج المقاولات والأفراد من حلقة الريع والاستغلال والاحتكار للتوجه نحو حلقة التنافسية واحترام المعايير ودفاتر التحملات وخلق القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية.

. تخفيف التمرکز الجبائي وتوسيع الوعاء وتديير أمثل لزمان الاصلاح بهدف الوصول الى الفعالية والمردودية والمصداقية

- . استعادة علاقة الثقة بين الادارة الجبائية والمواطنين، التأكيد على احترام القوانين المشتركة وتجسيد مبدأ القرب.
- . جعل الثورة الجبائية محركا للتنمية والعدالة الاجتماعية التي يصبو اليها مجموع المواطنين.
- ولتحقيق هذه الأهداف يطمح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المشاركة في الإصلاح الجبائي والمالي باعتماد مقترحات متماسكة ومندمجة تروم تقويم ركائز الجباية الوطنية، ترشيد النفقات الجبائية، تطوير السياسة النقدية وسير مؤسسات الاثمان وحكامة المؤسسات العمومية.
- ويقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تنزيل القانون الإطار الجديد المنظم للجباية بالتأكيد على وجه الخصوص على القدرة الشرائية للأسر (الطبقة الوسطى) وتقوية تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر نظام للتحفيزات والمساعدات.

## 1. ضريبة القيمة المضافة

إننا نؤمن داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ان الهدف من الضريبة على القيمة المضافة يجب أن يتمحور حول إرساء حياد الضريبة على القيمة المضافة التام، اقامة جباية متدرجة تضمن العدالة الاجتماعية وتقوي التضامن بين مختلف فئات المجتمع، اعتماد شفافية أكبر فيما يخص معايير توزيع عائدات الضريبة على القيمة المضافة بين الجماعات الترابية، توسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية التي تدخل في حقل اختصاصات الجباية، حماية الطبقة الوسطى بالحفاظ على قدرتها الشرائية وبلوغ كل هذا نحتاج الى اتخاذ تدابير واضحة وعاجلة .

### أ. تدابير أفقية

- تبسيط وإعادة هيكلة ضريبة القيمة المضافة حول أربع نسب:
- . تطبيق 0٪ على الموارد الاساسية مع إعادة ترتيب لائحة منتوجاتها.
- . إعادة النظر في معدل الاثمان المحفظة والنسبة العادية لضريبة القيمة المضافة.
- . زيادة تسعيرة خاصة للمواد والمنتجات الفاخرة.
- . التصدي بكل حزم ومسؤولية للتلاعب في الفواتير والاقرار المنقوصة، سواء بالنسبة للأنشطة الداخلية أو عند الاستيراد، وما يترتب عنها من تهرب ضريبي يُضر بالموارد المالية للدولة.
- . مراجعة نظام الموازنة التناسبية سواء الأفقية أو العمودية.

### ب. تدابير تحفيزية تجاه الاشخاص الذاتيين لتحسين مستوى عيش المواطنين.

- . حذف الضريبة على القيمة المضافة حول القروض الخاصة بالسكن، والتي لا تتجاوز قيمتها 1.5 مليون درهم.
- . تخفيض سعر الضريبة على عمليات بيع وتسليم الأعمال والتحف الفنية.
- . تطبيق «السعر المخفض» على عمليات بيع تذاكر الولوج للمتاحف وقاعات السينما والمسارح.

- رفع عتبة المساحة المغطاة المعفاة من المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي من: «تساوي أو تقل عن 300 متر إلى 400 متر مربع.
- تطبيق «السعر المخفض» على عمليات نقل المسافرين.

### ج. تدابير تحفيزية حيال المقاولات والاستثمار

- تطبيق «السعر المخفض» على عمليات نقل البضائع.
- إقرار نسبة 0 ٪ للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأنشطة والمعدات والمنتجات التي تدخل في إطار البحث العلمي والابتكار.
- تحمل الدولة للضريبة على القيمة المضافة للمواد الأولية المستوردة التي تدخل في سلسلة الإنتاج (في إطار دعم تنافسية المقاولات).
- تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة ورفع مستوى الإرجاعات.

### 2. الضريبة على الدخل

من أهداف الإصلاح الجبائي كما جاء في القانون الإطار وكما يدفع به الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ عدة عشرات:

- الحفاظ على الطبقة المتوسطة من خلال تخفيض الضغط الجبائي على الأجراء.
- إعادة النظر في نسبة وقاعدة التضريب بهدف ملاءمة التكاليف مع خصوصية الدخل.
- تحقيق التوازن بين الضرائب المفروضة على رأس المال وتلك المطبقة على العمل.
- توسيع الوعاء من خلال إدماج أكبر للمهنيين والتجار الكبار.

### هذه الغايات خلال الخمس سنوات القادمة، نقترح اتخاذ تدابير عملية تتمثل فيما يلي:

- رفع شريحة الدخل المعفاة من الضريبة من 30.000 إلى 50.000 درهم بالنسبة لمجموع الدخل الذي حصل عليه الخاضع للضريبة خلال السنة.
- خصم النفقات التي يتحملها الأشخاص الطبيعيون من الضريبة على الدخل المهني (مثل مصاريف الدراسة والتطبيب وغيرها).
- ربط حصص الضريبة على الدخل بنسبة التضخم.
- إعفاء المتقاعدين وقدماء المحاربين والمقاومين وذوي حقوقهم من الضريبة على الدخل عن الأجور والدخول المعتمدة في حكمها، التي يقل مجموعها عن 100.000 درهم سنويا.
- مراجعة الأشطر الضريبية بالنسبة للخاضعين للضريبة برسم الدخول الفلاحية لتشمل الفلاحين الذين يحققون رقم أعمال سنوي برسم هذه الدخول ما بين 1 مليون و5 ملايين درهم.
- مراجعة الجدول الضريبي ونسبة السعر التصاعدي للضريبة على الدخل، مع الزيادة في الضريبة على الأجور المرتفعة (من خلال إدراج فئة دخل إضافية).
- اعتبار الدخل الأسري كأساس في احتساب القاعدة الضريبية، وملاءمة نسب الخصم الخاصة بها

لتأخذ بعين الاعتبار نفقات الدراسة والتطبيب ونفقات التحملات العائلية.

### 3. الضريبة على الشركات

- إن الجباية تعتبر محدد أساسيا للتنافسية، ولذلك نقترح إصلاحا جبايا يتيح الاستثمار والخضوع للإلزام الضريبي كمسؤولية اجتماعية، عبر:
- . تأهيل المقاول الوطنية من خلال المساهمة في خفض كلفة الإنتاج.
  - . توسيع الوعاء وقاعدة الملزمين.
  - . ملائمة المنظومة الضريبية مع طبيعة النشاط الاقتصادي للمقاول.
  - . تخفيف التركيز الضريبي.

### و بلوغ هذه الأهداف خلال الخمس سنوات القادمة، نقترح التدابير العملية التالية:

- . تطبيق نسب تصاعدية للحد الأدنى للضريبة على الشركات بالنسبة للمنشآت التي تصرّح بعجز دائم لسنوات عديدة، وذلك في أفق إلغاء هذا المقتضى موازاة مع توسيع الوعاء.
- . إيلاء أهمية خاصة للمقاول الناشئة، خاصة الصغيرة منها والمتوسطة العاملة في المجال الصناعي، والتقنيات الحديثة، والبحث العلمي والابتكار.
- . ضبط أفضل للوعاء الضريبي من خلال تعزيز آليات الرقابة والتدقيق وتجميع المعطيات وتبادلها بين مختلف مصالح الإدارة المالية.
- . مراجعة الجدول الضريبي ونسبة السعر التصاعدي للضريبة على الشركات، مع تخفيض النسبة الأكثر ارتفاعا.
- . تأطير السلطة التقديرية للإدارة الضريبية في احتساب النفقات المدرجة في التصاريح الخاصة بالشركات والمهن المقننة.

### 4. الرسوم الداخلية على الاستهلاك (TIC)

من أولويات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تعبئة أرصدة إضافية للخزينة باستغلال الهوامش الممكنة لجبايتنا وملاءمة النظام الجبايي الوطني مع الممارسات الدولية المثلى. وهكذا، فإن الضريبة الداخلية على الاستهلاك كان يراد تطبيقها طبقا لمضمون إنشائها وخاصة مساهمتها في تخفيض استهلاك الآليات والسلع التي تضر مباشرة بصحة المواطنين، مما يكون له انعكاسات إيجابية على تكاليف العلاج الصحي. وبهذا الصدد، نقترح:

- . الرفع من الحد الأدنى للضغط الجبايي على المنتجات المتضمنة لنسب عالية من الملح والسكر،
- . رفع نسب التضريب المطبقة على المنتجات التي لها أثر سلبي مباشر على البيئة،
- . الرفع من الحد الأدنى للضغط الجبايي على السجائر والأنواع الأخرى من التبغ،
- . الرفع من الحد الأدنى للضغط الجبايي على الكحول.

## 5. تدابير جبائية ومالية جديدة لتحسين واستدامة الإيرادات (المداهيل)

يهدف الاتحاد الاشتراكي عبر هذه الاقتراحات الى تعبئة أموال إضافية للخزينة من خلال استغلال كل الهوامش الممكنة في نظامنا الضريبي، وترشيد النفقات، وتوحيد الجهود، وتجويد التدخلات الافقية والعمودية المرتبطة بالاختصاصات المتنوعة للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

. تعميم آلية الإيداع الالكتروني للفواتير والوثائق التي تقوم مقامها من طرف الممولين، على جميع الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها، من أجل ضمان احترام آجال الأداء القانونية أو التنظيمية والتعاقدية.

. إعادة تنظيم الهيكل الإداري للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية، عبر دمج المديرات ذات الاختصاصات المتكاملة، وملاءمة تمثيليتها مع التقطيع الجغرافي المعتمد من حيث الجهات والأقاليم. . الرفع من موثوقية ومقروئية الأرقام الخاصة بالمدىونية، حيث أن المعطيات الرقمية الخاصة بالدين العمومي لا تفيد التمييز بين مدىونية الدولة بصفة عامة ومدىونية الخزينة بفعل غياب الحسابات «الموطدة»، وهو ما يجب تداركه، موازاة مع تحقيق الانسجام بين الأرقام الواردة في مختلف التقارير الصادرة عن المديرات التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

. وضع الإشكالات المرتبطة بنجاعة وفعالية التحصيل في قلب إصلاح المنظومة الضريبية، وذلك من خلال التفكير في إحداث «وكالة وطنية للتحصيل» تمكن من تجميع الكفاءات المتخصصة في مجال التحصيل، وتوحيد الأنظمة المعلوماتية لمختلف المتدخلين في هذه العملية؛ وذلك بهدف تجاوز الصعوبات التي تواجه الإدارة المالية في استكمال مختلف مراحل التحصيل واستخلاص الواجبات الضريبية . الحرص على استمرار النفس الايجابي في احترام الآجال القانونية المنصوص عليها في القانون التنظيمي للمالية، وفي تبسيط مقروئية الارقام، بما يحقق مبدأ الصدقية التي نص عليها المشرع، وبما يساعد السلطة التشريعية على القيام بأدوارها الدستورية؛ وبما يضمن في نفس الآن، للمواطنين والمواطنين حقهم في الوصول إلى المعلومة المالية وإغناء النقاش العمومي حولها. . تخفيض الاعتمادات المرصودة للنفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة، وإعادة توطينها في الميزانيات السنوية الخاصة بكل قطاع.

. إخضاع اعتمادات جميع الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وجميع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لمقاربة نجاعة الأداء؛ بالإضافة إلى الفصول الميزانية التي تخص التكاليف المشتركة والتخفيضات والارجاعات الضريبية والنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ونفقات الدين العمومي . إيلاء أهمية بالغة لقانون التصفية من حيث الدراسة والمصادقة، لما له من أهمية دستورية وقانونية تمكن من التحقق من مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذ القانون المالي. كما تساعد في فهم واستقراء المعطيات الرقمية الخاصة بالمالية العمومية، على ضوء افتتاح نجاعة الأداء، لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الذي تقوم به المفتشية العامة للمالية.

. وقف الانزياح التدريجي لبعض موارد ونفقات الدولة نحو الحسابات الخصوصية للخزينة، مع تقليص عددها وخفض مجموع الموارد وسقف التحملات التي تتم من خلالها، مقارنة بموارد ونفقات الميزانية

العامّة. خاصّة في ظلّ تطور مداخيل هذه الحسابات بفعل ترحيل الأرصدة المتراكمة واستفادة بعضها من مداخيل تتجاوز نفقاتها المبرمجة.

. تأطير أفضل للتوقعات الخاصّة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بهدف التدبير الاستراتيجي لتوازنها المالي وتحقيق النتائج المتوخاة من خلقها.  
. تحسين نسبة الإنجاز الخاصّة بمكون الاستثمار في الميزانية العامّة، من خلال رفع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، لإيقاع تنفيذ البرامج وأجراء المشاريع المبرمجة.

## 6 - تقليص النفقات الجبائية وترشيد نظام التحفيز

هدفنا هو الحد من الريع والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية واستنزاف المالية العمومية دون تحقيق المنتظر وتأطير المنظومة التحفيزية من خلال تقليص الاستثناءات وإلغاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية ذات الأثر والقيمة المضافة المحدودة؛ باعتبارهما أحد المداخل الأساسية لإصلاح نظامنا الضريبي. ولبلوغ هذا الهدف، نحن في حاجة لتدابير واضحة وعاجلة:

### أ. تدابير أفقية ومؤسسية:

. إلغاء الإعفاءات «الدورية-المناسباتية» (les amnisties fiscales) التي تُقدّم عليها الإدارة الضريبية، بما يحقق العدالة والمساواة بين مختلف الملزمين.  
. تقييم قبلي وبعدي لمختلف أشكال النفقات الجبائية ودراسة وفتحها على النسيج الاقتصادي والاجتماعي وعلى إحداث مناصب الشغل، وفق آليات مضبوطة لقياس الأثر.  
. مواصلة الجهود الخاص بدراسة وتقييم التدابير الاستثنائية والإعفاءات وترميزها، وتجويد تقديمها في الوثائق المرفقة بقانون المالية.  
. التحول التدريجي في دعم المقاولات، نحو مقارنة تعتمد على نظام إعانات من الميزانية العامّة عوض الإعفاءات الضريبية.  
. تحديد سقف أقصى في الميزانية العامّة للدولة، يخصص للمنظومة التحفيزية.  
. إدماج كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية في دائرة التصريب.  
. توجيه النفقات الجبائية إلى تدارك الخصائص التنموي والفوارق بين الجهات والاقليم، من خلال الارتكاز على التحفيزات المساهمة في إحداث القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل.

### ب. التدابير المتعلقة بالأشخاص الذاتيين الرامية إلى تحسين مستوى عيش المواطنين:

. اعتماد مقاربات متجددة لدعم الأسر من خلال الاستهداف المباشر، موازاة مع تطوير نظام السجل الاجتماعي الموحد.

### ج. تدابير تحفيزية حيال المقاولات والاستثمار:

. إعادة توجيه النفقات الجبائية نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية اقتصاديا واجتماعيا، مع إيلاء أهمية خاصّة للمقاولات الناشئة وتلك العاملة في مجالات البحث والابتكار، وفي التكنولوجيات



- الحديثة للإعلام والاتصال وفي الطاقات المتجددة،
- توجيه آليات الدعم إلى مبادرات التكوين والتكوين المستمر لليد العاملة متوسطة المؤهلات والفئات السوسيو-مهنية الهشة،
- ربط أشكال التحفيز والاستفادة من النفقات الجبائية بمستوى الامتثال الضريبي، والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة واحترام قانون الشغل،
- استحضار البعد التعاقدى (نموذج دفتر التحملات)، حول الأهداف والأجندة الزمنية للأجراء في كل أشكال الدعم والتحفيز الذي تقدمهما الدولة للمقاولات.

### 7. الجباية المحلية:

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن تطوير موارد الجماعات الترابية أضحى ضرورة ملحة قصد تحسين التدبير المحلي وتقوية القدرات والموارد البشرية بالجهات والمجالات الترابية. ويتأتى هذا عبر:

- إضفاء الوضوح والتبسيط على النظام الجبائي المحلي من خلال تقليص الرسوم المحلية ودمجها ضمنا للفعالية.

- إعادة النظر في الاسس المعتمدة في توزيع الدعم المالي للدولة الموجه للجهات والجماعات الترابية.

- تنمية موارد الجماعات الترابية من خلال توسيع الوعاء ونجاعة الأداء.
- الارتكاز على الآلية الضريبية من أجل تحقيق الجاذبية للجهات والجماعات الترابية.
- توفير ظروف اللاتقائية الممكنة بين الضرائب الوطنية والنظام الجبائي المحلي.

### من أجل تحقيق هذه الأهداف يقترح الاتحاد الاشتراكي الإجراءات والتدابير التالية:

- إضفاء الطابع المحلي على تدبير الضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية، والتنصيب عليها في القانون المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

- مراجعة نظام الموازنة التناسبية سواء العمودية أو الأفقية للموارد المالية التي تستفيد منها الجماعات الترابية.

- إعادة النظر في تشكيل اللجان المحلية المختصة بالبحث في الشكايات المتعلقة بالجبايات المحلية بشكل يدعم قدرة الفاعل الترابي على القيام بمهامه على الوجه المطلوب.

- التخفيف من الجزاءات والزيادات والغرامات تشجيعا للملزم على الانخراط الطوعي في المنظومة الجبائية.

- مراجعة ازدواجية التدبير الجبائي (إحصاء/ تصريح).
- إلغاء الضريبة المهنية تشجيعا للاستثمار.
- تقليص عدد الرسوم والجبايات، وتجميعها حول واحدة موجهة للنشاط الاقتصادي وأخرى موجهة للعقار.
- مراجعة حصة الجهات من عائدات الرسوم المفروضة للجماعة (رسم الخدمات الجماعية والرسم

المفروض على استخراج مواد المقالع).  
 . تخويل المدبر الجبائي المحلي صلاحية ابراء الملزم من مبالغ الجزاءات والزيادات والغرامات، خاصة وأنه هو من يُحدثها.  
 . توسيع الوعاء الجبائي عبر تقليص الإعفاءات، مع مراجعة قواعد وعاء بعض الرسوم المحلية وتحسين عمليات تحصيلها.  
 . دعم صلاحيات الجماعات الترابية بهدف المساهمة في ضبط القطاع غير المهيكل وإخضاعه للتضريب.

### III. المحور الثاني: السياسة المالية ومؤسسات السلف

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من الأهمية بمكان إعادة النظر في السياسة المالية الوطنية قصد جعلها رافعة أساسية إلى جانب أخرى لتحريك عجلة التطور والتنمية.  
 ففيما يتعلق بالنظام البنكي المغربي، من الضروري مراجعة استراتيجية تدخله بإعادة النظر في الأولويات على المدى المتوسط والطويل بطريقة تمكن من تقوية:  
 -شفافية الأبنك لمساهمة أكثر في تنمية الاقتصاد الوطني.  
 -التنافس على مستوى القطاع البنكي خاصة من خلال تطوير نشاطات الخدمات قصد التحرر من التبعية للموارد الناتجة عن وساطة القروض.  
 انطلاقا من هذا يقترح الحزب تدابير مندمجة تصب في اتجاه عصنة هياكل وتقنيات العمل البنكي وضمانات تفاعل عريض مع البيئة الاجتماعية من جهة والمناخ المقاولاتي من جهة أخرى.

#### أ. تدابير أفقية:

. السهر على احترام الأبنك للقواعد المعمول بها في مجال محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك تفاديا لتراجع تصنيف المغرب في هذا المجال.  
 . التعجيل بإخراج ميثاق يحدد الالتزامات المتبادلة للسلطات المالية ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، وشركات التحصيل، حول القواعد الدنيا الواجب احترامها فيما يخص الخدمات المقدمة وحقوق الزبناء وحماية المعطيات الشخصية طبقا للقوانين الجاري بها العمل.  
 . الحرص على شفافية التعاملات التي تتم ببورصة القيم، وعدم التساهل مع الشركات المدرجة في التزاماتها اتجاه زبائنهم، وكذا التصاريح التي يجب ان تقوم بها طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.  
 . مواصلة الإصلاحات الخاصة بتحرير سعر صرف الدرهم بناء على دراسات الأثر، وموازة مع استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية وانتعاش الإنتاجية الموجهة للتصدير، مع التأكيد على نهج سياسة متحكم فيها في مجال دعم القدرات الشرائية للمواطنين.

- إعادة النظر في الاستراتيجية الاقتصادية والمهام المنوطة بالبنك المركزي لتشمل تمويل الاقتصاد عبر شراء سندات الخزينة أو إعادة شراء الدين على مستوى السوق الثانوي.
- إدخال عينة أوسع من آليات الحماية من تقلب وعدم استقرار أسعار الصرف، وأسعار الفائدة وأسعار المواد الأولية.
- تعزيز الوثائق المرفقة بقانون المالية بتقرير خاص عن تمويل المقاولات والأنشطة البنكية وعن مستوى تنفيذ البرامج الوطنية ذات الصلة.
- تعزيز أدوار المركز المغربي للوساطة البنكية وتيسير الولوج لخدماته وضمان مجانيته للأفراد والمقاولات.

### ب. التدابير المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين:

- تسقيف سعر الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للسكن الرئيسي، وعلى تمويل الشركات الصغيرة جدا والصغيرة، في حدود ضعف سعر الفائدة الرئيسية.
- تدليل شروط فتح الحسابات البنكية من أجل تحسين ولوج الفئات الفقيرة إلى المعاملات البنكية.
- مواصلة الجهود المبذولة في تنفيذ السياسة الوطنية للشمول المالي، وتغطية الجماعات الترابية التي لا تعرف تواجد نقط الولوج إلى الخدمات المالية.
- حماية الزبناء عبر تعزيز الشفافية حول المصاريف البنكية وتواريخ القيمة، وتسهيل الحركة البنكية وتسليم شهادة رفع اليد على الضمانات، وتقديم كافة التسهيلات المرتبطة بتأجيل أداء المستحقات، وتسهيل تحويل الحسابات والعمليات المرتبطة بها.
- إجبارية اللجوء إلى الأداء الإلكتروني والحسابات البنكية في كل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها السلطات العمومية.
- رفع سقف مبلغ المنازعات التي تكتسي فيها قرارات المركز المغربي للوساطة البنكية طابع الإلزامية بالنسبة للبنوك.

### ج. التدابير المتعلقة بالمقاولات:

- السهر على احترام الالتزامات المتبادلة للدولة والقطاع البنكي الخاصة بتمويل صندوق دعم المبادرة المقاولاتية، والذي رُصد له مبلغ 6 ملايين درهم على 3 سنوات (+1 مليار من صندوق الحسن الثاني للتنمية).
- العمل على تيسير الشروط الإجرائية لاستفادة كل أصناف المقاولات من التمويل في إطار منظومة الضمانات العمومية للقروض البنكية.
- ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي لضرورات المالية الرقمية والبنك المتنقل (Mobile banking) من أجل المواكبة ودعم الابتكار والمبادرة في هذا القطاع.
- مواجهة الديون المتعثرة للبنك باعتماد التسديد.
- تشجيع المقاولات الوطنية على استخدام آليات التمويل البديلة،
- مراجعة النسب المؤوية التي تفتطعها البنوك، كمصاريف عن الخدمات التي تقدمها بمناسبة

الارجاجات الضريبية (Remboursement par affacturage).

- إحداث إطار تنظيمي تحفيزي من أجل تحسين تدبير المخاطر، وتنمية رأس مال المخاطر ورأس مال الاستثمار، كآليات لتمويل المقاولات قيد الإحداث أو المقاولات الناشئة.
- بث الحيوية في سوق الأسهم من خلال خفض الضريبة على فائض قيمة الأسهم المدرجة وخفض مصاريف الدخول إلى البورصة وتشجيع اللجوء إلى الأسهم.

#### ١٧. المحور الثالث: حكاما المؤسسات والمقاولات العمومية

في ضوء الدور الهيكلي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنمية البلاد، من الضروري معالجة الاختلالات الهيكلية التي تحول دون تطور المقاولات والمؤسسات العمومية، سواء في الجانب القانوني والمؤسساتي، أو في القيادة الاستراتيجية والحكاما، أو في العلاقة المالية مع الدولة.

من الضروري أيضا تحديد هدف تحسين ربحية (rentabilité) المحفظة العمومية من أجل تجميع أفضل لموارد الخزينة. وسيعطي هذا مؤشرا قويا للفاعلين الاقتصاديين فيما يتعلق بمبدأ مثالية أو تفرد (prin-État actionnaire) الدولة المساهمة. وفي هذا الإطار، نقتراح الإجراءات التالية:

- تحيين النظم الأساسية والإطار القانوني المنظم لسير المؤسسات والمقاولات العمومية وتجميع ممتلكاتها، كمقدمة للورش الإصلاحية الخاص بالمؤسسات والمقاولات العمومية، باعتبارها رافعة لتنزيل الأوراش المستقبلية للنموذج التنموي الجديد.

- وضع أجندة زمنية محددة لإعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي والرهانات الاجتماعية والاقتصادية، بما يتماشى ومهامها الأساسية ويحقق الانسجام بين مختلف فروعها ومجالات تدخلها.

- مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين الحكامة والشفافية المتعلقة بتدبير المؤسسات والمقاولات العمومية عبر نماذج واقعية «لعقد البرنامج»، تؤسس لجيل جديد من التعاقد بين الدولة ومؤسساتها، وتساهم في تطوير أفضل للشراكة والتكامل بين القطاع العام والخاص.

- تأطير المدة الزمنية المخصصة للتفاوض بين الحكومة والمنشأة العمومية، من خلال تحديد سقف زمني لتوقيع أو تجديد «عقود البرامج».

- ضرورة إشراف السلطة الحكومية المكلفة بالوصاية على المقاولات والمؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري، وتمكينها من الأسس القانونية والتنظيمية والإدارية لاتخاذ المتعين في: التسمية والتوجيه والمراقبة.

- الحرص على ضمان الانسجام بين المخططات والبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية، مع السياسات العمومية التي تحددها الحكومة في القطاع.

- اعتماد تشريعات تستجيب لدينامية مكونات المحفظة العمومية، بما يساهم في فعالية ونجاعة العمليات المرتبطة بالإحداث والتحويل والتفويت، والحل أو التصفية الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

- . إجبارية إرفاق مقترحات إحداث المؤسسات أو المقاولات العمومية أو أحد فروعها، بدراسة الجدوى ودراسة الأثر، تفاديا لتداخل الاختصاصات وتكرار المهام في نفس القطاع أو في نفس المجال الترابي.
- . تحديد شروط تعيين ممثلي الدولة والقطاعات الحكومية في الأجهزة التقريرية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيزها بمتصرفين مستقلين.
- . تنفيذ خطة عمل استراتيجية لتعزيز مقارنة النوع في التعيين في مناصب التدبير والمسؤولية، وضمان حضور أكبر للنساء في الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية.
- . نشر تقارير «المفتشية العامة للمالية» المرتبطة بمهام الرقابة المالية أو افتحاص المشاريع للمؤسسات والمقاولات العمومية في إطار المهام التي تقوم بها.
- . إعادة تنظيم وتوزيع مكونات المحفظة العمومية وفق مجموعات متجانسة، في أفق تجميع أو توحيد تلك التي لها نفس الاختصاصات أو تتقاطع في مجالات تدخلها مع القطاعات الوزارية الوصية، أو التي تفتقد إلى موارد ذاتية أو لها قيمة مضافة متواضعة.
- . ترشيد البرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية وفق منظور جديد للنماذج الاقتصادية، يأخذ بعين الاعتبار أولويات المقاولات والمؤسسة العمومية في البرامج والاستثمارات ذات القيمة المضافة الاجتماعية والاقتصادية.
- . يقظة أكبر اتجاه مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية، والعمل على تحويل بنيتها نحو الدين الداخلي، مع تأطير أكبر لتكاليف الاستغلال والقروض التي تلجأ إليها من أجل تمويل أنشطتها وبرامجها الاستثمارية.
- . إعادة ضبط التحويلات المتبادلة بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وفق منظور جديد يأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤسسات المعنية، وقيمتها المضافة الاقتصادية أو الاجتماعية، مقارنة بالإمدادات المالية التي تستفيد منها بشكل مباشر من الميزانية العامة أو من الحسابات الخصوصية أو من الرسوم شبه جبائية المرصودة لفائدتها.
- . إصلاح نظام المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وفق منظور متكامل يحدد بشكل واضح مسؤولية المتدخلين، ويعيد رسم دور الدولة «كمساهم»؛ مع تحمل هذه الأخيرة لمسؤوليتها في تصفية مخزون الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.
- . استحضار البعد الجهوي والتنمية المجالية في المخططات الاستراتيجية وأشكال تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية، بالشكل الذي يعكس الاختيارات الاستراتيجية والسياسات العمومية للحكومة.
- . إعادة النظر في التوزيع المجالي للمؤسسات والمقاولات العمومية خارج محور جهتي الرباط والدار البيضاء، خاصة بالنسبة لتلك التي تنشط على المستوي الوطني.
- . اعتماد منهجية جديدة لتدبير المخاطر المرتبطة بالحضور المتنامي للمقاولات العمومية على الصعيد الإقليمي والقاري، وذلك من خلال آليات لليقظة والتتبع مؤسسة على مؤشرات احترازية محينة،
- . تأطير التعيينات في مناصب التدبير والمسؤولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وفق منظور يستحضر البعد التعاقدني في تحقيق الأهداف والنتائج والتقييم وترتيب الآثار عليها.

## المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغرى

لتحليل بيئة الأعمال بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية، اخترنا مقارنة واقعية تستند إلى جمع المعطيات الميدانية، إضافة إلى المشاورات مع عدد من رؤساء مقاولات صغيرة جدا ومقاولات صغيرة ومتوسطة ومع خبراء. للأسف الشديد، فإن الملاحظة النهائية تتوافق مع انتظاراتنا، وهي أن مناخ الأعمال في المغرب ليس مناسباً لخلق المقاولات وتطويرها. وهكذا، بالرغم من أهمية المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل 93% من النسيج الإنتاجي والمبادرة الخاصة في المغرب من ناحية، وكثرة البرامج المتفرقة والمجزأة الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة من ناحية أخرى، تبين أن استراتيجية المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة فشلت فشلاً متعدد الأبعاد..

باختصار، يمكننا أن نعلن، في ضوء التقدم الملتبس، عدم فاعلية السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في العقود الأخيرة. ويرجع ذلك، من بين أمور أخرى، إلى غياب التقائية هذه السياسات وبطء التطبيق ومشاكل في الحكامة.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، نقترح مقارنة مبتكرة، شاملة وأكثر تكاملاً على المدى المتوسط. وهذا يمر بالضرورة عبر إحداث قطيعة تدريجية مع النموذج الحالي.

### 1. تشخيص الوضعية

إشكالية المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغرى والمتوسطة معقدة وتتطلب مقارنة شاملة. وهكذا، فإن العيب الأول هو التصنيف الغريب للمقاولات في ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة. هذا التصنيف الكمي عادي وبسيط لكونه: تصنيف عام ولا يأخذ في الاعتبار خصوصيات أنشطة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغرى والمتوسطة. تصنيف ينطلق من معطيات إحصائية غير دقيقة بسبب القطاع غير المهيكل.. كما أنه تصنيف لا يأخذ بعين الاعتبار إلا ما هو منجز وليس الإمكانيات، وهو ما يستبعد فعلياً المقاولات الناشئة.

وتعمل المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة في بيئة معقدة مقسمة إلى ثلاثة محاور :

### 1. المحور المؤسساتاتي أ. إعداد التراب الوطني

إن عزلة بعض المراكز الحضرية المتوسطة أو الصغيرة، وضعف البنية التحتية والخدمات العمومية الذي يضاف إليه نقص التكوين تفسر انتشار قطاع أولي بدائي و/ أو تجارة ذات قيمة مضافة هزيلة. في هذه

المراكز، كل هاته العوامل لا تساهم في تطوير المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو ما يتسبب بالتبعية في البطالة والهجرة..

### ب. اتفاقات التبادل الحر والتموقع على الصعيد الدولي

من أجل الانخراط في الاتجاه العالمي الذي تمليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والعولمة، وقع المغرب العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من البلدان والفضاءات الاقتصادية الإقليمية. كان من المنتظر أن تكون هذه الاتفاقيات بمثابة رافعات للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن من خلال توفير فرصة حقيقية تحفز النسيج الاقتصادي وبالتالي المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة عبر مضاعفة الفرص الصناعية الجديدة، ونقل الكفاءات والولوج إلى الأسواق الدولية.

غير أن الواقع مختلف تماما للأسف الشديد. أدت اتفاقيات التبادل الحر إلى منافسة غير عادلة، كما أن المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي كانت غير مهيئة، تحولت إلى مقاولات مستوردة لتلبية الطلب المحلي..

الشركات الأجنبية التي استقرت في المغرب عبر حصولها على امتيازات مختلفة أصبحت علاجاً مسكناً للبطالة الهيكلية مستفيدة في ذلك من الأجور المنخفضة. أفضل المؤشرات هي مستوى احتياطياتنا من العملات الأجنبية وميزان الميزان التجاري. بالإضافة إلى ذلك، فقد تبين أن الإشعاع الموعود لـ «صنع في المغرب» على المستوى العالمي كان مجرد وهم..

### ج. الثقافة والنظام التعليمي

بحكم أن الثقافة كانت مهمشة في استراتيجيات التنمية في المغرب، فإننا نعتقد أن سياسات تنمية ريادة الأعمال فشلت في تقدير تأثير الثقافة على دينامية الأعمال في بلادنا.

وانطلاقاً من البرامج المستوحاة غالباً من تجارب البلدان الأخرى، لم يول السياسيون سوى القليل من الاهتمام للخصوصية المغربية التي تتوجس من المقاولات والتي تعتبرها نخوية، في حين تدافع عن نظام العمل المأجور الذي يعتبر أقل خطورة.

وفضلاً على ذلك، حتى إذا كان البعض يتغلب على ثقافة الخوف من المخاطرة التي تغرسها البيئة الأسرية، فإن الغالبية إما تنجذب إلى الانتهازية بغرض تحقيق الربح السريع والقصير الأجل، أو إلى نموذج مقاولاتي عفا عليه الزمن وقيمتها المضافة ضعيفة، مع حكمة تعزز على المدى الطويل لأثمة المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعمل في القطاع غير المهيكّل، وتخلق مناصب شغل هشة، يدخل الكفاف، ومقاولات سريعة الزوال.

ويعزز النظام التعليمي استمرارية هذه الثقافة. والتذبذب الذي يميز سياساتنا لم يؤد إلى تفاقم عجزنا عن إنتاج خريجين مؤهلين حاملين لأفكار مبتكرة في ريادة الأعمال، على الرغم من وفرة العرض في برامج التكوين المفككة حول ريادة الأعمال لأنها منفصلة عن عالم الأعمال..

## 2. المحور الأفقي

### أ. الدولة والإدارات العمومية

يعتبر دور الدولة وأجهزتها التنفيذية حاسما في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يؤثر على مبادرة ريادة الأعمال وخلق واستغلال وتطور المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة في المستقبل.

من خلال سلطتها في مجال اقتراح القوانين وتنفيذها، فإن الدولة هي المحفز لأي دينامية ذات توجه قوي في النسيج الاقتصادي. وباعتبارها أكبر أمر بالصرف بالنسبة للصفقات العمومية، فهي تحفز الطلب، ولكن يجعلها في نفس الوقت المدين الرئيسي لبعض الشركات وبشكل غير مباشر لبعض الشركات بسبب التأثير النسقي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من المبادرات، فإن النتائج كانت متباينة وأقل من التوقعات. فوفقا للمندوبية السامية للتخطيط، فإن 57% من المقاولات ينتقدون الممارسات الإدارية غير الأخلاقية التي كانت السبب في علاقات غير صحية. كما ينتقدون الفساد والمساطر المعقدة والطويلة وطول فترات السداد، من بين أمور أخرى.

### ب. الولوج للتمويل

خلصت جميع الدراسات إلى أن وسائل التمويل الموجهة للمقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة ضعيفة. بدءا من نقص رأس المال الهيكلي إلى صعوبة الحصول على تمويل هذا الامر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار و تنمية هذه المقاولات.

على الرغم من صيغ التمويل المتاحة، تظل البنوك حذرة فيما يتعلق بالائتمان وتفضل تمويل الجزء السفلي من الميزانية بدلا من تمويل الاستثمارات. مع دعم نهج الممتلكات العينية على حساب إمكانات الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل سوق الرساميل بشكل رئيسي في اتجاه المقاولات الكبرى. هناك حاجة إلى إصلاح السوق المالي وكذا سوق الرساميل من الجيل الجديد. وهذا الإصلاح يجب أن يركز على وضع أدوات جديدة لتعبئة الادخار الخاص وتقليص الفجوة بين الاستثمار والادخار والتي تبلغ حوالي 8 نقاط وإذا تعدر هذا، فإن احتمال الحلقة المفرغة للمديونية الداخلية والخارجية يمكن أن يكون النتيجة الحتمية لتمويل النموذج التنموي الجديد.

إن تحليل بنية الادخار في المغرب تظهر أن الادخار المالي شديد السيولة وقصير الأجل وأن هذا الوضع يفيد بشكل أساسي البنوك التي تجني أرباحا متزايدة باستمرار. إن الأدوات المخصصة للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل ضعيفة للغاية وتدر ربحا قليلا وتوظف بعيدا عن اهتمامات وانشغالات النظام البنكي. يتم معاينة صغار المدخرين في صناديق التوفير ودفاتر التوفير بأسعار فائدة بالكاد إيجابية.



### 3. محور العمليات

من خلال هذا المحور، نريد تسليط الضوء على العناصر الثلاثة التي نعتقد أنها تؤثر بشكل كبير على نشاط المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة وإنتاجيتها.

#### أ. السوق الداخلي

من وجهة النظر الهيكلية، يتميز السوق الداخلي بالتأثير القوي للوسطاء وأصحاب الريع والعاملين في القطاع الغير المهيكل..

العرض يغلب عليه القطاع الثالثي ويركز على التجارة في البضائع المستوردة، والمقلدة في بعض الأحيان، أو المهربة. هذه البضائع، سواء كانت مواد أولية أو منتجات نهائية، فهي منخفضة الجودة وتباع بأسعار بخسة. وهذا يؤدي إلى انخفاض هوامش المنتجين المغاربة الذين يتنافسون مع هذه المنتجات. وهو ما ينعكس على الاستثمار، ويؤدي إلى عرقلة تنمية المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

لا يزال الطلب الخاص القادر على الدفع والمستدام يتركز في المدن المتوسطة والكبيرة وهو موجه بشكل أساسي نحو المواد المستوردة. الطلب العمومي موجه في قسط كبير منه نحو الشركات الكبيرة، التي تعاني من آجال السداد طويلة الأمد.

#### ب. عوامل الإنتاج

بدءا من الاستثمار ووصولاً إلى التسويق، فإن تدبير عوامل الإنتاج مقيدة كثيرا للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة. فالاعتماد القوي على الواردات يجعل نموذج الأعمال غير مستقر بسبب تقلب الأسعار على المستوي الدولي وتقلب أسعار الصرف، علما أن التقنيات المستوردة بشكل عام قديمة ومستخدمة وهذا ما يضعف الإنتاجية.

يضاف إلى ذلك، من بين أمور أخرى، فاتورة الطاقة المرتفعة بشكل كبير، وهو ما يفسر القيمة المضافة المنخفضة التي تنتجها المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة. مع العلم أن سعر الطاقة في المغرب هو من أعلى الأسعار في العالم.

الرأس المال البشري هو عامل أساسي في إنتاجية المقاولات. وفي المغرب، تواجه المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل بنيوي مشكلة اليد العاملة المؤهلة الموزعة بشكل غير متكافئ جغرافيا ومكلفة جدا في حالة نقلها.

وأخيرا، مع تكلفة النقل المرتفعة جدا وآجال التسليم العشوائية، يزداد مستوى المخزون الآمن وهذا يؤثر بشكل كبير على خزينة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تعاني أصلا بسبب التأخير في آجال الأداء وثقل سعر الفائدة.

## ج. الحصول على الوعاء العقاري

على الرغم من بعض التقدم التي مكن بلادنا من الحصول على رتب في التصنيف الدولي ولاسيما قياس «أنشطة نظام الأعمال» للبنك الدولي، لا تزال بيئة الأعمال في المغرب تعاني من العديد من أوجه القصور التي لا تزال تشكل قيودا على المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة. ومع ذلك، لا ينبغي لهذا الأداء أن يحجب التقدم الذي يتعين تحقيقه في مجال تسهيل الحصول على الوعاء العقاري، أو في إنشاء مناطق صناعية متخصصة، أو تحسين جودة التجهيزات والبنى التحتية.

## ا. مقترحات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من المستعجل إحداث تغيير في بيئة الأعمال الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال والاستثمار الخاص المغربي.

كنقطة انطلاق، نقترح بداية تدقيق التعريف القانوني المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة لدمج الخصائص النوعية والاجتماعية والبيئية التي تأخذ في الاعتبار الخصائص الحالية المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتصنيفها:

- . المقاولات الناشئة؛
- . المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة المنظمة والشفافة؛
- . المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعمل في القطاع غير المهيكل.

ويتعلق الأمر بمعالجة بيئة الأعمال ككل وفقا لشبكة القراءة نفسها للتشخيص أعلاه.

## 1. المحور المؤسساتي

### أ. تهيئة التراب الوطني

في رأينا، مخطط تهيئة مندمج وفعال يجب أن يندرج في إطار تفكير طويل المدى الذي يأخذ بعين الاعتبار التراب الوطني بأكمله. وهذا يتطلب توزيعا عادلا للفرص والموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية والتي لا يمكن فصلها عن مشاركة المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

في هذا الإطار، نقترح توسيع صلاحيات الجهات إلى جانب نظام محاسبة محايد. كما يتعين إنشاء لجان على المستوى الجهوي تتوفر على الموارد البشرية والمالية اللازمة لدعم المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وليس فقط على المستوى الإداري. كما يجب منح حوافز ملموسة للشركات التي تمركزت بالفعل في المراكز المستهدفة.

تخصص كل جهة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في مخطط مديري وطني شامل، الذي يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الحالية وإمكانيات كل جهة، من أجل تحفيز التعاون والتآزر بين الجهات وتحسين النفقات الإجمالية. وأخيرا، نظام توزيع يسمح بتوفير تمويل كاف للمشاريع لتنمية المناطق الأقل جاذبية.

## ب. اتفاقات التبادل الحر والتموقع على الصعيد الدولي

على غرار ما يحدث في العالم في أعقاب أزمة كوفيد19-، فإن مراجعة اتفاقيات التبادل الحر في رأينا، أصبحت أمرا لا مفر منه. يجب أن نتوجه نحو استهداف انتقائي للأسواق ذات الطلب المرتفع على المنتجات المغربية، وأن نراقب بمؤشرات التوازن التجاري، حتى، بدون العودة إلى الحمائية، يتمكن الميزان التجاري من تحقيق توازن نوعي مستدام.

وسيكون من الضروري أيضا مراجعة وجهة الإعانات التي تمنحها الدولة وتوجيهها نحو القطاعات التحويلية التي تزيد من مزاياها إلى أقصى حد وتقلل من صادراتنا من المواد الخام لصالح المنتجات المصنعة.

من المهم أيضا تعزيز وسائل مكافحة التهريب والتقليد عبر تشديد العقوبات في القانون الجنائي.

أخيرا، يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تشجيع الوطنية الاقتصادية من خلال تشجيع استهلاك المنتجات المغربية. وهذا يمر عبر تحسين ثنائي جودة/سعر لمنتجاتنا ليتم تصنيعها وفقا لمعايير صارمة من أجل خلق علامة تجارية محلية بهدف تعزيز الصادرات.

## ج. الثقافة والتعليم

نحن نقترح فعلا سياسيا منظما ومستداما لإحداث ثورة في التفكير في زيادة الأعمال في المغرب لتحقيق هدف منسق ومتقارب تنخرط فيه عالم الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل إقناع المجتمع أن زيادة الأعمال هي التي تخلق العمل المأجور. إن بيداغوجيا مبتكرة وبناء تشاركي الذي يساهم فيه المقاول ورجل الأعمال، مهمان من أجل خلق نموذج رجل الأعمال المدبر المستقبلي.

## 2. المحور الأفقي

### أ. الدولة والإدارات العمومية

نحن بحاجة إلى إطار مؤسساتي جديد يظهر العلاقة بين الدولة والمقاول من خلال نهج تشاركي يقوم على القرب والتفاعل والتعاطف، حيث يلعب الموظف الوطني، المتخلص من عيوب البيروقراطية، دورا ميسرا في تنفيذ القوانين والمساطر. يجب إعادة صياغة الإطار القانوني بهدف غرس الثقة والبساطة للمقاولين الديناميين.

على هذا النحو، تم اقتراح سلسلة من الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية في اتجاه تبسيط المساطر الإدارية. كما يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية «قانون تحديث الاقتصاد» وتضمنه جميع المقننات المتعلقة بمناخ الأعمال. يقترح هذا القانون بشكل خاص تبسيط المساطر للشركات والذي تشمل أيضا:

- مراجعة كافة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بهدف إزالة 90 بالمئة من التراخيص والتصاريح واستبدالها بدفاتر تحملات مع التزام بسيط بالإشعار. ويتعين تأطير التراخيص المتبقية؛
- رقمنة جميع المعاملات بين المواطنين والشركات مع الإدارة خلال 3 سنوات. جميع الوثائق يمكن

تقديمها أو استخراجها في نسخة إلكترونية دون حاجة المواطن للتنقل؛  
 . وضع ميثاق استثمار جديد ليحل محل ميثاق 1995 الذي أصبح متجاوزا، ووضع ميثاق وطني  
 للمقاولات الصغرى والمتوسطة-المقاولات الصغيرة جدا ،  
 . المكافحة الفعالة والفعلية للفساد والجرائم المالية.

الضرائب هي أيضا معيار أساسي للقدرة التنافسية. نقترح إصلاحا ضريبيا يعزز الاستثمار والقبول بالضريبة  
 كمسؤولية اجتماعية. تم تفصيل هذا الإصلاح في القسم المخصص للسياسات الاقتصادية المقترحة من  
 قبل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أعلاه.

## ب. الولوج إلى التمويل

### بالنسبة لهذا المحور، نوصي بما يلي:

. تعزيز وتنويع آليات إعادة توجيه الادخار نحو القطاعات الإنتاجية؛  
 . إعادة هندسة العلاقة بين البنك والمقولة. وهذا يمر عبر توسيع منتجات التمويل المخصصة  
 المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.  
 . تجميع جميع الصناديق وصناع القرار والوكالات العمومية المتدخلية في تمويل المقولة (دعم،  
 مساعدات مباشرة، إلخ.) في هيئة واحدة في شكل بنك تمويل متخصص. يتعلق الأمر بإنشاء بنك عمومي  
 للاستثمار خاص بالمقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة. بنك  
 يواكب المقاول من بداية المشروع إلى نضجه. فيما يتعلق بإدارة المخاطر، يمكن دعم هذه المؤسسة  
 من قبل الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقولة. وسيكون تدخلها من أجل المساعدة المباشرة وتقديم  
 قروض بشروط دنيا. سيساعد هذا البنك (البنك العمومي للاستثمار) أيضا في تمويل تحديث أدوات الإنتاج  
 والإدارة عن طريق تثبيت عمليات المرونة التنظيمية.  
 . وضع سياسة تعليمية خاصة بالمالية وزيادة الأعمال (إشراك نظام التعليم العالي، والوسطاء  
 الماليين).

### بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالأسواق المالية، نقترح:

الإسراع في إصلاح الأسواق المالية في المغرب بأبعادها المتعددة (سوق الرساميل والبورصة والتأمين  
 وشركات التمويل وأنشطة رأس المال-المخاطر، ورأس مال تنمية، إلخ) وذلك في إطار مقارنة منسقة  
 ومتكاملة؛

تحسين سيولة السوق من خلال تسهيل الولوج إلى سوق البورصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة  
 وإدخال أدوات مالية جديدة (مثل المنتجات ذات الأجل المحدد) وإنشاء وكالة تصنيف مستقلة.  
 تسريع عملية تحديث شركة بورصة الدار البيضاء عبر الإنترنت، من أجل تسهيل تبادل الأوراق المالية المرتبطة  
 بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وكذلك لتعزيز ديمقراطية الاستثمار المسؤول في سوق الأوراق المالية؛  
 تكثيف تطوير مصادر بديلة للتمويل من خلال إنشاء إطار تنظيمي مناسب.

### فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات البنكية والقروض، فيتعلق الأمر بـ:

- تنويع عروض التمويل البنكي وتحسين نسبة استخدام الحسابات البنكية؛
- تكييف ومراجعة نظام الضمان من أجل توجيهه نحو احتياجات وقدرات الفاعلين؛
- تطوير أدوات محددة مثل صناديق الضمان العمومية لقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق رأس المال-المخاطر العامة/الخاصة، وصناديق الاستثمار العامة/الخاصة، الخ.

### 3. المحور العملياتي

هدفنا هو تحسين إنتاجية المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال:

#### أ. تعزيز السوق الداخلية

- تكثيف مكافحة الفساد والتهريب واعتماد ضرائب عادلة ومنصفة لردع حالات البحث عن الرريع. يجب أن يترافق هذا النهج مع تسريع اندماج القطاع غير المهيكّل؛
- دعم الطلب وتوطين الوظائف في المراكز البعيدة وغير الساحلية التي يجب أن يعهد بتحقيقها إلى الجهات وفق خطة وطنية.
- تخصيص عدد من الصفقات العمومية بشكل حصري للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة المهيكلة مع تدابير المساعدة التقنية والمالية.

#### ب. تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج

سياسة مندمجة لبناء صناعة وطنية ثقيلة بإمكانها أن تحل تدريجيا محل واردات الآلات اللازمة لتجهيز الصناعة والبناء والأشغال العمومية على سبيل المثال. وفي هذا الإطار، فإن زيادة الإنفاق العمومي على البحث والتطوير أمر لا مفر منه. ونظرا لأن هذا التحول الصناعي له توجه قوي، فإننا نوصي بسياسة تشترط استيراد أدوات التجهيزات بنقل مصاحب للتكنولوجيا والمهارات مع إعانات للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل في الصناعات الثقيلة.

#### تنمية مهارات الجودة بتكلفة معقولة:

- الجمع بين احتياجات التكوين والسياسات القطاعية وعروض التكوين من خلال التفكير أكثر في تنمية المهارات.
- تعزيز جهود التنسيق والتآزر بين السياسات التعليمية والتكوين والتوظيف من خلال إعادة توجيه وتحديث دور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.
- تطوير التكوين في مجال ريادة الأعمال لتعزيز تأسيس المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة ذات القدرات الإدارية الجيدة.
- تشجيع الشباب المؤهلين على العمل في المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال وضع ميثاق المسؤولية الاجتماعية لتحسين الثقة بين المأجورين وأرباب العمل.
- الزيادة في عدد المراكز الجامعية والتكوين المهني القريبة.

- إعادة هندسة برامج التكوين مع مراعاة واقع النسيج الاقتصادي المغربي وخصوصيات المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- تفعيل عمل وكالة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني المعتمدة في مارس 2016، مع ضمان تمتعها بالاستقلالية في اتخاذ القرار، وإشراف القطاعين العام والخاص وبالموارد المالية والبشرية الكافية.
- توافر لوجستي جهوي موحد من خلال إنشاء مراكز تخزين جهوية لتسهيل التزويد وحل مشكلة اللوجستيك والنقل.

### ج. حل الإشكالية العقارية

- اعتماد مشروع قانون التسجيل العقاري (الأراضي الجماعية) وتسهيل المساطر بالنسبة للمستثمرين الذين يقومون بمشاريع تنموية.
- تعزيز الرقابة المتعلقة بتممين الأراضي الممنوحة لمشاريع التنمية. يجب أن تتم هذه الرقابة من خلال المكاتب الجهوية للأموال العمومية.
- تحسين توفر الوعاء العقاري والمخزون المؤجر للاستخدام الصناعي.
- زيادة أو إحداث ضريبة تستهدف الأصول غير المولدة للثروة، مثل الأراضي غير المبنية أو غير المستغلة، والمسكن غير المأهولة أو حتى تهمين الأصول غير المرتبطة بالاستثمارات.
- وأخيرا، نقتراح دعم المقاولات الناشئة والابتكار على وجه التحديد باعتبارهما رافعتين حقيقتين لتغيير النسيج الاقتصادي الوطني. والسبب هو أن المقاولات الناشئة، حتى لو كانت تعتبر من وجهة نظر زيادة الأعمال مبادرة استثمارية، فإنها مع ذلك تحتفظ بخصائصها المميزة للغاية.
- فالمقاولات الناشئة هي في رأينا مبادرة يجب أن تكون مبتكرة، والعنصر الأساسي فيها هو الإنسان. ينجح هذا الأخير، من خلال مهاراته، في تحويل فكرة باستخدام التكنولوجيا الجديدة إلى نموذج مقاول فريدة تقدم بشكل عام خدمة متطورة ذات إمكانات عالية لتحقيق الربح بمرور الوقت وبالتالي فإن تصنيفها يقع في اقتصاد المعرفة، الذي يجمع بين الأوساط الأكاديمية وعالم الأعمال على المستوي الدولي.
- في المغرب، تم الإعلان عن عدة مبادرات وبعضها قيد التنفيذ. مع ذلك، ورغم أنها مصممة لتغطية كل ما هو ضروري (من الحضنة، والتدريب، والتمويل، والمساعدة الفنية)، إلا أن هذه المبادرات لم تحقق سوى إنجازات خجولة بسبب إجماع المعنيين بالأمر، والخلط الذي لازال موجودا بين مقاول تقليدية و مقاولات ناشئة. ومن هنا كان تعدد الصعوبات التي تواجه المقاولات الناشئة في المغرب:
- قانونية ومالية: عدم وجود تعريف قانوني للمقاولات الناشئة؛ مساطر قانونية مرهقة بخصوص هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال بالنسبة للأموال المخصصة لانطلاق المشروع.
- التمويل المحدود بسبب نفور المانحين من المخاطرة.
- ثقافة ريادة الأعمال المحافظة.

- رأس المال البشري الذي يفتقر إلى المهارات الشخصية اللازمة لتطوير المشروع.
- صعوبة الولوج إلى السوق الوطنية والدولية.

من أجل تصحيح أوجه القصور في السياسات والاستراتيجيات الموضوعة لهذا الجزء المستقبلي من المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، نوصي بإحداث «قانون المقاولات الناشئة والابتكار» الذي يشمل المحاور التالية :

### على الصعيد القانوني :

- صياغة إطار قانوني خاص بالمقاولات الناشئة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتصفيتهما؛
- وضع نظام خاص بالحاضنات.
- تكييف لوائح الصرف الأجنبي والتصدير لتدويل المقاولات الناشئة.
- تكييف النظام الضريبي مع المقاولات الناشئة والمؤسس.

### من أجل تحسين الولوج إلى الأسواق :

- خلق علامة شركة ناشئة، ممنوحة من قبل لجنة مكونة من ممثلين عن الصناديق والسلطات العمومية والخبراء.
- دمج المقاولات الناشئة في حصص طلبات العروض العمومية.
- تخفيف شروط ولوج المقاولات الناشئة إلى الأسواق الاستراتيجية (البنوك، التأمين، الخدمات المالية).
- تشجيع المقاولات المغربية الكبيرة أو الشركات المحلية متعددة الجنسيات على دعم المقاولات الناشئة في الوصول إلى الأسواق الدولية في شكل عقود المناولة على سبيل المثال.
- وضع نظام لشهادات المرشدين والخبراء في مواكبة المقاولات الناشئة.

### لتشجيع الاستثمار:

- اعتبار المقاولات الناشئة «فاعلين اقتصاديين معتمدين» بالمعنى الجمركي وإعفاؤهم من إجراءات الملاءمة عند الاستيراد.
- إنشاء ميثاق خاص بالمقاولات المغربية الناشئة يخول لها الاستفادة من المساعدات والمنح والمزايا الضريبية وكذا الاستفادة من النظام البيئي لتعضد المجموعات.
- إصلاح شركة المساهمة المبسطة ونظام هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال (الشروط والمرونة ورأس المال والمساطر وغيرها) و/أو إنشاء آليات متعلقة بها.

### لتسهيل الولوج إلى التمويل :

- إنشاء تمويل بنكي لصادرات المقاولات الناشئة.
- إنشاء نظام حوافز مالية للباحثين بناء على عدد المنشورات وإيداع براءات الاختراع (برنامج الاتفاقية الصناعية للتكوين عن طريق البحث، دعم تكاليف إيداع براءات الاختراع).

### إعداد دعم حكومي محدد للمقاومات الناشئة :

- . تعزيز الدعم العام لبنيات المواكبة والتسريع لحاملي المشاريع (المالية والتقنية والتواصل وغيرها).
- . مركزة المعلومات المتعلقة بالمساعدات العمومية الموجهة إلى حاملي المشاريع المبتكرة.
- . وضع برنامج وطني لتنمية روح المبادرة داخل المؤسسات التعليمية.
- . إصلاح برامج التربية الوطنية لتناسب بشكل أفضل مع مهن المستقبل.
- . إحداث الإطار القانوني لـ«الباحث» بما يتيح الحصول على موارد مالية وتقنية وإدارية كافية لتشجيع الابتكار.





## إعداد التراب الوطني والموارد والتنمية المستدامة

التزم المغرب منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بنهج الاستدامة. في هذا السياق، شرع في تنفيذ العديد من الإصلاحات والبرامج بهدف الحفاظ على النظم البيئية، وتحسين المرونة الاجتماعية والبيئية للبلاد وتشجيع المزيد من أساليب الإنتاج التي تحترم البيئة.

تطور البلاد وبالتالي استغلال الموارد والأراضي يضعنا في مواجهة عدة تحديات:

- رأس مال طبيعي غني ومتنوع، ولكنه في حالة تدهور مستمر (الاستغلال المكثف للمياه والتربة، وندرة المياه، والأراضي الهشة - الجبال والواحات والسواحل).
- التحضر المستدام الذي تهيمن عليه المدن الكبيرة ذات الكثافة البشرية العالية مع ما يطرحه من رهانات الصحة والأمن.
- عالم قروي متخلف يتسم بالفقر والعزلة.
- بلد في طور التحول الديموغرافي.

الرهان الأساسي يتعلق بالثنائي (الماء/الطاقة) والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من المساهمة المحددة وطنياً، كما تحتل مكانة مهمة في أهداف التنمية المستدامة. اليوم، نلاحظ أن هشاشة كبيرة تميز السياق المناخي والهيدرولوجي للمغرب - يتأثر بشكل أساسي بعدم انتظام سنوي وتقلب التساقطات المطرية من سنة لأخرى وعدم تجانس توزيعها في الزمان والمكان، ولكن أيضاً بالتداعيات السلبية الناتجة عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ.

لذلك يعتبر التحكم في الموارد المائية والطاقية وتديير التراب الوطني بشكل عام والمناطق القروية، أمراً حاسماً ويتطلب خيارات استراتيجية على جميع المستويات، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات العمومية ذات الصلة بالنظم الزراعية، والخيارات الطاقية والمعدنية، وتديير النظم البيئية، وخاصة بالنسبة للمناطق المصنفة في الطبقات البيومناخية شبه الجافة والقاحلة.

ندرة الموارد المائية في المغرب، والتبعية الطاقية للسوق الخارجية (95 بالمئة من الاحتياجات المستوردة) وكذا سياسة إعداد التراب الوطني، هي التحديات الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة التي يجب على البلاد مواجهتها في السنوات المقبلة.

نرى بأن اتباع طريقة التفكير التي تجعل من الإنتاجية المتزايدة رافعة تستهدف الربح الآني، دون الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الخاصة للمناطق المشكلة للتراب الوطني، سواء من حيث الموارد المتاحة أو من حيث المعرفة المحلية التي تحترم التنوع البيولوجي، يمكن أن يزيد من تدهور البيئة بشكل عام والإضرار بالظروف المعيشية للسكان الحاليين والمستقبليين.

في هذا السياق، نطمح للمساهمة في الجهد الوطني لتحسين الموارد المائية والطاقية والبيئية في بلادنا، من خلال تبني تصور يتسم بترشيد الموارد والوسائل، وفعالية الخدمات واستدامتها وذلك عبر تحسين جميع الجوانب المتعلقة بالحكمة الجيدة، سواء على المستويات المؤسسية والقانونية والتنظيمية والعملية، انطلاقاً من التخطيط الاستراتيجي لتدبير منسق للمجالات الترابية .

ومع ذلك، وهذا هو الحال بامتياز للتدبير المستدام، يجب أن يسير تعزيز القدرة التنافسية لكل مجال وفعالية إجراءات التنمية جنباً إلى جنب مع هدف التنمية العادلة. وهذا يتطلب تعزيز أشكال مختلفة من التضامن بين المناطق وداخلها.

وهكذا، فإن الجهود التي سيتم بذلها وما يتصل بها من تنسيق يجب أن ترتبط برؤية شاملة واستشرافية، مع تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. كما أن تهيئة المجالات لا يمكن أن تندرج في إطار الاستمرارية التاريخية للأعمال البشرية وتأثيراتها على المجالات إلا تم اتباع مقاربة تشاورية واسعة للسيطرة الجماعية على المستقبل.

## 1. تهيئة التراب الوطني

تستند تهيئة التراب الوطني على رؤية تهدف إلى تحقيق النمو المستدام من خلال صياغة السياسات العمومية التي تحدد المبادئ الثلاثة. يجب أن يلبي النمو المستدام احتياجات السكان الحاليين، دون التأثير على مستقبل الأجيال القادمة وقدرتها على تلبية متطلبات معيشتهم، أو حتى رفاهيتهم.

علاوة على ذلك، نلاحظ أن جميع التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحديثة لها أبعاد ترابية أساسية. تجسد هذا الواقع من خلال العودة إلى مفهوم المجال الترابي (المجال الترابي هو وعاء لمختلف التحديات والاختلافات واللامساواة) والعودة القوية إلى التحديات الترابية في الخطب السياسية والدراسات المتعلقة بالتنمية، بالإضافة إلى الاهتمام المتجدد بتهيئة التراب وتحسين حكامه تدبيرها.

### 1. التشخيص

على مدى العقود الماضية، شهد المغرب تحولات عميقة مع تحديات جديدة سواء من حيث التمدن وتعزيز المدن الكبرى، فضلاً عن تحول المناطق القروية وإشكاليات المرونة المرتبطة بها وأخيراً، الإشكاليات المتعلقة بتغير المناخ ورهان الاستدامة:

#### أ- الرهان الديمغرافي والدينامية الاجتماعية الفوارق المجالية والاجتماعية تتعمق:

- كثافة سكانية عالية في الشمال الغربي (87٪ من الساكنة يتمركزون في 27.5٪ من المساحة)؛
- أقل من 13٪ من السكان يتمركزون في المناطق الجنوبية والشرقية؛
- تمركز قوي على الساحل (55٪)؛
- تباطؤ مستمر في النمو الديموغرافي (2.06% في عام 1960 و1.25% في عام 2014).

## ب- رهانات دينامية التمدن :

المغرب اليوم هو بلد متمدن. هذا تغيير كبير في المشهد الوطني الذي حدث بسرعة منذ الستينيات (29 % من سكانه يسكنون في المدن) إلى يومنا هذا (أكثر 65 %). يتميز هذا التمدن بتمركز قوي للسكان على الشريط الساحلي وإنتاج للثروة بشكل رئيسي في المراكز الحضرية (75 % من الناتج الداخلي الخام، 80 % من المداخل الضريبية، 60 % من مناصب الشغل) وهو ما يشكل فوارق مهمة بين المناطق. بالإضافة إلى ذلك، تهيمن على المجال الحضري المدن الكبرى ومدينة الدار البيضاء الكبرى (حوالي 50 % من السكان). وهو ما يطرح مسألة الإمكانيات التي يتعين تميمها على مستوى المدن المتوسطة (ثلث السكان) والمدن الصغيرة (20 % من السكان).

## ج - العالم القروي: فوارق مقلقة

يمثل العالم القروي في المغرب 98 % من المساحة و40 % من السكان، أي 85 المائة من الجماعات. يتميز بساكنة شابة ونشاط مرتبط بشكل شبه حصري بالفلاحة (78 % من مناصب الشغل) يعاني من عدة مشاكل:

- . الفقر والهشاشة: ثلثا السكان في وضع هش.
- . العزلة وضعف الولوج إلى الخدمات والتجهيزات.
- . تغطية طبية محدودة للغاية ~ 32 %.
- . نسبة التجهيز بأجهزة الكمبيوتر والوصول إلى الإنترنت تعرف تأخرا كبيرا 26 % من الأسر.
- . ارتفاع نسبة الأمية والهدر المدرسي.

## 2. الإجراءات المقترحة

للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية استباقية تقوم على كل من الاستفادة القوية من المكتسبات السابقة، وعلى الحاجة إلى مزيد من الانفتاح على الابتكارات والتجارب الناجحة في التنمية الترابية والاندماج الجهوي .

بالإضافة إلى ذلك، فإن السياقات العالمية والوطنية الحالية مواتية لإطلاق سياسة جديدة لإعداد التراب الوطني موجهة نحو التنمية الجهوية المستدامة. يتعلق الأمر بشكل رئيسي بـ :

- . تعزيز قدرات تدخل الجهات باعتبارها إطارا مناسباً للتنمية المستدامة والتقائية السياسات العمومية.
- . تطوير العمل العام من أجل إعداد مشروع وطني يسمح بتنمية جهات متضامنة وتنافسية.
- . تحسين حكمة المجال الترابي وتعزيز التعاون بين الجماعات.
- . العمل من أجل سياسة تهيئة للتراب مندمجة من خلال :
  - \* تجديد المقاربات المتعلقة بالمسألة الحضرية.
  - \* تحسين حكمة المدن الكبرى.
  - \* إندماج المناطق شبه الحضرية.

- \* تعزيز اندماج الإطار الحضري.
- \* تطوير النقل الجماعي العمومي كوسيلة مفضلة للمواصلات في المدن.
- . إيلاء اهتمام خاص للتعمير في العالم القروي من خلال ضمان تقوية الروابط بين المدن والقرى.
- . تعميم التغطية الرقمية للمجال الترابي وخاصة في العالم القروي.
- . بناء نظام معلومات خاص بكل منطقة وتعزيز إنتاج المؤشرات لتوجيه اختيارات صانعي القرار في الشؤون المتعلقة بالمجال الترابي.
- . تحسين المعرفة بالمناطق الحضرية والتغيرات في المناطق القروية.
- . الحرص على تفصل وثائق التخطيط.

فيما يتعلق بالعالم القروي وبالنظر إلى أهمية المجال القروي، فقد ارتأينا أنه من المفيد أن نخصص له مقاربة استراتيجية وإجراءات محددة، والتي نعرضها بطريقة محددة ومفصلة أدناه. وبالتالي، فإن التوجهات العامة المعتمدة لتطوير المجال القروي، بما في ذلك المناطق الجبلية والواحات، تتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسية المترابطة التالية:

- . الحد من الفوارق بين المناطق القروية والمجالات الحضرية، مع مراعاة أوجه التكامل بينها ولا سما ديناميات المدن التي تدخل في المجال الجغرافي الجهوي الذي يتكون منها.
- . تصحيح الاختلالات الجهوية وداخل الجهات فيما يخص البنيات التحتية وتهيئة المجال وفرص التنمية من خلال إنجاز مشاريع كبرى مهيكلية.
- . تحسين الخدمات المتعلقة بجودة الحياة ورفاهية الساكنة القروية، لا سيما من خلال تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية والأساسية.
- . تنمية الإمكانات الاقتصادية للمناطق القروية من خلال زيادة القدرة على إنتاج الثروة، مع مراعاة الشرط الذي لا غنى عنه لتحسين الإنتاجية والإنتاج الفلاحي وغير الفلاحي، مع احترام ضرورات الحفاظ على الموارد الطبيعية ووقف عمليات تدهور البيئة بشكل عام.
- . تعزيز العمل الحكومي لصالح النظم البيئية الهشة ذات الرهانات الاستراتيجية وخاصة الواحات والمناطق الجبلية والمحرومة بشكل عام؛ من خلال إنشاء نظام دعم مالي حكومي دائم مقرون بضرورة الحفاظ عليها من التصحر والتدهور، وذلك عبر تهيئتها من قبل السكان المحليين لمصالحهم الخاصة ولصالح الجماعة.
- . تعزيز دور الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجرة الأركان، من خلال مدها بالوسائل الموارد المناسبة لتكون قادرة على ضمان تنمية وحماية مناطق الواحات والمناطق التي يزرع فيها الأركان التي تمثل تراثا إنسانيا وتجعل من صورة المغرب في هذا الصدد استثناء دوليا.
- يرتكز إنجاز هذه الاستراتيجية على أربعة مبادئ هي :
- . توطين (Territorialisation) الفلاحة من أجل تكيف مخططات العمل بشكل أفضل مع الواقع المحلي لكل مجال ترابي.

- مشاركة جميع الفاعلين في عملية التنمية.
- التوفيق بين متطلبات رؤية وطنية للتوجهات والحاجة إلى المخططات الجهوية.
- إدماج ومواءمة البرامج القطاعية من أجل تحقيق أقصى قدر من التكامل والفعالية.
- مراعاة مبدأ المحافظة على الموارد وملاءمة اختيار الإنتاج وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## II. الماء

المغرب من بين البلدان القليلة في العالم المحظوظة لامتلاكها للسلسلة الكاملة لمواردها المائية. وهكذا، فإن جميع منابعها وأنهارها وأحواضها المائية وأنظمتها البيئية المختلفة من منبعها إلى مصب جميع أنهارها تقع داخل أراضيها، مما يجنبها النزاعات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود.

المغرب هو بلد له موارده المائية السطحية والجوفية، بالإضافة إلى 3500 كلم من السواحل البحرية، والتي تشكل إمكانات كبيرة لتحلية المياه واحتياطي موارد مستقبلي قادر على إطعام أكثر من 50٪ من سكان المغرب، ولا سيما سكان المدن الساحلية.

يقدر تهطل الأمطار سنويا بحوالي 140 مليار متر مكعب، بينما تقدر الموارد الطبيعية ب 22 مليار متر مكعب موزعة على النحو التالي :

- المياه السطحية: 18 مليار متر مكعب.
- المياه الجوفية: 4 مليار متر مكعب.

إن المكاسب التي تحققت في تخطيط وتدبير وتعبئة الموارد المائية منذ الستينيات جعلت المغرب نموذجا إقليميا وقاريا في هذا المجال :

### 1. المنجزات والمكاسب

بفضل الجهود التي بذلها المغرب في مجال تعبئة الموارد المائية، أصبح للبلاد الآن 144 سدا كبيرا، يضاف إليها أكثر من عشرة أنظمة لنقل المياه وآلاف الآبار تبلغ سعة التخزين الإجمالية الحالية 21 مليار متر مكعب. ومن المنتظر أن تصل إلى 27 مليار متر مكعب بحلول عام 2030.

أما فيما يخص التزويد بمياه الشرب، فقد تجاوز تزويد المناطق الحضرية بالماء الصالح للشرب 96٪ بينما تبلغ هذه النسبة في البوادي 94٪. ومع ذلك، ينبغي تحقيق نوع من التقدم في مجال الربط بالصرف الصحي. في الوقت الحالي، تبلغ نسبة الربط بالصرف الصحي ومعالجة المياه على التوالي 72 و 24 بالمئة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير الري أتاح تغطية 1.7 مليون هكتار، تم تجهيز ثلثها من قبل السلطات العمومية، وذلك بفضل الحوافز المالية وبرنامج التأطير التقني العام والخاص.

تبنت الدولة استراتيجية وطنية للمياه تم تعديلها وتحديثها أربع مرات منذ عام 1995 الركائز الثلاث لهذه الاستراتيجية هي :

- . تدبير الطلب وتثمين الماء.
- . تدبير وتطوير العرض فيما يخص الماء.
- . الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها في البيئة الطبيعية وفي المناطق الهشة.

## 2. محاور سياسة الاتحاد الاشتراكي في مجال الماء:

ربما نواجه الفرصة الأخيرة بالنسبة للمغرب من أجل تفادي أزمة مياه محتملة قادمة ومن أجل ذلك، نوصي بالعمل على عدة محاور:

أ. ضمان اندماج واتساق برامج وسياسات تهيئة التراب الوطني والمياه والبيئة، من خلال الاستمرار في وضع آليات الضبط والتنسيق داخل قطاع الماء، مع الحرص على انسجام/ التقاء الكل.

ب. تحسين التزويد:

. بناء السدود لتكون قادرة على تخزين أكبر قدر ممكن من المياه السطحية بالنظر إلى الإمكانيات التي يمكن تعبئتها.

. بدء وبناء الطرق المائية السريعة التي تسمح بنقل المياه من الأحواض الفائضة في الشمال (طنجة، لوكوس، سبو، الأحواض الساحلية للبحر الأبيض المتوسط) إلى الأحواض التي تعاني من عجز في وسط وجنوب شرق المغرب.

. الاستثمار في مشاريع تحلية المياه (مياه البحر والمياه المالحة نسبيا) لتلبية الاحتياجات المائية للمدن الساحلية وإعادة توجيه حصصها من السدود إلى مدن الوسط والمناطق القروية وبعض المناطق الزراعية.

ج. ترشيد الاستهلاك

. مواصلة برنامج تحويل أنظمة الري (50000 هكتار في السنة) نحو أنظمة أكثر اقتصادا للمياه وأكثر ابتكارا، مما سيتيح لنا توفير أكثر من 2.5 مليار متر مكعب من المياه.

. توجيه اختيارات أنظمة الإنتاج الزراعي وأساليب الإنتاج من خلال التدابير التحفيزية، وخاصة بالنسبة للمناطق الهشة.

. إعادة النظر في تراخيص حفر الآبار من خلال تعزيز القيود المرتبطة برخصة الحفار ومن خلال فرض الغرامات والعقوبات المالية المترتبة على ذلك.

. تشجيع، من خلال التدابير التحفيزية، استخدام الآبار الجماعية، بالتوازي مع تشديد القيود على الآبار الفردية وحظر استخدام المياه من الآبار دون شهادة الجودة الصحية.

. تشجيع اعتماد أنظمة الري الجماعية للطاقة الكهرومائية الصغيرة والمتوسطة.

. اشتراط منح التحفيزات المالية لاستخدام الضخ الشمسي بالالتزام بتبني نظام ري مقتصد للمياه، لضمان الحصول على الفعالية المتقاطعة.

### د. الحفاظ على الموارد الطبيعية

. تعميم الربط بالصرف الصحي للسائل للتنظيف والحفاظ على الموارد وحماية صحة المواطنين والمواطنين، من خلال اتباع سياسة إرادية فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للتطهير السائل معالجة المياه العادمة !

. حماية وإعادة تأهيل المياه الجوفية بهدف تجديد الاحتياطات.  
 . حماية الملك العام المائي من التصريفات التي قد تضر به: حالة المياه العادمة المرتبطة بالأنشطة الحرفية والصناعية والمنزلية بدون معالجة وغيرها.  
 . معاقبة أي جريمة تلويث أو ممارسات تلويث صناعي لمجري المياه أو الأنهار أو المياه الجوفية، من خلال ضمان التنفيذ الصارم لأحكام القانون 15-36، ولا سيما تلك المتعلقة بمبدأ «الملوث يدفع» وغيرها.  
 . تزويد كل وكالة حوض مائي بأنظمة الكشف والمراقبة والإنذار والمعلومات المتعلقة بالفيضانات والسيول والكوارث المائية الأخرى، وكذا تدبيرها.

هـ. تحسين الحكامة :

. تعزيز التدبير اللامركزي والمنسق القائم على المقاربة التشاركية، بهدف تحميل المسؤولية لمجموع الفاعلين المتدخلين في قطاع المياه وكذلك المستهلكين.  
 . تعزيز دور المنظمة المهنية من خلال ضمان تقوية قدرات قادتها، من بين أمور أخرى، وذلك من خلال التدريب المستمر في تدبير الموارد والحكامة بشكل عام.  
 . تعزيز دور مجالس إدارات وكالات الأحواض المائية وضمان تمكينها وتكوينها (التنظيم والتخطيط والتدبير والصلاحية، والتحسيس).

و. إجراءات التحسيس والتوعية

. تعزيز برامج التحسيس التي تتناول الاقتصاد في المياه والحفاظ عليها: أجهزة الدولة والمجتمع المدني والمستهلكين وضمان انتظام هذه البرامج.  
 . مساعدة النسيج الجمعوي العامل في مجال المياه والبيئة على تطوير برامج توعية طموحة وتعزيز قدرات التصميم والتخطيط والتنفيذ.  
 . تعزيز تكوين أعضاء غرف الفلاحة والصناعة والحرف والمستهلكين والقضاة والمحامين في القضايا المتعلقة بالماء وتنظيم مؤائد مستديرة للنقاش حول الممارسات الجيدة.

### III. المعادن

#### 1. تشخيص الوضعية

إن الحديث عن المملكة المغربية يعني أولا وقبل كل شيء الحديث عن بلد يزخر بالمعادن ولطالما كان قطاع المعادن مكونا أساسيا للاقتصاد الوطني، وذلك بفضل وجود مجال جيولوجي مناسب أتاح تطوير القطاع المعدني في العديد من مناطق البلاد.

تكمن أهمية هذا القطاع في مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة تصل إلى 10 بالمئة وحصته في الصادرات الوطنية التي تزيد عن 22 ٪، فضلا عن آثاره الإيجابية على التنمية الجهوية والقروية.

يبلغ الإنتاج الوطني من المعادن 38 مليون طن، وأهم هذه المعادن الفوسفات الذي يشكل أكثر من 90 ٪، من إجمالي الإنتاج. وتصل الاستثمارات في هذا القطاع إلى أكثر من مليار درهم ويشغل بشكل مباشر 41000 شخص.

وإذا كان المغرب يتوفر على احتياطات كبيرة من الفوسفات وعلى صناعة فوسفاتية متطورة، مما يبوئه المرتبة الأولى من حيث التصدير والمرتبة الثالثة من حيث الإنتاج على المستوى العالمي، فإنه يحتل أيضا مكانة مميزة على المستوى العالمي والإفريقي بالنسبة لعدد من المواد المعدنية مثل كالزئك والرصاص والباريت والفلوريت والكوبالت والفضة.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قطاع المعادن، باستثناء الفوسفات، يواجه اليوم العديد من التحديات، لاسيما الحاجة إلى اكتشاف حقول معادن جديدة، وتثمين المواد المعدنية المستغلة وضمان استدامتها. وهكذا، وبصرف النظر عن الفوسفات، تظل مساهمة قطاع المعادن محدودة من حيث رقم المعاملات 5 مليارات درهم، وحجم مناصب الشغل التي يوفرها 15000 والاستثمارات المخصصة للبحث المعدني، والتي تصل إلى حوالي 400 مليون درهم.

هذا الركود في النشاط المعدني، باستثناء الفوسفات، يعود إلى عدة عوامل، من بينها بشكل خاص انخفاض مستوى الاستثمارات المخصصة للتنقيب عن المعادن والبحث المعدني من قبل الفاعلين في هذا المجال، مما يؤدي إلى عدد أقل من المناجم الجديدة وإلى المزيد من إغلاق المناجم بسبب استنفاد المعادن القابلة للاستغلال اقتصاديا.

لم تحقق استراتيجية تطوير قطاع المعادن باستثناء الفوسفات أهدافها المتمثلة في مضاعفة حجم الاستثمار في القطاع بثلاث مرات، ومضاعفة بعشر مرات حجم الاستثمار في التنقيب والبحث المعدني ليصل إلى ما يقرب من 4 مليارات درهم ومضاعفة مناصب الشغل المحدث في القطاع إلى أكثر من 30 ألف منصب شغل مباشر.

إذا تميز المغرب باستقراره وتطوير بنياته التحتية، فإن المستثمرين في قطاع المعادن يواجهون أوجه قصور ومشاكل أخرى. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بتسوية المنازعات وتوافر قاعدة بيانات جيولوجية مناسبة. يجب تحسين هذا المحور من أجل جذب المستثمرين.

في مجال الصخور والمعادن الصناعية، تعتبر كمية الواردات من المواد كبيرة وتؤثر بشكل متزايد على الميزان التجاري للبلاد. وبالتالي، ونظرا لأهمية موادها للنسيج الصناعي الوطني، يجب استغلال الإمكانيات المتاحة للتطوير.



تعتبر واردات المغرب من الصخور والمعادن الصناعية كبيرة اليوم وتستمر في الارتفاع تضاعفت الواردات من حيث الكم 1.279 إلى 2.480 كيلو طن وتضاعفت قيمتها ثلاث مرات تقريبا 1.280 إلى 2.952 مليون درهم خلال الفترة المتراوحة من 2010 إلى 2019 في هذا السياق، سيستفيد قطاع المعادن المغربي من تامين هذه المواد محليا لتخفيف العبء على الميزان التجاري و أن يصبح أكثر اندماجا في القطاع الصناعي في البلاد.

لا تزال الجهود المبذولة حتى الآن من حيث تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي وكذلك من حيث تحسين معدل التغطية في الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية غير كافية لضمان تنمية الثروة المعدنية التي تزخر بها بلادنا.

## 2. الأهداف الاستراتيجية

وبالرغم من ذلك، لا يزال قطاع المعادن بحاجة إلى استراتيجية طموحة وواقعية ومنسجمة. وهذا هو السبب في أنه أصبح من الضروري وضع سياسة معدنية جديدة لتحقيق الأهداف التالية :

- تحسين التغطية الخرائطية للمناطق المحتملة بالبيانات الجيوعلمية المناسبة وإمكانية الوصول إلى المعلومة الجغرافية.

- تحسين مساهمة القطاع في الميزان التجاري من خلال:

- \* تشجيع استخدام المواد المحلية.
- \* تشجيع البحث العلمي في مجال المعادن ولاسيما تامين الكبريت والبتواس.
- \* جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تامين الإمكانيات المعدنية التي تزخر البلاد.
- تحسين مساهمة القطاع في الميزان التجاري من خلال:
- تعزيز تكامل قطاع الموارد الطبيعية مع القطاعات الأخرى: الصناعة والماء والسياحة.
- تعزيز احترام البيئة هدف « صفر نفايات » للنشاط المعدني.

يتعلق الأمر بتحقيق أهداف الواقعية رقم معاملات يصل إلى 200 مليار درهم و خلق 100 ألف منصب شغل خلال ولاية حكومية مدتها 5 سنوات.

## 3. الإجراءات المقترحة

لتحقيق هذه الأهداف نحتاج إلى فتح عدد معين من الأوراش:

- تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي وتطهير التراث المعدني الوطني ووضع إطار قانوني يحدد شروط وطرق تامين الثروة المعدنية ذات الأصل البحري.
- تحسين حكامه القطاع من خلال إنشاء وكالة وطنية مكلفة بإنجاز البنية التحتية الجيوعلمية، وضمان إنعاش القطاع المعدني والنفطي على طول سلاسل القيمة لقطاعي المعادن والطاقة. فضلا عن إنشاء نظام حكامه لتدبير الموارد المعدنية الموجهة نحو تحقيق المصالح الوطنية (تركيز الاستثمارات العمومية المخصصة للبحوث المعدنية على المعادن الاستراتيجية).
- تشجيع البحث العلمي في الجيولوجيا والمعادن لمواجهة التغيرات العميقة التي تشهدها الصناعة

المعدنية في جميع أنحاء العالم.

- . اعتماد نظام ضريبي تحفيزي، خاصة في مرحلة البحث المعدني.
- . تحسين عرضنا القابل للتصدير من خلال تثمين المواد المحلية بدلا من تصدير منتجات أولية بقيمة المنخفضة.
- . تعزيز الكفاءات في المهن المتعلقة بالجيولوجيا والمعادن.
- . تثمين رأس المال البشري من خلال ضمان ظروف جذابة للنساء والرجال العاملين في الصناعات المعدنية من خلال منحهم حقوقا اجتماعية تضمن رفاهية العمال وظروف عمل لائقة.

## IV. المواد النفطية

### 1. تشخيص الوضعية

عملت المملكة المغربية منذ الاستقلال على إمداد البلاد بالمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والوقود الصلب في ظل أفضل ظروف السلامة والجودة واستطاعت بناء سلسلة قيمة متكاملة من الاستيراد عبر الموانئ الوطنية، والتكرير في مصفاتي سيدي قاسم ولاسامير، سلسلة التوزيع التي تغطي الأراضي الوطنية. وقد أنشأت مخزونا إستراتيجيا وسهرت على متابعة برامج تطوير وتجهيز قطاعات النفط وغاز البترول المسال والغاز الطبيعي.

وتساهم الحكومة في تطبيق أنظمة التعرف خاصة بالمنتجات البترولية والغاز الطبيعي وتنظم سوق الغاز والبترول بهدف ضمان مناخ المنافسة، وتنظم العلاقات مع الهيئات المهنية. ومع ذلك، منذ عام 2012، أدى غياب رؤية الحفاظ على سلسلة القيمة لهذا القطاع الاستراتيجي إلى إغلاق شركة لاسامير، وخفض السعة التخزينية للمنتجات البترولية من ستة أشهر إلى شهر واحد من الاستهلاك الوطني، وانعدام الشفافية في الأسعار العامة للمنتجات البترولية التي أدت إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية على المستوى الوطني.

### 2. مقترحات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:

- يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سياسة بديلة لتصحيح الوضعية. تهدف هذه السياسة النفطية إلى تأمين إمداد السوق الوطنية بالمنتجات البترولية، ولاسيما من خلال:
- . مضاعفة منافذ دخول المنتجات البترولية المستوردة.
  - . التزويد المستمر والمنتظم للمنتجات البترولية.
  - . زيادة السعة وتخزين المنتجات البترولية باستخدام التجاويف القديمة الناجمة عن استخراج الملح كخزانات (لتكون قادرة على ضمان احتياط استراتيجي تدوم ستة أشهر على الأقل).
  - . تعميم الوصول إلى المنتجات البترولية المختلفة، من خلال التنظيم الفعال للسوق الحرة، وضمان أسعار عادلة ومنصفة لصالح المستهلكين ومكافحة الاحتكار والممارسات المنافسة للشريفة.
  - . إعادة تشغيل شركة لاسامير مع تطوير صناعة التكرير ومراكز استقبال المنتجات المكررة وسعات التخزين في مناطق المملكة المختلفة.

. تطوير استخدام الغاز البترولي المسال في المناطق القروية وتحسين خصائص المنتجات البترولية بهدف الحفاظ على البيئة، ولاسيما عن طريق الحد من تدمير الغابات الناجم عن الاستغلال المفرط لها.

## ٧. الطاقات غير الأحفورية أو البديلة

يتميز قطاع الطاقة في المغرب بالاعتماد شبه الكلي على الواردات لتلبية احتياجاته من الطاقة. وإدراكا منا لهذا الضعف، فإننا مدعوون لإيجاد الإجابات المناسبة لمواجهة المشكلات والتحديات التي يواجهها قطاع الطاقة في بلادنا، لاسيما فيما يتعلق بالتقلبات التي تميز أسواق الطاقة.

والنظر إلى دينامية اقتصادنا، ازداد طلبنا على الطاقة الأولية في المتوسط بنحو 5 بالمائة في السنوات الأخيرة. كان هذا الطلب ارتفع بشكل أساسي نتيجة الزيادة في استهلاك الكهرباء الذي زاد بمعدل 6.5% سنويا نتيجة كهرية العالم القروي، والذي وصلت نسبتها اليوم إلى أكثر من 98.6 بالمائة، في حين أن نسبة الكهرية لم تكن تتجاوز 18 بالمائة في عام 1996.

في مواجهة هذه الدينامية غير المسبوقة للاقتصاد المغربي وكذلك النمو الديموغرافي إلى جانب تحسن مستويات معيشة السكان، فإننا نتوقع مضاعفة الطلب على الطاقة الأولية بثلاث مرات ومضاعفة الطلب على الكهرباء أربع مرات في أفق عام 2030.

وقد أعطى جلالة الملك محمد السادس، في خطابه يوم 30 يوليوز 2007 بمناسبة عيد العرش، انطلاق عملية تغيير السياسة الوطنية في مجال الطاقة، من خلال تحديد الأهداف الأساسية الرئيسية والخطوط العريضة للتوجهات الاستراتيجية الاستباقية التي ينبغي أن تتلاءم مع سياسة إرادية لتعبئة موارد الطاقة الوطنية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، تم وضع استراتيجية طاقية جديدة طموحة تهدف بشكل أساسي إلى تأمين الإمدادات من خلال تنويع موارد الطاقة وتعميم الوصول إلى الطاقة بأسعار منخفضة وتعبئة موارد الطاقة من خلال تجميع الإمكانيات الوطنية للطاقات المتجددة وتكثيف عمليات التنقيب عن النفط والغاز وكذلك دمج نظام الطاقة الوطني في بيئته الإقليمية.

## 1. تشخيص الوضعية

بصفته أكبر مستورد للطاقة في شمال إفريقيا، يواجه المغرب تحديا صعبا يتمثل في تلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة مع إبقاء فاتورة الواردات تحت السيطرة. ويعاني المغرب من نقص في الموارد الأحفورية، حيث يؤدي هذا العجز إلى تبعية طاقية، إذ يتم استيراد 96 بالمائة من احتياجاته.

إن احتياجات المغرب من الطاقة آخذة في الازدياد، في حين أن الموارد أصبحت نادرة. زاد الطلب على الطاقة الأولية في المتوسط بنحو 5% خلال السنوات الأخيرة. بسبب اعتماده بشكل كبير على واردات الطاقة، تؤثر فاتورة الطاقة بشكل كبير على الميزانية العامة للمملكة. ويؤدي الدعم الذي تقدمه الدولة إلى تفاقم الوضع، خاصة بالنسبة لغاز البوتان.

في مواجهة هذه التحديات، وضعت الحكومة المغربية في عام 2009 الاستراتيجية الطاقية الوطنية

التي تركز على الاستفادة من تنويع مزيج الطاقة في قطاع الكهرباء، وتسريع تطوير الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الريحية، والطاقة الشمسية والهيدروليكية، ويجعل من الفعالية الطاقية أولوية وطنية وتعزز اندماجاً أكبر في السوق الإقليمية.

على أساس هذه الاستراتيجية، كانت الأهداف المحددة في عام 2009 للطاقات المتجددة في المغرب تمثل 42 بالمئة من القدرة المتوقعة بحلول عام 2020، أي 6000 ميغاوات. تمت مراجعة هذه الأهداف في عام 2015 لتصل إلى 52 بالمئة أو 12900 ميغاوات بحلول عام 2030.

يركز هذا العمل على البحث الاستشراقي لتحسين استخدام الطاقات المتجددة وتفسير الأثر الاقتصادي على النمو في المغرب. تؤثر فاتورة الطاقة بشكل كبير على التوازنات الاقتصادية والمالية. وتمثل مشترياته من النفط 20% من إجمالي الواردات وتشكل ما يقرب من 50% من العجز التجاري. الفحم النباتي، الذي يوفر 20% من الاستهلاك الوطني للطاقة، وإن كان ذلك يتم على حساب تدهور التراث الغابوي، في حدود 5000 هكتار في السنة.

مازال مزيج الطاقة الوطني في المغرب يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، وخاصة النفط. ويغطي النفط أكثر من ثلثي احتياجات الطاقة الأولية في المغرب، يليه الفحم 16 بالمئة والكتلة الحيوية والنفايات 7 بالمئة، ويحتل الفحم الصدارة في إنتاج الكهرباء بأكثر من 40% من إجمالي الإنتاج، يليه البترول والغاز الطبيعي. في حين 15% أخرى من إنتاج الكهرباء مصدرها الطاقات المتجددة، ولاسيما محطات الطاقة الكهرومائية الكبيرة، بسبب لجوء المغرب مبكراً إلى السدود لإنتاج جزء من الكهرباء. دخلت مصادر الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، السوق المغربية مؤخرًا. وتضاعف إنتاج الكهرباء من المصادر المائية مرتين وتضاعف هذا الإنتاج من الطاقة الريحية بثلاث مرات منذ عام 2002.

### أ. المشهد المؤسساتي لقطاع الكهرباء المغربي

غني عن البيان أن الإصلاحات التي أجريت فيما يتعلق بالسياسة الطاقية تحتاج بالضرورة إلى إصلاحات تشريعية وتنظيمية ومؤسسية. والهدف من ذلك هو ضمان الظروف المناسبة لتنفيذها بشكل سليم، وحتى وضعها على محك القطيعة التكنولوجية المحتملة وضمان دعم الموارد البشرية بشكل عام، سواء من حيث التكيف مع التغييرات التي تحدثها عملية الانتقال أو من حيث المعلومات والتكوين والشرح الضرورية للارتقاء في المهارات الجديدة.

### ب. الإنتاج

يتم توفير إنتاج الكهرباء من خلال مجمع إنتاج بسعة 10938 ميغاوات في نهاية عام 2018. يتم توفيره بشكل أساسي من قبل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. منذ عام 1994 تم السماح للشركات الخاصة بإنتاج الطاقة الكهربائية المخصصة حصرياً لتلبية احتياجات المكتب. وهي مرتبطة بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بواسطة عقود شراء كهرباء مضمونة طويلة الأجل من نوع اتفاقية شراء الطاقة.

شهدت الفترة 2009-2013 إطلاق المخطط الوطني للإجراءات ذات الأولوية بهدف إعادة التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء من خلال العمل، من ناحية على تعزيز القدرات الإنتاجية من خلال قدرة إضافية تصل إلى 1400 ميغاواط، ومن جهة أخرى، على ترشيد استخدام الطاقة.

كان الهدف المحدد في أفق 2020 هو زيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 42 بالمئة من الطاقة الكهربائية. ولتحقيق هذا الهدف، تم إطلاق برامج تهدف إلى إنتاج 6000 ميغاواط من المصادر المتجددة: 2000 ميغاواط من مصدر ريحي، و 2000 ميغاواط من مصدر شمسي و 2000 ميغاواط من مصدر كهرومائي. اكتملت المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية بنجاح وأتاحت إعادة التوازن بين العرض والطلب ووضع الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لدعم البرامج والمشاريع التي تم إطلاقها كجزء من الاستراتيجية الوطنية.

لكن منذ عام 2013، كان هناك تراخي في متابعة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الطاقات المتجددة. أبرز تقييم تنفيذ الاستراتيجية الطاقية نتائج كارثية من الناحيتين الاقتصادية والمالية بسبب التكلفة المرتفعة للغاية بسبب سوء اختيار الحلول التكنولوجية. ولذلك يتعين على المغرب مراجعة سياسته الطاقية وتحديد أهداف جديدة لتسريع الانتقال الطاقوي، مع مراعاة المعايير الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

مع إعداد المخطط الوطني للضبط في سنة 2012، تم الشروع في وضع قواعد لضبط القطاع. وسيشهد عام 2016 إصدار القانون رقم 15-48 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإنشاء الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. وكان الهدف هو تعزيز الإطار التشريعي ومواكبة التغييرات العميقة في قطاع الطاقة المتجددة التي صدر بشأنها القانون رقم 09-13 في عام 2010.

يحدد القانون 15-48 القواعد التي تضمن المعاملة العادلة لمستخدمي الشبكة، ولا سيما من حيث استقلالية مشغل شبكة النقل الكهربائي (تجاه الفاعل التاريخي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب) الذي يشرف عموديا على مجموع الأنشطة: الإنتاج، النقل والتوزيع.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب تطوير المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب نحو نموذج جديد يتكون من فصل أنشطة إدارة الشبكة عن أنشطة الإنتاج أو التوريد للمستهلك.

## 2. الاستراتيجية والإجراءات المقترحة

يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سياسة طاقية تنطلق من المكاسب السابقة وتعمل على تصحيح الاختلالات المسجلة، وتتدارك النواقص من حيث الفعالية التقنية والاقتصادية والبيئية، ومن حيث سلامة وموثوقية التزويد.

بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، السياسة الطاقية تتمحور حول مصادر طاقة متجددة وقادرة على ضمان ولوج الفاعلين والمواطنين في نفس الآن للطاقة النظيفة وبتكلفة مقبولة اقتصاديا واجتماعيا.

وهكذا، من الممكن تحقيق هذه الأهداف المزدوجة، أو حتى الأهداف الثلاثة، من خلال تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، بالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها بلادنا، ولا سيما الطاقة الريحية و الطاقة الشمسية، والتي تبلغ إمكانياتها تقريبا إلى 20000 ميغواط.

وبالتالي، فإن اختيار مزيج الطاقة الذي يركز على الطاقات المتجددة (الريحية والشمسية والهيدروليكية والغاز الحيوي والوقود الحيوي والكتلة الحيوية، وما إلى ذلك) يعد اختيارا حكيمًا. نقترح أن يكون لها مرحلة انتقالية طاقية تعتمد على الوصول إلى مزيج الغاز الطبيعي والفحم النظيف، من خلال تقنيات واعدة لالتقاط الكربون وتخزينه، ولإعادة توازن عرض الكهرباء كلما كان ذلك ضرورياً وبالتالي حل مشكلة الانقطاع المرتبط بالطاقات المتجددة. يمثل الغاز في هذه الحالة عامل مرونة كطاقة نظيفة ذات مردودية جيدة.

ويبقى الهدف هو استغلال الإمكانيات العديدة المتاحة للمغرب، وتصحيح أوجه النقص المتعددة، مما يسمح له بتجاوز نقاط الضعف لديه وضمان أمن تزويده بالطاقة من خلال الاعتماد على مزيج متنوع ومبتكر ومنفتح على التقنيات الجديدة التي يتعين تطويرها محليا و جهويا وكذا في إطار التعاون الدولي والأورومتوسطي.

وفضلا عن ذلك، فيما يتعلق بالهيدروجين، يتمتع المغرب بإمكانيات مهمة قادرة على رفعه إلى الصدارة على المستوي العالمي من خلال استغلال الورش الكبير للطاقات المتجددة كعامل مضاعف في هذا الصد.

ومع ذلك تبقى مسألة ولوج المغرب إلى الطاقة الكهربائية النووية ستكون مصدرا للإلكترونات الخضراء، والتي يمكن أن توفر، بالإضافة إلى الطاقات المتجددة، تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار للطاقة النظيفة تنافسية للغاية لاقتصادنا الأخضر، كهدف خلال السنوات الثلاثين المقبلة. وهذه أفضلية نسبية كبيرة: طاقة نظيفة أرخص بنسبة 30 بالمئة.

الإجراءات الخاصة المتعلقة بهذه الاستراتيجية هي :

. ضمان التنافسية الاقتصادية من خلال مراعاة تكلفة الإنتاج وسعر البيع للكهرباء والمنتجات البترولية.

. ضمان وتأمين التزويد المستمر بالكهرباء والمنتجات البترولية لجميع أنحاء البلاد.

. الحفاظ على طبيعة الخدمة العمومية لمهمة تدبير الولوج إلى شبكة نقل الكهرباء وتوزيعه.

. ضمان مراقبة تقييم الموارد الوطنية بما يؤدي إلى تنمية الطاقات المتجددة وتحديثها، ولاسيما

لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة الريحية مع مراعاة تكاليف وأسعار كيلوواط.

. دمج الهندسة والصناعة المغربية في إنجاز الدراسات وتصنيع التجهيزات في مجال الطاقات

المتجددة:

\* المساهمة في تعزيز البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقات

## المتجددة.

\* تعزيز المهارات وتطوير القدرات، لاسيما فيما يتعلق بالخيارات التكنولوجية الجديدة من أجل التحكم في التكاليف المقبولة اجتماعيا واقتصاديا، دون إغفال توازن السوق وضمان استدامة النموذج. ومن أجل ذلك، من الضروري تحسين حكمة القطاع من خلال :

- . متابعة المجهود التشريعي والتنظيمي التي بدأت في مجال تطوير الطاقات المتجددة؛
- . تنسيق وتوحيد جهود مختلف المؤسسات المعنية والفاعلين في القطاعين العام والخاص من أجل التنفيذ الفعال للمقتضيات القانونية.
- . توسيع صلاحيات واختصاصات الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من خلال الوسائل التشريعية والتنظيمية بالإضافة إلى توسيع مجال تدخلها ليشمل الغاز الطبيعي، أو حتى جعلها في نهاية المطاف هيئة الطاقة على غرار هيئات الضبط الأوروبية والمتوسطية والأفريقية.

## السياسات القطاعية

هناك العديد من الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالقدرة التنافسية في القطاع الأولي والثانوي والثالث. إن طموحات ورؤى هذه الاستراتيجيات بشكل عام محددة بشكل واضح ومعظمها يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي وخلق فرص العمل.

ومع ذلك، هذه الاستراتيجيات، حتى وإن كانت طموحة وإرادية، فإنها تفتقر إلى الرؤية القبلية والفعالية في إنجازها. فهناك العديد من المتدخلين على مستوى كل استراتيجية قطاعية ومسؤوليات غير محددة وموزعة بشكل سيء بين الفاعلين. فضلا عن ذلك بعضها لا تقدم مؤشرات دقيقة بشأن الميزانية والمدة الزمنية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن.

كما أن العلاقات والتداخل بين مختلف الاستراتيجيات يظل نادرا، وهو ما يضيع على الاقتصاد الوطني العديد من فرص التكامل وعلى سبيل المثال، يعكس ضعف ترسيخ مخطط التسريع الصناعي مع باقي الاستراتيجيات القطاعية من جهة ومع السياسات الاقتصادية بشكل عام من جهة أخرى، عدم انسجام الاستراتيجيات، وبالتالي يؤخر تطوير النسيج الصناعي الوطني.

### أولا. نحو استراتيجيات قطاعية منسجمة

حتى تكون هذه الاستراتيجيات فعالة وواضحة، فإن جعلها منسجمة من شأنه أن يمنح لصانعي القرار القدرة على جعل الإصلاحات تعطي أكلها ويكون لها آثار كبيرة على الفعل العمومي، لاسيما على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي. سيستفيد اقتصادنا من تطوير رؤية متعددة القطاعات على شكل أهداف قابلة للتنفيذ ومترابطة، من أجل تعزيز التآزر بين مختلف القطاعات. ومن أجل ذلك، يستند الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في استراتيجيته القطاعية الشاملة على مخطط مديري مندمج ويتشكل من عدة مكونات.

إذا كانت الاستراتيجيات القطاعية قد سمحت بخلق ديناميات، فإن مختلف التقارير التشخيصية المختلفة، الوطنية والدولية، كشفت النقص الواضح في الانسجام بين مختلف السياسات، وهو ما يشير إلى غياب التنسيق على مستوى الإعداد وتنفيذ مختلف السياسات.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، باعتماده مقاربة شمولية وتشاركية لتنمية الاقتصاد الوطني تستند على سياسة إرادية للدولة، قام بوضع برامج مندمجة من أجل تحقيق أكبر انسجام بين القطاعات مع استغلال أمثل للموارد.

### ثانيا. سياسات قطاعية جيدة الإعداد يتم تنفيذها بشكل منسق

يقدم برنامج الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصورا جيدا لاستراتيجيات قطاعية تقوم على مخططات



محددة مع إجراءات دقيقة. تأخذ هذه المخططات في الاعتبار بشكل منهجي أربعة مكونات: الكفاءة والابتكار، والقدرة الإنتاجية، والتمويل، والاستهلاك والتسويق. كما تركز على بنية تحتية ولوجستيك معدة لتسهيل التبادل بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين وتقليص تكاليف وسائل الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تكييف هذه المخططات الاستراتيجية بالنسبة لكل قطاع من أجل التركيز على المكون الأكثر تقييدا واستغلال العناصر الأكثر تأثيرا.

لمتابعة تنفيذ هذه المخططات والتأكد من تحقيق آثارها على المواطن والاقتصاد الوطني، سيتم وضع مؤشرات تتبع من أجل المتابعة المستمرة لسير التنفيذ وتصحيح الوضع عند الضرورة.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إدراكا منه، أن التأثير في حياة المواطن والاقتصاد الوطني لا يمكن تحقيقها إلا إذا تعاون مختلف المتدخلين على المستويين الترابي والوطني لتحقيق أهداف مشتركة، يقترح مقاربة تشاركية خلال العملية برمتها من التصميم والإعداد إلى التقييم. إن مشاركة جميع المتدخلين (بالإضافة إلى الوزارات الوصية، من الضروري إشراك الجماعات الترابية- خاصة الجهات) أمر ضروري من أجل تبسيط عملية صنع القرار وتحسين التنفيذ من حيث الوقت والتكاليف.

أخيرا، تضمن الحكامة الفعالة تحقيق النتائج الموعودة. وهذا يضمن تحليل ما تم التخطيط له مقابل ما تم تحقيقه بناء على مؤشرات تتبع نجاعة الأداء ومن أجل إدارة أفضل، يجب تحليل وتقييم الجوانب التالية على وجه الخصوص :

. الامتثال للرؤية الموضوعية مسبقا والتي تهدف إلى ضمان العلاقات بين المخططات الناتجة عن السياسات المختلفة؛

. خلق القيمة التي تهدف إلى التأكد من أن البرامج المختلفة تحقق بالفعل النتائج المرجوة.

لذلك فإن الحكومة، من خلال وزاراتها المختلفة تحت إشراف رئيس الحكومة يجب أن تحدد ما إذا كانت القرارات والالتزامات التي تم التعهد بها لازالت ذات راهنية، وما إذا كانت النتائج المتوقعة قد تحققت، وما إذا كانت الموارد كافية أو ما إذا كانت تدابير التكيف و/أو التصحيح وإعادة التوجيه ضرورية.

تحتاج عملية التقييم المستمر للإجراءات الحكومية إلى وضع مجموعة من المؤشرات المناسبة وجمعها ووضعها رهن إشارة هيئة للإشراف تابعة لرئيس الحكومة بشكل مستمر. كذلك من الضروري وجود نظام معلوماتي يركز على تجميع البيانات التي يتم جمعها بطريقة شفافة وحيادية. لكي يكون نظام الإشراف فعالا، فإنه يحتاج إلى وسائط على المستوى المركزي في مختلف الوزارات وعلى المستوى الجهوي من أجل لامركزية صنع القرار وبالتالي تحقيق نوع من المرونة.

وأخيرا، نهدف إلى إجراء تعديل عميق وبنوي لنمط تدبير المخططات القطاعية وتفاعل الفاعلين العموميين من خلال التنظيم عبر:

. إجراء تقييمات في منتصف المدة وتقييمات نهائية للاستراتيجيات.

## المساهلة داخل الإدارات العمومية.

على سبيل التوضيح ومن أجل تعزيز الصناعة الوطنية، من الضروري إجراء تقييم المحطات الصناعية المندمجة. سيساعد ذلك على ضمان استدامتها، وتقييم ما إذا كانت تساهم حقا في تعزيز القدرة التنافسية للنسيج الصناعي المغربي وفي خلق ثقافة الابتكار وما إذا كانت بشكل عام محركا لتطوير اقتصاد قوي ومرن.

### ثالثا. في الحاجة إلى سياسة قوية وطموحة في الابتكار والبحث والتطوير:

الابتكار شرط أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام وتنمية بعض قطاعات المستقبل، الاقتصاد الرقمي على سبيل المثال). وهكذا، فإن الابتكار، لاسيما من خلال الإنفاق على البحث والتطوير، وعدد من العوامل الأساسية مثل الولوج إلى بنية تحتية جيدة وبيئة أعمال محفزة وغيرها، يلعب دورا رئيسيا في قدرة الاقتصادات على تحسين إنتاجية وسائل الإنتاج (الأرض ورأس المال المادية والعمل)، مما يضمن نموا قويا ومتينا ومستداما.

وتنعكس هذه القدرة على الابتكار في قدرة الشركات على الاندماج في الأسواق العالمية والاستفادة منها خاصة في نقل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية، وهو ما يعزز الانتاجية. يجب أن تمكن عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان التي تستفيد منها من وضع استراتيجية «الخروج من الأعلى» تقوم على إنتاج سلع وخدمات عالية الجودة وليس على استراتيجية التقليد.

فيما يتعلق بالمغرب، تم تحقيق بعض التقدم ولكنه لا يزال إلى حد كبير أقل من الإمكانيات وخاصة احتياجات اقتصادنا بالنظر إلى موقعنا التنافسي العالمي. وهكذا، فإن جهود الاستثمار في البحث والتطوير مازالت متواضعة جدا 0.7 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، في حين يجب أن يصل إلى 2 أو 3 بالمئة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الباحثين لكل ألف فرد نشيط بالمغرب هي حاليا أقل من تلك المتواجدة حاليا في دول مثل الصين والبرازيل وماليزيا والشيلي وهناك معطى آخر مهم يتعين الإشارة إليه أيضا هو أن 30% من الجهود في البحث والتطوير يتم تمويلها من قبل الشركات التي توظف ما يقل قليلا عن 10% من العاملين في البحث والتطوير. وفي الوقت نفسه، لا يزال الإطار التنظيمي لتشجيع البحث والابتكار، ولاسيما وضع نظام أساسي للباحثين وتشجيع البحث داخل الشركات، غير كاف. ونفس الأمر بالنسبة للإطار الخاص بدراسة طلبات براءات الاختراع.

هذه الوضعية تفسر ضعف موقع المغرب في المؤشرات العالمية للابتكار والمعرفة. كما أن هذه المؤشرات تظهر صورة بلد لديه بيئة مؤاتية بشكل عام لأنشطة الابتكار، ولكن في حاجة إلى إحراز تقدم مهم، لاسيما فيما يتعلق بالدعم المالي للمشاريع المبتكرة.

وهكذا، فإن استراتيجية النمو التي نقترحها يجب أن تكون مرفوقة بتعزيز استراتيجية الابتكار من خلال تحديد الأهداف التالية:

. زيادة حصة الإنفاق على البحث والتطوير من 0.7% الحالية إلى 2.5% من الناتج الداخلي الخام

بحلول عام 2030 ؛

. تهيئة الظروف الضرورية لتسريع نشر براءات الاختراع بهدف إنشاء 3500 براءة اختراع مصادق عليها سنويا بحلول عام 2026، أغلبية تلك البراءات يجب أن تكون مغربية.

نقترح عددا من المقترحات:

. وضع استراتيجية جديدة لتطوير البحث والابتكار في أفق 2026، تكون قطاعية ومنفتحة على عالم المقاولات. يتعلق الأمر بإعادة النظر وتطوير استراتيجية «مغرب الابتكار» التي وضعت في سنة 2009 والتي تخللها عدد من أوجه القصور والاختلالات. الهدف هو تقييم هذه الاستراتيجية ووضع إجراءات للتقويم فيما يخص الحكامة والبنية التحتية والتمويل على وجه الخصوص. استراتيجية تطوير البحث هاته يجب، في رأينا، أن تكون جهوية انطلاقا من نمط الانتاج الخاص باقتصاد كل جهة. ونقترح أيضا إحداث نظام خاص بالمقاولات المبتكرة الناشئة،

. فيما يتعلق بتمويل المقاولات المبتكرة، ينبغي تسريع وتعزيز برنامج دعم المقاولات الناشئة المبتكرة «استثمار مبتكر» عبر تعبئة مبلغ مالي إجمالي لا يقل عن مليار درهم سنويا، لاسيما من خلال صناديق الرأسمال المجازفة مشكلة من القطاعين العام والخاص والمخصصة لمختلف مراحل جمع الرساميل، وشبكة من الحاضنات والمسرعات لتحديد واختيار ودعم حاملي المشاريع وإنشاء شبكة وطنية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين حاملي المشاريع والحاضنات والشركات والمدارس «مالكة الأعمال» المعاهد العليا والجامعات، إلخ...، والرفع التدريجي للميزانية العمومية المخصصة للبحث والتطوير (من خلال التمويل المباشر لمراكز البحث العمومية وطلبات العروض التي تشرف عليها معاهد الأبحاث (المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة، إلخ).

. تطوير البحث والتطوير الخاص، لاسيما في إطار شراكات بين الجامعات والمقاولات ولهذا، يتعين :

- \* سن قرض- ضريبة للبحث والتطوير والابتكار،
- \* دعم المشاريع الابتكارية التي تنفذها المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- \* تفعيل استقلالية ميزانية المختبرات الجامعية وحريتها في الاستثمار، والوصول إلى التمويل الخاص/الخارجي، والحصول على حصص في المقاولات الناشئة والإنفاق دون رقابة مسبقة في حدود ميزانياتها والوسائل التي يتم الحصول عليها من الخارج؛
- \* السماح للباحثين الجامعيين بالاستفادة من تعويضات إضافية في إطار المشاريع البحثية وبالتالي زيادة جاذبية المجال البحثي؛
- \* تعزيز الإطار التنظيمي لتشجيع البحث والابتكار، و لاسيما من خلال إنشاء إطار قانوني للباحثين، وتشجيع البحث داخل المقاولات، وإنشاء مؤسسات داخل الجامعات (...).
- \* تقوية الروابط بين الجامعات المغربية ونظيراتها الأجنبية.

## رابعاً. برنامج اقتصادي واجتماعي

مختلف السياسات القطاعية التي وضعها المغرب في مجالات الصناعة والفلاحة والسياحة والصيد البحري والصناعة التقليدية والتجارة بشكل رئيسي كانت مرفوقة بتغييرات مهمة في الهيكلة القطاعية للاقتصاد المغربي، ولاسيما انخفاض حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام (حوالي 14 بالمئة) وزيادة مهمة في حصة قطاع الخدمات والاتصالات والخدمات المالية والأفشورينغ. وإذا كانت هناك دينامية قد أحدثت، فإن تحقيق الأهداف المرجوة حسب القطاع، لا سيما فيما يتعلق بتطوير النسيج الصناعي ونقل التكنولوجيا ودمج الإنتاج الوطني في سلسلة الإنتاج العالمية وخلق فرص الشغل، لم يكن في مستوى الطموحات.

وفضلاً عن ذلك، غالباً ما اعتبر المحور الاجتماعي محورياً تقليدياً وهامشياً أو في أحسن الأحوال اعتبر موضوعاً لمجموعة من المبادرات غير الهادفة للربح. غير أن المحور الاجتماعي يفرض نفسه كنتيجة للمبادرات الاقتصادية من أجل التصدي للانعكاسات السلبية لليبرالية المتطرفة والتوجهات المتوحشة للعولمة من أجل ضمان توازن بين طموحات المقاولات الاقتصادية ومتطلبات المحيط المجتمعي، حيث تعطى الأولوية للإجراءات الرامية إلى تسريع التنمية البشرية. للأسف الشديد، لا يزال المغرب غير قادر على تعبئة كل الطاقات المجتمعية القادرة على جعل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية تحدث كامل أثرها.

ومن هذا المنطلق، وضع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية استراتيجية للسياسات العامة تقوم على محورين، اقتصادي واجتماعي، من خلال اقتراح برامج طموحة، لكنها قابلة للتحقيق التي تهدف إلى تعزيز القدرات والكفاءات من جهة، وتحسين الإطار التنظيمي والضريبي من جهة أخرى، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة والكرامة.

بالإضافة إلى استراتيجية خاصة لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نركز في مختلف السياسات القطاعية على هدف خلق فرص عمل لائقة وتحسين ظروف العيش والعمل.

## 1. الفلاحة

منذ استقلال المغرب، كانت الفلاحة دائماً في قلب خيارات التنمية نظراً للرهانات المهمة التي يثيرها هذا القطاع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترابي. فالفلاحة المغربية كانت محرك تحديث الفلاحين ورمز الثروة والسلطة وسوق شغل واعد ومصدراً للعملة الأجنبية من خلال تشجيع الصادرات.

بعد فترات الجفاف في الثمانينيات، كانت الفلاحة من بين القطاعات غير المستدامة على الرغم من الحصص الكبيرة من الميزانية التي تم تخصيصها لهذا القطاع. وهكذا، تحولت الدولة من سياسة التدخل (دعم الأسعار لإنتاج المنتجات الاستراتيجية كجزء من سياسة الاكتفاء الذاتي ودعم الإنتاج الذي يحل محل الواردات، وما إلى ذلك) نحو سياسة أكثر تحسراً (تحرير المحاصيل استبدال دعم أسعار المنتجين بدعم الاستثمار الفلاحي).

لكن وعلى الرغم من إنجازات هذا القطاع ، مثل إنشاء البنية التحتية المائية والفلاحية ، وتنويع الإنتاج النباتي والحيواني ، واستثمار التراكم المعرفي و الخبرة المتوارثة المعترف بها (ممارسات الفلاحة والرعي) ، وكذلك تطوير المزايا التنافسية، لا سيما في قطاع الفاكهة والخضروات ، فان التفاوتات بين مناطق الإنتاج (المناطق المتقدمة والمتوسطة والنائية) وبين كبار المنتجين والغالبية العظمى من الفلاحين (أي 70 ٪ من صغار المزارعين) لم تتوقف عن الاتساع وإحداث آثار ضارة لنموذج إنتاجي غير عادل وغير متكافئ. كما أن غالبية المنتجين يظلون تحت رحمة التساقطات، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول فعالية برامج التنمية والتناقضات التي خلقتها بعض تدخلات الدولة.

وقد لوحظت تناقضات كبيرة بين استراتيجية الدولة واستراتيجيات المنتجين والفلاحين في فترة فك الارتباط والشك هذه كتناقضات ، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في وقت الغالبية العظمى من الأسر لا تحقق الاكتفاء الذاتي.
- تشجيع الصادرات في وقت تعجز فيه المحاصيل الغذائية عن تلبية احتياجات السكان المحليين.
- تصدير المياه على شكل خضروات وفاكهة طازجة في الوقت الذي لا تحصل الغالبية العظمى من المحاصيل على المياه.

مع وصول حكومة التناب، أصبحت للفلاحة استراتيجية تعرف باسم استراتيجية 2020 . وهي استراتيجية تشاركية واستباقية، أخذت في الاعتبار الخصائص الجوهرية لكل منطقة لتعزيز المهمة الاستراتيجية لقطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني. تم تعديل هذه الإستراتيجية في عام 2008 و التي تمخض عنها مخطط المغرب الأخضر.

## 1 - التشخيص

لقد استطاع مخطط المغرب الأخضر تطوير منهج قائم على سلاسل القيمة من خلال تشكيل المنظمات البين مهنية وتشجيع الاستثمار الخاص في الفلاحة وتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال توقيع عقود البرامج التي وفرت الأساس العملي لهذه السياسة.

وقد عرف التمويل العام للقطاع الفلاحي ارتفاعاً كبيراً بين عام 2008 ، تاريخ بدء تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، و 2017 ، بحيث تضاعفت نفقات الاستثمار العمومي المبرمجة ب 2.5 ٪ بمبلغ تراكمي قدره 63.4 مليار درهم. وبالتالي ارتفعت حصة الاستثمار الفلاحي في إجمالي الاستثمار العام المبرمج من 5٪ في عام 2008 إلى 14 في المائة في سنة 2014.

و نظرا لوزنها في الناتج المحلي الإجمالي (بين 13 و 19 بالمئة أي ما يعادل 127 مليار درهم) على الرغم من التباين الكبير من موسم زراعي إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ، ودورها الاستراتيجي في المجال الاقتصادي والسياسي و الاستقرار الاجتماعي ومكانتها كمزود رئيسي للوظائف (38 ٪ الوطني وأكثر من 70٪ في المناطق القروية أي أكثر من 4 ملايين وظيفة) ؛ شهد القطاع الفلاحي على مدى العقد الماضي تغييراً هيكلياً كبيراً تميز بتعزيز وزن القطاعات الفلاحية ذات الإنتاجية العالية والقيمة المضافة (زراعة الأشجار

والثروة الحيوانية على وجه الخصوص)، ومع ذلك لا تزال زراعتنا غير منتجة نسبياً.

أيضاً، وعلى الرغم من إعادة هيكلة وزارة الفلاحة (لا تمرکز الخدمات، وإنشاء وكالة التنمية الفلاحية التي تنسق تنفيذ مخطط المغرب الأخضر وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير مناطق الواحات وشجرة الأركان وإنشاء مديرية التنمية القروية والمناطق الجبلية، وإنشاء المكتب الوطني للسلامة الصحية وإصلاح نظام الإرشاد الفلاحي، وإضفاء الطابع الإقليمي على غرف الفلاحة، وما إلى ذلك) تميزت هذه المرحلة من تفعيل المخطط الأخضر بحكامة غير ناجعة.

بالإضافة إلى الإنتاج الفلاحي، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المغرب قد تمكن من تطوير قطاع متنوع وتنافسي للصناعات الغذائية الفلاحية، لا سيما في تصنيع الحبوب، وصناعة الألبان، وحتى تصنيع الفواكه والخضروات. يستفيد هذا القطاع من الاستيراد بدون رسوم جمركية للمواد الخام المصنعة المعدة للاستهلاك المحلي (الحبوب، الزيت الخام، السكر الخام) أو تصديرها بعد المعالجة مثل السكر الأبيض، الذي زادت مبيعاته في السوق العالمية بشكل حاد منذ عام 2015. كما استفادت صناعة الأغذية من مخطط المغرب الأخضر من خلال الإنتاج الفلاحي الإضافي الذي يمكن تحويله ومن خلال الدعم الممنوح لهذا القطاع.

وفقاً لوزارة الفلاحة والصيد البحري، كانت صناعة الأغذية الفلاحية، قد سجلت رقم معاملات ب 160 مليار درهم تخص 2046 شركة في عام 2016 وساهمت ب 19٪ من الاستثمارات الصناعية، و 12٪ من صادرات المنشآت الصناعية وشغلت أكثر من 140.000 شخص. ومع ذلك، لا تزال القدرات الفلاحية المغربية غير مستغلة بالكامل ولا يزال يتعين بذل جهد كبير لإدماج سلاسل القيمة في الأعمال التجارية الفلاحية.

في مواجهة هذه التحديات، هناك العديد من القضايا والمعوقات الاقتصادية التي تعرقل المكانة البارزة التي خصصت للقطاع الفلاحي من قبل السياسات الفلاحية المختلفة التي انتهجها المغرب منذ استقلاله. تتعلق هذه القيود بما يلي:

• أولاً، المعالجة غير الملائمة لقضية العقار التي تعوق تنمية الاستثمار الفلاحي (مع العلم أن أصحاب الأراضي الصغيرة يمثلون 70٪ من المزارعين).

• ثانياً، عدم كفاية تدريب رأس المال البشري ودعمه وإشراكه وتطبيقه للمساهمة في تحديث القطاع (ارتفاع معدل الأمية، انخفاض اعتماد التقنيات).

• ثالثاً، عدم ترشيد إدارة موارد المياه بشكل كاف (انخفاض نجاعة الري للقطعة الأرضية الواحدة، ومعدلات تزويد تتجاوز أحياناً 300 بالمئة).

• رابعاً، سوء الإدارة (عدم فعالية التدخلات العامة مع ضعف مؤسساتي على المستوي الجهوي، وضعف من حيث الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتنظيم المهني وهيمنة المركزية على التدبير الجهوي وما إلى ذلك) إلى جانب ضعف تنظيم بعض القطاعات.

وإذا كان المخطط الأخضر بعد 14 سنة قد قام بتلبية احتياجات الإنتاج الوطني لقطاعات معينة، مثل اللحوم بنسبة 100٪؛ فواكه وخضروات بنسبة 82٪. فان بعض المحاصيل الاستراتيجية الأخرى تظل متخلفة

وتتسبب في مشاكل العرض وتكلفة الموارد للسوق الوطني. وينطبق هذا بشكل خاص على الحبوب ، التي يمثل إنتاجها الوطني 62 ٪ فقط من حاجيات المغاربة ، والسكر بنسبة 47 ٪ ، والزبدة 31 ٪ ، وخاصة زيوت الطعام التي لا تمثل سوى 2 بالمئة.

## 2. الخطوط العريضة للاستراتيجية: مجالات التحسين

يجب أن يعترف مغرب 2021 بالدور الأساسي للزراعة والعالم القروي. في الواقع ، تتطلب منا اليوم تحديات الاكتفاء الذاتي الغذائي ، والاستدامة ، وخلق القيمة لسكان العالم القروي ، مراجعة استراتيجيتنا لجعل الفلاحة محركاً حقيقياً للنمو الوطني ، والحفاظ على الأراضي ومواردها وإعادة توزيع الثروة. لهذا من الضروري تعديل مخطط المغرب الأخضر. ، في هذا ، الصدد يقترح الاتحاد الاشتراكي تقييماً لهذا المخطط وتكييفه ، مع مراعاة التوجهات الاستراتيجية التالية :

- . أولاً، ضمان المزيد من العدالة الترابية والاجتماعية من خلال تنمية العالم القروي.
- . ثانياً، ضمان الإدارة المستدامة والمعقولة للموارد الطبيعية (المياه والتربة).
- . ثالثاً، نهج الاكتفاء الذاتي في القطاعات ذات الاستهلاك الوطني المرتفع (الزيت والسكر والزبدة والحبوب).
- . رابعاً، تعزيز الابتكار وتحسين التكامل بين قطاعي الفلاحة والصناعة.

أ- ضمان المزيد من العدالة الترابية والاجتماعية لوضع التنمية المستدامة في العالم القروي على المسار الصحيح.

. الحفاظ على الدخل من خلال الإعانات العادلة والتحفيزات تجاوبا مع التقلبات المناخية، على سبيل المثال، ومن خلال تحسين المنافذ مثل هيكل قنوات التوزيع أسواق الجملة وتحديث المسالخ ، وتشجيع الصناعة التحويلية.

- . تحسين نوعية ومستوى المعيشة في العالم القروي :
- \* خلق طبقة وسطى قروية قادرة على تحسين أراضيها وخلق قيمة مضافة محلية.
- \* ضمان حد أدنى للدخل 2000 درهم شهرياً.
- \* إنشاء شركات خدمية في المناطق القروية ، وخاصة في المناطق النائية من خلال حوافز من وزارة الفلاحة والإدارات الأخرى (تخطيط استخدام الأراضي، السياحة ، الثقافة ، المياه والغابات ، إلخ).
- . تقوية الإرساء الترابي :

- \* تشجيع الاستثمار الخاص وإنشاء نموذج تجميع يهدف السماح لأكثر عدد ممكن من المشغلين بالاستفادة من هذه الديناميكية الموجهة نحو السوق.
- \* مراعاة تطوير استراتيجيات لوجستية وثقافية وسياحية أخرى في ترويج وتسويق المنتجات الفلاحية المحلية.

## ب - ضمان الإدارة المستدامة والمعقولة للموارد الطبيعية :

. فيما يتعلق بموضوع الموارد المائية :

\* التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال تبني المحاصيل المرنة ومن خلال الممارسات المبتكرة (الري الذكي ، والمحاصيل البديلة ، والإعانات الموجهة نحو المحاصيل الأقل استهلاكًا ، وما إلى ذلك).  
\* تعزيز الممارسات الفلاحية الجيدة مع التركيز على تحسين الإنتاجية والاستخدام الفعال للبذور ومياه الري.

\* إدارة طبقات المياه الجوفية وتحسين إنتاجية المياه.

\* توجيه الحوافز نحو أنظمة الري الأكثر إنتاجية.

\* إعداد نظام حصص الري كحل ممكن لتقليل الضغط على مياه الري عند الحاجة.

. معالجة قضية العقار :

\* تعزيز المناطق النائية والمناطق الهشة والاعتراف بدورها في الحفاظ على التربة والنظم البيئية.  
\* تسهيل الوصول إلى العقار، وخاصة للشباب من خلال التحكم الصارم في أسعار الأراضي لتجنب المضاربة (هدف الحفاظ على سعر الأرض عند قيمة إنتاجية).

\* يجب أن تدار الوحدات الزراعية من خلال النصوص القانونية التي تنص على الحد الأدنى من المناطق الصالحة لكل وحدة إنتاج ترابية، الهدف تمكين كل أنواع الوحدات الزراعية من الاستفادة من نفس الحوافز المحددة وبالتالي ضرورة الإعانات الترابية العادلة. يجب أن تتجمع المزارع غير الصالحة من حيث المساحة في اتحادات ذات اهتمام مشترك ، أو في مشاريع التجميع حسب القطاع أو في التعاونيات ذات الإنتاج الخاص ، حتى يتمكنوا من الولوج إلى الإعانات الموجهة للإنتاج والمعالجة وإستراتيجيات التسويق.

## ج. الاكتفاء الذاتي المستهدف في القطاعات ذات الاستهلاك الوطني المرتفع من خلال تحسين الإنتاج الوطني :

. تعزيز التجارب الناجحة وتصحيح حالات الفشل وإعادة تشغيل المشاريع في حالة الأزمات أو الفشل.

. زيادة الإنتاج بكميات أقل (مياه أقل ، مبيدات حشرية أقل ، تلوث أقل ، أسمدة أقل).

. تجنب إهدار المنتجات من خلال تحسين سلسلة القيمة (تشجيع معالجة / تحسين المحاصيل).

. الاستثمار في الفلاحة المتصلة بالانترنت (إنترنت الأشياء).

. التركيز على الاكتفاء الذاتي :

\* إنتاج خبزنا: قطاع الحبوب هو القطاع الفلاحي الرئيسي من حيث المساحة والكمية المستهلكة من طرف الافراد (أكبر من البلدان المجاورة) وعدد المنتجين. ومع ذلك، فإن العوائد التي لا تزال منخفضة أو غير مستقرة والحجم المرتفع نسبيًا للواردات يلقيان بثقلهما على الاقتصاد الوطني. كما أن الأسعار على المستوى الوطني منخفضة بسبب تزامن الواردات مع فترة الحصاد. يجب التعامل مع هذا القطاع من خلال تحليل الخصائص المحددة لمناطق الفلاحة والأصناف المتوفرة وتخزين الحبوب.



\* إنتاج السكر في مناطقنا المسقية: إذا كان إنتاج السكر قد زاد في السنوات الأخيرة تحت تأثير مخطط المغرب الأخضر ، فلا يزال المغرب يعتمد بشكل كبير على الواردات التي زادت باستمرار منذ عام 2008. خلال الفترة 2008-2017 ، بلغ المتوسط السنوي من واردات السكر 1.8 مليون طن ، على الرغم من الانخفاض الحاد في عام 2017. ويبدو أن معدل الاعتماد على واردات السكر قد ازداد سوءًا منذ تنفيذ المخطط الاخضر ، فقد انتقل من متوسط من 49٪ بين عامي 1992 و 2008 إلى 71٪ بين عامي 2009 و 2016 ، بزيادة قدرها 22 نقطة في 8 سنوات.

\* البذور الزيتية: بعد تحرير هذا القطاع في التسعينيات ، انهار الإنتاج تدريجياً ، خاصة لزهور عباد الشمس. اليوم ، يعتبر إنتاج بذور اللفت وفول الصويا منخفضاً للغاية ، كما أن إنتاج عباد الشمس ، بعد أن وصل إلى 59344 طنًا في 2010-2009 ، قد وصل في السنوات الأخيرة حولي 30,000 طن / سنة. في الواقع ، إنتاج البذور الزيتية غير كافٍ للغاية لتلبية الطلب المتزايد على زيوت الطعام. ونتيجة لذلك ، تنمو الواردات بشكل مطرد وتجاوزت 700000 طن من الزيوت الخام في عام 2017. وأصبح معدل الاعتماد على واردات زيت الطعام ثقيلًا متزايد بشكل كبير، لذلك من الضروري مراجعة الشراكة لتعزيز زراعة البذور الزيتية.

## د. تعزيز الابتكار وتحسين التكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي من ناحية وإدماج صناعة الأغذية الفلاحية في سلاسل القيمة العالمية من ناحية أخرى :

. تعزيز ودعم رأس المال البشري :

تحسين المعرفة المحلية وتعزيز الابتكارات المحلية. وهذه المعرفة لا يمكن أن تكون منتجة ومبتكرة إلا إذا فقط تم تنظيم الوصول إلى المهنة الفلاحية. يمكن فقط للمزارعين ، المسجلين في السجل الفلاحي مع المزارع الصالحة للحياة ، أن يكونوا متلقين للمشاريع والمستفيدين من الإعانات.

. استهداف المنح لتشجيع المزيد من الاندماج :

\* توجيه الإعانات والحوافز الضريبية نحو المشاريع ذات المستوى العالي من تطوير البحث والابتكار.  
\* تعزيز اندماج قطاع الاغذية الفلاحية في القطاع الصناعي المغربي من أجل ضمان زيادة قوية في تعقيد هذا النسيج ، وهو عامل مهم للقدرة التنافسية.

## هـ. تحسين الحكامة :

لن تكون إعادة الهيكلة فعالة بالكامل إلا إذا اقترنت بتدابير الحكم الرشيد. يجب أن تستجيب إعادة الهيكلة للتغيرات في الخدمات على مستوى الإدارة العامة ومنظمات الفاعلين من القطاع الخاص (النقابات والاتحادات وغرف الفلاحة وما إلى ذلك) من أجل :

. القطع مع السياسة القطاعية غير الالتقائية عن طريق سياسة زراعية ترايبية مما يتطلب تطوير خرائط المحاصيل والمياه.

. إصلاح نظام صندوق التنمية الفلاحية: يجب إعادة توجيه الصندوق لدعم هدفين: (1) دعم الإنتاج

والفلاحة الإنتاجية ، (2) دعم الزراعة المعيشية و الفلاحة التضامنية .  
 . تعزيز الدور الوطني والإقليمي والمحلي للمعهد الوطني للبحث الزراعي وفقا لنهج تراحي متخصص (المناخ المحلي ، والجفاف ، والتنمية ، والتحول ، وتعزيز المكننة المحلية ، وما إلى ذلك) .  
 . إعادة هيكلة المديرية الفلاحية الجهوية وتغييرها إلى مكاتب جهوية للتنمية الفلاحية وتطوير الأراضي مع منح هذه المنظمات الاستقلال المعنوي والمالي لمزيد من إضفاء الطابع الديمقراطي على القرارات وتفويض السلطات .  
 . إعادة تنظيم الغرف الفلاحية لمنحها دور ومسؤولية في ادارة النشاط والترويج له. وتمثل الغرف المهنية حسب التخصصات المنظمة في الاتحادات المهنية.

## II. الصيد

### 1. الوضع الحالي

يعتبر المغرب من أكثر البلدان تنافسية في العالم من حيث صادرات المنتجات السمكية وتتميز المنطقة الاقتصادية الخالصة بتنوع كبير في الموارد، 500 نوع منها 60 بالمئة مستغلة، مما يجعل المغرب رائداً في سوق السردين المعلب الدولي ، بحصة تصدير تزيد عن 40 بالمئة. و يمثل الساحل المغربي مساحة جيوسراتيجية تمتد على ما يقرب من 3500 كيلومتر والتي تخفي تراثاً بيئياً متنوعاً. مع هذه الثروة الكبيرة ، وتنوع الموارد السمكية ، يمثل قطاع صيد الأسماك ما يقرب من 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي 670.000 شخص، بما في ذلك 110.000 منصب شغل مباشر.

### 2. التشخيص

أ - فيما يتعلق بالاستهلاك والتسويق الوطني :  
 يظل الاستهلاك الوطني منخفضاً مقارنة بطول الساحل المغربي ، حيث لا يتجاوز 15 كيلو غرام / ساكن / عام مقابل هدف 19 كيلو غرام/ساكن/عام ومتوسط دولي يبلغ 20.5 كيلو غرام /ساكن /عام، أسباب هذا التأخر متعددة :

- . مشاكل التسويق.
- \* عدم كفاية مرافق التبريد ومصانع الثلج في نقاط الإنزال المطورة وقرى الصيد.
- \* عدد محدود من الأسواق البلدية.
- \* محدودية وسائل نقل وتوزيع الأسماك.
- . انخفاض تقييم الاستزراع المائي نظرا لإمكانياته.

ب. فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للتصدير والتصنيع :  
 لا يزال أداء القطاع غير كاف في ضوء الإمكانيات التي يمكن حشدها بالفعل. يتم تصدير إنتاج الأسماك طازجة دون أي معالجة، 41 بالمئة من إجمالي حجم الصادرات وهذا بلا شك يمثل عجزاً كبيراً من حيث خلق فرص العمل والقيمة المضافة على المستويين الوطني والمحلي هناك أيضاً حاجة للتحكم بشكل

أفضل في سلسلة التبريد.

كما لا تزال صادرات القطاع تنسم بالاستقطاب القوي من طرف أسواق الاتحاد الأوروبي التي تستوعب 60%. يمكن أن يكون للانفتاح على أسواق جديدة، بما في ذلك أفريقيا على وجه الخصوص، إلى جانب تحسين تقييم المنتجات، آثار إيجابية على تنمية قطاع الصيد الوطني. وفيما يتعلق بتقييم المنتجات السمكية، فإن أكثر من 80% من الإنتاج في صناعات الصيد يتعلق بأسمك السطح الصغيرة (السردين والماكريل) وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الإدارات الوصية (الصيد والصناعة) لتشجيع وضمان الاستثمارات الجديدة، فإن القطاع يعاني من مشاكل عدة:

- توريد المواد الخام بسبب ندرة الموارد في أسماك السطح الصغيرة.
- الوصول إلى التمويل (الائتمان المصرفي).

ج. فيما يتعلق بالتوظيف وظروف العمل

لقد تم إحراز تقدم كبير خلال العقد الماضي. ومع ذلك، يظل البحارة مجموعة سكانية هشة بسبب:

- هشاشة تعاونيات الصيادين التي تفتقر إلى الاستقلالية الإدارية والتي لا تزال تعتمد على المساعدة من الإدارة المشرفة لتطوير نشاطها أو ربحيتها.
- وضع العاملين بالقطاع: عدم وجود تعاقد بين ملاك السفن والبحارة من جانب مما يضعف البحارة عندما لا يتم استيفاء شروط الخروج إلى البحر (40% من السنة).
- تغطية اجتماعية غير مكتملة: لا يستفيد جميع البحارة من التغطية الاجتماعية، علاوة على أنهم لا يستطيعون المطالبة بحقوقهم في استحقاقات التقاعد نظراً لموسمية النشاط (نقص النقاط).
- عدم وجود تأمين على الحياة للبحارة مما تسبب في مآسي اجتماعية في قطاع معرض لمخاطر كبيرة.
- نقص الكوادر الطبية على مستوى بعض الفروع الصحية.
- ضعف أسطول قوارب النجاة (19 على مستوى الدولة بما في ذلك 3 في حالة توقف تام) ونقص الموارد اللازمة لتشغيلها وصيانتها.

د. استدامة الموارد:

يؤثر التطور الهش لـ «صحة» قاع البحر مع خطر الاستغلال المفرط للموارد السمكية على استدامة الموارد. السواحل الساحلية مهددة بالتعرية والتلوث، مما يعرض البيئة الساحلية للخطر.

### 3 - الإجراءات الواجب تنفيذها:

أ. محور تنمية الاستهلاك الوطني:

- تعزيز شبكة أسواق المأكولات البحرية المحلية بالشراكة بين الإدارة الوصية والجماعات الترابية،
- تحديث تجارة الأسماك بمواصفات تفي بمتطلبات اللوائح المعمول بها (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ووزارة الصيد البحري).

- . تشجيع توزيع الأسماك عبر الأوكشاك المتنقلة (المساعدة على الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) ومن خلال تجار الجملة ؛
- . دعم تعاونيات تجار الجملة لتنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين قنوات التسويق.

#### ب. المحور الاجتماعي :

- . وضع برنامج لبناء قدرات التعاونيات لتحسين درايتهما الفنية ؛
- . التفاوض مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشأن مواهمة العمال الموسمييين مع الخدمات المقدمة ، ولا سيما التعويضات العائلية و التأمين الاجباري؛
- . الترويج لطب البحارة من خلال الإجراءات التالية :
- . تعميم السجل الصحي للبحار؛
- . تنظيم الصيدليات على متن السفن واشتراطها ؛
- . تعزيز الموارد البشرية في الفروع الصحية من خلال تعيين أطباء متعاقدين ، على سبيل المثال؛
- . تنظيم حملات طبية متعددة التخصصات للبحارة؛
- . تطوير التطبيب عن بعد.

#### ج. محور التصنيع والابتكار :

- . التنمية الراحية للاستزراع المائي :
- . وضع إطار تنظيمي (كود الاستزراع المائي)،
- . إنشاء إطار معياري خاص بكل نوع ؛
- . تشجيع تمويل الاستثمارات الصناعية (مثل المفرخات) من خلال برامج مشتركة بين إدارات المصايد والصناعة،
- . القيام بحملات ترويجية لمنتجات المأكولات البحرية المصنعة للمستهلكين المغاربة.

### iii. الصناعة

#### 1. حصيلة السياسة الصناعية

- تمثل المنتجات المصنعة اليوم 69.8 بالمئة من التجارة العالمية للسلع. تشكل هذه السيادة، مقارنة بنهاية الثلاثينيات ، انعكاسًا تامًا بين وزن المنتجات المصنعة ووزن الفلاحة.
- لطالما اعتُبر تحسين التنافسية الصناعية في المغرب أحد العوامل المحددة لخيارات التنمية الاقتصادية العامة لما لها من تأثير مباشر على استدامة النمو والكفاءة الاقتصادية.
- ومع ذلك ، إذا كانت هذه العقيدة قد مكنت المغرب من تطوير وتنفيذ سياسات التصنيع ، فإن هذه الأخيرة عانت كثيرا من تقلبات التنافسية. لذلك من المهم التحقق مما إذا كان هذا الوضع يُعزى إلى مشكلة ملاءمة أو نجاعة السياسات الصناعية العمومية التي انتهجها المغرب حتى الآن.

بين عامي 2005 و 2013 ، طور المغرب استراتيجيتين متتاليتين لتنمية القطاع الصناعي (مخطط الإقلاع الصناعي ; والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي) من أجل تمكينه من الاندماج والارتقاء تدريجياً في سلاسل القيمة الدولية بناءً على تطوير مهن جديدة ذات قيمة مضافة أعلى.

كما أن القطاع الصناعي المغربي كان بحاجة إلى الاندماج حول أقطاب الكفاءة، وضح أحدث التكنولوجيات والخبرات من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الإنفاق العام والخاص في أنشطة البحث والتطوير. وكان من المقرر أن يصاحب ذلك استمرار تنمية الموارد البشرية المؤهلة المفعمة بالإنتاجية القائمة على المعرفة.

و حالة قطاع المنسوجات والملابس في المغرب بليغة في هذا المضمار خاصة بعد انتهاء اتفاقية الألياف المتعددة ، التي أظهرت الحاجة الملحة لتعزيز البحث والتطوير على مستوى المقاولات لحماية حصص السوق الوطنية والدولية. فالفاعلون مقتنعون أكثر من أي وقت مضى أن تكاليف العمالة المنخفضة لم تعد عاملاً محددًا للقدرة التنافسية في الأسواق الدولية وأن تميز المنتجات وتحسين الإنتاجية يعتبران الآن المحركات الجديدة للتنمية الصناعية في البلاد. ومع ذلك، على الرغم من استراتيجيات الإقلاع الصناعي التي تم تنفيذها منذ عام 2005 ، لم ينجح المغرب حتى الآن في تعبئة إمكاناته التنافسية بالكامل. إذا كانت هذه التوجهات الجديدة قد غرست بالتأكيد ديناميكية أدت إلى تحسين جاذبية البلاد وحفزت نشاط ما يسمى بالتجارة العالمية في المغرب ، ولا سيما السيارات والطيران ، فمن الواضح أنها لم تحدث التغييرات الهيكلية المتوقعة، ولا سيما من حيث خلق قيمة مضافة ووظائف كبيرة :

- . من حيث خلق فرص العمل ، لم يصل القطاع الصناعي إلى الهدف المتوقع. في السنوات العشر الأولى ، خلقت 75000 فرصة عمل فقط بينما نصت خطة إقلاع على خلق 220.000 فرصة شغل في 5 سنوات. وعموما عرفت نسبة العمالة الصناعية ركودًا خلال العشرين عامًا الماضية.
- . إن تنوع الاقتصاد المغربي نسبي فقط ويظل بشكل عام متخصصًا في قطاعات أو منتجات ليست ديناميكية بما فيه الكفاية وذات قيمة مضافة منخفضة.
- . لا تزال الزيادة في القيمة المضافة الصناعية غير كافية.
- . تنافسية العرض المغربي القابل للتصدير والشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال غير كافية.
- . القطاع غير المهيكل يقيد معدل اندماج الصناعة.

خصائص الصناعة المغربية هذه هي نتيجة مباشرة لداء كامن بحيث لا يزال المغرب يعاني من نقاط ضعف أفقية ومؤسسية تعرقل التحول الهيكلي لاقتصاده وتطور نسيجه الصناعي الإنتاجي كما يتضح من ركود حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وإعاقة قدرته التنافسية.

ومع ذلك، فإن تجارب كل من البلدان المتقدمة والناشئة تظهر وجود علاقة رابطة بين التحول الهيكلي العميق للاقتصاد والتنمية الحقيقية المستدامة. في الواقع ، فإن القدرة التنافسية غير المادية للصناعة الوطنية ، وهي شرط أساسي للجاذبية ، تصطدم بالقيود المؤسسية الهيكلية والشاملة التي تعيق

تحولها إلى آلة إنتاجية تخلق ثروة ومناصب شغل كثيرة، هذه القيود هي في الأساس ما يلي :

- العرض التكويني لنظامي التدريس والتعليم غير كاف. فظاهرة الهدر المدرسي وبرامج التعلم القديمة تؤدي إلى نشوء متعلمين يتمتعون بالقليل من الثقافة الصناعية وريادة الأعمال أو انعدامها ، ومهارات عملية محدودة للغاية. وتصحيح هذه الاختلالات لا يتم الا بشكل جزئي فقط عن طريق التدريب المهني.

- محدودية القدرة على البحث والتطوير.
- الأراضي الصناعية ضحية المضاربات العقارية.
- تدبير القروض المصرفية على أساس الممتلكات (أهمية الضمانات) وليس على أساس جودة التدبير (الاعتماد على ملف المخاطر وإمكانية سداد الشركات الصغيرة والمتوسطة) الشيء الذي يقلل التمويل المتاح للاستثمار الصناعي.

في عام 2014 ، اعتمد المغرب خطة صناعية جديدة. يتعلق الأمر بمخطط تسريع التنمية الصناعية 2014 – 2020 ، والذي كان طموحا للغاية ولكن دون الاستناد إلى تقييم موضوعي للنسختين السابقتين، فقد هدف إلى تقديم استجابات للعقبات الرئيسية الثلاثة التي تم تحديدها أثناء تنفيذ الخطط السابقة. ويشمل ذلك تعبئة التمويل اللازم ، من خلال تخصيص صندوق استثماري مخصص 20 مليار درهم بالإضافة إلى معدلات فائدة تفضيلية، ومرونة توافر العقار (توفير 1000 هكتار مستأجرة بالإضافة إلى منصات صناعية متكاملة) ، وتنفيذ نظام تدريب معدّل بناءً على التجربة الإيجابية للبطل الصناعي الوطني ، مكتب الشريف للفوسفاط. ومع ذلك ، فإن خطة التسريع الصناعي هذه تعاني من «خطيئة أصلية» ناتجة عن عدم تقييم السياسة الصناعية التي نفذت خلال العقد الماضي. على وجه الخصوص تجاهل هذه الخطة الملاحظة الأساسية التي وضعها العديد من المتخصصين والمراقبين المطلعين: أصل عدم القدرة التنافسية النسبية للصناعة المغربية هو أولاً وقبل كل شيء نظامي (قيود أفقية ومؤسسية) قبل أن يكون وظيفياً ( القطاعات، التجمعات، إلخ).

بالإضافة إلى هذه القيود الموضحة أعلاه ، يجب أن نضيف ضعف إجراءات دعم تحديث سلسلة القيمة (صعوبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وضعف الصناعات ذات الصلة ، وصعوبات التعاون بين الشركات)، بالإضافة إلى القيود المؤسسية ، مثل :

- ضعف حكامه السياسة الصناعية (نقص التنسيق مع القطاعات الحكومية الأخرى ونقص الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة).
- حدود سياسة الاستثمار (نهج قطاعي بنتائج عكسية ، واختيار القطاعات خارج أي استراتيجية شمولية طويلة المدى).

- مناخ الأعمال والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الافتقار إلى التقييس أو حتى غيابه.

. معوقات ريادة الأعمال (حواجز إدارية ، القطاع الغير المهيكل ، فساد ، اقتصاد الريع).

أخيرا ، لا يزال هناك خلل أساسي في النهج يعيق التنمية الصناعية في المغرب لا يزال الجانب البين قطاعي غائبا تقريبا في تصميم سياساته الصناعية ، وهو ما يمثل فرقا رئيسيا مع البلدان الناجحة الأخرى ، والتي تمكنت من التقدم خاصة بفضل قطاعها الصناعي (كوريا الجنوبية وتركيا وإندونيسيا والمكسيك ، إلخ)). فيما يتعلق بحكامه السياسة الصناعية ، لا يمكن تحسين النتائج دون تبسيط عملية صنع القرار ودون الانسجام بين جميع مكونات السياسة الاقتصادية (السياسة الصناعية ، السياسة التجارية ، سياسة سعر الصرف ، إلخ) منطقيا ، لا يمكن للأسف لخطة التنمية الصناعية الأخيرة التي دخلت حيز التنفيذ منذ 2014 أن تنتج الآثار التي طال انتظارها من حيث خلق فرص العمل والمساهمة الكبيرة في الناتج الداخلي الإجمالي لأنها تعاني من نفس العلل مثل الخطط السابقة.

إن التغيير الجوهرى في هذه السياسة الصناعية ، القائم على رؤية متكاملة ونهج شامل للاقتصاد المغربى ، أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى كضرورة من الدرجة الأولى لإخراج المغرب من معدلات نموه غير المنتظمة.

## 2. أي استراتيجية صناعية لمغرب الغد؟

. على ضوء ما سبق ، يبدو أن التحدي الذي يواجه استراتيجية المغرب الصناعية لعام 2021 هو الانتقال من خطة التسريع الصناعي إلى «خطة الادمج الصناعي» من أجل زيادة معدل التكامل بين سلاسل القيمة وتعزيز العلاقات بين الشركات الكبيرة والصغيرة والشركات المغربية المتوسطة الحجم. فالامر يتعلق باستراتيجية صناعية ديناميكية ومتكاملة من البداية إلى النهاية من أجل التكيف من ناحية مع الأسواق الوطني والعالمى وحركيتهم الدائمة ، ومن ناحية أخرى عدم الإضرار بأي حلقة من حلقات سلسلة القيمة لصالح أخرى. بهذه الطريقة سنزيد من تأثير السياسات المتبعة ونتجنب مخاطر تدمير القيمة.

### الأهداف :

. إنتاج وطنى تنافسى من حيث التكلفة والجودة قادر على تعويض الحاجة إلى الواردات.  
 . إنتاج ذو قيمة مضافة عالية ومحتوى تقنى عال ، من خلال زيادة حصة المنتجات المصنعة في الصادرات (التركيز على الصناعة الفلاحية وصناعة المأكولات البحرية والأدوية والمعدات).  
 . ترسيخ المغرب كقاعدة حقيقية في إفريقيا للصناعات الغذائية والصيدلانية (راجع الإجراءات المتعلقة بالترويج للعلامة التجارية المغربية على المستوى الدولى).

للقيام بذلك يجب إجراء إصلاحات جوهرية. هناك مستويين من الإصلاح يجب مراعاتهما. من ناحية ، إصلاحات أفقية تشمل الابتكار وسياسة البحث والتطوير ، وسياسة دعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، وتحسين العرض (الجودة / التكلفة) في مجال النقل والخدمات اللوجستية ، وتحسين التنسيق بين مختلف السياسات القطاعية ، وإنشاء نظام حكامه فعال يجعل من الممكن متابعة تطور النسيج الصناعى والمؤشرات ذات الصلة عن كثب ، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب في بيئة

تشاركية وشفافية. من ناحية أخرى ، إصلاحات قطاعية (مفصلة أدناه) من خلال تعزيز قطاعات الأعمال ذات القيمة المضافة العالية لاقتصادنا.

### 3. خطة العمل المقترحة :

#### أ- دعم الشركات في مجهود الاستثمار والإنتاج :

- تعميم حزمة على جميع الأنشطة الصناعية والدعم في التدريب ، وتسهيل الوصول إلى العقار ، وتقليل الإجراءات الإدارية ، وما إلى ذلك.
- تكييف عرض الخدمات المصرفية والمالية مع خصوصيات قطاع الصناعات ودورة رأس مالها (إمكانية النظر في التمويل العام من خلال بنك عمومي للاستثمار في القطاعات التي تعتبر استراتيجية).
- تعزيز البحث والتطوير من قبل الشركات الصناعية بالشراكة مع الجامعات والمختبرات البحثية (انظر المقترحات المتعلقة بالمالية وبيئة الأعمال).

#### ب. تحسين المنافذ:

- إنشاء آلية تفضيلية وطنية إقليمية في جميع عقود المشتريات العامة للسلع الصناعية.
- إجراء مراجعة دورية لجميع اتفاقيات التجارة الحرة بهدف إعادة التفاوض بشأنها أو لمواجهة أي آثارها سلبية المحتملة على النسيج الإنتاجي المغربي.
- تحسين الترابط بين السياسة الصناعية وسياسة سعر الصرف.

#### ج. جعل «صنع في المغرب» ضماناً للجودة:

- تعميم التقييم ومراقبة الجودة عبر سن نصوص قانونية ومن خلال الرفع من الوسائل والامكانيات الموضوعية لمراقبة الشركات الصناعية بشكل منهجي ومستمر. فلا ينبغي طرح أي منتج في السوق الوطنية أو للتصدير دون تتبع.

#### التقييم

يساعد الاستثمار في المعايير وشهادات الجودة في تطوير عرض منتج عالي الجودة ويسمح بتسهيل الوصول إلى أسواق معينة. في المغرب ، تعد عملية التقييم جزءاً من حركة أكثر شمولية لتنويع أسواق التصدير ، لا سيما الأسواق الناشئة والأفريقية. كذلك بشكل عام ، بذل المغرب جهوداً من حيث القدرة على إنتاج المعايير ، لكن اعتمادها من قبل الشركات لا يزال منخفضاً. يوصى من أجل تحسين جودة الإنتاج المغربي بشكل مستدام وتسهيل الخفض من الواردات لصالح المنتج المحلي من جهة والتغلغل في أسواق التصدير من جهة أخرى ب :

- تشجيع اعتماد المعايير من قبل الشركات من خلال تعزيز دعم الفاعلين (توسيع برامج الدعم التقني والمالي ، التحسيس بأهمية التقييم واحترام المعايير ، تعزيز أنشطة المعهد المغربي للتقييم ) .
- تطوير البنية التحتية للجودة (زيادة اعتماد المختبرات وهيئات التفتيش الأخرى .
- تحسين إجراءات تقييم المطابقة للاستيراد والتصدير (تسهيل وتيسير الإجراءات ، وزيادة الشفافية في إجراءات الرقابة ، وما إلى ذلك)



## د. الفرص القطاعية

### . القطاع الطبي والصيدلاني :

كشفت أزمة كوفيد-19 عن المخاطر الكامنة في الترابط بين سلاسل التوريد العالمية خاصة في مواجهة الدول الآسيوية الكبيرة وفي قطاعات حيوية ذات الصلة بسيادة الدول. أدت هذه المخاطر، إلى جانب الكشف عن ضعف أنظمة الصحة العمومية في البلدان الأوروبية على وجه الخصوص، إلى تفاقم الشعور بالضعف والاعتماد على الشركات المصنعة الآسيوية، وعجلت من حاجة هذه البلدان إلى استعادة ما فقدته من سيادة في هذا المجال. وهذا يعني بالضرورة إعادة تشكيل عالمية لسلاسل القيمة في هذا القطاع. أما بالنسبة للمغرب، فمن المرجح أن يكون القطاع الطبي والصيدلاني من بين قطاعات المستقبل من حيث إمكانات النمو. فلقد أظهر هذا القطاع بالفعل مرونة نسبية وقدرة على اتخاذ إجراءات استباقية في إدارة أزمة كوفيد-19.

بالإضافة إلى ذلك، فهو قطاع منظم وحديث إلى حد ما من حيث أدوات الإنتاج ودرجة الابتكار. في هذا الإطار يمكن للمغرب أن يموّع نفسه لتحقيق أكبر قيمة مضافة خاصة لأوروبا وأفريقيا بفضل قرب الجغرافي. ونتيجة لذلك، فإن المغرب في وضع جيد لأن يصبح مركزاً لصناعة الأدوية، خاصة وأنه من الدول الموقعة على العديد من المعاهدات التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة والصين، رغم منافسة الدول الآسيوية الناشئة وكذلك من دول شمال إفريقيا. تظهر نتائج الدراسة التي أجريت حول سوق الأدوية الخاص في المغرب، أن المغرب يتمتع بمشهد صيدلاني مشجع يضعه كمرجع من حيث الإنتاج المحلي لكل من الأدوية الأصلية والجينية. هذا الإنتاج المحلي، الذي نما بقوة في السنوات الأخيرة، يمكن استخدامه لتزويد السوق المحلي والتصدير.

. الشرط الواجب توفره لتحقيق هذه الأهداف هو تطوير البحث والتطوير والابتكار وخاصة توافر الابتكار العلاجي وظروف وصول أسرع للمرضى إلى هذه الابتكارات. أيضاً، فيما يتعلق بالمقترحات، سيكون من المناسب إنشاء مجموعة عمل وطنية تضم جميع الفاعلين في القطاع الذين سيتم وضعهم تحت إشراف قطاعي الصحة والتجارة والصناعة، مع مهمة رئيسية تتمثل في تحديد الفرص الفورية لتطوير صناعة الأدوية المغربية التي تركز على التكنولوجيا العالية والتصدير.

بشكل عام، سيكون من الضروري خلق، ابتداء من تصنيع أول جهاز تنفس صناعي مغربي 100٪، اقتصاد طبي حقيقي يكمل قطاع الأدوية. يتمثل التحدي في تعبئة جزء من منظومة قطاع الطيران بناءً على إنجازات القطاع في ميدان منح الشهادات، لإنشاء منصة تكنولوجية حقيقية تعمل على منتجات جديدة.

### . قطاع السيارات:

قطاع السيارات المغربي هو القطاع الثاني الذي اخترناه من حيث الإمكانيات التي يخبئها، ولا سيما تطوير إنتاج وطني مستقل حقيقي، وهذا حتى لو كان يعاني على المدى القصير من تداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19.

نقترح الإدماج النوعي لقطاع السيارات المغربي في سلاسل الإنتاج العالمية و تتعلق المجموعة الأولى من المقترحات ، على وجه الخصوص ، بالمساعدة الفنية للشركات. حيث أن مشاركة الشركات المغربية في سلسلة توريد السيارات لا تزال محدودة ، ويرجع ذلك أساساً إلى الصعوبات التي تواجهها وفقاً لمعايير الجودة وبسبب مشكلة التكلفة التنافسية للأسعار. من الضروري إذا تقديم المساعدة الفنية لتحسين جودة الشركات الحالية التي ترغب في الاندماج في سلاسل القيمة الخاصة بالسيارات. ستركز هذه المساعدة على تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشهادات المطلوبة ، وقبل كل شيء تقديم دعم أفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات العمومية (وزارة التجارة والصناعة) للحصول على هذه الشهادات من خلال برامج التدريب على وجه الخصوص ممولة بالكامل أو جزئياً من قبل الدولة.

وتتعلق المجموعة الثانية من المقترحات بدعم السياسات العمومية في هذا المجال. من المهم الإصرار هنا على الحاجة إلى خلق أوجه تآزر بين إدارة صناعات السيارات و الجمعية المغربية لصناعة و تجارة السيارات في تنفيذ هذه التدابير. على سبيل المثال ، من الضروري:

\* تعزيز القدرات المحلية من خلال توسيع برامج التدريب وتسهيل إعادة إنتاج التدريب الناجح بين القطاعين العام والخاص لتلبية الطلب ، والذي يعد حالياً أعلى بكثير من العرض المتاح ؛  
\* الإسراع في إعداد مشروع قرار وزاري بشأن توحيد شروط سداد التكاليف اللوجستية للشركات التي تشحن البضائع إلى ميناء طنجة (يجب أيضاً وضع هذا الإجراء في الاعتبار مع التدابير الشاملة المقترحة لتطوير قطاع اللوجستيات في المغرب) ؛

\* تكافؤ الفرص بين المصدرين من خلال تقديم نفس الحوافز للجميع ، بغض النظر عن مكان تواجدهم (مناطق حرة أم لا) وما إذا كانت شركات جديدة أو قائمة ؛

\* زيادة تنوع الصادرات. في الواقع ، يزيد اعتماد المغرب على أسواق التصدير الأوروبية من تعرضه للتغيرات في السوق العالمية. كما يعتمد نجاح المغرب على تنوع أسواق صادراته إلى البلدان النامية والناشئة الأخرى. يقدم السوق الإفريقي فرصاً واعدة لمثل هذا التوسع على المدى المتوسط ، والذي من شأنه أيضاً أن يجعل من الممكن تحقيق وفورات الحجم .

## قطاع الطيران :

تطور قطاع الطيران في المغرب بقوة ليضع نفسه في سوق تنافسية للغاية. ومع ذلك وعلى غرار قطاع السيارات، عانى قطاع الطيران من عواقب أزمة كوفيد. يجب علينا العمل للاستفادة من مهارات وقدرات منظومة الملاحة الجوية للتنوع في الصناعات الأخرى (المعدات الطبية والطاقة الشمسية ، إلخ). بخصوص الضغط على العقار يوصى بتخفيف الازدحام بجهة الدار البيضاء واستكشاف مناطق إنشاء جديدة.

فيما يتعلق بالأنظمة وإصدار الشهادات ، يوصى بإنشاء منظمة خارجية لتعمل كوسيط مركزي ومتخصص بين كبرى الشركات المصنعة العالمية ومورديها المحليين. يمكن أن تلعب هذه المنظمة دوراً مهماً في تعزيز الكفاءة من خلال توفير وظائف التدقيق وإصدار الشهادات لمساعدة الموردين الجدد في إجراءاتهم

وتقليل أجل شهاداتهم.

أخيرا ، فيما يتعلق بالحصول على التمويل ، يجب وضع برنامج دعم تمويل جيد للشركات بما في ذلك نظام ضمان عام. على هذا النحو سيكون من الحكمة النظر في أدوات جديدة لتمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل صناديق الاستثمار أو رأس المال الإنمائي على وجه الخصوص.

### . قطاع الصناعات الغذائية:

بحسب مرصد التعقيد الاقتصادي، فقد وصل قطاع الفلاحة والأغذية الفلاحية المغربي في عام 2019 إلى صادرات بنحو 60 مليار درهم مقابل واردات 50 مليار درهم و يعد هذا القطاع من بين القطاعات القليلة التي تولد فائضا تجاريا.

ومع ذلك ، من خلال تحليل طبيعة المنتجات المصدرة ، نجد أن المنتجات الخام أو ذات القيمة المضافة المنخفضة (مثل المنتجات السمكية المجمدة) تمثل ثلثي هذه المنتجات. وتعكس القيمة المضافة المنخفضة لهذه المنتجات ركود صناعة الأغذية الفلاحية المغربية. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أننا نستورد 40 ٪ من المنتجات الغذائية خام أو ذات قيمة مضافة منخفضة (الحبوب ، الشاي ، البذور الزيتية ، إلخ).

وبالتالي فإن دمج الموارد الخام أو ذات القيمة المضافة المنخفضة في صناعة أغذية زراعية قوية وتنافسية سيسمح بتكوين الثروة وتحسين تدفقات النقد الأجنبي وبالطبع خلق وظائف أكثر استقراراً. وستسمح هذه الدينامية بتقوية القطاعات ذات الصلة مثل الصناعات البلاستيكية والمعدنية.

لتحقيق هذا التحول، يجب مواجهة العديد من التحديات المتعلقة بتحسين بيئة الأعمال بشكل عام وبشكل أكثر تحديداً بتشجيع الاستثمار الصناعي، ووضع معايير الجودة وخاصة نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير في هذا القطاع، هذا هو السبب في أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون مفيدة في البداية ، شريطة أن تنشئ مراكز امتياز صناعية ، ولا سيما تشجيع الصادرات إلى إفريقيا وتجربتنا مع صناعة الطيران والسيارات خير مثال في هذا الصدد.

## IV. السياحة

### 1. الحالة العامة

أ - السياحة: فرص كبيرة لكن أزمة غير مسبوقة

قطاع السياحة هو النشاط الاستهلاكي الأول في العالم. حيث نما عدد السياح الوافدين على مستوى العالم بشكل كبير في السنوات الأخيرة ليصل إلى 1.4 مليار في عام 2019 ، أي 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويوفر 1 من كل 10 مناصب شغل.

وتوفر السياحة فرص نمو كبيرة من حيث جذب الاستثمار والوظائف وعائدات النقد الأجنبي ، وتلعب دوراً مهماً في الحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الجهوية.

لقد تغيرت اتجاهات السفر والسياحة كثيراً خلال العقد الماضي: طلب كبير على المحتوى الثقافي وعلى

السياحة المسؤولة اجتماعياً وبيئياً ، والاهتمام بالتجارب البشرية والاجتماعية (الإقامة مع العائلات على سبيل المثال).

لكن منذ أبريل 2020 ، يمر هذا القطاع بأزمة غير مسبوقة. ففي عام 2020 وبسبب القيود التي أحدثتها جائحة كوفيد-19، حقق قطاع السياحة أسوأ النتائج في تاريخه حيث انخفض عدد الوافدين الدوليين بنسبة 74 بالمئة.

ب - السياحة في المغرب أصول لكن قطاع يواجه صعوبة قبل الأزمة الصحية تشكل السياحة في المغرب ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. ففي عام 2019 زار ما يقرب من 13 مليون سائح البلاد. وساهمت بنسبة 7 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي و 20 ٪ في صادرات السلع والخدمات كما انها توظف أكثر من 550.000 شخص أو 5 ٪ من السكان العاملين ، ناهيك عن العاملين في الصناعة التقليدية. وقد بلغت عائدات السياح في عام 2019 ما يقرب من 78.6 مليار درهم (خارج النقل الجوي). يجب الاعتراف أن للمغرب نقاط قوة كبيرة ليضع نفسه بين الوجهات السياحية الأكثر شعبية بمواردها الطبيعية، تراثها الحضاري والثقافي والمطبخي والأثري، استقرارها الاجتماعي والسياسي ، وقربها من أسواق المصادر الرئيسية. كما أنها تتمتع ببنية تحتية ذات جودة مقبولة وشبكة كثيفة للحركة الجوية تسهل اتصال الدولة بأسواق المصدر في وقت قياسي.

مع الأخذ في الاعتبار التغييرات الرئيسية في السياحة حتى قبل أزمة كوفيد-19 وبالنظر إلى نقاط القوة في المغرب ، يجب أن يستفيد هذا القطاع بشكل كامل من مرحلة الانتعاش ومع ذلك ، وعلى الرغم من أن البلاد قد قطعت أشواطاً كبيرة في تنمية السياحة منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، إلا أن وتيرة الجهود تباطأت بشكل حاد خلال العقد الماضي. وهكذا ، في حين تميزت رؤية 2010 بنتائج إيجابية نسبياً ، ولو من حيث الأهداف الكمية فقط ، فإن رؤية 2020 كانت فاشلة بجميع المقاييس. هذه الاستراتيجية لم تحقق أهدافها عملياً على مستوى الطاقة الاستيعابية ، زيادة عدد الوافدين ، السياحة الداخلية بالإضافة إلى فشل آليات المفروض فيها توجيه القطاع (المجلس الوطني للسياحة، وكالات التنمية السياحية ، إلخ). في الوقت نفسه، عانى القطاع من عدة اختلالات وظيفية منها :

- تركيز العرض (من حيث الإقامة الليلية) 60٪ في مدينتي مراكش وأكادير.
- التركيز القوي على السوقين المصدرين (الفرنسي والإسباني) اللذان يمثلان 52 بالمئة من السياح الأجانب.

- موسمية مضرة، تتميز بتركيز قوي على فترات معينة مثل الإجازات المدرسية الأوروبية وموسم ذروة قصير. وهذا له تأثير سلبي على استقرار التوظيف وربحية الاستثمارات.

أخيراً، بسبب القيود التي تسبب بها جائحة كوفيد-19، فإن أكثر من 14000 شركة سياحية معرضة للخطر وحوالي 400000 شخص معرضون لخطر فقدان وظائفهم.

## ج - النقل الجوي / الخطوط الملكية المغربية

في المغرب ، وبسبب قيود السفر ، والقرار المبكر للسلطات المغربية بإغلاق البلاد لعدة أشهر، كانت الأنشطة المتعلقة بالسياحة هي الأكثر تضرراً من الأزمة. ونتيجة لذلك انخفضت جميع المؤشرات بمعدل 75٪ بالمئة: الوافدون إلى المراكز الحدودية ، والليالي الفندقية والإيرادات ، ودوران الأعمال. وانخفضت الحركة الجوية إلى 7 ملايين راكب مقابل 25 مليوناً في 2019.

تقدر خسائر الخطوط الملكية المغربية ، الناقل الوطني ، بنحو 10 مليارات درهم في عام 2020، واضطرت الشركة الوطنية للتخلص من ثلث أسطولها (المكون من 60 طائرة) بسبب تراجع نشاطها.

## 2. الأهداف / الإجراءات الإستراتيجية:

بالنظر إلى أهمية القطاع في خلق القيمة وخلق فرص العمل وجلب العملات الأجنبية، هناك حاجة إلى نهجين لمعالجة القطاع :

- على المدى القصير، إعادة بناء العرض اللوجستي الذي تدهور أو دُمّر عقب الجائحة.
- على المدى الطويل ، مراجعة الاستراتيجيات والحكامة والتشغيل من أجل الانتعاش المستدام، لا سيما من خلال مراجعة استراتيجية السياحة الوطنية والسياسة الجوية، ووضع قانون إطار للسياحة، وتطوير السياحة المستدامة والمسؤولة وتعزيز الرقمنة ، وجميع الروافع التي تجعل من الممكن إطالة الموسم ، وزيادة سعة الاستقبال وإدامة الوظائف.

### أ- الإجراءات ذات الأولوية: التصرف بسرعة لتجنب الفوضى

أظهرت أزمة كوفيد-19 أن القطاع مهدد بشكل خطير. هذا هو السبب في ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتجنب الفوضى. ففي الواقع ، سوف يستغرق الأمر من سنتين ونصف إلى أربع سنوات حتى تعود السياحة الدولية إلى مستويات عام 2019. فكيف يمكننا إعادة بناء العرض اللوجستي المغربي؟ عانت البنية التحتية للسياحة ، التي ظلت غير نشطة لفترة طويلة ، من تدهور جزئي أو حتى كلي لبعض الوحدات، هذا هو الحال مع الفنادق والمطاعم وأساطيل السيارات (تأجير السيارات والنقل السياحي) وخاصة الأساطيل الجوية. وللتذكير، تم تخفيض أسطول الخطوط الملكية المغربية (الشركة الرئيسية والتاريخية) بنسبة 30 بالمئة بسبب الانخفاض الحاد في الطلب و اختارت معظم شركات الطيران التي تخدم المغرب نفس سياسة تخفيض عروضها. اليوم ، يُقدّر التزويد الجوي بـ 5 ملايين مقعد مقارنة بأكثر من 35 مليوناً في عام 2019.

يجب تقديم دعم خاص لإعادة بناء العرض السياحي من أجل التمكن من النجاح في الانتعاش ، خاصة وأن المغرب يمكن أن يواجه طلباً قوياً ، كونه وجهة آمنة ، وقريبة، من أسواق المصادر الرئيسية وبالنظر للإدارة الجيدة لأزمة كوفيد-19.

إذا لم يتم تلبية هذا الطلب القوي بسبب عدم كفاية أو رداءة العرض ، فإن الوجهة المغرب ستعرض لضربة شديدة لعدة سنوات ؛ وسيكون من الصعب للغاية تدارك الأمر. يجب أن يكون هذا الجهد أيضاً مصحوباً

بعمل مماثل من حيث التدريب.

ب - إجراءات متوسطة / طويلة المدى مراجعة استراتيجيات من أجل اقلع مستدام :  
تعد مراجعة الاستراتيجية أمراً ضرورياً للتحضير للتعافي ودعم التحول الهيكلي لقطاع ما بعد الأزمة من أجل تطوير نشاط أكثر مرونة ومستداماً يوفر وظائف أكثر استقراراً على مدار السنة. يجب أن تتناول هذه الاستراتيجية النقاط التالية :

### . وضع قانون إطار للسياحة

وسيضمن توضيح مسؤوليات الفاعلين والمؤسسات العمومية والنسيج الجمعي وإصلاح القوانين والأنظمة التي لها تأثير على السفر والسياحة.

ويتمثل التحدي الرئيسي في إنشاء هيئات قادرة على تصميم وتنفيذ ورصد استراتيجيات السياحة الوطنية والإقليمية.. يجب أن تضمن هيئات الإدارة هذه التنسيق، الغائب أو الفاشل حالياً، مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في صناعة السياحة، سواء بين ممثلي القطاعين العام والخاص وبين مختلف الهيئات العامة أو شبه العامة. الهدف هو ضمان تآزر أفضل بين كل هذه الأطراف .

بالإضافة إلى ذلك ، من الضروري تفعيل المشاريع التي لم تر النور بعد كالهيئة العليا للسياحة المسؤولة عن التوجيه والرقابة والتقييم والمجلس الوطني للسياحة الذي تتمثل مهمته في ضمان التنسيق الواسع مع مختلف الجهات الفاعلة في القطاع.

في الوقت نفسه، فإن إنشاء هيئات جهوية أمر ضروري لتنفيذ الاستراتيجيات المخصصة للأقاليم. يتم ذلك من خلال وضع استراتيجيات خاصة بكل منطقة ، بالنظر إلى أن لكل منها ثروة مختلفة وإمكانياتها الخاصة. الهيئات الإقليمية التي تجمع مختلف المهنيين من مختلف القطاعات، والممثلين المحليين ، والمؤسسات المعنية: الوزارات والهيئات الوصية مدعوة لتحديد هذه السياسة بالتنسيق مع جميع الأطراف. ويجب على هذه المنظمات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير السياحة الجهوية من خلال تحديد الإمكانيات السياحية التي سيتم تطويرها واستغلالها (ثقافي ، رياضي ، طبي ، ترفيهي إلخ).

لذلك من الضروري تنفيذ المشروع الوارد في رؤية 2020 لوكالات التنمية السياحية من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجيات الإقليمية وكذلك تنفيذ ومراقبة عقود البرامج الإقليمية.

### . تطوير السياحة على مدار السنة

لتجاوز الموسمية المعيقة للنشاط السياحي والتركيز على الأسواق الأوروبية ، ستتجه الإجراءات إلى تطوير قطاعات جديدة لا تعتمد على المواسم السياحية :

- \* السياحة الثقافية التي تستهدف أسواق معينة.
- \* السياحة الترفيهية.
- \* السياحة القروية وسياحة المغامرات (البيئية).

\* السياحة العلاجية: مجالات مهمة يجب تطويرها بفضل خدمة رعاية صحية حديثة وخدمة رفاهية عالية التطور (جراحة التجميل وطب العيون والعمليات الجراحية الأخرى).

### . تطوير سياحة مستدامة ومسؤولة.

. يجب أن تسلط الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الضوء على السياحة المستدامة والمسؤولية التي تعزز مرونة القطاع في مواجهة المخاطر البيئية والصحية من خلال :

\* تفعيل الميثاق المغربي للسياحة المستدامة ، بما يضمن التقارب بين مسؤوليات الفاعلين وجاذبية الوجهات والتماسك الاجتماعي.

\* وضع معايير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في جميع المجالات ولجميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة.

\* تشجيع الاستثمارات في مشاريع السياحة المستدامة ، بمساعدات وحوافز مالية ، مع إيقاف أي استثمار جديد في المشاريع المكلفة من وجهة نظر بيئية ، لا سيما فيما يتعلق باستهلاك المياه والتأثير على التنوع البيولوجي. وكخطوة ثانية ، تحويل البنية التحتية الحالية نحو مشاريع أقل ضرراً بالبيئة.

### . تعزيز المشاركة في عملية الرقمنة

نظراً لأن الرقمنة هو المصدر الرئيسي للوصول إلى المنتجات والخدمات السياحية فستحتاج أنظمة الاتصالات والتسويق إلى التعزيز من خلال هذه الأداة. في هذا الصدد ، يجب إعطاء الأولوية لتطوير نظام حجز ودفع مغربي يتجنب تدفق العملة إلى الخارج ورسوم الخدمة المرتفعة. ويمكن استخدام التجارب الناجحة لبعض المجموعات المغربية لإنشاء نظام وطني وتعميمه على الصناعة بأكملها.

### . إعادة التفكير في السياحة الوطنية

تطورت السياحة الداخلية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب التحسن في مستويات المعيشة والتغيرات في مراكز اهتمام الأسر والترويج للمنتجات السياحية التي تتجه بشكل متزايد نحو هذه الفئة.

لذلك يجب وضع استراتيجية محددة بهدف تعزيز الأنشطة والمرافق السياحية للمواطنين، من خلال الاستثمار العام أو الخاص والدعم المالي والضريبي وذلك للترويج لمنتجات تتلاءم مع السمات المختلفة للسياح المغاربة. فيما يلي بعض الإجراءات التي من شأنها زيادة القدرة الاستيعابية للسكن بسعر معقول:

\* إنشاء صندوق المركز الوطني للعطل. الهدف هو جعل الوصول إلى هذه الخدمة عادلاً لجميع الموظفين والعاملين في المؤسسات المعنية ، من خلال دمج الشبكة الكاملة لمراكز الاصطياف للمؤسسات العمومية وشبه العمومية وتلك التابعة للإدارات داخل هيئة تدبير واحدة ؛

\* تقوية وتحسين الشبكة الوطنية لثيواء الشباب (ملاجئ) مع تطوير نظام الاتصالات الرقمية للسماح بوصول واسع وشفاف للشباب إلى هذه البنى التحتية.

### . إعادة التفكير في السياسة الجوية المغربية

لقد أثبتت الأزمة الصحية ، أكثر من أي وقت مضى ، مصلحة المغرب في التوفر على فاعل وطني قوي

في مجال النقل الجوي. فخلال الأشهر الأولى للجائحة وبعد احتوائها، تمكن المغرب بمساعدة أسطول الخطوط الجوية الملكية المغربية، من تنظيم حملة لإعادة مواطنيه الذين تقطعت بهم السبل في مختلف البلدان في الخارج. بفضل طائرات الخطوط الملكية المغربية، قدم المغرب ملايين الأطنان من المساعدات الإنسانية إلى حوالي 40 دولة أفريقية. وبفضل طائرات الخطوط الجوية الملكية المغربية طويلة المدى تحصل البلاد على إمدادات سريعة من اللقاحات.

لا يمكن استثناء السياحة بدون شركة قوية. على عكس الشركات منخفضة التكلفة التي تغادر البلاد عند حدوث أزمة، فإن الفاعل الوطني لديه مهمة عمومية وسيادية ويضع جميع موارده في خدمة البلد. أيضاً، يجب أن تتضمن الاستراتيجيات الإجراءات التالية :

\* إعطاء الأولوية الإستراتيجية للنقل الوطني: في معظم التجارب الناجحة في النقل الجوي التي بدأتها عدة دول منافسة، منحت الدولة كافة الإمكانيات لبناء خطوط جوية قوية. تعطي الدولة الأولوية لشركتها أولاً في اختيار المحور.

\* قواعد جوية تخدم الجهات والسياحة الداخلية. فبما أن النقل الجوي أداة رئيسية للانفتاح وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي التنمية السياحية، يجب أن تنص الاستراتيجيات الإقليمية على إنشاء قواعد جوية جهوية. يوجد بالفعل 16 خطاً داخلياً مدعوماً من خلال اتفاقيات الشراكة. ومع ذلك، لا تزال الشبكة تركز على مطار الدار البيضاء ومعظم هذه الخطوط تربط المدن المغربية بالعاصمة الاقتصادية. ستستخدم القاعدة الجوية الجهوية لربط كل جهة ببقية البلاد وبقية العالم دون المرور بالعاصمة الاقتصادية مركز الحركة الجوية الدولية. لذلك فإن الفكرة هي وضع نموذج اتفاقية موحد يتم تطبيقه على المناطق المعنية بحيث يكون لكل منطقة قاعدتها الجوية الجهوية بطريقة مستدامة. يمكن أن تكون هذه الاتفاقية النموذجية مستوحاة من الشراكات التي تم إجراؤها حتى الآن. يمكن أن تستند هذه الاستراتيجية إلى توفر العرض اللوجستي، وبالتالي يمكننا تعبئة الموارد التي تم «سحبها» خلال فترة الأزمة لإعادة تخصيصها في ظل الظروف المثلى ..

## ٧. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

### 1. التشخيص

غالبًا ما يُنظر إلى الاقتصاد الاجتماعي على أنه قطاع هامشي تقليدي أو في أفضل الأحوال مجموعة من مبادرات المواطنين غير الهادفة للربح. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو نتيجة مهمة للمبادرات الاقتصادية التي تصدت للانكاسات السلبية للرأسمالية المطلقة والاتجاهات الجامحة للعولمة.

وقد ظهر هذا النوع من الاقتصاد لضمان توازن معين بين طموحات المشروع الاقتصادي ومتطلبات البيئة المجتمعية، حيث تعطي الأولوية للاستراتيجيات الهادفة إلى تسريع وتيرة التنمية البشرية وهذا يعني أن الاقتصاد الاجتماعي أصبح يدعم النمو الاقتصادي من خلال تحقيق تنمية اجتماعية موازية تقوم على مكافحة جميع أشكال الفقر والضعف أو الاستبعاد الاجتماعي.



في الواقع، توجد رهانات عديدة وتحديات كبيرة في التعامل مع الاختلالات الاجتماعية من خلال مقاربتها من منظور اقتصادي موحد. وهذا يتطلب مشاركة مختلف الجهات الحكومية والجهات الفاعلة الخاصة ومكونات المجتمع المدني.

لسوء الحظ، فشلت الحكومة في حشد أو تعزيز الطاقات المجتمعية التي يمكن أن تنتج التأثير الكامل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا يسعى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى توجيه الاقتصاد الاجتماعي في الاتجاه الصحيح من خلال إعادة النظر في السياسة العامة المعتمدة وتسريع وتيرة تحقيق مشاريع التضامن من خلال وضع خطة طوارئ مع مراعاة التفاوتات الاجتماعية والفوارق الترابية.

سيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة باعتماد مجموعة من التدابير الملموسة لإنعاش الاقتصاد الاجتماعي من خلال مراجعة الإطار المؤسسي والقانوني، وتعزيز القدرات والمهارات وتنويع الشراكات لتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة والكرامة.

## 2. الحالة العامة

- . نموذج تنموي بلغ حدوده في ظل تفاقم التفاوتات الاجتماعية والترابية.
- . عدم وجود بعد استراتيجي منظم ومتناسك ذي أهداف واضحة قادرة على ضمان استمرارية المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي، وتوفير دخل ثابت ودائم للأسر ومكافحة التهميش والإقصاء. وبالتالي، فإن الإجراءات الحكومية لا تتجاوز مستوى التدابير المتخذة بشكل عاجل ومرتبج كرد فعل على مظاهرات السكان الفقراء والمهمشين.
- . عدم وجود إطار قانوني ينظم ويحدد مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- . تعدد المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ظل عدم وجود آليات فاعلة لتنسيق البرامج المختلفة.

## 3. التوجهات الاستراتيجية

من أجل نموذج تنموي عادل طالب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في عام 2016 بتطوير سياسة عامة متماسكة وواضحة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعزيز الحكامة التي من شأنها تحفيز ودعم تطوير هذا القطاع.. وهذا يتطلب قبل كل شيء اعتماد إطار تشريعي يتلاءم مع خصوصية المغرب وثقافة التضامن وتبادل المنافع والمصالح الراسخة فيه. إلى جانب الجانب المؤسساتي، نقتراح استهداف العوامل ذات الصلة القادرة على ضمان نقلة نوعية في سلسلة القيمة للقطاعات. تشمل هذه العوامل:

### أ. رفع مستوى تنظيم الهياكل الإنتاجية

في الواقع، إن تحديات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليست مؤسساتية فقط بل هي تحديات السوق كذلك. تواجه معظم سلاسل القيمة عقبات في الوصول إلى عوامل الإنتاج وقنوات التوزيع، وبالتالي تفشل في توفير دخل لائق.

لذلك فدعم وتعزيز الفاعلين في القطاعات المختلفة للتجمع داخل التعاونيات و مجموعات المصلح الاقتصادية في كل قطاع / إقليم. فالرافعة التنظيمية تعتبر ضرورية في ظهور عروض جذابة من حيث الحجم والاتصال بشبكة التوزيع والجودة (التوحيد القياسي ووضع علامات الجودة والسعر).

### ب . التمويل كرافعة للصدور وظهور النظام التعاوني

. الرفع من مرونة و قدرة الفاعلين في هذه القطاعات :

يجب أن يساعد التمويل في إيجاد حلول عاجلة وطويلة الأجل لتحسين المرونة والحفاظ على الإنجازات. غالباً ما يكون النظام المالي حذراً عندما يتعلق الأمر بالمخاطرة ، والتي يعتبرها مهمة عندما في حالة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بالإضافة إلى ذلك ، غالباً ما تتجه جمعيات القروض الصغيرة نحو التمويل الصغير الذي يستهدف المشاريع الصغيرة ذات معدلات تغطية مخاطر باهظة.

. دعم نهوض القطاعات الواعدة

هذا التوجه الاستراتيجي هو جوهرى مع عملية تكامل هياكل الإنتاج (التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية). فاليوم يشهد العالم ظهور مؤسسات مالية موجهة نحو سوق التمويل الاجتماعي و تطور أدوات الدين وحقوق الملكية للمؤسسات الاجتماعية من خلال إنشاء فئات جديدة من الأصول. واحدة من أقدم أشكال هذه المؤسسات هي البنوك التعاونية.

\* إنشاء أدوات مالية مخصصة ، لا سيما من خلال البنكين اللذين يهدفان إلى دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

\* توجيه أموال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأولوية (إن لم يكن حصرياً) لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

### ج . التدريب المستمر وبناء القدرات

غالباً ما يكون العجز في الإنتاجية ناتجاً عن تقنيات ومعارف بدائية لا تولد قيمة مضافة كافية لتوسيع نطاق الانتاجية من حيث الحجم والجودة.

. التدريب الميداني: من الضروري تعزيز معرفة المنتجين من خلال تبني الممارسات الجيدة.

. الحفاظ على الحرف: تعميم نقل المعارف من أجل إتاحتها للحرفيين المتدربين كجزء من حملة لرفع مستوى مهاراتهم.

. التعلم الجديد: يتعلق الامر بتدريب خاص في الإدارة وتطوير الأعمال. مع الاشارة الى ان العديد من مجالات الاقتصاد التضامني تتطلب تدريباً مستمراً لضمان مستوى مناسب من الخدمة. هذا هو الحال بشكل خاص في حالة الخدمات الموجهة للأشخاص في قطاعي السياحة والصحة أو حتى التربية في مجالات التعليم.

### د. تطوير استراتيجيات السوق / التسويق

للانتقال من «الممكن» الى خلق القيمة من المهم اعتماد استراتيجيات تسويقية مخططة، وهو أمر لا

يمكن أن يقتصر على العمل المستقل للمنتجين الفرديين. غالبًا ما يؤدي غياب استراتيجيات التسويق إلى استحواذ الوسطاء على القيمة ، مما يحد من التأثير الاقتصادي والاجتماعي على المنتجين.

. تطوير نظام معلومات السوق يستهدف المنتجين (معرفة اتجاهات المستهلكين واحتياجاتهم) والعملاء (الترويج للمنتجات والخدمات). ففي الواقع ، اظهر المستهلكون اهتماما بالمنتجات المحلية والحرفية التي تستخدم المعارف التقليدية بالإضافة إلى تلك التي تشكل جزءًا من الاستخدام المتنوع البيولوجي وعمليات الإدماج الاجتماعي. ومع ذلك، لكي يكون نظام المعلومات هذا فعالاً، فإن هذا يفترض وجود مراجع تتبع ، وسم الجودة ، تدقيق المحتوى، الخ ؛

. الانخراط في قنوات التوزيع الكبرى (الدعم الضروري للتوافق ولضمان هوامش الربح) ؛

. الانخراط في قنوات التسويق باستخدام استراتيجية متخصصة (مثل دار زعفران في سوس) ،

. الترويج عبر قنوات قصيرة لكون سلاسل التوريد القصيرة في السوق تمكن من تجنب تمايز المنتجات وسلسلة الهوامش التي تؤثر على السعر النهائي.

هـ. تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية

العديد من القطاعات لديها مستوي منخفض من إشراك الشباب. غالبًا ما يرجع هذا الوضع إلى حقيقة أن نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يهيمن عليه القطاع الأولي والحرفي ولا يكاد يغطي قطاع الخدمات الذي يُحتمل أن يجتذب الشباب. في جميع أنحاء العالم ، تعد المشاريع الاجتماعية مجال نشاط يتطور استجابة للطلب المتزايد على خدمات شخصية أو مجتمعية تظهر المؤسسات الاجتماعية في مجالات مثل المرافقة التعليمية الدعم وخدمات المرافق العامة ، ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ، والأنشطة الثقافية للإبداع الفني والرياضة والاكتشاف ، الخ.

. تسهيل الوصول إلى العقار ؛

. ضمان حصة من ريادة الأعمال الاجتماعية في طلبات الإدارة والمؤسسات العمومية ؛

. تشجيع إنشاء النظم البيئية الدقيقة على مستوى الجماعات والأقاليم ؛

. سن حوافز ضريبية تتلاءم مع ريادة الأعمال الاجتماعية.

## VI . الاقتصاد الرقمي

يعد الاقتصاد الرقمي اليوم ناقلاً للنمو والإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات والبلدان. وتؤثر طبيعته الشاملة على جميع قطاعات الاقتصاد ، كما أنه أصل قطاعات مبتكرة جديدة جعلت الآخرين يعتمدون عليها.

يُعرف اليوم الرقمي عالمياً على أنه الثورة الصناعية الرابعة، مما يخلق فرصاً اقتصادية واجتماعية كبيرة ، ولكنه يحدث أيضاً تغييرات غير مسبوقة. إنه الثورة الصناعية الاسرع بالانتشار والاعمق من خلال تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي. الرقمية هي رافعة مهمة للقدرة التنافسية الاقتصادية ومُنشئ للثروة الاقتصادية. لذلك فإن الموجة الرقمية تتطلب العديد من التعديلات على مستوي مجتمعاتنا وخاصة على مستوي السياسات التي يتم تنفيذها من أجل الاستفادة من فوائدها .

## 1. تقييم الوضع

فيما يلي نتائج الاستطلاع الذي قامت به وكالة التنمية الرقمية مع عينة تمثيلية من المواطنين و الشركات المغربية في عام 2020 :

. خلل في الخدمات الإدارية :

\* متوسط الوقت اللازم لتفاعل المواطنين مع الإدارة هو 50 ساعة في السنة وأكثر من 85 % من المواطنين ليسوا راضين أو غير راضين تماما.

\* متوسط وقت تفاعل الشركات مع الإدارة هو 200 ساعة / سنة ، مع أكثر من 70 % من الشركات غير راضٍ أو غير راضٍ تماما.

\* 92 بالمئة من المواطنين غير راضين أو غير راضين تماما عن الخدمات الإلكترونية.

\* 87 بالمئة من الشركات غير راضٍ أو غير راضٍ تماما عن الخدمات الإلكترونية.

. ثقافة واستخدامات رقمية لا تزال محدودة بين المواطنين والشركات.

بالإضافة إلى ذلك ، هناك نوعان من التحديات الرئيسية :

. قضية الموارد البشرية للاحتفاظ بالمواهب ، حيث يغادر المملكة أكثر من 600 مهندس في قطاع

المعلومات والاتصالات كل عام. وهذا يؤدي إلى نقص في الكفاءات المتخصصة في المهن الرقمية؛

. مشكلة البنية التحتية التي يتعين تحسينها بسبب المناطق البيضاء المتبقية التي يجب تغطيتها،

وانخفاض إنتاجية البيانات والاستخدام المنخفض لمراكز البيانات.

## 2. الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية المستقبلية

لتسريع التحول الرقمي والاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد والتحرك نحو نهج يركز على

المستخدم المواطن ورجال الأعمال، يهدف المغرب إلى وضع ما يلي:

. إدارة رقمية في خدمة المواطنين والشركات،

. مجتمع مدمج بفضل الرقمية،

. بيئة مواتية لتطوير الصناعة الرقمية،

. اقتصاد تنافسي بفضل مكاسب الأداء التي حققتها التكنولوجيا الرقمية وتطور القطاعات

التكنولوجية.

ومع ذلك، نحن بحاجة إلى أكثر من طموحات، فرغم أن هذه الطموحات جديرة بالثناء، إلا أننا بحاجة لسياسة

رقمية واضحة ومتكاملة بحلول عام 2030 . يجب أن تضع هذه السياسة الرقمية الوطنية الأساس للتحول

الرقمي المغربي بأهداف قابلة للقياس تستهدف زيادة مهارات المواطنين والشركات ، وتحسين البنية

التي، وتوسيع استخدام السحب الوطنية وأخيراً إدارة رقمية 100%.

## 3. خطة العمل

أ. تحسين جودة الخدمات العامة

. إنشاء إطار عمل شامل فعال للتشغيل البيئي للإدارات (منصة التشغيل البيئي، ومنصة السحابة المشتركة، والخدمات المشتركة، و التعريف الفريد، والتوقيع الإلكتروني والدفع بواسطة الهاتف المحمول)؛

. التحويل الرقمي الشامل للخدمات العمومية الموجهة للمواطنين والشركات مع التركيز على احتياجات المستخدم ودمج المتطلبات القوية من حيث المرونة والهيكلية حول لحظات التفاعل مع الإدارة التي تجمع بين العديد من الخدمات الأكثر شيوعاً للمواطنين والشركات.

#### ب، تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد المغربي

. تطوير الشركات الناشئة على تقنيات المستقبل (الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، بلوكشين، إنترنت الأشياء، إلخ) ؛

. دعم جميع القطاعات الاقتصادية في تحولها الرقمي (مثلا تجهيز وربط 80٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة) ؛

. الاستثمار في البحث والتطوير الرقمي.

#### ج . تحسين نوعية حياة المواطنين عبر الوسائل الرقمية

. تسهيل الوصول إلى المعلومات للمواطنين، ولا سيما الفئات الضعيفة من السكان، من أجل توفير نفس الفرص للجميع،

. التعليم والتدريب في جميع أنحاء البلاد في الفصول الرقمية، ولا سيما في المناطق الريفية النائية (إنشاء الفصول الرقمية اللازمة) ؛

. الصحة: تحسين رعاية المرضى، ولا سيما في المناطق القروية، من خلال التطبيب عن بعد (مثل إنشاء مركز للطب عن بعد على مستوى كل وحدة صحية مشتركة يسمح بالخدمات الصحية عن بعد في جميع أنحاء المغرب) ؛

. تحسين الوصول إلى المساعدة الاجتماعية والإدماج المالي للفئات الضعيفة من السكان (مع تطوير الأموال المتنقلة).

#### د. بيئة إنترنت آمنة ومسؤولة

يُحسّن التشريع الخاص بالخدمات الرقمية بشكل كبير آليات إزالة المحتوى غير القانوني والحماية الفعالة للحقوق الأساسية لمستخدمي الإنترنت، بما في ذلك ضمان حرية التعبير. كما أنه يعزز الرقابة العامة على المنصات عبر الإنترنت. الهدف هو :

. حماية أفضل للمستخدمين وحقوقهم الأساسية عبر الإنترنت،

. إنشاء إطار عمل متين لشفافية المنصات الإلكترونية وواضح فيما يتعلق بمسؤوليتها،

. تعزيز الابتكار والنمو والقدرة التنافسية داخل السوق الموحدة.

#### المتطلبات السبقية : إنشاء بيئة مواتية لتطوير الرقمية

لقيام بذلك ، يجب تلبية عدد من المتطلبات الأساسية بشكل عاجل مع مرافقة هذا المجهود بدعم عبر إدارة التغيير :

- . زيادة الموارد البشرية في مهارات تكنولوجيا المعلومات !
- \* إطلاق برامج التدريب وإعادة التدريب وإدماج المواهب في المجال الرقمي (مثل تدريب 30000 متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات) !
- \* تهيئة ظروف مواتية للمواهب الرقمية المغربية المغتربة للعودة إلى المغرب وتشجيع الشباب على البقاء في بلدهم الأصلي !
- \* استقطاب المواهب من جميع أنحاء القارة وكذا الاستثمارات الدولية والإقليمية.

#### . إنشاء بنى تحتية تكنولوجية متقدمة :

- \* تعميم الانترنت بصبيب عالي جدا !
- \* شبكة الهاتف المحمول من الجيل الخامس !
- \* سحابة حكومية !
- \* مراكز البيانات جهوية.

#### . تكييف الإطار التنظيمي :

- \* محاربة الجريمة السيبرانية !
- \* حماية الشبكات والبنى التحتية والشركات والأفراد.

#### . نشر ثقافة الثقة في المجال الرقمي :

- \* إدارة التغيير؛
- \* تنمية الثقة الرقمية (الأمن السيبراني، التوقيع الإلكتروني، الدفع الإلكتروني).

### ٧. التجارة الداخلية والحرف اليدوية

تساهم التجارة الداخلية في المغرب بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف حوالي 1.2 مليون شخص، أي 8.12 بالمئة من العاملين.

والاتحاد الاشتراكي، كحزب للقوات الشعبية، تابع عن كثب ولايزال يساهم في حل مشاكل التجار والمهنيين والحرفيين. وساهمت التنسيق الوطنية لقطاع التجار الاتحادي من خلال مبادرات وتدابير مختلفة في معظم القضايا المتعلقة بالقطاع. كما حددت استراتيجية وأهدافا واضحة في متابعة هذه الملفات، والتي تركز منهجيتها على روح المبادرة والنهج التشاركي المثمر والفعال للدفاع عن مطالب وانتظارات التجار والمهنيين بحيادية وموضوعية.

#### 1. الإنجازات الهامة 2020-2021

أ. الملف ضريبي

يشكل الجانب الضريبي عبئاً ثقيلاً ومقلِّقاً للمهنيين، لكن بفضل العمل الدقيق والمثابرة من قبل نشطاء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تم اعتماد مجموعة من الإجراءات و المساطر المالية لتحسين رعاية هذا القطاع وتقليص القطاع غير مهيكّل :

- . تأسيس المساهمة المهنية الموحدة ؛
- . إلغاء نظام السعر الثابت ، والتضريب على أساس الإيجار أو على أساس رقم المعاملات واستبدالها بفرض ضرائب على أساس هامش الربح ؛
- . تقييد السلطة التقديرية لإدارة الضرائب.

وتعتبر هذه الإنجازات تطوراً حقيقياً للضرائب المفروضة على التجار، وهي الضامن للعدالة الضريبية التي كافح من أجلها قطاع التجار الاتحادي من خلال تواجده في مختلف المنظمات الوطنية الجادة والمسؤولة، وفي مقدمتها الاتحاد الوطني للتجار والمهنيين.

ب. تغطية صحية  
 لن يجادل أحد في أن قضية التغطية الصحية كجزء من الحماية الاجتماعية الشاملة والمتكاملة كانت وستظل مطلباً أساسياً لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتي بدأ في إعدادها منذ حكومة التناوب بقيادة السي عبد الرحمان اليوسفي، مؤكدة بالتالي أهلية الجميع للتأمين الصحي الإجباري. إنجاز جعل من الممكن الآن تحقيق تغطية صحية إلزامية للتجار والمهنيين وفي المستقبل القريب التعميم الفعال للتغطية الاجتماعية.

لقد تمكن قطاع التجار الاتحادي، مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المهتمين بالقطاع، من لعب دور مهم في تطوير النظام القانوني الذي جعل المساهمة المهنية الموحدة نقطة انطلاق للاستفادة من التغطية الصحية. وبالتالي، من خلال دفع رسوم موحدة، يدفع التاجر أو المحترف في نفس الوقت مساهمته في التغطية الصحية وضرائبه الوطنية والمحلية. هذا المشروع ساري المفعول منذ يناير 2021. و يدفع التجار والمهنيون ما بين 100 و 370 درهما شهرياً لرسوم الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتغطية الصحية، اعتماداً على مستوى الربح الذي يحققونه.

## 2. التشخيص

يعاني القطاع من مجموعة من أوجه القصور المتداخلة، سواء من حيث :  
 . الاستراتيجية

- \* عدم وجود رغبة حقيقية في تحديث قطاع التوزيع مما ينعكس سلباً على القوة الشرائية للأسر وعلى أمن المستهلك ؛
- \* عدم وجود تخطيط تجاري متوسط أو طويل الأمد، و اختفاء السلطات العامة بالتعامل مع المشاكل العاجلة ؛
- \* ضعف البعد الجهوي في صياغة وتطبيق الخطط الهادفة إلى تنمية قطاع التجارة والتوزيع،

وانعدام العدالة الترايبية والانسجام في التوزيع الجغرافي للأنشطة التجارية.

. الحكامة

\* عدم القدرة على المواجهة الكاملة لمشاكل الحكامة المرتبطة بتكاثر المتدخلين (الوزارت) والفاعلين وتداخل الصلاحيات ؛  
\* عدم وجود نهج تشاركي في صياغة السياسة التجارية على المستويين الوطني والجهوي، وعدم مشاركة الهيئات المهنية في مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم.

. التنفيذ العملي

\* تعطلت الاستراتيجية التجارية الحالية بسبب الفشل في تعبئة الموارد المالية اللازمة ومهارات الموارد البشرية ؛

\* تدني ربحية التجارة الوطنية ، لا سيما بسبب الاختلالات في التوزيع الجغرافي والمنافسة من القطاع غير المهيكل ، وصعوبات الحصول على التمويل المصرفي ؛  
\* عدم الامتثال للوائح التي تحكم العلاقات التجارية والمعايير المهنية (مثل ممارسات بعض ممثلي السلطات المحلية، والانتهاكات المرتبطة بتحرير أو استغلال الملك العمومي، وممارسات بعض المنتجين مثل البيع المباشر للشركات والتلاعب بأرقام المعاملات، وعدم القدرة على حماية القطاع من المنافسة غير العادلة من فضاءات التجارة الكبرى والعلامات التجارية الأجنبية ) ؛  
\* عدم وجود برنامج تأهيل موارد بشرية.

### 3. إستراتيجية الاتحاد الاشتراكي

يحتاج قطاع التجارة الداخلية والحرف اليدوية والمهنيين اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مراجعة نمط تطويره، ليكون قادرا على سلك طريق الاستمرارية والإنتاجية ، وقادراً على تقديم حلول ملموسة للمهنيين. يتعلق الامر بتحول على جميع المستويات من خلال :

#### تحسين مكانة المحترف (تاجر أو حرفي) من خلال :

- . تعميم الحماية الاجتماعية الكاملة والكافية،
- . بناء قدرات التجار والمهنيين من خلال البرامج التقنية والتدبيرية،
- . الحفاظ على قطاع التجارة المحلي كثرات اجتماعي.

#### تحسين جودة المنتجات والخدمات من خلال :

- . تأهيل القطاع وتحديثه،
- . المنافسة العادلة بين الفاعلين الاقتصاديين،
- . الحفاظ على التجارة المحلية،
- . حماية القطاع من الممارسات غير الأخلاقية وتعميم الممارسات التجارية الجيدة،

#### تحسين حكامة القطاع



- . إشراك مهنيين القطاع في جميع المبادرات والقرارات التي تهم القطاع من خلال الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ،
- . تنفيذ توصيات منتدى التجارة المغربي بمراكش،
- . استكمال مشروع الإصلاح الضريبي.

#### 4. مقترحات الاتحاد الاشتراكي

نصل أدناه أربعة مشاريع ذات أولوية:

##### أ. حماية اجتماعية

- . عدم الاقتصار على التغطية الصحية وتقوية النظام الحالي ليشمل التعويضات العائلية والتقاعد والعجز أو تعويضات فقدان الوظيفة،
- . العمل على تعميم التغطية لصالح العاملين في القطاع وليس أرباب العمل المهنيين فقط.

##### ب. توحيد الرؤية الاستراتيجية وتنسيق العمل بين القطاعات الوصية

- . صياغة استراتيجية وطنية جديدة ذات بعد جهوي و محلي حقيقي من خلال المشاركة الفعالة للقطاعات الحكومية وممثلي الفاعلين الاقصاديين والاجتماعيين ، من أجل توحيد الرؤية الاستراتيجية وتنسيق آليات التدخل في التجارة والتوزيع،
- . إحياء باليوم الوطني للتجارة والتوزيع.

##### ج . تحديث وتأهيل القطاع

- . وضع برنامج تدريبي للتجار بالتنسيق والشراكة مع المنظمات المهنية،
- . اعتماد التعمير التجاري لتحديد وتوزيع الأنشطة التجارية للحد من المنافسة غير الشريفة وتجويد خدمات القرب،
- . إصدار قانون يمنع استئجابات المساحات التجارية الكبرى وسط المدن مع إخضاعها لدفتر تحملات يراعي خصوصيات قطاع تجارة القرب،
- . العمل على إدماج القطاع غير المنظم ضمن نسيج القطاع التجاري القانوني ومنع التجارة على الرصيف، الا في اطار الأسواق الأسبوعية أو الموسمية المنظمة،
- . تحديد صفة التاجر ومعايير اكتساب الصفة المهنية لكل حرفة،
- . التعجيل بوضع دفتر الشروط والتحملات لكل الأنشطة التجارية غير المصنفة.

##### د. الملف الضريبي

- ستظل توصيات المناظرة الثالثة للجبايات لسنة 2019 بالصخيرات ومحضر الاجتماع بتاريخ 15 يناير 2019 واتفاقية 9 يوليوز بتاريخ 2019 الإطار الحقيقي لكل عدالة ضريبية للقطاع وطريقا معقولا من خلال هذه المخرجات التي تهم:
- . الرفع من المبلغ المعفى من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لتجارة القرب بالتقسيت،

. الرفع من المبلغ الخاضع للمساهمة المهنية الموحدة الى حدود 5 مليون درهم كمرحلة أولى.

## VIII . النقل والخدمات اللوجستية

يلعب قطاع النقل للأفراد والبضائع دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والحركية الاجتماعية ويساهم بشكل كبير في دعم الأنشطة الحيوية المتعلقة بالفلاحة والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة وغيرها. من الناحية الاقتصادية، يعد قطاع النقل تاسع أكبر مصدر للناتج المحلي الإجمالي، بقيمة مضافة بلغت 47.8 مليار درهم في عام 2019، أو 4.7٪ من إجمالي القيمة المضافة. وفي مجال التشغيل ساهم القطاع بحوالي 551.400 وظيفة في عام 2018، تمثل 5.1٪ من القوى العاملة. ويمثل القطاع 8٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت مساهمته في الاستثمار الأجنبي المباشر 3,8 مليار درهم، خصصت 92 بالمئة منها لقطاعي التخزين والخدمات التابعة للنقل. ومع ذلك، إلى جانب السياحة، كان النقل أحد الأنشطة الأكثر تضرراً من أزمة وباء كوفيد-19 على الصعيدين الوطني والدولي.

من جانبه، يشكل قطاع الخدمات اللوجستية 5.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة مضافة إجمالية بلغت 46 مليار درهم في عام 2017، مقابل 34 مليار درهم في عام 2010. أداء اعتبر غير كاف لاحتلال المغرب المرتبة 87. في الأداء اللوجستي العالمي، بعيداً عن شركائه التجاريين الرئيسيين أو منافسيه. في الواقع تعترى الأداء اللوجستي مجموعة من النقائص، خاصة على مستوى نجاعة الإجراءات الجمركية وإدارة الحدود حيث يحتل المغرب المرتبة 114 عالمياً، أو على مستوى القدرة على تتبع خطوط سير ومسار الشحنات إذ يحتل المغرب المرتبة 104 عالمياً.

### 1. أوجه القصور الرئيسية :

عدم وجود رؤية إستراتيجية متكاملة تأخذ في الاعتبار التقارب والتكامل بين مختلف وسائل النقل الغياب التام لألية رؤية استراتيجية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الالتقائية بين مختلف أنماط النقل وبين المجالات الترابية، والاعتماد على برامج وطنية مجزأة تقيم القطاعات بين مكونات المنظومة الشاملة للنقل على المستوي البري والبحري والجوي.

انعدام التناسقية في السياسات العمومية نتيجة ضعف الحكامة المؤسسية والتدبيرية لأنماط النقل: تنوع المتدخلين، تضارب الاختصاصات، تشتت البرامج، تعدد الاعتمادات المالية، عدم تفعيل الالتزامات والاتفاقيات، وغيرها.

غياب سياسة عمومية تجعل النقل واللوجستيك وجهان لعملة واحدة انسجاماً مع الاتجاهات الجديدة لسلسلة التوريد، وذلك عبر ضمان الالتقائية والتناسقية بين برامج النقل والسياسة اللوجستية.

ضعف التنسيق بين الإدارة المركزية والإدارات الجهوية وبين المتدخلين والفاعلين على الصعيد الجهوي مما ينعكس سلباً على بلورة وتفعيل مخططات لوجستية جهوية ناجعة.

التباطؤ في تفعيل عمليات رقمنة المساطر والخدمات اللوجستية المحلية والدولية، خاصة في ظل الظرفية الصحية العالمية التي أبانت عن الأهمية القصوى للأدوات والوسائل الرقمية في القطاع اللوجستيكي (المواعيد عن بعد، الأداء الإلكتروني، تتبع مسار الشحنات، ...).

تفاقم التفاوتات المجالية بين مختلف الجهات والمناطق في ما يتعلق بحجم الاستثمارات القطاعية وتوفير خدمات النقل مما يعرقل بشكل قوي تحقيق العدالة المجالية في العديد من الخدمات الاجتماعية، خاصة على الصعيدين الصحي والتربوي.

غياب المنافسة الحقيقية وضعف المهنية في قطاع النقل، خاصة أمام فشل محاربة أشكال الريع، والاستثمار المحتشم في مجال النقل العمومي الجماعي، وتعثر العديد من المشاريع والبرامج في مجالات نقل الأشخاص والبضائع استمراراً.

تفاقم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لانعدام شروط السلامة، خاصة على مستوى السلامة الطرقية (الطرق المغربية من أكثر الطرق قتلاً حسب الإحصائيات: 10 قتلى تقريباً كمعدل يومي)، رغم التطور الملحوظ في الموارد المالية، مما يؤثر بشكل ملحوظ على أداء منظومة النقل ككل.

## 2. لتوجهات الاستراتيجية / الإجراءات المقترحة

بالنسبة للاتحاد، فإن الأمر يتعلق بتبني منطق جديد من حيث اعتبار النقل ليس فقط قطاعاً داعماً للقطاعات الحيوية فحسب، بل يعتبره قطاعاً أساسياً للاستثمار العام والقطاع الخاص الذي يساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية. لذلك نقترح العمل على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والحكامة من خلال:

أ. تطوير استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة تهدف إلى التكامل بين وسائط النقل (الطرق والسكك الحديدية والوسائل الجوية والبحرية)؛

ب. ابتكار من حيث السلامة التي تدمج عنصر السلامة على الطرق في المنظور العالمي للتنمية المستدامة؛

ج. التنقل المستدام على مستوى كل منطقة لتأطير خطط النقل والسفر على المستويين الجهوي والمحلي من خلال وضع المبادئ الرئيسية للتنسيق الجهوي مع ضمان تعزيز الشراكة والتعاون بين مختلف المناطق في هذا المجال.

د. الخدمات اللوجستية لتعزيز قدرات المناطق والمحافظات لضمان الاكتفاء الذاتي في المجالات الحيوية مثل الطاقة والمنتجات الغذائية الأساسية والصحة (في ظل الأزمة الناجمة عن كوفيد-19 الذي قد يتكرر في شكل آخر في المستقبل).

هـ. تطوير ومتابعة الخطة التنفيذية تشجيع وتعميم وسائل النقل الحديثة والبديلة (باستخدام التقنيات الجديدة وتلبية المتطلبات

البيئية) للنقل العام في المدن الكبرى ؛

. مراجعة سياسة تخطيط اعداد التراب وتوفير التمويل الكافي (الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمنح، إلخ) من أجل :

\* تعزيز النقل العام ، لا سيما في المناطق الحضرية الكبيرة،

\* الاستجابة لاحتياجات المستخدمين للطرق الأكثر عرضة لمخاطر الطريق ، ولا سيما إنشاء مسارات للدراجات ومساحات مخصصة للمشاة (معايير المشاة، ومناطق المشاة ، واللافتات المناسبة لإبطاء السرعة ، وإطلاق الأرصفة وغيرها) ؛

. وضع خطة رقمية للتموقع في مجال الخدمات اللوجيستية الذكية (اللوجيستيات 4.0) من خلال رقمنة العمليات، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد وتجويد الإجراءات والتنسيق الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة في لوجستيات الموانئ (وكلاء الشحن شركات النقل ، مشغلو المحطات ، إدارة الجمارك ، الخ..).

ج. إقامة حكمة فعالة وشفافة من خلال:

. إنشاء هيكل وطني لتوجيه وإدارة مختلف وسائط النقل بطريقة منسجمة ومتناسكة وموحدة تضع حداً للصلاحيات المتنافسة وانتشار المشاريع ؛

. إشراك الفاعلين الاقتصاديين والمنظمات المهنية في تطوير سياسة النقل العام والتنقل (سيارات الأجرة والحافلات والحافلات والشاحنات) ؛

. مراجعة أسلوب إدارة المؤسسات الوطنية في مختلف مجالات النقل الجوي والبحري والبري (الجمعية الوطنية للنقل واللوجستيات ، الشركة الوطنية للسيارات ، المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الوطني للمطارات ، المكتب الوطني للموانئ ، ..) من أجل ترشيد التنظيم الإداري ، وتعزيز الاستثمارات المالية وتعظيم الاستفادة منها ، ورفع مستوى الموارد البشرية ؛

. تطوير إطار تشريعي ومؤسسي لتنفيذ الخطط اللوجستية على المستوى الجهوي من أجل تعبئة الأراضي المناسبة ، وتسريع إنشاء المناطق اللوجستية وضمان تنسيق أكثر كفاءة بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الجهوية.

## القطب المجتمعي

يشكل القطب المجتمعي أحد المكونات الرئيسية للبرنامج الانتخابي للاتحاد الاشتراكي، والذي يهدف بالأساس إلى الاستجابة لانتظارات ومطالب الشعب المغربي وخصوصا الفئات الأكثر إقصاء أو تهميشا، وترجمة التوجه الحزبي على أرض الواقع وفق مبادئ الاشتراكية الديمقراطية. وضمن هذا القطب، يتم تفكيك المرتكزات التي كرست منذ عقود الفوارق المتعلقة بشروط الحياة والدخل خصوصا بالنسبة للنساء والشباب، وحرمتهم من إمكانيات الولوج للحماية الاجتماعية ومختلف الخدمات الأساسية التي تمكن من استقلالية الأفراد والمؤسسات المجتمعية، وفق نموذج وتصور يركز على منح الجميع إمكانية الإدماج الاجتماعي والإنصاف والاستقلالية.

وإذا كانت العدالة أساس الديمقراطية، فإن الحق هو أساس العدالة والضمن لتحقيقها في الواقع. فلا عدالة ولا ديمقراطية بدون ترسيخ قيمة الحق. لذلك، يسعى الاتحاد الاشتراكي إلى إحقاق الحق وإعماله داخل المجتمع بجميع مكوناته أملا في تجاوز الخلل الموجود في جميع القطاعات وفي جميع القوانين والتشريعات المتصلة بها. وتراهن مقترحات والتزامات الحزب على تجاوز الاختلالات التي عرفتھا السياسات الاجتماعية والقيام بعمليتين مترابطتين: محاربة الفوارق، وضمان التمكين المؤسساتي واللاقتدار الفردي، الذي يتيح للجميع وخاصة الشباب والنساء والفئات غير المحظوظة، التمتع بنفس الحقوق، وبنفس النفاذ والولوج إلى الفرص المتاحة حاليا أو في المستقبل، والمساهمة في التنمية، والاستفادة منها.

## الطفولة المغربية

تعتبر الطفولة المرحلة التي تمتد من الولادة إلى بلوغ سن الرشد، وتتصف بالنمو المستمر والتطور المتصاعد جسديا وعقليا، ويتم فيها تكوين الشخصية. ولذلك، فإنها تكتسي أهمية بالغة في حياة الإنسان، بحيث كلما كان النمو وكانت النشأة سليمة كانت الشخصية كذلك. من هنا، كان على جميع الفاعلين، دولة ومجتمعاً وأسرة، مهمة تنشئة الأطفال تنشئة سليمة وحمايتهم من الأخطار المحدقة بهم وتحسين ظروف عيشهم للوصول بهم إلى بناء ذات سليمة من جميع النواحي.

وفي هذا الإطار، تعدد السياسات العمومية الموجهة للأطفال أساس التخطيط المستقبلي لبناء مجتمع متماسك وإعداد جيل قادر على تحمل المسؤولية ومواجهة جميع التحديات. لكننا نلاحظ في المغرب أنه، وعلى الرغم من بعض الإنجازات المفيدة، فإن وضعية الطفولة ما زالت تحتاج إلى تطور فعال، وإلى تدخلات قوية من أجل بلوغ الحماية الشاملة والسليمة.

هكذا، يتبنى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية شمولية مصحوبة بإجراءات استراتيجية وأخرى استعجالية تستهدف أوضاع الطفولة في جوانب مختلفة: التشريع، المراقبة، التجهيزات وغيرها، وتسعى إلى تحسين وضعية الأطفال في مختلف الفضاءات المحيطة بهم مثل الأسرة، المؤسسات التعليمية، الفضاءات العمومية، وغيرها، مع محاربة الهشاشة عبر سياسية متوازنة قائمة على العدالة الترابية والاجتماعية.

### أ. الطفولة : حقوق مهضومة وواقع هش

- يقدر عدد أطفال الشوارع الذين لا مأوى لهم ولا يستفيدون من أية رعاية بحوالي 30.000 طفلة وطفل،
- تفاقم ظاهرة العنف الممارس ضد الأطفال، وخاصة العنف الجنسي، والذي تتعرض له بالخصوص الطفلات. ارتفاع نسبة زواج القاصرات والقاصرين حيث وصلت سنة 2013 إلى 11٪ وتخص 15235 طفلا، 99٪ منهم فتيات،
- أكثر من نصف مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة، يعملون في مجالات مختلفة، وأن أكثر من نصف هذا العدد فتيات، وأن 78٪ من الأطفال الذين يضطرون إلى العمل هم من أصول قروية.
- تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي في أوساط الطفولة حيث يترك 400 ألف طفل سنويا مقاعد الدراسة.

### ب. اختلالات متعددة وضعف في الحكامة

- فشل السياسات الاجتماعية بالمغرب يعود بالأساس إلى عدم قدرتها على تقليص الفوارق الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، الشيء الذي كرس الشعور بالظلم الاجتماعي و«الحكرة»، والذي

تعاني منه خاصة النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يتجسد في عدة صور منها التمييز والإقصاء والقهر الاجتماعي.

. تتنوع مظهرات الفوارق الاجتماعية ما بين الفوارق الترابية والفوارق بين الجنسين والعمرية، وهي مجموعة من التأثيرات وإرث اجتماعي يعيقون تحقيق إدماج اجتماعي متساو ومنصف للمغاربة جميعا. وتشكل الفوارق الاجتماعية ذلك العجز الاجتماعي المتمثل في الفقر، وهشاشة الأسر، وأممية الآباء والأمهات والصعوبات التي يجدونها في تتبع دراسة أبنائهم.

. تؤثر الفوارق وغياب العدالة الاجتماعية على فرص الحصول على الخدمات والحقوق الأساسية، وتشكل سببا رئيسيا في خرق حقوق الإنسان المكفولة للأشخاص، وذلك نتيجة التمييز والعنف وسوء المعاملة وانعدام سبل الوصول إلى العدالة.

. يؤدي ارتفاع مستويات التفاوتات الاجتماعية إلى تقليص فرص اكتساب المهارات، وتعثر الإدماج الاجتماعي والترقي الاقتصادي. كما يؤدي ذلك إلى ترسيخ أجواء التخوف والهشاشة وانعدام الأمن، ويقوض الثقة في المؤسسات والحكومة، ويزيد الشقاق والتوترات في المجتمع، ويثير العنف والنزاعات. . يعتبر غياب العدالة الاجتماعية عائقا أمام تطوير الرأسمال البشري، من خلال إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، وانعدام المساواة، وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تقديم حلول لأزمة فك الارتباط بين الفوارق الاجتماعية الأصلية الموجودة بين المواطنين والمواطنات ومستقبلهم الاجتماعي.

. تشكل الأعطاب التي عرفتتها حكام المنظومة الاجتماعية بالمغرب، إحدى أبرز أسباب تفاقم العجز الاجتماعي والفوارق الاجتماعية، نتيجة السياسات التي نهجتها الحكومات خلال العشرية الأخيرة، على كافة المستويات، ومقاومتها لكل تجديد، الشيء الذي تتحول معه كل إرادة التغيير إلى إصلاحات غير مكتملة.

. عدم تأهيل مراكز الرعاية الاجتماعية بشكل عادل يستفيد منه جميع المحتاجين، وعدم تلاؤم هذه المراكز مع حاجيات الأطفال (الأنشطة، المرافق، التجهيزات التأطير...). . عدم نجاعة التدابير المتخذة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة وعدم الأخذ بعين الاعتبار اختلاف فئاتهم وحالاتهم ومتطلباتهم.

. ضعف عمل الوزارة المكلفة بالقطاع على مستوى تأطير ومراقبة العاملين بدور الرعاية الاجتماعية ومداهم بالتجهيزات الضرورية وبالأطر وبالتكوينات. . عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الدولية الخاصة بالطفولة رغم موافقة المغرب عليها.

ويشكل غياب العدالة المجالية في التعامل مع قضايا الطفولة، عاملا رئيسيا في ضعف التدابير المتعلقة بتيسير ولوج الطفل إلى الخدمات الأساسية مثل الخدمات التربوية والصحية والترفيهية، مما يفرز تباينا صارخا بين أطفال المناطق الحضرية والمناطق القروية.

### III. مقترحات الاتحاد الاشتراكي من أجل ضمان الحماية والحد من التمييز اتجاه الطفولة

- . ضرورة بلورة استراتيجية وطنية عامة تنطلق من مضمون الدستور، والتشريعات الدولية الخاصة بالطفولة وتشرك جميع الفاعلين في الموضوع. تهدف هذه الاستراتيجية الى تبني مبدأ سمو حقوق الطفل على باقي الاعتبارات أو الأطراف.
- . وضع ترسانة قانونية وتشريعية شاملة تركز على الحماية والوقاية من كل أشكال انتهاك حقوق الطفل وتضمن له العيش الكريم والأمن، وذلك بتوفير جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية الخاصة به مثل الحق في التعليم والسكن اللائق والرعاية الصحية، والنفسية، والثقافية، والترفيهية.
- . دمج حقوق الطفل في السياسات العمومية وفي وضع ميزانيات القطاعات الوزارية، في المخططات الجهوية والإقليمية للتنمية وفي المخططات الجماعية، مع إنجاز تشخيص ترابي للأطفال ليتضمن تحديد الإشكاليات والحاجيات.
- . إنشاء لجنة جهوية لحماية الطفولة تعمل على ترجمة السياسة المندمجة لحماية الطفولة إلى مخططات عمل الجماعات الترابية، ووضع الميزانيات وتقييم المنجزات.
- . تكوين الفاعلين المكلفين بقطاع الطفولة في جميع المؤسسات المعنية للرفع من أدائهم في التعامل مع الأطفال مثل الصحة، الدرك، الأمن، العدل، الخ.
- . اتخاذ تدابير وقائية للحد من ظاهرة تشغيل الأطفال.
- . بلورة خطة وطنية لمحاربة الهدر المدرسي مصحوبة بإجراءات عملية تمكن من القضاء على الظاهرة، مع التعميم الكلي لإجبارية التعليم ووضع خطط زجرية لمخالفه.
- . بلورة استراتيجية وطنية خاصة بالتنشيط والترفيه والتخييم الموجه للأطفال في وضعية صعبة، مع تشجيع وتسهيل إجراءات التكفل.
- . دفع الجماعات المحلية على إحداث وتمويل فضاءات عمومية مندمجة للتنشيط التربوي لفائدة الأطفال.



« ليس من حل إلا أن نعيش زماننا وان نتوجه نحو المستقبل بمساهمة كاملة من النساء اللواتي يعتبرن – كما أثبتت تجارب الدول الديمقراطية المتقدمة – فاعلا محوريا في البناء الديمقراطي وطرفا أساسيا في معادلات التنمية والرقمي المجتمعي» (مقتطف من الأرضية التوجيهية للكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي: «من أجل تأطير النقاش الاتحادي حول تدبير الوضعية الراهنة – استشراف المستقبل: «جائحة كورونا فرصة لانطلاق النموذج التنموي الجديد على أسس سليمة»، ماي 2020).

يعد إنصاف النساء من المواضيع الأساسية التي حظيت باهتمام الحكومات منذ تسعينات القرن الماضي. وقد استطاعت النساء أن تحصلن على عدد من المكتسبات الهامة في جميع الميادين السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية.

لكن ورغم تنصيب الفصل 19 من الدستور على: «تمتع المرأة والرجل، على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية الواردة في هذا الباب من الدستور وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب...»، نلاحظ أنه بعد انتخابات 2011 ولما يناهز عشر سنوات متتالية، لم يتم التفعيل الجيد للدستور بما يتوافق مع روحه ومقتضياته، خاصة تلك المتعلقة بحقوق النساء. وبالعكس من ذلك، طغت على القرارات الحكومية ومشاريعها القانونية النظرة الرجعية المحافظة للمرأة ودورها في المجتمع، مما نتج عنه قلق عميق لدى المجتمع السياسي والمدني جراء تعطيل المسلسل الإصلاحية للمحرر للنساء والمجتمع عموما.

من هنا، يصر الاتحاد الاشتراكي، تبعا لمبادئه وتصوراته الديمقراطية الاشتراكية الحداثية، على مواجهة هذا التأويل المحافظ الذي يضرب المساواة بين الجنسين في العمق، وبالتالي الدفع نحو بناء مجتمع يتسع لجميع الطاقات دون التمييز على أساس الجنس، والعمل على إدماج فعلي للنساء في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، وتحقيق المواطنة الكاملة.

### 1. معطيات مقلقة تضر بحقوق النساء

الوضعية المالية للنساء تدهورت خلال فترة الحجر الصحي، بسبب هشاشة وضعيتهن في سوق الشغل، حيث شكلت الأجور مصدر الدخل الرئيسي بالنسبة لـ 18٪ من الأسر التي ترأسها نساء، مقابل 25,5٪ من الأسر التي يرأسها رجال.

ما زالت النساء تعانين من التمييز في الأجور وشروط العمل، كما أن معدل النساء العاملات في الوسط الحضري قد تراجع بنسبة 18٪، وأن 82٪ من نساء المدن لا يشتغلن، وهو ما يعني أنه ليس لديهن دخلا ماديا أو وضع اجتماعيا، وهذا يشكل تهديدا لقدرتهم على ممارسة حقوقهن الأساسية.

رغم أن النساء يشغلن ثلث الوظائف العليا في المغرب وأكثر من نصف العمال والمستخدمين، إلا أن اللواتي يتوفرن على حساب بنكي لا يتجاوز 27٪ مقابل 52٪ لدى الرجال.

ويتركز عمل النساء المغربيات في القطاعات التي تعرف بصعوبة ظروف العمل فيها مثل الفلاحة والعمالة المنزلية والملابس والنسيج، إضافة إلى الاقتصاد الموازي، كما تواجه النساء صعوبات للانخراط في العمل النقابي.

كما أظهرت تقارير أخرى أنه من بين 13,4 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة، أزيد من 7,6 مليون تعرضن للعنف كيفما كانت أشكاله ومجالاته وهو ما يمثل 57 في المئة من النساء. وأوضح المصدر ذاته أن معدل انتشار العنف يبلغ 58 بالمئة في الوسط الحضري (5,1 مليون امرأة) و55 بالمئة في الوسط القروي (2,5 مليون امرأة). كما كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن المرأة ليس دائما بمقدورها، وفي المدن أكثر من البوادي، ولوج الفضاءات العامة بكل أمان والاستمتاع بها على قدم المساواة كالرجال بسبب العنف الذي قد يمارس ضدهن بهذه الفضاءات.

إنها إذا اختلالات كثيرة ومتنوعة وتكتسح جميع المستويات ومنها:

### المستوى القانوني:

الاختلالات القانونية تتجلى في مجموع القوانين التي تم سنها في العشر سنوات الأخيرة والتي تحمل نفحة المحافظة والتمييز ضد النساء وتكرس بالتالي الوضعية الدونية لهن، أو القوانين التي سنت قبل هذه الحقبة ولم تعد تسير تطور المجتمع، والتي لم تحين، بل وتم تعميق الطابع المحافظ لها. نركز فيما يلي على ثلاث أمثلة وهي مدونة الأسرة، قانون مناهضة العنف ومدونة الشغل.

### II. مدونة الأسرة:

بعد مرور 16 سنة على صدور هذه المدونة التي شكلت ثورة حقيقية وقتها، وبعد تطور الواقع المجتمعي، والوعي الجماعي، وطول الممارسة تبين قصورها وضعفها وعدم تماسك موادها بل وتناقض كثير من موادها فيما بينها سواء بخصوص توثيق الزواج بالنسبة للمتزوجين بدون عقد (المادة 16)، أو زواج القاصر (المادة 20) وتناقضها مع المادة 19 التي تحدد سن الزواج في 18 سنة، أو كيفية تقسيم الأموال المشتركة، أو البنية إثباتها وترتيب الآثار عنها والحضانة و الولاية على الأطفال. كذلك نسجل اختلالات مهمة بخصوص صندوق الدعم، كصعوبة الوصول إليه نظرا لتعقد شروط الولوج سواء على المستوى الإداري أو المادي مما يتطلب ضرورة إصلاحه.

بالإضافة إلى نقائص النص القانوني نلاحظ محدودية اجتهادات القضاة، بل وغلبت الطابع المحافظ لدى الكثير منهم، وتناقض المحاكم فيما بينها، وعدم مسايرة البعض منهم للتطور العلمي وعدم الالتزام بروح الدستور، خاصة على مستوى احترام حقوق الانسان وسمو المواثيق الدولية، مما يحتم ضرورة إدراج تعديل لمدونة الأسرة بشكل مستعجل.

### III. قانون محاربة العنف ضد النساء (القانون 13-103)

أثار هذا القانون نقاشا كبيرا ولاقى انتقادات جمة من طرف الجمعيات النسائية والقطاعات النسائية الحزبية الحديثة، ويمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية:

. افتقاره إلى ديباجة توضح المرجعية التي تم اعتمادها والاستراتيجية التي تم تحديدها وكذلك السياق العام المؤطر له.

. أنه اكتفى بإدخال تعديلات جزئية على القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، في الوقت الذي يتطلب القضاء على العنف إصدار قانون مستقل عن القانون الجنائي، قانون شامل يتضمن الوقاية والحماية والتكفل وعدم الإفلات من العقاب.

. كما أن تنصيبه على تنازل الضحية عن الشكاية فيه ضرب لدور النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية خاصة حينما تكون جرائم العنف ضد النساء خطيرة جدا مما يستلزم البقاء على دور النيابة العامة ضمانا للمحاسبة.

. لم يشر القانون إلى كيفية التعامل مع وسائل الإثبات والتي تعاني منها النساء خاصة بالنسبة للعنف داخل بيت الزوجية، وأبقى على وسائل إثبات تقليدية رغم خصوصية هذا النوع من الجرائم، وبالتالي يجب اعتبار الضحية موضوع الاعتداء كشاهدة.

. وفي حديثه عن جريمة التحرش الجنسي يربطها بالإمعان في التحرش وهو مفهوم فضفاض وغامض مما يترك المجال للسلطة التقديرية للقاضي وهو أمر سيختلف من واحد لآخر تبعا للمرجعية الفكرية لكل واحد.

. بالنسبة لآليات التكفل بالنساء ضحايا العنف (آليات الحماية) تحدث النص عن خلايا ولجن التكفل (المحلية والجهوية والوطنية) التي ستتولى مهام الاستقبال والاستماع والتوجيه والمراقبة وذلك على مستوي المحاكم الابتدائية والاستئناف وممثلي الإدارة. وتحدث القانون أيضا عن نص تنظيمي سيخرج إلى الوجود، لكنه ما زال غائبا.

. تبخيس هذا القانون لدور المجتمع المدني وعدم إشراكه رغم تنصيب الدستور على أهمية هذا القطاع ورغم فعاليته ونشاطه في هذا المجال لأن الجمعيات النسائية هي أول من خلق مراكز إيوان النساء المعنفات وتعمل بشكل تطوعي دون مساعدة من طرف الدولة.

. غياب أي إشارة لتكوين ومواكبة المتدخلين في هذا المجال، من شرطة ودرك وغيرهم.

هكذا يتضح أن هذا القانون يحتوي على مجموعة من النواقص ولا يفي بالتصدي لظاهرة العنف ضد النساء التي تتزايد بشكل كبير والتي تكلف الدولة والمجتمع فاتورة باهظة على المستوي الصحي والمالي. خاصة وأن نسبة الإفلات من العقاب مرتفعة إذ لا تعرض على المحاكم إلا نسبة ضئيلة من الحالات حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط. ويمكن التأكيد على أن تنامي هذه الظاهرة تساعد عليه محدودية آليات الحماية والتكفل بالنساء ضحايا العنف، وغياب الوقاية منه في القوانين المؤطرة، وفي كل السياسات العمومية ذات الصلة كالتربية والتعليم والإعلام. كما يرجع هذا التنامي إلى انعدام الاستقلال الاقتصادي

لبعض لنساء ضحايا العنف وتدني وضعيتهن الاجتماعية وكذا الجهل بحقوقهن وبالطارات المساعدة.

#### IV. مدونة الشغل:

أدى تطور المجتمع إلى خروج النساء إلى سوق الشغل وانخراطها في الحياة المهنية وأدى بها ذلك إلى الانخراط في الجهود الجماعية والتفاعل مع المجتمع وبالتالي السعي وراء التمكين الاقتصادي.

لكن إلى أي حد استطاعت النساء المغربيات المشاركة في الحياة الاقتصادية مع عدم وجود رؤيا واضحة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان العمل. فالنساء في البادية مثلا تقمن بأعمال شاقة، حيث تجمعن بين العمل الفلاحي من زرع وجني وتربية المواشي والعمل المنزلي، لكنهن تشكلن الفئة الأكثر هشاشة في الوسط الفلاحي نتيجة مجموعة من الأسباب على رأسها العقلية الذكورية السائدة والتهميش المؤسساتي، فضلا على صعوبة النفوذ إلى ملكية الاراضي واستغلالها.

ورغم تنصيب مدونة الشغل على رفض جميع اشكال التمييز، هناك صعوبات تعترض الأجيال أو طالبة العمل عند محاولة إثباتها لتمييز المشغل بين الأجراء في الاستخدام أو الامتيازات أو الأجر، فلا وجود لكيفية الاثبات في حالة وجود تمييز، هذا زيادة على وجود نسبة مهمة من النساء يعملن بدون عقد مكتوب، ولا يتوفرن على تغطية صحية وفي قطاعات غير محمية، ومن ثمة لا تشملهن مدونة الشغل، هذا زيادة على أن الأغلبية الساحقة للنساء القرويات يعملن بدون أجر وفي ظروف صعبة مهددة لسلامتهن. وعدد مهم منهن يعملن في قطاعات ذات التأهيل الضعيف، أو في مهن تتسم بالهشاشة وأغلبهن لا يستطعن الحصول على قروض، لذلك فالنساء أكثر تعرضا للهشاشة والتهميش لأن أغلبهن عاملات فلاحيات أو مساعدات عائليات أو يعملن في الاقتصاد غير المهيكل.

#### 1 - المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

كل التقارير الدولية المغرب في المراتب الدنيا فيما يتعلق بالتفاوت بين الجنسين حيث احتل المغرب المرتبة 133 من أصل 142 سنة 2014. أما على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة فيحتل المغرب المرتبة 135. كما يحتل المرتبة 24 من أصل 30 فيما يتعلق بسياسات وآليات دعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الامكانيات القوية.

كل التقارير الوطنية تنبه إلى تراجع نسبة النساء المنخرطات في سوق الشغل من 28.1 في المئة سنة 2000 إلى أقل من 20 في المئة سنة 2019، وأن ثلاث أرباع النساء العاملات تشتغلن مساعدات منزليات. أما البطالة الطويلة الأمد والتي تطال الشباب خاصة خريجي التعليم العالي فهي تمس 26.8 في المئة من النساء مقابل 14.8 ٪ من الرجال سنة 2013.

من جهة أخرى لا تمثل النساء سوى ثلث الأطر العليا بينما يمثلن أكثر من النصف في صفوف العمال المستخدمين (52.8 في المئة). كما أنهن حاضرات بقوة في القطاعات التي تتميز بالهشاشة كالفلاحة والعمل المنزلي والاقتصاد غير المهيكل. وتصل نسبة موظفات الإدارات العمومية 43 في المئة من مجموع

العاملين في القطاع، ولكن أغلبهن في السلاسل الدنيا ولا تصل نسبة تمثيلهن في مناصب المسؤولية سوى إلى 23 في المئة.

وتجد النساء صعوبة في الوصول إلى مصادر التمويل من أجل خلق المقاولات النسائية عكس القروض الصغرى والتي وصلت إلى 55% من المستفيدات سنة 2013، لذا فالمقاولات النسائية لا تصل إلا إلى نسبة 12 في المئة من مجموع المقاولات وأغلب هذه المقاولات النسائية.

أما الأسباب التي ساهمت في خلق هذا الوضع البئيس، فهي كثيرة ومتداخلة، يرتبط فيها ما هو اقتصادي بما هو اجتماعي وثقافي، منها انتشار الأمية بنسبة كبيرة بين صفوف النساء وخاصة في البادية، والتقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين، وحصر أدوار النساء في الأشغال المنزلية والدور الإنجابي. وإن كانت هذه الأسباب لا تغدو أن تكون مبررات للإقصاء فقط. فإذا كان من الممكن ذكر ارتفاع نسبة الأمية بين النساء بالمقارنة مع الرجال، فإن هذا التبرير للحيف ضد النساء، يظل هشاً بالنظر للتفوق الدراسي للنساء في المغرب منذ سنين وفي جميع المستويات الدراسية، مما يدل على وجود تمييز ممنهج ضد النساء لإقصائهن من الحياة العامة، ومن السوق الشغل، والفعل الاقتصادي، رغم توفرهن على جميع المؤهلات.

### المرأة السجينة

هذه الفئة من النساء لم يتم التطرق إليها في أي برنامج حكومي سابق على الرغم من أنها تعيش هشاشة مزدوجة، الأولى بسبب جنسها، والثانية لكونها مسلوقة الحرية. وحسب التقارير الدولية والوطنية تشكل نسبة المرأة السجينة أقلية صغيرة جدا حيث تصل نسبتها إلى 5٪ على الصعيد العالمي، و3٪ على الصعيد الوطني.

ويترتب عن سجن النساء مشاكل مركبة تنعكس سلبا على الأسرة والأبناء لكونها في الغالب هي المسؤولة عن تربيتهن ولذلك يترك غيابها أثرا سيئا عليهم. إن المرأة السجينة تحتاج إلى اهتمام كبير وعناية فائقة لإعادة إدماجها داخل المجتمع بصورة إيجابية.

معطى 3% المذكورة أعلاه (أي سجينة واحدة من بين 25 سجين تقريبا)، يخلق مشاكل للإدارة في تجهيز السجون أو توفير أجنحة خاصة بالسجينات، ولذلك يتم وضعهن في ملحقات أو سجون مؤقتة تكون بشكل عام تفتقر للتجهيزات التي تراعي وضعهن الاستثنائي والخاص باعتبارهن فئة هششة داخل فئة هششة كبيرة (المساجين بشكل عام). ولذلك لابد من تدابير محكمة لعلاج أوضاع هذا النوع من النساء نظرا للفراغ التام الذي تعرفه هذه الفئة.

### 3 - المستوى السياسي والمساهمة في صنع القرار:

لأحد ينكر المسار التطوري الذي شقته المرأة على المستوى السياسي والذي عرف منحى تصاعديا مهما بولوجها قبة البرلمان سنة 1993 وحصولها على مقعدين (الفريق الاشتراكي) وكذلك سنة 1998، لكن القفزة الكبرى كانت سنة 2002 بمجيء اللائحة الوطنية التي مكنت النساء من 30 مقعدا. وتتالى هذا الصعود بمجيء اللائحة الإضافية سنة 2009 بالنسبة للانتخابات الجماعية.

أما الجديد الذي أتت به القوانين التنظيمية للانتخابات 2021 فيتجلى في تعويض اللائحة الوطنية للنساء باللوائح الجهوية التي يجب أن يخصص جزء منها للنساء وبالخصوص المرتبتان الأولى والثانية مع اعتماد الثلث في باقي المجالس (الأقاليم والجهات).

وتدخل اللائحة الجهوية في إطار القانون التنظيمي الخاص بمجلس النواب الذي ينص على أن هذا المجلس يتألف من 395 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة ويتوزعون على الشكل التالي: 305 عضوا ينتخبون طبقا لأحكام المادة 2 في القانون السابق، و90 عضوا ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية الجهوية، وهذه هي التي سيتواجد فيها النساء، ويحدد العدد بالنسبة لكل لائحة حسب عدد السكان وفق آخر إحصاء وطني.

هذا ويعتبر الحقل السياسي استثناءً مقارنة بالعمل الجمعي والنقابي والاقتصادي، حيث تسجل الاختلالات التالية:

- . ضعف التمثيلية النسائية في المناصب العليا ومراكز صنع القرار،
- . ضعف التمثيلية النسائية داخل المؤسسات النقابية والجمعوية والهيئات المهنية،
- . سيادة العقلية الذكورية التي تقف سدا منيعا أمام المساواة الكاملة.

### ٧. استراتيجية الاتحاد الاشتراكي للنهوض بأوضاع النساء

#### 1. المستوى القانوني:

إن تعديل مدونة الأسرة أصبح ضرورة ملحة للقطع مع تناقضات النص أو ضباية بعض مقتضياته، وضمان حقوق وكرامة كل الأطراف على قدم المساواة وسمو الدفاع عن حقوق الأطفال. وفي انتظار ذلك وبموازاته نقترح ما يلي:

- . إعادة النظر في تكوين القضاة لضمان تشبعهم بالمرجعية الحقوقية وروح الدستور.
- . ضرورة التأشير (يجب أن يشير في حكمه للنص القانوني الذي اعتمده) هذا الإجراء يضمن للمتقاضين أمنا قضائيا ومساواة أمام القانون.
- . إصلاح صندوق التكافل العائلي بتبسيط مساطر الولوج إليه.
- . توسيع اختصاصات هذا الصندوق ليشمل فئات أخرى من النساء مثلا المعنفات بجميع أشكالهن: عنف جسدي، لفظي، معنوي، اقتصادي، جنسي.
- . استغلال موارد هذا الصندوق مادام أنه يسجل فائضا (لصعوبة الوصول إليه من طرف المشتكيات)

- في بناء دور لإيواء النساء المعنفات وأبنائهن، وخلق مراكز للمواكبة وإعادة الإدماج الاجتماعي.
- تعديل قانون الاتجار بالبشر وذلك بإضافة المواد التي سبق أن أوصى بها مقترح قانون تقدم به الفريق الاشتراكي بمجلس النواب خاصة المادة 23 من المقترح التي تقول : « يعفى ضحايا جرائم الاتجار بالبشر من رسوم الدعوى المدنية التي يرفعونها للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن استغلالهم فيها»، وكذلك المادة 24 التي نصت على «وجوب إحداث السلطات العمومية صندوقا لمساعدة الضحايا» بواسطة نص تنظيمي، وأنه يمكن تعديل النص بما يتيح إمكانية إحداث هذا الصندوق الذي قد يكون هو نفسه صندوق التكافل الاجتماعي،
- الاعتراف قانونيا وتشريعيا بالأسرة التي تقودها الأم العازبة ذلك أن عدم الاعتراف بها يخلق مشاكل وتعقيدات قانونية وإدارية واجتماعية بالنسبة للأطفال خاصة فيما يتعلق بالحالة المدنية وعند وصول الأبناء سن التمدرس، ناهيك عن الضرر النفسي الذي يلحق الأم والأبناء من جراء غياب هذا الاعتراف،
- تأهيل دور الولادة بالعالم القروي وتحسين جودة التكفل بالنساء الحوامل: نظرا لارتفاع عدد وفيات الحوامل أثناء الولادة.
- ضرورة مراجعة قانون محاربة العنف ضد النساء بشكل جذري (رغم حداثة ظهوره) كي يحقق الأهداف المنشودة ألا وهي حفظ كرامة النساء وسلامتهن قبل كل شيء، ويصبح أكثر نجاعة وفائدة وذلك من خلال إدخال النقاط التالية:
- وضع ديباجة توضح السياق العام والاستراتيجية المرسومة والمرجعية المعتمدة لكي يصبح أكثر وضوحا،
- تشديد العقوبات،
- توسيعه ليشمل الوقاية والحماية وجبر الضرر بالنسبة للنساء ضحايا العنف والتأجيات منه مع ضرورة التكفل بهن، وتوفير التوعية اللازمة للضحايا المحتملين وللسلطات المتدخلة في هذا الشأن،
- النص على تدابير خاصة لتطوير عمل الخلايا المكلفة بالنساء ضحايا العنف من خلال رؤيا قائمة على المقاربة الحقوقية والنوع الاجتماعي،
- وضع تدابير مناسبة تكفل وصول النساء إلى العدالة واستفادتهن من المساعدة في حالة تعرضهن للعنف أو للطرد التعسفي، وتبسيط المساطر الإدارية لضمان حصول النساء المعنفات على حقوقهن، مع إعفائهن من التكاليف المادية المترتبة،
- خلق مراكز الإيواء وتجهيزها بكل اللوازم الضرورية، صحية طبية، استشفائية اجتماعية وتمويلها من ميزانية الجماعات الترابية،
- خلق خط أخضر خاص بالنساء ضحايا العنف قصد التبليغ.
- ضرورة تحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة في مجال الشغل مع اتخاذ التدابير والعقوبات الصارمة ضد كل من يهملش المرأة العاملة. من أجل تمتع المرأة بحقوقها في العمل يجب:
- العمل على توعية النساء بحقوقهن عبر محاربة الأمية القانونية في أماكن العمل،

. تقوية جهاز مفتشية لتعزيز المراقبة.

## 2 - وبشكل أخص بالنسبة للعاملات:

. تفعيل قانون العاملات المنزليات 19.12، ووضع التدابير والإجراءات الكفيلة لتمتع النساء العاملات في هذا القطاع بشروط العمل اللائق،  
. إصلاح صناديق الحماية الاجتماعية بما يضمن استفادة النساء الأجيرات من نفس حقوق زملائهن الرجال سواء بالنسبة للتغطية الصحية أو التقاعد.

## 3 - بالنسبة للموظفات:

وضع استراتيجية لمأسسة النوع الاجتماعي على صعيد كل وزارة وكل قطاع اقتصادي،  
أعداد تقييم سنوي لتشخيص وتحليل الفوارق القائمة على النوع،  
وضع خطة لضمان تحقيق المناصفة في مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية في أفق 2030.

## 4 - وبالنسبة للمقاولة:

. اتخاذ إجراءات تمييزية لصالح المقاولات النسائية للاستفادة من البرنامج المندمج لصالح المقاولات،  
. وضع خطة لرفع تمثيلية المقاولة النسائية في النسيج الاقتصادي إلى حوالي الضعف أي إلى 20% المئة في أفق 2026،  
. اعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد في مجالات التكوين والمواكبة لتنويع مجالات المقاولة النسائية،  
. التنصيص على ضرورة احترام مجالس الإدارة ولجن المراقبة للشركات المسجلة في البورصة كمرحلة أولية، على ثلث من النساء على الأقل في أفق 2026.

## VI. المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

إن إدماج النساء في النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات والرفع من وثيرة النمو عموماً. وبشكل خاص وجب:  
. وضع قانون يلزم جميع الهيئات المدنية والنقابية والمهنية بتمثيلية الثلث للنساء في افق المناصفة،  
. نهج مقاربة عرضانية لأوضاع النساء، والقضاء على الإكراهات المختلفة والمتعددة المرتبطة بهن داخل سوق الشغل،  
. القضاء على الأمية ومحاربة الهدر المدرسي،  
. الرفع من درجة الوعي الجماعي والمجتمعي اتجاه النساء باعتبارهن نصف المجتمع ويمكنهن أن يساهمن بقوة وفعالية في الاقتصاد الوطني،  
. محاربة الصور النمطية السائدة داخل المجتمع عن المرأة ومحاربة الفكر الذكوري، مع نشر ثقافة حقوق الانسان التي تؤكد على المساواة والحرية والحق في العمل الذي يحقق الكرامة.



## تحسين وضعية المرأة السجينة

الأخذ بإعلان لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 19 والتي تقول ما يلي: «على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تزويد الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، والموظفين العموميين المسؤولين عن تنفيذ سياسات درء العنف ضد النساء والتحقيق فيه والمعاقبة عليه، بتدريب يجعلهم واعين لاحتياجات المرأة». أو المادة 4 التي تقول «لا يعتبر من قبيل التمييز التدابير التي تطبق بحكم القانون والتي لا تستهدف سوى حماية الحقوق والأوضاع الخاصة بالنساء، لا سيما الحوامل والأمهات والمرضعات...».

هناك مجموعة من التوصيات الأخرى يمكن اقتراحها في هذا الإطار مثل:

- . توفير المنشآت الخاصة والضرورية لتوفير الرعاية والعلاج قبل الولادة وبعدها.
- . اتخاذ الترتيبات لجعل الأطفال يولدون في مستشفى مدني.
- . إنشاء دور حضانة لأطفال السجينات مجهزة بموظفين مؤهلين.
- . التوظيف الكافي لموظفات عنابر النساء.
- . تأسيس التفتيش واسناده لموظفات بالإضافة الى التفتيش غير الحكومي.
- . الفصل الكلي لهن في السجون عن المساجين الرجال.
- . انشاء أجنحة مخصصة للزيارة.
- . السماح لأطفالهن بزيارتهم ليوم كامل أو طوال عطلة نهاية الأسبوع.
- . الحصول على التعليم والتدريب والعمل في تمييز إيجابي لأن معظم السجينات تكن أميات وغير مؤهلات بالشكل الكافي.
- . أن يتمتعن عموما برعاية صحية.
- . الاستعانة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية في إعادة ادماجهن بالمجتمع.
- . تسهيل إعادة أطفالهن اليهن وعدم اعتبارهن أمهات غير صالحات أو كما يسميهن القانون المغربي «إعطاء القدوة السيئة».

## VII. المستوى السياسي والمساهمة في صنع القرار:

إن الرفع من تمثيلية النساء على مستوى التسيير المحلي والاقليمي والجهوي، وفي مراكز صنع القرار، لا يتطلب فقط تعديل التشريعات بشكل جذري، ولكن يحتاج أيضا إلى مقارنة سياسية شاملة تنطلق من: العمل على بناء عدالة سياسية واقتصادية لصالح النساء انطلاقا من تفعيل الإيجابي لمقتضيات الدستور، وحظر كافة أشكال التمييز ودعم المشاركة النسائية في مختلف المجالات المجتمعية والتمكين الاقتصادي للنساء.

. اعتبار النساء مواطنات كاملات الأهلية.

. اعتراف الدولة بالعمل المنزلي غير المأجور للنساء في أفق التعويض عنه، وإقرار سياسات تقوي الاقتصاد الاجتماعي لصالح التمكين الاقتصادي للنساء.

. اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي في جميع السياسات العمومية، وفي وضع الميزانية العامة للدولة.

- . ملاءمة التشريعات والقوانين الوطنية مع المواثيق والقوانين الدولية.
- . إعادة النظر في القانون المنظم لهيئة الإنصاف والمصالحة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- . ضرورة تحقيق مطلب المناصفة لأنه المطلب والآلية التي يمكن ان تحقق المساواة التي أكد عليها الدستور في الفصل 19.



## الشباب

الشباب هو المتضرر الأساسي من غياب سياسات تقليص الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى يعد موردا بشريا مساهما في تحقيق العدالة الاجتماعية. ويعود اهتمام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى وعي مناضليه ومناضلاته المشترك أنه حان الوقت لتجاوز إعلان النوايا التي عانى منه الشباب المغربي خلال العشرية الأخيرة، وضرورة تبني سياسات وطنية تعزز المكتسبات الدستورية وترجم الخطب الملكية وتجنب المجتمع المغربي التفكك وتهديد السلم الاجتماعي.

ويقتضي تحقيق العدالة الاجتماعية أن نجعل الشباب في صلب البرامج والاستراتيجيات التي تصدرها القطاعات الحكومية المغربية؛ وأن نعمل على تجاوز الرؤية القطاعية التي تفتقد للشمولية والاندماج والتنسيق.

كما يتطلب ضمان الانصاف والاندماج الاجتماعي للشباب توفر الدولة المغربية على أجهزة للرصد والحكمة وتدبير الشأن الشبابي. حيث يحرص حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وتبعا لتصوره الاشتراكي الديمقراطي على تحقيق مجتمع متوازن يحتل فيه الشباب موقعا خاصا من حيث المشاركة السياسية والتأثير في السياسات العمومية والمساهمة في التوافق الوطني حول الاختيارات المستقبلية الكبرى.

### 1. التشخيص

على المستوي الاجتماعي، هناك أعطاب كثيرة في مجال التعليم، والدليل على ذلك ارتفاع نسبة الهدر المدرسي. وأن نسبة البطالة تصل إلى ضعف المعدل الوطني أي 20 في المئة، وأن أغلبية الشباب المشتغلين يعملون بالقطاع غير المهيكل، وأنها تستهدف بشكل كبير الشباب الحاصل على الشهادات العليا نظرا لتقليص المناصب المحدثثة في القطاع العام وعدم ملاءمة شهادات التعليم العمومي مع حاجات المقاولات الخاصة، كما يعانون أيضا من مشاكل وصعوبات على مستوى الرعاية الصحية. كل هذا يؤدي إلى إقصاء الشباب عن المشاركة في الحياة الاقتصادية والمدنية مما يخلق أعطابا في عجلة التنمية داخل المجتمع.

كما تدل الدراسات الرسمية المغربية على عزوف الشباب عن الحياة السياسية والنقابية وأن نسبة 10 إلى 15 في المئة منهم لا يتوفرون على تغطية صحية، هذا ناهيك عن انحراف عدد مهم منهم وانزلاقهم في عالم المخدرات والجريمة والتطرف.

ونظرا لكل ذلك يتجه كثير من الشباب اليائس، سواء كان متعلما وحاصلا على شهادات عليا أو كان غير متعلم، إلى الهجرة سواء السرية أو النظامية، والتي ينظر إليها كخلاص ونجدة.

## 11. مقترحات الاتحاد الاشتراكي لضمان الانصاف والادماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب

- . خلق مناخ منفتح ومتنوع ومتعدد من أجل تطوير منابر للحوار المستمر يجمع كل الأجيال ويرسخ التوافق الوطني حول سياسة عمومية وطنية مندمجة، مهمتها الأساسية الحد من تأثير الفوارق الاجتماعية والمجالية على الشباب المغربي،
- . إرساء إطار قانوني وتنظيمي يلزم القطاعات الحكومية باتخاذ التدابير الضرورية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، كما يحثها على توفير فضاءات وأماكن تتيح للشباب في الأحياء والقرى التوفر على فضاءات للترفيه والثقيف والرياضية،
- . إعادة الاعتبار وتمكين مؤسسة «دار الشباب» باعتبارها مؤسسة لعمل القرب من الآليات القانونية والمؤسسية والبشرية والتعاقدية من أجل تعزيز مشاركة الشباب في خلق الثروة، واختيار مشاريعهم في الحياة بكل حرية،
- . تطوير هندسة جديدة للمؤسسات الحكومية المعنية بتدبير وحكامه الشأن الشبابي، حتى تتمكن من إرساء سياسة وطنية عرضانية للإدماج الاجتماعي للشباب، تنبني على توحيد جهود القوس الحية (الحكومة، المجالس المنتخبة، الشباب، الأحزاب، القطاع الخاص، المجتمع المدني...) من أجل تحرير الطاقات الإبداعية الكامنة للشباب،
- . جعل تطوير القدرات الفردية والجماعية للشباب خصوصا في وضعية إعاقة، في صلب الخدمات الاجتماعية الأساسية، من خلال تمكين الشباب من التكوين الملائم مدى الحياة، واكتساب قاعدة مضمونة ومشاركة من المعارف الأساسية والوظيفية وتنمية مؤهلاتهم العملية،
- . وضع تدابير وإجراءات وآليات للتمييز الإيجابي مبنية على السن أو الجيل (بطاقة خدمات الشباب، صندوق دعم الفرص الاقتصادية للشباب...) قصد تسهيل ولوج الشباب إلى العمل اللائق والخدمات العمومية الأساسية والارتقاء الاجتماعي وتعزيز ثقتهم في مؤسسات بلادهم.
- . اعتماد نظم تديرية تقوم على مشاركة الشباب في صنع القرار سواء الترابي أو القطاعي، تساعد على الحصول على المعلومات وتحقيق الإدماج في مجتمع متضامن.
- . خلق تعبئة وطنية حول برامج خاصة بالشباب، لاسيما أولئك الذين يعيشون في وضعية هشاشة (الشباب في وضعية إعاقة، والشباب بدون مأوى، والشباب دون تعليم أو شغل أو تكوين مهني...)، حتى تتمكن الدولة من ادماجهم بشكل متساو ومنصف في المجتمع.



## الأشخاص في وضعية إعاقة

هدفنا بناء وطن يتسع للجميع، كيفما كانت أحوالهم وأوضاعهم، بناء على مقومات المواطنة الفاعلة والتي تتأسس على كون لكل مواطن(ة) حقوق يجب أن يتمتعوا بها وواجبات يجب أن يلتزموا بأدائها في حدود إمكانيات كل منهم.

ويتأسس اختيار حزب القوات الشعبية لمرتكز ضمان الادمج الاجتماعي للمغاربة في وضعية إعاقة على تشخيص الإعاقة، إذ يعتبر أن التشخيص لا يجب أن يركز على وجود الشخص في وضعية إعاقة في حد ذاته، وإنما على التفاعلات مع البيئة التي يعيش فيها، بحيث أصبح هذا الشخص يعبر عن الاختلاف، وأصبحت الإعاقة مسؤولية مجتمعية.

وتعتبر الإعاقة نتيجة للسياق الاجتماعي الذي يولد الحواجز والمعيقات التي تمنع الشخص من التعبير عن ذاته ومن التعلم والمشاركة والاندماج، وهذا ما يبرر الانتقال من استعمال عبارة «الشخص المعاق» الشخص ذي الإعاقة، إلى استعمال عبارة «الشخص في وضعية إعاقة».

وحظيت قضية الإعاقة بمكانة مهمة من طرف الدولة وعلى مستوى السياسات العمومية، لكن يظل الأشخاص في وضعية إعاقة عرضة لتأثيرات الفوارق الاجتماعية، وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة خلال العشرية الأخيرة، على التعامل مع قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة وفق مقاربة حقوقية توفر الآليات الضرورية للاستجابة لمتطلباتهم المشروعة، مما يكشف عن مجموعة من الاختلالات.

### 1 - مقترحات الاتحاد الاشتراكي لضمان الادمج الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة:

. إعادة النظر في السياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجعلها تقوم على المقاربة الحقوقية وتتجاوز النظرة الإحسانية، والمعالجة شمولية للإعاقة من الناحية الصحية، التربوية والتعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية. كما تعمل على ضمان الولوج إلى الحقوق وتحقيق المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، تنفيذًا للالتزامات الأممية للمغرب وللمقتضيات الدستورية،

. اتخاذ تدابير للتكفل والتعويض عن الإعاقة والدعم والمساعدات خصوصا للعائلات المحتضنة للأطفال في وضعية إعاقة،

. التسريع بإنشاء صندوق وطني لتمويل المبادرات الموجهة لتحسين شروط الحياة بالنسبة لهؤلاء

الأشخاص،

. تجريم التمييز القائم على أساس الإعاقة، كما يجرم استغلال الإعاقة في ممارسات تحط من كرامة الأشخاص في وضعية إعاقة كالتسول،  
 . اتخاذ كافة التدابير من أجل تسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المرافق العمومية والفضاءات العامة والنقل العمومي،  
 . اتخاذ تدابير وإجراءات تحفيزية للمقاولات والقطاع الخاص قصد المساهمة في توفير فرص الشغل ودمج الأشخاص في وضعية إعاقة،  
 . اعتماد تدابير التمييز الإيجابي للأشخاص في وضعية إعاقة تراعي التنوع والاختلاف على صعيد أنواع الإعاقات، تروم تمكينهم من التوجيه والمواكبة والإرشاد، وإعادة التأهيل المجتمعي، والاستماع،  
 . تعزيز الإطار المؤسساتي المكلف بتدبير وحكمة قطاع الأشخاص في وضعية إعاقة، وتعزيز الموارد البشرية المتخصصة حسب الشعب التي تهتم الأشخاص في وضعية إعاقة.

## II - الأشخاص المسنين

تؤثر شيخوخة الساكنة في النمو الاقتصادي، وفي أنماط العيش والتفاعل بين الأجيال. وعلى الصعيد الفردي، تتجلى الشيخوخة في فقدان الكلي أو الجزئي لمجموعة من القدرات بوتيرة متفاوتة، تؤثر على استقلالية الفرد. ويمثل المسنون حوالي 1/10 من مجموع الساكنة، وهم لا يستفيدون من حقوقهم استفادة كاملة. حث يعاني أغلبهم من ضعف المؤهلات على المستوى التعليمي، والوضعية السوسيو-اقتصادية والصحية

أكثر من 7 أشخاص من 10 يعانون من الأمية،

نسبة الفقر بين المسنين تتجاوز واحد من 10 ،

أكثر من نصف المسنين مصاب على الأقل بمرض مزمن واحد، ولا يستفيد من العلاجات الطبية. ويستفيد شخص واحد من أصل خمسة أشخاص من التغطية الصحية،

أكثر من الثلث يحتاج إلى الغير لتدبير أموره اليومية،

تساهم اللامساواة بين الجنسين في جعل المرأة المسنة أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية، ولصعوبة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، ولانعدام التغطية الاجتماعية والصحية.

ويعيش المغاربة كبار السن وضعيات متعددة للتمييز جراء التفاوتات الاجتماعية، حيث يعد التضامن الأسري المأوى الأساسي للتكفل بهم، أما وضعية أغلبهم داخل مراكز الإيواء فيطغى عليها الوحدة والعزلة وانعدام الأنشطة الثقافية والترفيهية. كما يعانون من عدم توفر التكنولوجيات في أغلب المرافق العمومية، والمصالح الإدارية، وداخل وسائل النقل العمومية.

### مقترحات الاتحاد الاشتراكي لتعزيز استقلالية كبار السن وتقليص آثار الفوارق الاجتماعية:

. إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية تقوم على تحسين شروط عيش كبار السن، مع إيلاء الاهتمام

اللازم لتكوين الموارد البشرية والبحث الطبي المتصل بحياة كبار السن، مع اعتماد مقاربة تشاركية موسعة تضمن مساهمة الفاعلين والخبراء المعنيين والمجتمع المدني،

. تسهيل ولوج كبار السن لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، خصوصا الأشخاص في وضعية هشاشة ولا يستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي ويعانون من ضعف الاستقلالية،

. إحداث «بطاقة خاصة بكبار السن» تسمح لهم بالاستفادة من مختلف حقوقهم، وتبسيط المساطر لفائدتهم، وإعطائهم الأولوية في مختلف الخدمات،

. اعتماد مبادرات ومشاريع تثمين النشاط الثقافي والاجتماعي وفرص خدمة المجتمع من طرف كبار السن، وتيسير نقل خبراتهم للأجيال الصاعدة، وخلق فضاءات ثقافية تحترم اهتمام المسنين وتحثهم على المشاركة (مسارح، متاحف، مكتبات، قاعات السينما، معاهد موسيقية، أروقة للعرض، أسفار... الخ)،

. إلزامية تضمين القوانين المتعلقة بالبنيات العمومية أو الخاصة، وبتهيئة المجال العمومي والعمراني، وفي مجال النقل العمومي كل المقتضيات الكفيلة بضمان ولوج المسنين، من حيث الولوجيات وتقديم المعلومات والخدمات،

. إحداث مراكز للرعاية الاجتماعية لكبار السن بالوسط القروي وتكثيف وتأهيل مراكز للرعاية الاجتماعية لكبار السن بالوسط الحضري.



## الهجرة

أصبحت ظاهرة الهجرة من الإشكاليات العويصة المطروحة على كاهل المغرب نظرا لتزايد أعدادها وتنوعها ونظرا للنتائج المختلفة والمتعددة الناتجة عنها، وإن كانت الهجرة من وإلى المغرب هي ظاهرة قديمة جدا، لكنها استفحلت في الوقت الحاضر بشكل ملموس مما يستدعي التوقف عندها وتحليلها وتفكيك كل خيوطها. وتعد الهجرة تعبير عن رفض البقاء في البلد، واحتجاج على الوضع المزري سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا. ويعرف المغرب أنواعا متعددة من الهجرة منها الهجرة الداخلية، والهجرة الخارجية، وهناك أيضا الهجرة المؤقتة، وهي هجرة التي تتخذ المغرب بلد عبور فقط في انتظار التنقل إلى الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط.

وتتنوع أشكال الهجرة والحركة الاجتماعية، كالهجرة غير الشرعية، أو الهجرة عبر عقود عمل وهم في الغالب حاملو الشهادات وأصحاب الكفاءات، كما أن عددا مهما من الطلبة الذين يستكملون دراستهم في الغرب يرفضون العودة إلى بلدانهم ويفضلون البقاء هناك.

وعرفت الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة، أرقاما قياسية لم تصلها من قبل، حيث تشير بعض الأرقام إلى بلوغ 10 آلاف مهاجر سري للضفة الأخرى سنة 2017.

### 1 - اقتراحات الاتحاد الاشتراكي من أجل :

#### 1. مواكبة أفضل للمغاربة المقيمين بالخارج:

. اعتماد مقاربة واضحة الأهداف موجهة لكل الفئات المغربية القاطنة بالخارج وخصوصا الأجيال الصاعدة؛

. تقوية وتطوير المواكبة الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج عبر توسيع خارطة المستفيدات والمستفيدين من الدعم الاجتماعي الخاص بالفئات الهشة، مع خلق نظام وآلية لإدماج مغاربة العالم العائدين إلى أرض الوطن اضطراريا، ومواكبة القاصرين غير المرافقين وكذا المسنين الموجودين في وضعية صعبة، وخلق آلية دائمة لتدبير الأزمات؛

. تأهيل العمل الثقافي الموجه لمغاربة العالم عبر تنفيذ برامج ثقافية ذات بعد هوياتي هادفة موجهة لهذه الفئة، وتبني سياسة المراكز الثقافية وإعادة تأهيلها، وتشجيع الاندماج الإيجابي للشباب الجالية داخل بلدان الإقامة؛

. تطوير المواكبة الإدارية والقانونية لفائدة مغاربة العالم عبر تأهيل الشأن القنصلي داخل بلدان الإقامة وجعله مواكبا لتحديث الإدارة العمومية، وتبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، وخلق آلية موحدة لتدارس بعض القضايا الشائكة لهذه الفئة، وتوفير الحماية القانونية من النصب والابتزاز؛

. تمتيع مغاربة العالم بالحقوق التي جاء بها دستور 2011 داخل مؤسسات الدولة عبر إقرار حق مغاربة العالم في المشاركة السياسية، والانفتاح على جميع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج والاستفادة من مواقعها، وإشراكها في كل هيئات الحكامة التي نص عليها الدستور، مع ضمان تمثيلية وازنة لمغاربة العالم في جميع الهيئات ومؤسسات الدولة، وتبني فكرة إحداث مجلس أعلى للهجرة؛

. إعادة هيكلة مجلس الجالية بإحداث قطب لدراسة وتتبع التحولات المجتمعية في دول المهجر وقياس آثار هذه التحولات على رهانات المملكة الداخلية والخارجية. وفي هذا الصدد لابد من إعادة النظر في مسطرة اعتماد وتوظيف الخبراء والموارد البشرية في هذه المؤسسة الوطنية التي تلعب ادوارا ثقافية وفكرية وأمنية لحماية للهوية الوطنية وترويجا لصورة المملكة.

### II. تحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الأجانب

. توفير إطار قانوني وتشريعي يتجاوز الطابع الأمني، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية للمهاجرين أو للمقيمين الأجانب، ويحارب كل التمييز وسوء المعاملة، والعرقلة في الولوج إلى العدالة (عدم الاستفادة من خدمات المحامين والمترجمين الأكفاء والولوج إلى السلطات القنصلية، ومساطر اللجوء، والولوج للعلاج).

. تطوير برامج التكوين والتحسيس الموجهة لموظفي الإدارات المكلفة بمسألة الهجرة (قوات الأمن، شرطة الحدود، موظفو السجون، القضاة، الأطر الصحية...).

. تجريم العنف ضد المهاجرين وخصوصا القاصرين والنساء المهاجرات والسماح لهم باللجوء إلى مفتشية الشغل.

. الاعتراف الفعلي بصفة لاجئ (التي تمنحها المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) من خلال منح الحاصلين على هذه الصفة بطاقة الإقامة.

. تمكين المهاجرين الحاصلين على صفة لاجئ من التقدم بشكل قانوني بطلب الاستفادة من التجمع العائلي.

. منع ترحيل طالبي اللجوء المحتملين وتمكينهم من إمكانية تقديم طلب اللجوء لدى وصولهم إلى التراب الوطني.

## البيئة

تزايد الاهتمام بالمحافظة على البيئة خلال العشر سنوات الماضية بشكل كبير، وأصبح التغير المناخي قضية تسترعي انتباه الجميع نظرا للمخاطر الموهولة والمتعددة التي يسببها هذا التغير على حياة الإنسان والبيئة ومن يعيش داخلها من الكائنات الحية. وأصبحت الدول تسعى إلى التنمية المستدامة التي تهدف إلى إقامة نوع من التوازن بين تداعيات التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة من جهة، وبين مستلزمات المنظومات البيئية السليمة من أجل توفير العيش السليم للمواطنين والمواطنات من جهة ثانية.

ويواجه المغرب صعوبات كبيرة من أجل القيام بهذه التوازنات الضرورية، فقد بلغت تكلفة التدهور البيئي حسب دراسة أنجزت سنة 2016 حوالي 33 مليار درهم. كما أن التلوث يكلف المغرب ما لا يقل عن 10 مليار درهم سنويا. وكشفت هذه الدراسة أيضا عن تدهور جودة الهواء وأثره على صحة السكان وخاصة الأطفال. وبينت نفس الدراسة، أن الأضرار التي لحقت بالبيئة في المغرب ترجع إلى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتلوث المياه الذي يكلف سنويا 12 مليار درهم وهي تكلفة جد مرتفعة مقارنة مع باقي دول العالم. وتعد مدينة الدار البيضاء أول المدن التي تعرف نسبة تلوث مرتفعة، تليها مراكش وطنجة ومكناس، وفاس، وسلا، وآسفي.

ومن جهة أخرى فإن المغرب ينتج 12 ألف طن من النفايات وهي نفايات معقدة وخطيرة لاحتوائها على مواد غير قابلة للتفتيت بيولوجيا مثل الأكياس البلاستيكية. كما تتعرض الفرشة المائية لأضرار بليغة بسبب هذه النفايات زيادة على أن رمي المياه العادمة مباشرة في البحر والأودية والأراضي الشاسعة يتسبب أيضا في أضرار بليغة لهذه الفرشة المائية. وتتعرض الغابات، والتي تغطي 12 في المئة من التراب الوطني إلى النهب من طرف عصابات الخشب ولوبيات العقار وتلتهمها الحرائق.

هذا بالإضافة إلى ضعف شبكات الصرف الصحي وانتشار السكن غير اللائق وقلة المساحات الخضراء وتضرر خضوبة الأراضي بسبب الانجراف المائي والنفايات السامة المنبعثة من المصانع. وكذلك تداخل المناطق الصناعية مع المناطق السكنية وانتشار وسائل نقل ملوثة للبيئة هي كلها أشياء لها انعكاسات سلبية وخطيرة على البيئة والصحة.

صحيح أن المغرب بذل مجهودات مهمة على المستوى التشريعي حيث سن قانون إطار يتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، مكنته مثلا من احتلال مرتبة مهمة في عدد من المؤشرات العالمية للحفاظ على البيئة (المرتبة الرابعة من حيث الأداء المناخي حسب تقرير 2021). لكن هذه لا يجب أن يدفعنا للتراخي، بل على العكس.

لذلك يسعى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى بناء سياسة بيئية جديدة تقوم على أساس المراجعة الشاملة للمنظومة التشريعية البيئية، والسياسات العامة المرتبطة بها، من أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية التي تحتضننا، وخلق نوع من التوازن بين هذا الهدف وبين رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 1 - اقتراحات الاتحاد الاشتراكي من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة

- . وضع استراتيجية وطنية مندمجة للبيئة والتنمية المستدامة تستحضر جميع الأبعاد المجتمعية (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) مع تبني منهجية تشاركية تضم جميع الفاعلين.
- . وضع سياسة وطنية تحفيزية خاصة باستعمال الطاقات المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في مختلف مجالات الحياة اليومية.
- . بلورة منظومة تشريعية تقوم على مراجعة وتحيين الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ويجرم أي الأعمال التي تلحق أضرارا بالبيئة وتهدد مستقبل الأجيال الصاعدة.
- . تطوير منظومة الشراكة والتعاون مع المؤسسات الجامعية والمراكز العلمية في مختلف التخصصات ذات الصلة قصد تشجيع البحث العلمي للمساهمة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- . تعميم شبكات التطهير ومحطات معالجة المياه العادمة من خلال تعزيز البرنامج الوطني للصرف الصحي.
- . إنشاء مؤسسة وطنية لتدبير المطارح تعمل على دعم الجهات والجماعات المحلية في ميدان معالجة النفايات الصلبة ومخاربة النفايات العشوائية.
- . تقوية دور الجمعيات العاملة في الميدان بواسطة تقوية قدراتها والرفع من الدعم المادي المخصص لها.
- . نشر الوعي البيئي بين صفوف الناشئة عن طريق البرامج التعليمية.

## المجتمع المدني

عرف المغرب نموا مضطربا لهيئات المجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات الجمعوية بالمغرب، حيث انتقل عدد الجمعيات من 6.700 جمعية في فترة السبعينيات، إلى 28.000 جمعية في الثمانينات، وحوالي 130.000 جمعية سنة 2015.

يلعب المجتمع المدني دورا فعالا في تأطير المواطنين، ويساعد على ترسيخ قيم المواطنة والتضامن، وفي تطوير الحياة السياسية والفكرية من خلال المساهمة في الحوار العمومي وتطويره حول كل القضايا المطروحة داخل المجتمع، وفي إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وبذلك يلعب دورا فعالا في حركية المجتمع وتطوير التنمية الجماعية.

يظهر من خلال هذا التحديد أن المجتمع المدني هو إحدى الوسايط بين الدولة والمجتمع والتفاوض والبحث عن المصلحة المشتركة، وهو يشكل مؤسسات مجتمعية لا رهان لها على السلطة، فإذا كان الفاعل السياسي يعمل من أجل الوصول إلى تدبير الشأن العام، فإن الفاعل المدني يقوم بدور مكمل وهو مراقبة الفاعل السياسي على مستوي البرامج والسياسات والأهداف والنتائج التي تم التوصل إليها، من أجل تصحيح المسار والدفع به إلى الأمام لما فيه الصالح العام.

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن المجتمع المدني فاعل أساسي لتحريك سياسات العدالة الاجتماعية، ولذلك من الضروري أن تتاح له الفرص والإمكانات والدعم حتى يمارس أدواره الدستورية، بشكل حر ومستقل.

نعتبر داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن تأسيس الجمعيات لازال يخضع للتعقيدات المسطرية. كما تعترض مشاركة الجمعيات في اتخاذ القرار لمقاربة محافظة تحكيمية خاصة خلال العشرية الأخيرة، اتسمت بنهج حوار وطني للمجتمع المدني بشكل احادي، تم خلاله تغييب البعد التعددي للجمعيات المغربية خصوصا الديمقراطية، وما أفرزه من مخرجات وتوصيات ظلت حبرا على ورق.

### 1 - إقتراحات الاتحاد الاشتراكي لتقوية المجتمع المدني الديمقراطي :

. إعادة النظر الشاملة في ظهير 1958، وبلورة مدونة للجمعيات تضم مختلف التشريعات والقوانين التي تضمن حرية التأسيس والتنظيم والتجهر، تقوي شفافية الدعم العمومي لها، وتحد من الفوارق بين الجمعيات.

. التمكين المعرفي وتعزيز القدرات ومأسسة الحكامة الجمعوية والاعتراف القانوني والاجتماعي بالأطر العاملة بالجمعيات.

. بلورة منظومة جديدة للشراكة مع الجمعيات تضمن استقلاليتها ونجاحها ومهنتها.

- . خلق صندوق للدعم المؤسساتي وتوفير البنيات التحتية للجمعيات من أجل تنفيذ برامجها ومبادراتها وفق تعاقد واضح وشراكة بين القطاعات الحكومية، والجماعات الترابية، والقطاع الخاص، والجمعيات.
- . تعزيز المنظومة القانونية والتشريعية المرتبطة بالديمقراطية التشاركية وإعادة النظر في قوانين التشاور العمومي والملتمسات والعرائض.
- . تعزيز أدوار الجمعيات في مراقبة ومساعدة الفاعل السياسي، والمساهمة في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية حسب تخصصاتها.

## الرياضة

يعتبر مجال الرياضة من أهم المجالات الحيوية داخل المجتمع، ومن شأنها الحفاظ على الصحة ورعايتها، كما يعمل أيضا على تحقيق التماسك الاجتماعي ونشر قيم التسامح والتعايش، وتعبئة الشباب على مواجهة ظاهرة التطرف والعنف والإدمان.

ومن جهة أخرى تعمل الرياضة على دعم الاستثمار الاقتصادي والتجاري أيضا. وأصبحت الرياضة اليوم تعتمد على مناهج علمية في التدبير والتسيير، لكننا نلاحظ أن الرياضة في بلادنا مازالت تعاني من خلل عميق في منظومتها وعلى جميع المستويات القانونية، والمؤسسية وعلى مستوى البرامج والمشاريع.

وتعرف الرياضة المغربية مجموعة من النواقص، رغم بدل المغرب مجهودات كبيرة على مستوى البنيات التحتية الرياضية، من خلال بناء الملاعب وتجهيزها. أهمها غياب منظومة قانونية متكاملة خاصة بالتربية البدنية، وضعف الميزانيات المرصودة في إطار الميزانية العامة للقطاع الرياضي، إغلاق مجموعة من ملاعب القرب والمساح الرياضية والمرافق المختلفة نتيجة غياب الموارد البشرية المؤهلة.

وعلاقة بحكومة المجال الرياضي، تظهر التجربة أن اعتماد وزارة الشباب والرياضة لم يعد مسارا لمتطلبات تنمية القطاع الرياضي. وتعمق سيادة النظرة التقليدية التي تخط بين الشباب وقضايا الرياضة، التسيير الفوقي والبيروقراطي المحدود.

وفي هذا الصدد، يتعبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ان الرياضة مطلب إنساني مرتبط بالجانب الصحي الجسمي والنفسي للمواطنين والمواطنات جميعا، يتطلب تخطيط استراتيجيا، وترشيدا للموارد المالية، وتحقيق نتائج إيجابية تستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات.

### 1 - اقتراحات الاتحاد الاشتراكي من أجل رياضة مغربية قوية ومساهمة في التماسك الاجتماعي :

. بلورة سياسة عمومية للنهوض بالرياضة الوطنية تأسس على اعتبار الرياضة بعدا إنسانيا داخل المجتمع، وبعدا استراتيجيا شاملا يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنظومة الرياضية، ويتجاوز النظرة الضيقة التي تعتبر الرياضة مجرد ترفيه، مع اعتماد مقاربة تشاركية لجميع الفاعلين الحكوميين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني والخبراء والرياضيين.

. إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة الرياضية وذلك بسن قوانين محفزة ومشجعة ومساعدة على الفعل الرياضي.

. تكييف البرامج التعليمية بشكل يسمح للمتعلمين خاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية بممارسة

- التمارين الرياضية مع ربط الرياضة بالتنشئة الاجتماعية.
- بلورة منظمو للشراكة بين قطاع التربية الوطنية والجامعات والهيئات الرياضية تروم تعزيز حضور الرياضة داخل المؤسسات التعليمية وخلال والعطل، ونهاية الأسبوع واستغلال المرافق الرياضية بشكل جيد من طرف جمعيات الأحياء.
- اعتماد برامج قاعدية داخل الأحياء الشعبية للبحث عن المواهب والدعم والتوجيه.
- إعادة فتح مراكز تكوين أساتذة الرياضة.
- وضع وتفعيل التدابير الناجعة لمحاربة تفشي ظاهرة العنف داخل الملاعب الرياضية، والتحسيس بخطورة الشغب الرياضي
- إحداث مرصد وطني لتتبع وتقييم المخططات الرياضية في مختلف الأصناف (وطنيا ودوليا) وعلى صعيد مختلف المناطق والجهات لتمكين الفاعلين الرياضيين من دراسات علمية وتقنية تساعد على اتخاذ الحلول الملائمة.





# القطب الثقافي

## المجال الديني والثقافي والتواصلي منظومة ثقافية جديدة لدعم الديمقراطية والتنمية

يندرج هدف الاتحاد، في هذا المجال، في صلب إرساء قطب ثقافي جديد، قادر على ترجمة مبادئ الديمقراطية والحدائق والحرية عبر تفعيل المقتضيات الدستورية، واحترام التعددية والتنوع، وترسيخ حس المواطنة والانتماء الكوني، وفي الأساس، وضع إطار ثقافي شامل كفيل بتحسين الهوية والذات الوطنية وتقوية التفاعل الإيجابي مع الحضارات الإنسانية المختلفة، عبر خلق دينامية مجتمعية رافضة للتفكير المنغلق والعدمي ومنتصرة للفكر المبدع والنقدي.

يتجسد مدخل هذه الثقافة الجديدة، في اعتماد تدابير لترسيخ التنشئة الاجتماعية المنفتحة ومواصلة إصلاح الشأن الديني وإشاعة المبادئ الحقوقية ذات البعد الكوني وتعميم قيم الحوار العقلاني. فالثقافة ليست شأنًا ثقافيا فقط، إنها تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية، بل إنها إجراء تربوي عميق وشامل.

## الشان الديني

يعيش عالم اليوم أزمت كثيرة واضطرابات متنوعة، نتيجة سيادة الأفكار المتعصبة والمغالطة، وتوغلها داخل مجموعة من الأوساط المجتمعية، وخاصة على مستوى تفشي المعتقدات المتطرفة أو سوء الفهم الكبير للنصوص الدينية. ويعاني العالم العربي والإسلامي من وجود تيارات متعصبة، مستندة إلى التمثل الديني المتحجر ورافضة للرؤى المجددة والمنفتحة على الآخر، مما أدى إلى القيام بممارسات إجرامية وارتكاب أفعال إرهابية أودت بحياة الأبرياء وأربكت الحياة المجتمعية برمتها. وقد تأثر المغرب بدوره من هذه المعضلة العالمية؛ إذ سبق له أن اكتوى، على غرار دول أخرى، بضربات إرهابية طائشة مازالت آثارها عالقة بالأذهان، خاصة أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء وواقعة أركانة يوم 28 أبريل 2011 بمراكش.

الأمر الذي جعل الدولة والمجتمع المغربي ينخرطان كلياً في التعبئة الجماعية والتلقائية ضد الإرهاب، وهو ما أفرز إجماعاً وطنياً لكل الفاعلين السياسيين والأمنيين والإعلاميين ومكونات المجتمع المدني، لشجب التطرف الديني ومقاومة كل تجليات الفكر المتعصب ومختلف أشكال العنف والإرهاب.

لقد درج مناهضو التوجه الحداثي على تقديم التوجه الحداثي على أنه ينفي الدين، ولكن التجربة المغربية في التحديث الثقافي تركز على إبراز البعد الروحي في الهوية الثقافية المغربية، على اعتبار أنه عنصر تماسك اجتماعي وغنى ثقافي وورقي حضاري؛ إذ تصبح الحداثة بهذا المنظور محاولة لاستيعاب المعطى الديني كمعطى اجتماعي وثقافي، وإعادة تركيبه ضمن أفق كوني أوسع في ظل مجتمع متطور وديناميكي.

من هنا، يسعى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى التفاعل مع مطالب المواطنين ومع ميولاتهم ومشاعرهم، وبالتالي فهو يقوم بالوساطة بين المجتمع وبين الأفكار التي تعبر عنه، بما هو حزب منغمس في قضايا المجتمع ويعتبره مرجعيته الأساسية.

وفي هذا الإطار، يقدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تصوره المتماسك لمحاربة الفكر الإرهابي ومواجهة الأفكار الدينية المتطرفة ودعم الإسلام المغربي الوسطي المعتدل عبر جملة من الإجراءات الاستراتيجية الناجعة الرامية إلى ترسيخ التنشئة الاجتماعية المنفتحة ومواصلة إصلاح الشان الديني.

فالحزب، بمبادئه الحقوقية ذات البعد الإنساني وبمواقفه الوطنية التاريخية، يقترح مقاربة استراتيجية مندمجة تلتقي على أساسها التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وتتفاعل وفقها للتمكن من تحصين الهوية والثقافة الوطنية، وترسيخ قيم الحوار والتعايش والتسامح والتواصل مع الآخر.

## 1. التشخيص

### 1. تطرف أعمى وتزايد في المتابعات القضائية

خلفت العمليات الإرهابية التي هزت، يوم 16 ماي 2003، مدينة الدار البيضاء 45 قتيلا وأكثر من 100 جريح، فيما خلفت العملية الإرهابية التي استهدفت، يوم 28 أبريل 2011، مقهى أركانة بمدينة مراكش 16 قتيلا وأكثر من 20 جريحا.

وقد تمكن المكتب المركزي للتحقيقات القضائية، منذ سنة 2002، من تفكيك 155 خلية إرهابية (يرتبط 50 منها بمختلف بؤر التوتر في المنطقة الأفغانية والباكستانية وسوريا والعراق ومنطقة الساحل)، وتوقيف ما يقارب 2885 شخصا (منهم 275 في حالة عود)، وإحباط أزيد من 324 مشروع عمل إرهابي شنيع.

خلال سنة 2014، بلغت قضايا مكافحة الإرهاب بمحكمة الاستئناف بالرباط 147 قضية توبع فيها 323 شخص، أي بارتفاع ملحوظ مقارنة مع سنة 2013 التي سجلت 64 نازلة و138 شخصا مقبدا. وقدرت الزيادة في عدد ملفات قضايا مكافحة الإرهاب بهذه المحكمة لوحدها على الصعيد الوطني بنسبة 129,68 %، وبلغت نسبة زيادة الأشخاص المقدمين 134,05 %.

### 2. عمليات أمنية ناجحة وغياب الرؤية الحكومية الشاملة :

. عدم مبادرة الحكومة إلى تبني أية استراتيجية لمواجهة التطرف الديني واعتمادها على إجراءات جزئية وظرفية لا تركز على أي توجه استراتيجي شامل، حيث تقتصر معالجتها المحدودة على الحقل الديني،

. عجز الحكومة عن القيام بالردع الصارم لمجموعة من الأفعال غير القانونية والممارسات السلبية في الفضاءات العمومية ومؤسسات التأطير الديني ومجالات العمل المدني، والتي تتم بمبررات دينية وادعاءات متطرفة،

. غياب إطار قانوني ومعرفي متكامل لوقف هيمنة التمثيلات المتعصبة عن الدين والدعوات الظلامية الداعية إلى الجهاد والقتل والدمار، انطلاقا من وصاية سلطة على المجتمع وبناء على تأويلات دينية خاطئة،

. غياب ميثاق أخلاقي وطني، خاصة بالنسبة للفاعلين الدينيين، حيث شارك بعض أئمة المساجد والوعاظ في نشر الثقافة المتطرفة، وتوفير الغطاء الديني للسلوكيات الإرهابية والدعوة إلى تشكيل الخلايا الإجرامية والدعوة إلى الالتحاق بالمجموعات المسلحة في العراق وسوريا وليبيا،

. غياب الإجراءات الاستعجالية التي تستطيع التفاعل الناجع مع الأحداث الجارية، وخاصة المبادرة الملكية المتمثلة في إصدار تعليماته إلى وزير التربية الوطنية والأوقاف والشؤون الإسلامية بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الإسلامية،

. انعدام رؤية موحدة للإصلاح الديني في مختلف المجالات، سواء على مستوى المؤسسات التربوية أو على مستوى التعليم العتيق أو على مستوى الأطارات المدنية المهتمة بالتربية الإسلامية وتحفيظ القرآن.

## II. يقترح الاتحاد الاشتراكي استراتيجية شاملة وموحدة للإصلاح الثقافي الديني

### 1. مداخل وطنية للإصلاح الثقافي الديني:

- بلورة تصور شامل للإصلاح الثقافي الديني لا يعتني بالجزئيات ولا ينعصر فقط في ترميم المجال الديني في حدوده الضيقة، بل يشمل الفلسفة التربوية والدينية المتناغمة مع المقتضيات الدستورية والقيم الإسلامية السمحة والمذهب السني المالكي والاعتدال والتسامح والتعايش مع الثقافات والحضارات الإنسانية.
- وضع إستراتيجية وطنية شاملة وموحدة حول الثقافة الدينية والشأن الديني بإجراءات أفقية مندمجة تضمن التنسيق بين الإجراءات العمودية المتعلقة بالقطاعات ذات الصلة بالتربية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ حقوق الإنسان.
- تدعيم المدخل الدفاعي في معالجة التطرف الديني، والمتمثل في السياسات الأمنية الاستباقية الناجمة، وذلك من مباشرة باقي المداخل التأطيرية المرتبطة بالتربية والتنشئة الاجتماعية للمواطنين ومحاربة الفقر والهشاشة ودعم برامج التنمية ونشر ثقافة الحوار.
- تعزيز الآليات للحد من انتشار طباعة ونشر الكتب والمنشورات أو تداول المواد السمعية والسمعية البصرية والرقمية، الداعية إلى العنف والمحرضة على الكراهية، وذلك من أجل تحصين الذات وتقوية التماسك الاجتماعي، والثقافي وصيانة التعددية والاختلاف.
- إنشاء مرصد لتتبع ومعالجة تجليات التطرف والتعصب الديني وإنجاز الدراسات وتبادل الخبرات والتجارب إقليميا ودوليا، مع اقتراح البدائل والحلول المناسبة من أجل التنشئة المجتمعية القائمة على القيم الدينية المتلاحقة مع المبادئ العالمية للديمقراطية، والتعددية والمساواة والحرية.

### 2. الإصلاح الثقافي الديني مجتمعيًا في الجهات والأقاليم

- وضع وتنفيذ برامج جهوية ومحلية تتمحور حول تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، مع اعتماد آليات تربوية وثقافية وإعلامية لنشر وتعميم المعارف والمعلومات الصحيحة، المتعلقة بالمشارب الحضارية والثقافية والمعتقدات الدينية المختلفة.
- تطوير إجراءات التتبع والضبط المالي للمنظمات الخيرية والهيئات الإنسانية غير الربحية ل منع استخدامها في أنشطة غير مشروعة.
- إقامة شراكة موسعة مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بمحاربة التطرف والتعصب الديني ودعم دورها في الاستحضر المستمر لأرواح ضحايا العمليات الإرهابية عبر وسائل التواصل والإعلام والتظاهرات المباشرة، وذلك بغية تحصين الذاكرة الجماعية واليقظة الدائمة.

### 3. الإصلاح الثقافي الديني عبر المناهج والبرامج التربوية

- مراجعة المناهج والبرامج الدينية، بوصفها أولوية ضرورية ومدخلا تربويا حاسما يستطيع تحسين القدرات الذاتية وتقوية البناء المجتمعي والرفع من مستوى التنمية البشرية:
- بلورة تصور شامل لتعزيز الإصلاح التربوي الديني في الفضاءات التعليمية العامة والخاصة

والعتيقة، باعتماد تدابير مواكبة تأخذ بعين الاعتبار مكونات المجتمع المدني المتدخلة في الجانب الديني (التربية الإسلامية، حفظ القرآن، ...)، وتهم مختلف المجالات الاجتماعية المدعمة للوظيفة المدرسية، وخاصة الإعلام، والطفولة، والشباب.

. تجديد المقررات المدرسية لمسلكي التعليم العتيق والتعليم الأصيل، وذلك باعتماد العلوم الإنسانية واللغات ومضاعفة الغلاف الزمني المخصص لها،

. انتاج مضامين دراسية دينية تستند إلى رؤية منفتحة على المواطنة والإنسانية والفكر النقدي، تترجم روحا لاجتهاد التي طبعت التاريخ الإسلامي عبر اعتماد قراءة منفتحة للنص الديني تبتعد عن الفهم السطحي وادعاء الحقيقة المطلقة،

. اعتماد آليات للمعالجة المنتظمة للحضور الديني في المقررات المدرسية،

. مراجعة المنظومة المؤطرة للموارد البشرية المتدخلة في المجالات الدينية، عبر اعتماد إجراءات ذات طابع إداري ومالي من أجل تحسين شروط اشتغالها والرفع من مستويات أدائها، وتحفيزها على الانخراط الجماعي في الجهود الوطني المحارب للتطرف والتعصب الديني،

. إعادة النظر في البرامج والمشاريع الموجهة لتأهيل الموارد البشرية من أجل تحسين أداء الفاعلين التربويين وتقوية كفاءاتهم وجعلهم على اتصال دائم بالمعارف والمنهجيات التربوية الجديدة، وذلك عبر مخطط استراتيجي متكامل للتكوين والتكوين المستمر.

## الثقافة والإبداع

تحتل الثقافة موقعا حيويا في تقوية النسيج المجتمعي وإحداث التحولات السياسية والاجتماعية الرصينة، وترجع أهمية أدوار الثقافة في بناء الذكاء الإنساني والتنمية البشرية إلى استنهاض كافة مكونات المجتمع ونخبه السياسية والثقافية. وقد ازدادت جسامته هذه الأدوار الثقافية بالمغرب بعد انتخابات 28 نونبر 2011، مع صعود حزب محافظ إلى موقع التدبير الحكومي، الأمر الذي يطرح على الفاعلين الديمقراطيين رهانات وتحديات كثيرة في مواجهة حكومة محافظة، عبرت طيلة ولايتها الائتلتين عن مواقف سلبية، سواء في التفعيل الديمقراطي للدستور، أو في مناهضة الفعل الثقافي الحداثي التعددي والمفتوح. فالمد المحافظ أفرز طيلة السنوات الأخيرة توجهات شعبية ونزعات نكوصية، عملت على نشر أفكار رجعية تناهض حرية الرأي والتعبير وقيم التعددية والتنوع والاختلاف الخلاق.

وبناء عليه، يعيد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بوصفه فاعلا تاريخيا في المسألة الثقافية الوطنية، التأكيد على البعد الديمقراطي والحداثي للثقافة، من خلال طرحه لرؤية استراتيجية تقوم على التفعيل الأسلم للمقتضيات الدستورية واحترام مبادئ التعددية والتنوع والمواطنة. وتهدف هذه الرؤية إلى رفض كل أشكال الاستلاب المحافظ والتفكير العدمي، وبالتالي خلق دينامية مجتمعية قوية قادرة على تعبئة الفاعلين الديمقراطيين ومكونات المجتمع المدني لإفراز قطب ثقافي جديد ينتصر للفعل المبدع والفكر النقدي.

كما يدعو إلى فتح حوار وطني جدي حول المسألة الثقافية ببلادنا، أخذا بعين الاعتبار لمواقف المثقفين ولتوجسهم أيضا من أي ارتداد عن مكتسبات حرية التعبير والرأي والإبداع والتأليف والنشر، فالحرية ظلت القيمة الأساس للإنسان.

وكل هذا خلف لدى المثقف إحساسا بثقل المسؤولية، وقوى اقتناعه بأن دور الثقافة اليوم لم يعد محصورا في تكريس القيم وغرس الأفكار، وإنما في إرساء شبكات مقاومة تسعى إلى بلورة أسئلة وإحداث شروخ في عالم ينحو نحو التنميط والتخشب وتكريس البلاهة، ما يساهم في إيقاف عنف الفكر الوثوقي ومناهضة كل أشكال الإرهاب المادي والرمزي.

وفي مستوي آخر، يدرك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مدى التحول الذي عرفته الوسائط الإعلامية الجديدة، اليوم، والتي تلعب دورا كبيرا على مستوى احتكام الثقافة لتكنولوجيا الإعلام، على مستوى الإنتاج والتسويق والاستهلاك؛ دور لا يقل أهمية في ديمقراطية الثقافة وبتث المعلومات ونشر المعرفة. من هنا، الحاجة إلى عقل يقظ وفكر نقدي وروح وثابة، خصوصا في ظل اتساع الاستهلاك المجاني السريع، والتدفق المهول للصور والتسجيلات والمعلومات، ومن هنا أيضا إحساس المثقف العميق

بضرورة التفكير في العلاقة التي تربط الفعالية الثقافية بتلك التكنولوجية، بما يجعل منها علاقة منتجة ثقافيا، في إطار يغني خصوصية الثقافة المغربية من جهة، ويجعلها قوية بانفتاحها على القيم الكونية. ووفق هذا المنظور، يرى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن التعبيرات الثقافية عموما، لم تعد بمعزل عن التفاعلات الثقافية بين المجموعات الجغرافية، بفضل التطور السريع لوسائل تبادل المعلومات، فكان من نتائج ذلك أن ازدادت أهمية الدبلوماسية الثقافية في وقتنا الراهن، الذي برز فيه بشكل جلي دور الفن والثقافة والتراث المادي واللامادي في التقريب بين الدول والشعوب، بشكل جعل معه الثقافة آلية من آليات إرساء الروابط وخدمة مصالح الدول خارج حدودها الجغرافية.

## 1. التشخيص

### 1. انحصار الثقافة

يبلغ عدد الكتب المنشورة حوالي 2.000 كتاب سنويا في مختلف الحقول والمجالات ويطلع من كل كتاب ما بين 1.000 و1.500 نسخة، في حين يصدر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 300 ألف كتاب سنويا،

تراجع عدد القاعات السينمائية من 65 قاعة سنة 2011 إلى 31 قاعة سنة 2015، وتتركز 30٪ من القاعات النشيطة بمدينة الدار البيضاء،

هزلة الاعتمادات المالية المخصصة للشؤون الثقافية والتي لم تتجاوز، خلال السنوات الأخيرة، نسبة 0,3 ٪ سنويا من الميزانية العامة.

### 2. منظور محافظ... تهميش للثقافة والمثقفين

. غياب استراتيجية واضحة في بلورة السياسات العمومية المتعلقة بالشأن الثقافي وهيمنة الرؤى القطاعية، المختلفة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى، مما يجعل الأهداف مشتتة والمنهجيات المعتمدة متباينة والوسائل المعبأة قاصرة وغير ناجعة،

. قصور الوعي الحكومي الذي يعتبر الثقافة مجالا غير مؤثر وقطاعا تقنيا محدودا لا يعني القطاعات الحكومية الأخرى، وبالتالي انعدام المقاربة الشمولية التي تسعى إلى تحقيق التقائية المشاريع المجتمعية، إن على الصعيد الاقتصادي والمالي أو على الصعيد الاجتماعي والثقافي،

. ضعف الميزانيات المالية المرصودة لقطاع الثقافة، وعدم عقلنة استثمار الاعتمادات المخصصة من أجل تدبير مالي ناجع، مع العجز عن تعبئة القطاع الخاص والجماعات الترابية المؤهلة من أجل المساهمة المادية والمالية في دعم المشاريع الثقافية وطنيا وجوهويا،

. انعدام العدالة الترابية في التخطيط الثقافي حيث يتم التركيز على الحواضر الكبرى والمتوسطة على حساب المدن الصغرى والمناطق القروية، سواء من حيث التجهيزات والمرافق الثقافية الأساسية أو من حيث إنجاز مشاريع للتأطير والتنشيط الثقافي،

. عدم قيام الحكومة بأية مبادرة ثقافية كبرى أو إحداث تظاهرة وطنية (تنظيم مناظرة وطنية



حول الثقافة المغربية)، تعزز الفعل الثقافي في مختلف المجالات الإبداعية، أو الموسيقية، أو المسرحية، أو السينمائية، أو غيرها، واكتفاؤها بتمويل بسيط لمشاريع جهوية ومحلية بطريقة تقليدية ومتجاوزة، اللجوء إلى تكريس نوع من الريع الثقافي بدعم مشاريع مدنية منتقاة على أسس غير شفافة، والمساهمة في إظهار نمط ثقافي محافظ يطغى عليه الطابع الأصولي، وتهيمن عليه خطابات ذات نزعة دعوية تستهدف أساسا الفئات الفقيرة، خاصة بالمدارات الحضرية الهامشية والمناطق القروية، العجز عن بلورة برامج وطنية تنشيطية متكاملة بالفضاءات الثقافية الموجودة والمفتقدة للموارد البشرية والمادية اللازمة لتأطير المواطنين والمواطنيين، وخاصة تفعيل المدخل الثقافي في مواجهة انتشار مظاهر التعصب والعنف والفتاوى التكفيرية، عدم القدرة على التخلص من المقاربة التقليدية للشأن الثقافي، مما أدى إلى سوء تدبير العديد من المؤسسات الثقافية: إداريا وماليا، وعدم استيعاب الفاعلين الحكوميين لمتطلبات الحكامة الثقافية الرامية إلى تجديد الممارسة الثقافية وتقوية أدائها، سيادة شعور عام بأن السياسة التدييرية التي تنهجها وزارة الثقافة لم يعد بإمكانها خلق نهضة ثقافية وربح رهان التنمية، هيمنة نوع من التصور التقليدي للشأن الثقافي لدى الحكومة، أمام توجسها المتواصل من الثقافة ومن ممارستها، غياب سياسة استراتيجية لتأهيل الموارد البشرية باعتماد مخططات وطنية و جهوية ومحلية للتكوين المستمر الموجه لفائدة المسؤولين الثقافيين والمهنيين ومكونات المجتمع المدني، قصد الرفع من القدرات والكفاءات الثقافية، ضعف اهتمام الإعلام العمومي بالشأن الثقافي وانعدام سياسة وطنية تواصلية في المجالات الثقافية تهدف إلى إبراز الهوية الوطنية ونشر المبادئ والقيم الثقافية المنفتحة.

## II. من أجل استراتيجية مندمجة بامتدادات جهوية ومحلية

يرى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن تقوية البعد الديمقراطي والحداثي للثقافة إلى إفراس قطب ثقافي منتصر للفعل المبدع والفكر النقدي والمعزز لصورة المغرب بالخارج، لن يكون إلا بإجراءات سياسية ومؤسسية ودبلوماسية حاسمة.

### 1. الثقافة والفن والتراث المادي واللامادي: صورة المملكة بالخارج

يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في باب الدبلوماسية الناعمة عبر الثقافة والفن والتراث المادي واللامادي واللامادي والشفاهي:

إحداث جامعة دولية للتصوف مستلهمة من التنوع الثقافي للمملكة ومن التصوف المغربي الذي يجد روحه في تصوف الجنيد القائم على الإشباع والطمأنينة الروحانيين وعلى التسامح والتعايش وعلى السلم والجمال الإلهي والذي يلتقي مع الروافد الإنسانية والروحية في باقي الأديان والمعتقدات

التي تكرم الإنسان والجمال الإلهي الكوني. هذا المقترح كفيل بتعزيز صورة الإسلام المغربي الوسطي المعتدل والمنفتح وكفيل بتقوية الحوار الحضاري وإنعاش حركة السياحة والتجارة والخدمات.

. تدويل صورة المغرب الثقافية عبر ابتكار «ماركات تجارية» في الصناعات والحرف التقليدية الجلدية، والمعمارية، والمطبخية والنسجية. وفي هذا الصدد يوصي الإتحاد الاشتراكي بإحداث مؤسسة مستقلة لتشجيع الابتكار وتدويل المنتج التراثي المادي واللامادي. ويرى الإتحاد الاشتراكي أن إشراك المغاربة بالخارج العاملين في مجالات الموضة والتمثيل والموسيقى والطبخ وغيرها، سيساعد في إبداع هاته الماركات وترويجها وتسويقها.

. تماشيا مع التحولات الجيوستراتيجية العالمية الجديدة يقترح الإتحاد الاشتراكي إحداث دور ثقافية مغربية جديدة بالخارج لاسيما في المحاور الإقليمية الجديدة في أمريكا وأوروبا وآسيا، مع الحرص على تقويم أداء تلك القائمة في عدد من الدور، وتعزيز جسور التواصل بين هذه المؤسسات الثقافية ومغاربة العالم

. إحداث مؤسسة وطنية لتصنيف التراث والإنتاج الثقافي المغربي (المآثر والبنيات والساحات والكنوز والأطعمة والأنماط الموسيقية والألبسة والممارسات والعادات والأعراف التراثية المغربية) ضمن التراث الإنساني العالمي المصادق عليه من اليونسكو ومن المنظمات القارية والإقليمية. كما تكون مهمتها تتبع واستباق علمية السطو والسرقة الثقافييين على الكنوز والممتلكات المادية واللامادية الوطنية إما من قبل العصابات الدولية المنظمة أو من قبل حكومات ودول لا تاريخ ولا تراث لها،

. إحداث بنك معطيات حول العناصر التراثية اللامادية تكون في متناول المهتمين الدوليين والوطنيين، وإنشاء بوابة إلكترونية بالمعايير الاحترافية حول «المغرب الثقافي» من أجل التعريف بالرأسمالي الوطني المادي واللامادي.

. إحداث إطار وطني للتعاون الثقافي والفني بين الطالبات والطلبة المغاربة من جهة والأجانب من جهة أخرى (الأفارقة والأوروبيين والأمريكيين والأسويين) يكون هدفه تبادل الخبرات والعادات والتقاليد بهدف توسيع انتشار صورة المغرب في الخارج.

. تعزيز الحضور المغربي على مختلف الواجهات الدولية (المغربية والافريقية والمتوسطية والعالمية)، من خلال البرمجة المنتظمة لفعاليات «يوم المغرب» بالدول الفاعلة ودول المحاور الإقليمية والدول التي تعرف كثافة الهجرة المغربية، والمشاركة المكثفة للفاعلين الثقافيين (سينمائيين وكتاب وفنانين ...) في المهرجانات والفعاليات منظمة من الخارج. ويرى الإتحاد أن تمكين الفرق التراثية وفرق الموسيقى الشعبية والروحية قادرون على التعريف بالرأسمال اللامادي (اللباس والحلي ...) واللامادي الشفاهي (الأهازيج والدلالات والمعاني).

## 2. الإصلاح السياسي والمؤسساتي للثقافة

إن الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بوصفه فاعلا تاريخيا في المسألة التاريخية الوطنية يؤكد دائما وأبدا على البعد الديمقراطي والحدائي للثقافة تجاوبا مع تطور التاريخ وانسجاما مع مقتضيات الدستور

ولمواجهة كل اشكال الاستلاب المحافظ والتفكير العدمي، ولهذا يعتبر أن تكامل البعد الديمقراطي والحدائي للثقافة مع الحكامة الجيدة أمر ضروري لخدمة الثقافة، ولهذا يقترح حزمة مقترحات وإجراءات سياسية ومؤسسية في هذا الصدد.

## 1. سياسيا وحكوميا

### 1 - وطنيا:

بلورة وتطبيق إستراتيجية وطنية شاملة للثقافة المغربية، باعتماد مقاربة تشاركية في مختلف مراحل الإعداد والتنفيذ والتتبع والتقييم، وذلك بضمان مساهمة مختلف المتدخلين والفاعلين الحكوميين والمدنيين والخواص على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي.

إعداد ميثاق وطني للثقافة بمشاركة مختلف الفاعلين الثقافيين والسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين لتعبئة الطاقات المختلفة حول التوجهات الثقافية الأساسية، والإسهام الجماعي لتحسين الهوية المغربية وتقوية حضورها وأثرها الإيجابي في الثقافة الإنسانية الشاملة، يتولد عنه:

- خطة وطنية من أجل حماية وتطوير وتثمين التراث اللامادي واللامادي الشفاهي والفنون الشعبية،

- خطة وطنية لتشجيع الفنون المعاصرة والسينما،

- خطة وطنية للكتاب والنشر والتوزيع،

- إيلاء المسألة الثقافية المرتبة التي تستحقها في السياسة الثقافية للدولة وفي البرامج الحكومية على غرار المخططات القطاعية الأخرى،

- مخطط سنوي على خمس سنوات بالاعتمادات اللازمة من أجل إنشاء وتجهيز الفضاءات الثقافية المختلفة مع تجميعها ما أمكن في مركبات متكاملة المرافق والخدمات (دور الثقافة والشباب، المتاحف، المسارح، القاعات السينمائية، المدارس الموسيقية، الأندية التشكيلية، الخزانات والمكتبات الوسائطية، مراكز الفنون الشعبية)،

- العمل على الرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاع الثقافة التي تصرف نسبة مهمة منها في التسيير الإداري، من أجل دعم الاستثمار في المجال الثقافي، مع إعادة النظر في طرق صرف الميزانية وسياسة الدعم الثقافي بما يسهم فعليا في أفق توفير صناعة ثقافية متكاملة.

### 2 - جهويا ومحليا:

- بناء مشروع وطني للثقافة الجهوية، وإطلاق حوار وطني وجهوي للإيضاح هذا المشروع،
- استحداث آلية جهوية لتمويل مشاريع التنمية الثقافية محليا وجهويا على مستوى مجلس الجهات، تعنى بإنشاء البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية الثقافية والمكتبات في المدن الصغرى والقرى،

- . تخليد الرموز الثقافية بالجهات، بإطلاق أسمائهم على شوارع وساحات ومراكز ومؤسسات الجهة،
- . تنظيم لقاءات جهوية حول «الرأسمال اللامادي» و«الثروة الثقافية» في مجال التراث المغربي والثقافة الشعبية. وفي هذا الصدد يقترح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اقامة فعاليات قارة للتبويردة في شكل مسابقات منتظمة «(بطولة وطنية وكأس العرش)،
- . الرفع من وتيرة إصلاح المآثر التاريخية والقصبات والقصور والقلاع، والتعريف بها إعلاميا وسياحيا،
- . تهيئة فضاءات عمومية مهجورة لتتحول إلى مسارح وفضاءات للعرض،
- . دعم المهرجانات المعنية بالثقافة الشعبية والعمل على نشر إشعاعها.

### III. مؤسساتيا وقانونيا وتشريعيًا

- . إحداث أكاديمية وطنية للتراث والفنون المعاصرة تكون مهمتها هندسة وتنفيذ خيارات المملكة في حماية الهوية الوطنية بتنوع روافدها الثقافية وتعزيز انفتاحها على القيم والتعبيرات الكونية والإنسانية.
- . مأسسة الفعل الثقافي طبقا لمقتضيات الدستور، من خلال التسريع بإخراج «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية»، إلى حيز الوجود، وإشراكه في رسم معالم السياسة الثقافية واللغوية، على المدى المتوسط والبعيد.
- . إحداث جامعة للفروسية والتبويردة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي.
- . إنشاء صندوق وطني لتمويل الفعل الثقافي بناء على دفاتر تحملات واضحة بشروط ومعايير مضبوطة من أجل تنسيق السياسات الجهوية الثقافية وضمان نجاعة المشاريع الثقافية، وذلك في أفق إحداث صناديق جهوية.
- . إيجاد الإطار المؤسساتي والتدبيرية لتوحيد المنظومة الثقافية الوطنية وخلق التناغم والانسجام بين مختلف المكونات الثقافية المغربية، من أجل تمكين التماسك المجتمعي وتقوية التنوع الثقافي في مختلف المجالات والأشكال التعبيرية.
- . تأهيل الموارد البشرية بتسطير مخطط وطني لفائدة الأطر والمنشطين لتعزيز كفاءاتهم وتطوير مؤهلاتهم، سواء في مجال التدبير الثقافي، أو في مجال التنشيط الاجتماعي والفكري، وذلك بتمكينهم من التقنيات المستجدة ومبادئ الحكامة الثقافية.
- . صياغة إطار للتعاقدات والشراكات مع الشركاء المعنيين بالشأن الثقافي لتصور وتنظيم التظاهرات والمهرجانات والمسابقات في جميع المجالات الثقافية، وبمختلف المناطق والجهات بطريقة عادلة ومنصفة وشفافة.
- . تعزيز الجانب التشريعي بنصوص تنظم مهنة المسرح والقطاع المسرحي، بما يضمن ممارسة مهنية واحترافية جيدة في إطار مؤسساتي يحمي حقوق المبدعين والعاملين في هذه القطاعات،
- . تعزيز الترسانة القانونية السينمائية، بما فيها القوانين المنظمة للمركز السينمائي المغربي.
- . إسناد تنظيم المعرض الدولي للكتاب إلى مؤسسة وطنية مستقلة بدل وزارة الثقافة.

. إحداه جائزة وطنية كبرى تحمل اسم جلالة الملك محمد السادس، تمنح سنويا لمفكر أو باحث أو مبدع، راكم إنتاجا نوعيا، في أحد حقول الفكر والإبداع.

#### ١٧. الإصلاح الثقافي عبر المدرسة العمومية

. إدراج الثقافة الشعبية في مشاريع إصلاح التربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف التصالح مع ذاتنا الجماعية، مع الدعوة إلى إنشاء «كرسي» في الجامعة المغربية للبحث في الثقافة الشعبية.  
. إدماج الخصوصيات الجهوية في المقررات الدراسية، في اتجاه تعزيز المحتوى المبني على التنوع والانصهار والانفتاح.

. تشجيع البحث في الرأسمال اللامادي على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد العليا، وتمكين الخريجين من فرص جعل مهاراتهم قابلة للاندماج في برامج ومشاريع المجال الثقافي ومساعدتهم على خلق مقاولات ثقافية.

. توسيع التجربة الرائدة لأكاديمية الفنون التقليدية التابعة لمؤسسة مسجد الحسن الثاني لتشمل باقي الجهات لدورها في حماية التراث والصنعة التقليدية وتوارثها من أجيال جديد من الصانعات والصناع، ولمساهمتها في التنمية البشرية وترويج المنتج التقليدي الوطني.  
. إحداه أكاديمية وطنية للفنون ومعاهد وطنية و جهوية للتكوين في المسرح والدراما وفنون الفرجة والسينما.

. إحداه المعهد الوطني العالي للموسيقى و ثانويات للفنون الجميلة.  
. إدماج مادة التربية الفنية (موسيقى، مسرح، شعر، الخ) في المنظومة التربوية في مختلف مراحل التربية والتكوين.

#### ٧. الاستثمار في الثقافة في أفق خلق صناعة ثقافية قوية

. تشجيع الاستثمار في الثقافة والفنون، وتوجيهه نحو الصناعات الخلاقية، ونحو الأنشطة الإنتاجية ذات المحتوى الثقافي.

. إدماج الثقافة والاقتصاد الثقافي في معادلة التنمية، بشكل يغدو معه التنوع الثقافي مصدرا لإنتاج الثروة وإنعاش الشغل.

. وضع آليات خاصة بتشجيع المنتج الثقافي الوطني وضمان كافة أشكال دعمه من خلال إقرار تحفيزات مالية وجبائية وتنظيم حملات تواصلية وتسويقية وخلق تطوير سياحة ثقافية ناجعة، مع إيلاء عناية خاصة للذاكرة الوطنية وأرشفة التراث المغربي بطريقة عصرية وتقنيات حديثة.

. تطوير استثمار المنشآت والتجهيزات الثقافية وعقلنة استغلالها من خلال تحسين الشروط المتعلقة باستفادة المواطنين والمواطنين منها، وخاصة التعاون مع الفاعلين المحليين بغية برمجة العمليات الثقافية على مدار السنة وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية.

. العمل على خلق الأدوات والبنىات الملائمة لترويج المنتج الثقافي الوطني والجهوي وضمان

- إشعاعه دوليا ومحليا، مع تطوير الآليات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية للمبدعين وتبني مقاربة ناجعة لحماية الحقوق الإبداعية في مختلف المجالات الثقافية ومحاربة كل أشكال القرصنة.
- وضع خريطة ثقافية تهدف، الى تيسير الولوج إلى الخدمات الثقافية، مع الحرص على ترسيخ التنوع الثقافي.
- إنشاء بوابة إلكترونية بالمعايير الاحترافية حول «المغرب الثقافي» من أجل التعريف بالرأسمال الوطني المادي وغير المادي وإتاحة مختلف المعلومات والخدمات الثقافية عن بعد للمهتمين الدوليين والوطنيين.
- ربط تأهيل الرأسمال اللامادي بالسياحة الثقافية داخل المغرب وخارجه.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية الإعلام الثقافي واستثمار التقنيات والوسائط الجديدة للتواصل من أجل تعميم الثقافة المغربية ودمقرطة الولوج إلى الخدمات الثقافية والمساهمة في التنمية البشرية والتطور الرقمي.
- تنظيم «مناظرة وطنية حول الثقافة المغربية»، فتاريخ الثقافة المغربية الطويل، بما حققه من تراكم وأسئلة، عرف، إلى حد الآن، تنظيم ثلاث مناظرات وطنية فقط.
- خلق جائزة وطنية سنوية لتشجيع البحث في مجال الثقافة الشعبية.
- تبسيط الإجراءات والتدابير التحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على ولوج مجال الإنتاج المسرحي.
- تفعيل الرسالتين الملكيتين الساميتين الموجهتين إلى المسرح الاحترافي ومسرح الهواة، لما تضمنتاه من مكتسبات تتعلق بدعم المسرح ماديا بنسبة 1 بالمائة من مداخيل الجماعات المحلية، علاوة على بناء مسارح ومركبات ثقافية وتأسيس فرق جهوية.
- تأهيل شركات الإنتاج السينمائي وترهين القوانين من أجل إنعاش الصناعة السينمائية والسمعية البصرية.
- تشجيع إنتاج وتوزيع وتصدير الكتاب المغربي، من خلال التحفيز الضريبي والإعفاء من الرسوم الجمركية.



## اللغات

تمثل المسألة اللغوية أحد مظاهر التنوع الثقافي الذي يطبع الهوية الوطنية، من حيث الاعتماد على نسيج لغوي مهم، يستطيع، في حالة تأهيله وتقويته، أن يساهم بشكل فعال في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر اللغات في المغرب قضية مجتمع برمته، لأنه يجسد التعبير عن مختلف الأبعاد الحضارية والتاريخية والفكرية والبيئية للإنسان المغربي.

وكما هو معلوم، تحظى المسألة اللغوية بأهمية حاسمة في الفعل الثقافي، بصفتها أداة للعمل والتفكير والإبداع والإدماج الاجتماعي والثقاف والتحديث، وهي المسألة التي يمكن تدبيرها برؤية استراتيجية، واعية بالتحديات والرهانات، من خلال ما يمكن ل «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» أن يوفره في هذا الباب.

ورغم أن الفضاء اللغوي المغربي، الذي يزخر بتعدد لغوي أساسي يتمثل فيما هو رسمي (العربية والأمازيغية) وما هو مجتمعي (الدوارج واللغات الأجنبية الوظيفية) لم يأخذ نصيبه من التعامل العقلاني والمعالجة الشاملة ضمن سياسات لغوية عمومية واضحة المعالم. فالى حدود اليوم، ورغم اعتماد مقتضيات دستورية جديدة فيما يتعلق باللغات، لم تتقدم الحكومة بأي تصور استراتيجي حول التداول اللغوي، ولم تباشر الإجراءات الكفيلة بالتأطير المؤسساتي والتشريعي المتعلق بالمسألة اللغوية.

وعلى هذا الأساس، يمتلك الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية متكاملة ومنسجمة حول تدبير مختلف الأشكال اللغوية والأنماط اللسانية، وفق مقارنة تستند إلى المعطيات التقنية والمحددات الوظيفية والامتدادات البيئية. إنها مقارنة نسقية تسعى إلى تعزيز الوضعية الثقافية والاعتبارية للغتين: العربية والأمازيغية، وفي نفس الوقت ترسيخ مختلف الأبعاد المؤسساتية والعلمية والاقتصادية والمجالية في التدبير اللغوي تدبيرا معقلنا وعادلا ومنصفا.

## 1. التشخيص

### 1. تنوع لغوي ورواسب تاريخية

يتميز المشهد اللغوي في المغرب بتطوره التاريخي المهم، حيث مر عبر مراحل متعددة تفاعلت خلالها الأبعاد الحضارية والثقافية والسياسية لتفرز نسيجا لغويا متعددة. ويتصف الوضع الاجتماعي والمعرفي للغات بالمغرب بالثراء والتنوع، حيث تتواجد إلى جانب اللغتين الرسميتين: العربية والأمازيغية، تعابير لغوية محلية متعددة، إضافة إلى وجود عدد من اللغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية، والإسبانية، والإنجليزية.

ويتجاوز مستعملو اللغة الفرنسية في المغرب 10 ملايين مستعمل حسب الإحصائيات الصادرة عن المنظمة الدولية للفرانكفونية، مع تزايد ملحوظ في استعمال اللغتين الإسبانية والإنجليزية.



## 2. رؤية ماضوية مقاومة للعدالة اللغوية والانفتاح الثقافي والحضاري

- حصول مقاومة ثقافية دوغمائية ومتمزعة ضد كل محاولة للتفكير في اللغات والتدبير اللغوي أدى إلى تقاطبات ومواقف سريالية لم يكن المواطن والمجتمع في حاجة إليها.
- عدم تفعيل المقتضيات الدستورية سواء فيما يتعلق باللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية) أو فيما يرتبط بالانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الإنسانية.
- ضعف الإجراءات المؤسساتية الكفيلة بخلف فضاء لغوي منظم ومستجيب لمبادئ التدبير العقلاني والحكمة اللغوية وقادر على استيعاب مختلف مظاهر التعدد والتنوع.
- انعدام العدالة اللغوية حيث يشهد الفضاء اللغوي الوطني نوعا من التعامل التفضيلي للغة على أخرى مما يفرز تفاوتات معرفية ورمزية كثيرة، وبالتالي بروز نظام لغوي قائم على المراتب الاعتبارية والوظيفية الشكلية، ورغم التقدم الحاصل في هذه النقطة فإن الاتحاد يحذر من مغبة اللاتفاف على الإرادة الشعبية المعبر عنها بالمصادقة البرلمانية.
- فشل الحكومة في إقرار تدابير ناجعة لتعزيز الإطار المؤسساتي المتعلق باللغتين العربية والأمازيغية، مع تعثر المبادرات الرامية إلى تعزيز حضورهما في المشهد التربوي والإعلامي،
- ضعف الاستثمار المالي الموجه للنهوض بالأوضاع اللغوية وتقوية الانفتاح على اللغات الأجنبية سواء في الفضاءات التربوية (المدارس والجامعات) أو في الحياة العامة والمهنية.
- تسجيل تراجع كبيرة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية مما يؤدي إلى ضرب المكتسبات المحققة وعرقلة المشاريع الهادفة إلى تنمية المنظومة الأمازيغية تربويا واجتماعيا وثقافيا.

## 1. يقترح الاتحاد الاشتراكي استراتيجة متناسقة لفضاء لغوي منفتح

- وضع استراتيجة وطنية متكاملة حول تدبير الفضاء اللغوي بالمغرب من خلال تعزيز اللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية) وحماية التنوع اللغوي الوطني ودعم الانفتاح على اللغات الأجنبية.
- التعجيل بتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمسألة اللغوية باتخاذ كافة التدابير العملية اللازمة.
- إعادة النظر في الإطار التشريعي والمؤسساتي المتعلق باللغات، مع حث المؤسسات الحكومية على وضع مخططات للحماية اللغوية.
- التعجيل بتفعيل مقتضيات قانون رقم 51.17 متعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي،
- تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بأجراً الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة للنهوض بأوضاع اللغة الأمازيغية وتدرسيها.
- التسريع بإخراج «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» إلى حيز الوجود، بهدف النهوض الشامل باللغتين العربية والأمازيغية واللغات الوظيفية والثقافة المغربية بكل روافدها وتعبيراتها ودوارجها،
- تقوية البعد الجهوي في معالجة الإشكاليات اللغوية من خلال بلورة مشاريع مشتركة مع الجهات

للعناية باللغات والمحافظه على التعبيرات اللغوية المحلية.

- . اتخاذ التدابير الداعمة للتنوع اللغوي من أجل تعزيز النسيج اللغوي واحترام مبدأ الإنصاف اللغوي.
- . تشجيع الشراكة مع المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي من أجل إنجاز الدراسات والأبحاث الميدانية حول اللغات في المغرب واقتراح التدابير اللازمة.
- . دعم طبع ونشر الأعمال المنجزة حول اللغات في المغرب في مختلف المجالات والتخصصات (اللسانيات، علم النفس، علم الاجتماع، الدراسات الثقافية، ...).
- . تعزيز التدريس اللغوي باعتماد طرق بيداغوجية ومعلوماتية عصرية واستعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والتواصل.
- . دعم البرامج الإعلامية والتواصلية، خاصة في الفضاء الرقمي، المهمة بتعزيز المنظومة اللغوية الوطنية.
- . اضطلاع القطاعات الحكومية المعنية بأدوارها في ترسيخ التعدد اللغوي والثقافي، طبقاً لمقتضيات دستور المملكة، لاسيما في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والاتصال، والعدل، والشأنين الديني والحقوق.
- . دعم مختلف المبادرات التربوية والفنية الرامية إلى تقوية وحدة الهوية الوطنية وحماية التعبيرات اللغوية المحلية وتعزيز الانسجام اللغوي.
- . دعم الانفتاح على اللغات الأجنبية لتدعيم قيم التعايش والحوار الثقافي والحضاري من أجل الانخراط الفعلي في الأفق الإنساني الكوني.

يمتلك الإعلام وظيفة حاسمة داخل المجتمعات المعاصرة من حيث إسهامه الفاعل في البناء السياسي والثقافي والتعبئة المجتمعية وتوجيه الرأي العام حول مختلف القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها. وبفعل تعدد وسائطه التواصلية، يؤدي الإعلام دورا مهما في تداول المعلومات والأفكار والمعارف وتقديم الخدمة الإخبارية للمواطنين في مختلف مناحي الحياة. كما أنه يشكل سلطة فعلية كلما توفرت له شروط الحرية والمهنية إذ يستطيع التأثير في صناعة القرار السياسي وترسيخ القيم المجتمعية وخلق التحولات المجتمعية الكبرى. والملاحظ، في المشهد الإعلامي المغربي خلال السنوات الأخيرة، بروز توجه محافظ يسعى إلى فرض نوع من الهيمنة على وسائط التواصل، عبر اعتماد دفتري حملات لا يستجيب للتوجهات الديمقراطية العامة ولمتطلبات المجتمع المعاصر. ولذلك، يوجد الإعلام اليوم في قلب التحديات التي يراهن عليها الصف الديمقراطي الحداثي للدفاع عن التفعيل السليم للمقتضيات الدستورية وترسيخ حرية الرأي والتعبير والتعددية السياسية والثقافية.

ومن هذا المنطلق، يمتلك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية رؤية إعلامية ديمقراطية مشبعة بما راكمه، تصورا وممارسة، عبر تاريخه النضالي الطويل المناصر لمبادئ الاختلاف والحدثة والتطور. ويقترح الحزب استراتيجية مندمجة تقوم على التأطير التشريعي الناجع والتحديث الإعلامي الشامل والاستثمار في التقنيات الجديدة، مع جعل المورد البشري محورا مركزيا في تأهيل الفعل الإعلامي وتطوير الممارسة المهنية.

### 1. التشخيص

#### 1. واقع دون طموحات العصر

. حسب المعطيات الصادرة عن وزارة الاتصال برسم سنة 2015، بلغ عدد البطاقات الصحافية المهنية المسلمة 1.573 بطاقة مهنية بهيمنة الذكور (1.040 للصحافيين و533 للصحافيات).

. بلغ عدد التصاريح المتعلقة بإحداث المواقع الإلكترونية الإخبارية إلى حدود نهاية أبريل 2016، أزيد من 200 تصريح، وتم تسليم 242 بطاقة مهنية خاصة بالصحافيين المشتغلين بالصحافة الرقمية.

. عرفت سنة 2015، حسب تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية، استمرار مسلسل الاعتداءات على الصحافيين حيث أصبحت تأخذ أشكالا متعددة، تتجلى في العنف اللفظي والإهانة والتهديد والمنع لتصل إلى الاعتداء الجسدي وتكسير أو حجز آلات التصوير وسائل العمل.

#### 2. مقارنة محافظة

. غياب سياسة عمومية ناجعة تترجم انعدام التفكير الجدي في معالجة القضايا التواصلية الراهنة

سواء على المستوى السياسي المرتبط بالمنظومة الإعلامية ككل، أو على المستوى الاقتصادي المتصل بتشجيع الاستثمارات في مجال الصحافة والإعلام والتواصل.

. تصور محافظ للإعلام يوازي الرؤية المحافظة للمجتمع، من خلال بسط دفتر تحملات لا تراعي التعددية الفكرية ولا تستحضر السياق المجتمعي الراهن.

. فشل الحكومة في تفعيل الجيل الثاني من الإصلاحات في قطاع الصحافة والإعلام التي تفرضها التزامات المغرب الدولية والمقتضيات الدستورية الجديدة، وخاصة تلك المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومة وحرية الصحافة.

. غياب الإجراءات العملية التي تمكن الحكومة من ضمان احترام حرية التعبير لجميع المواطنين وحماية التعددية في مختلف تجلياتها وتكريس ثقافة الاختلاف والقبول بالرأي الآخر.

. عدم جدية التعامل مع الضوابط القانونية للصحافة والإعلام، بما تتطلبه من انسجام وتكامل تشريعي، وبالأخص ما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية الموجهة للصحافيين سواء على مستوى مدونة الصحافة أو القانون الجنائي أو قانون مكافحة الإرهاب.

. ضعف الإجراءات المتخذة الرامية إلى تنظيم مهنة الصحافة على أساس عصري وفي علاقة منسجمة مع مجموع المهن المرتبطة بها، إن على مستوى الطباعة والتوزيع أو على مستوى الدعم والإشهار أو على مستوى التكوين والتكوين المستمر.

. التعثر في تحرير المشهد السمعي البصري، وعدم تحقيق التقدم اللازم المواكب للتحويلات الإعلامية الأساسية على الصعيد الدولي فيما يرتبط بالأبعاد السياسية والاقتصادية، والتكنولوجية والقانونية والأخلاقية.

. وجود اختلال مؤسساتي وقانوني في مجال الصحافة مما يطرح مشاكل هيكلية وتنظيمية وتمويلية تعترض النهوض بالوضع الإعلامي الوطني، وخصوصا تفعيل الإصلاح المؤسساتي وتقوية البعد المهني وتعزيز التدبير المقاولاتي.

. انعدام التدابير الفاعلة القادرة على تحقيق جودة الخدمات الإعلامية، سواء في الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية أو الرقمية، وإرساء إعلام حر ديمقراطي يساهم في التنمية المجتمعية ويستجيب للتحديات السياسية والتقنية الحالية.

### **ا. يقترح الاتحاد الاشتراكي خلق منظومة ديمقراطية لإعلام حر ومتطور**

. بلورة تصور شامل يقر جيلا جديدا من الإصلاحات الجوهرية لتأهيل المشهد الإعلامي والتواصل من خلال وضع آليات ديمقراطية للتنظيم المهني تضمن احترام القواعد القانونية وأخلاقيات المهنة وتعزيز دور الصحافة في دعم البناء الديمقراطي والتنمية المجتمعية.

. التأكيد على دور الدولة بوصفه دورا أساسيا في إقرار فضاء إعلامي حر يضمن التعددية السياسية والتنوع الثقافي وحرية التعبير، مع بلورة إطار قانوني كفيل بترسيخ هذا التوجه ومسار للمستجدات الراهنة، سواء على مستوى الوسائط السمعية البصرية أو المكتوبة أو الرقمية.

- إقرار منظومة تشريعية تضمن فعليا الحق في الولوج إلى المعلومة بتكريس الضمانات اللازمة ورفع القيود المفروضة بما يمكن المواطنين والمواطنات من الوصول إلى المعلومات المرغوب فيها في ظل الاحترام التام للمقتضيات القانونية المؤطرة لذلك.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتمكين المجتمع من ولوج عالم المعرفة والتواصل بما يضمن التفاعل الإيجابي مع التطورات المعرفية المختلفة على الصعيد العالمي، والتملك الميسر لتقنيات التواصل الحديثة في مختلف المجالات من أجل الرفع من الكفاءات التواصلية والإعلامية وتأهيل الموارد البشرية،
- تعزيز الوظائف الأساسية للوسائط العمومية (القنوات التلفزيونية والإذاعية ووكالة المغرب العربي للأنباء) بما يتماشى مع روح المقتضيات الدستورية والتحول الديمقراطي الوطني، وذلك من خلال تحسين الوضعية القانونية والإدارية المؤسسات المتدخلة وتحسين حكامتها التديرية والمالية.
- مراجعة المنظومة المتعلقة بالتواصل السمعي البصري لتشجيع المبادرات الاستثمارية وتطوير الفعل الإعلامي وترسيخ الحقوق التواصلية، وذلك وفق تصور عصري يستجيب للمعايير الدولية في المجال ويراعي الضوابط الاحترافية وأخلاقيات المهنة وشروط الفاعلية والشفافية.
- تحسين الإطار القانوني المنظم للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وخاصة ما يتعلق بالمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري لتقوية أدواره ووظائفه الحيوية وتمكينه من الموارد البشرية والمالية اللازمة وتحسين جودة الخدمات وضمان الحق في الخبر والتعددية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص،
- مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالصحافة والإعلام في تناغم تام مع المبادئ الدستورية والتوجهات الحقوقية الرامية إلى التجسيد الفعلي لحرية التعبير وحقوق الإنسان، وبالتالي رفع كل الإجراءات التعسفية والأشكال التحكيمية المتعارضة مع القيم الديمقراطية، وخاصة حذف العقوبات السالبة للحرية، وللإستجابة لمجموعة من المتطلبات الأساسية المتمثلة في تكريس سرية المصادر وتعزيز دور القضاء في تحصين الإعلام الوطني.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة تنظيم مهنة الصحافة وفق مرتكزات الحكامة المتجلية في التدبير الإداري العقلاني والتسيير المالي الشفاف من أجل تطوير الممارسة التواصلية وتقوية أداء المقاولات الإعلامية، وذلك عبر صيغ تعاقدية عصرية وآليات جديدة لإقرار المساواة ومواجهة مختلف أشكال التمركز،
- تقوية الإجراءات المتعلقة بدعم الحقوق الأساسية للصحافيين والوضع القانوني للمقاولات الإعلامية بما يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية مصادر المعلومات وضمان حقوق المؤلف والمحافظة على الخصوصية وعدم التحريض على العنف والكراهية والتمييز.
- إعداد وتنفيذ مخطط لتقوية التنظيم المهني في مجال الصحافة، مع الحرص على ضمان العدالة الترايبية في تقديم الخدمات الإعلامية وحماية التعددية السياسية والثقافية واللغوية في الممارسة التواصلية، وخاصة في المجال السمعي البصري.
- تحسين المقتضيات المتضمنة في مدونة الصحافة والنشر وضمان انسجام المقتضيات المتعلقة بمختلف المهن المرتبطة بالإعلام من أجل تحسين المناخ العام للممارسة الإعلامية.

- . تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي والتنظيمي بما يجعل الإعلام منفتحا وتعدديا ومهنيا ومستجيبا لانتظارات المواطنين والمواطنيين، سواء على صعيد تقوية تدخل المجلس الوطني للصحافة أو على صعيد تنظيم المهن المرتبطة بقطاع الصحافة أو على صعيد أخلاقيات المهنة.
- . توحيد طريقة تدبير القطب العمومي للإعلام السمعي البصري بما يضمن وجود قطب عمومي متجانس ويعزز الممارسة المهنية الجيدة.
- . استغلال المكاسب الرقمية الناتجة عن الانتقال من البث التماثلي (التناظري) إلى البث الرقمي، بما يخدم مبدأ المنافسة بين القطاعين العمومي والخاص.
- . إخراج نص قانوني يوظف الإعلام الإذاعي الجمعي ويسمح له بالبث الهرتزي.
- . اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أوضاع العاملين في مجال الإعلام، وخاصة قطاع «صحافة الوكالة» من خلال تمكين وكالة المغرب العربي للأنباء من الموارد البشرية والمالية اللازمة.

# القطب المؤسساتي

إن الاتحاد الاشتراكي، إذ يذكر بمواقفه الراسخة بخصوص إقامة دولة المؤسسات، وبالتضحيات الجسام التي قدمها عموم الاتحاديات والاتحاديين، في سبيل إصلاحات دستورية وسياسية عميقة تتجه نحو إرساء مقومات الملكية البرلمانية، ليعتز بمساهماته المتتالية في الإصلاحات الدستورية والسياسية بالبلاد، والتي توجت بالمراجعة الدستورية الشاملة الأخيرة. لذا، فإننا نعتبر أن تفعيل مقتضيات الدستورية الجديدة، وإرساء دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات، لا يمكن أن يتم إلا بمشاركة كل القوى الوطنية والديمقراطية.

ومن هذا المنطلق، ساهمنا بإيجابية في مسلسل إصدار النصوص اللازمة لتجسيد المكتسبات الدستورية، وكنا نأمل صادقين، أن يتم تكريس نفس المنهجية التشاركية التي تم من خلالها صياغة الدستور الجديد. إلا أن عدم التنفيذ الأمثل للديمقراطية التشاركية، ضيع على البلاد فرصة تاريخية كانت ستسمح لنا بالحديث عن الولاية التشريعية التاسعة كولاية تأسيسية بامتياز، والولاية العاشرة كولاية يتم خلالها استنفاد كل ما يتطلبه الدستور من نصوص وأوراش لازمة لحسن تنفيذه. وإذا كانت حكومة الولاية التشريعية التاسعة (2012-2016) باعتبارها أول حكومة في المرحلة التأسيسية الجديدة، لم تف بالالتزامات الواردة ببرنامجهما على أساس أنه برنامج «ذو طبيعة تعاقدية يقوم على ثلاث مرتكزات هي العمل المندمج والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة»، فإن الآثار المترتبة عن ذلك ما زالت بادية لحد الساعة، خاصة من زاوية التعثر في سن القوانين بما فيها بعض القوانين التنظيمية، والتعامل مع المنظومة الحقوقية وإصلاح القضاء والإدارة، ومحاربة الفساد، وتخليق الحياة العامة، ليس فقط على الجانب المؤسساتي والحقوق بل أيضا على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في المغرب، وطموحات مختلف الفئات الاجتماعية من أجل بناء دولة الحق والقانون.

وإذا كانت مشاركة الاتحاد الاشتراكي في حكومة الولاية التشريعية العاشرة قد حاولت في القطاعات التي تحملت مسؤوليتها تصويب العديد من الاختلالات الناتجة عن التدبير الحكومي السابق، فإنه مع ذلك، لا يزال أماننا الكثير من الأوراش التي ينبغي أن نعالجها بالانخراط الكامل مع كل القوى الحية التي تتقاسم معنا نفس المرجعيات أو التوجهات.

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يلتزم أمام الناخبات والناخبين، وعموم المواطنين والمواطنات، بالعمل على المحاور الأربعة التالية:

أ. القضايا المؤسساتية والنصوص التأطيرية اللازمة لتطوير المنظومة المؤسساتية بالبلاد. فالنص الدستوري وما يحمله من مكتسبات رهين بوجود مؤسسات قوية تمارس صلاحياتها كاملة في احترام تام لفصل وتوازن وتعاون السلطات من جهة، وفي انخراط كامل في الجهوية المتقدمة من جهة ثانية، وفي تدبير أمثل لمؤسسات الحكامة المختلفة التي أحدثها الدستور من جهة ثالثة، وفي وجود تأطير قانوني قادر على رفع إيقاع أداء مختلف هذه المؤسسات؛

ب. التأسيس لدولة الحق والقانون وترسيخ سيادة القانون من خلال تعزيز الحقوق والحريات، والتطبيق السليم والعدل للقانون، وإرساء دعائم ومقومات الحكامة؛

ج. تعميق إصلاح منظومة العدالة كمنظومة قائمة بذاتها تشتمل على عدة مكونات رئيسية تعتبر السلطة القضائية أحد أعمدها عن طريق دعم وتعزيز استقلال السلطة القضائية والأمن القضائي؛

د. ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية، مع العمل على تنفيذ مقتضيات الدستور كاملة.

## القضايا المؤسساتية والنصوص التأسيسية

لقد أبانت مرحلة تشكيل حكومة ما بعد استحقاقات 7 أكتوبر 2016 عن صعوبات مؤسساتية، زاد من حدتها اتساع وتنوع التأويلات الدستورية. وبهذا الخصوص، فإننا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تابعنا تلك المرحلة بكل ما يتطلبه ذلك من تأن ورزانة، بعيدا عن أية ردود أفعال متسارعة، رغم ما كنا نلاحظه من انزلاقات عن دستور 2011 بصفة عامة، وعن روح الفصل 47 منه خاصة، وما كنا نسجله من تدني في التعامل السياسي للمكلف بتشكيل الحكومة من خلال الخلط بين الذاتي والموضوعي، والزج بالممارسة السياسية في تصفية الحسابات الواهية والضيقة بعيدا عن المصلحة العامة للبلاد.

لقد شكلت هذه المرحلة، فرصة للوقوف العميق على مضمون الفصل 47 من الدستور، ليس فقط في حد ذاته وبمعزل عن الفصول الأخرى، ولكن أيضا وأساسا في علاقته بباقي المقتضيات ذات الصلة، وبالممارسة المتبعة ببلادنا وأعرافنا وتقاليدينا، وبالتجارب المقارنة الدولية. إن التفسير الضيق الذي اعتمده الحزب الأول، من حيث عدد المقاعد، لمضامين الفصل 47 يتناقض مع روح ومضمون الدستور كوحدة منسجمة ومتكاملة، وهو التفسير الذي تسبب في التأخر الكبير في تشكيل الحكومة وهدر الزمن السياسي.

لكل ذلك، فإننا نعتبر أنه لا يمكن السماح بفرض أية تأويلات دستورية تخدم مصالح حزبية ضيقة، وأن الممارسة السياسية الصحيحة تقتضي تحمل المسؤولية كاملة، وبشكل يراعي ما تصبو إليه بلادنا من توجه ثابت نحو الممارسات الديمقراطية التي تدفع بنا للأمام.

كما أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يرفض أية سياسة تمارس خارج التغطية الدستورية وخارج مستلزمات إنضاج المسار الديمقراطي لبلادنا، أو تمارس بارتجالية تهدر الزمن السياسي والتخطيط التدييري. إن الفرصة لا زالت مواتية، للقيام بإصلاحات كبرى، على المستوى التشريعي والمؤسساتي لتأهيل البلاد من أجل تحقيق تطور نوعي يحقق العدالة والمساواة والكرامة، ويقطع مع مختلف مظاهر مقاومة الإصلاحات، بفتح آمال البناء الديمقراطي، وسيادة نظام الشفافية والحكامة، واحترام حقوق الإنسان، ودولة الحق والقانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة وتكافؤ الفرص. ولتحقيق ذلك نقترح إعادة النظر في الترسنة القانونية التي تحتاج للتعديل والمراجعة لملائمتها مع دستور 2011 ومع احتياجات وانتظارات المغاربة.

### 1. القوانين التنظيمية

إن تصورنا لسير مختلف المؤسسات والذي سنعمل على ترسيخه في الواقع العملي، من خلال إعادة النظر في بعض القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان، ينطلق من أن العلاقة ما بين



السلطتين التشريعية والتنفيذية، تستلزم المزيد من الجهود، من أجل إحداث التوازن اللازم بينها، كما أن النصوص المؤطرة للجماعات الترابية تحتاج للمزيد من التدقيق.

### 1: في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

يعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن نظامنا الدستوري قائم على فصل السلط من جهة، ولكن أيضا على أساس توازنها وتعاونها من جهة أخرى، ولذلك فإننا في الممارسة العملية سندفع في اتجاه المزيد من التوازن والتعاون خاصة بين السلطتين السياسيتين التشريعية والتنفيذية حيث سنعمل على:

#### أ. تقوية مكانة البرلمان في إطار صلاحياته الدستورية من خلال:

- . المزيد من الاهتمام بمقترحات القوانين؛
- . تمكين ممثلي الأمة من الوسائل والآليات التي تنقصهم لممارسة مهامهم على الوجه الأكمل، بما في ذلك تمكينهم من كل التقارير والدراسات الوطنية، والحق في المعلومة مباشرة لدى الجهات المعنية، ووسائل عمل خاصة بهم سواء بالمجلس الذي ينتمون إليه أو بدوائرهم الانتخابية؛
- . جعل لجن تقصي الحقائق آلية عادية لمتابعة سير الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، إلى جانب المهام الاستطلاعية؛
- . العمل على تقوية صلاحيات البرلمان في مجال الرقابة على العمل الحكومي؛
- . إعداد دراسات الأثر الخاصة بمشاريع القوانين، والعمل على إصدار جميع النصوص التنظيمية والتطبيقية المتعلقة بها داخل الآجال القانونية،
- . إصدار القوانين التنظيمية المتبقية وذلك بالتوافق حول : (1) مسودة مشروع القانون التنظيمي الذي يبين شروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب عن طريق إعمال المقاربة التشاركية وتفعيل آليات الحوار الاجتماعي مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين، و (2) ملائمة مشروع القانون التنظيمي للدفع بعدم دستورية القوانين وإحالتها على البرلمان قصد التصويت عليه، لما في ذلك من أهمية خاصة لإثارة عدم دستورية كل المقتضيات ذات الصلة بالحقوق والحريات الواردة بالدستور أمام المحاكم المختصة كما سنرئ أدناه.

#### ب. تحقيق توازن بين الأغلبية والمعارضة البرلمانية خاصة في مجال مراقبة العمل الحكومي، وذلك من خلال:

- . توضيح مكانة المعارضة البرلمانية بشكل يضمن لها ممارسة حقوقها الكاملة وفق الفصل 10 من الدستور؛
- . إقرار حق المعارضة البرلمانية في طرح أغلبية الأسئلة الشفوية في كل جلسات المساءلة؛
- . التفاعل الإيجابي مع المبادرات الدستورية للمعارضة.

## 2 - بخصوص القوانين التنظيمية للجماعات الترابية والجهوية المتقدمة:

### أ - من أجل مدونة شاملة للمقتضيات القانونية المتعلقة بالتنظيم الترابي للمملكة

رغم أن الحكومة السابقة فضلت إصدار أربع قوانين تنظيمية حول الجماعات الترابية، فإننا لا زلنا نعتبر أنه كان من الأجدر إصدار مدونة متكاملة ومنسجمة تجمع النظام الانتخابي لأعضاء الجماعات الترابية والمقتضيات المشتركة من جهة، ثم خصوصيات كل مستوي من مستويات الجماعات الترابية من جهة أخرى. وهذا إضافة إلى ضرورة تعديل العديد من المقتضيات الواردة بهذه النصوص. وعلى هذا الأساس، سيعمل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على:

- إعادة النظر في كل القوانين التنظيمية ذات الصلة بالتنظيم الترابي في اتجاه المزيد من ترسيخ الجهوية المتقدمة، باعتبار أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة وفق الفصل الأول من الدستور؛
- إعطاء دينامية نوعية جديدة للفعل التنموي الشامل، من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة التراب الوطني بالشكل الملائم، تسمح بالمساهمة الإيجابية للسكان في تدبير شؤونها؛
- جعل المستوي الجهوي، مستوي مركزيا، استنادا على الدراسات والأبحاث التي تمت في إطار الحوار الوطني لإعداد التراب، وعلى المنظور الخاص للحزب، القائم على اعتبار الجهة، فاعل أساسي لتصريف المشروع الاقتصادي التنموي؛
- عدم اختزال الجهات في حدود مستوي معين من الجماعات الترابية، بل التعامل معها على أنها تحتل دستوريا مكان الصدارة بين هذه الجماعات الترابية؛
- جعل الجهوية دعامة أساسية لنظام الحكم الذاتي الذي تعول عليه بلادنا كحل نهائي للقضية الوطنية، باعتبار أن الجهوية المتقدمة ليست مسلسلا داخليا محضا فقط، ولكنها مسلسل سيستريعي انتباه كل الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات التي تتابع الوضع بالمغرب، والتي ينبغي أن نقدم لها برهانا آخر على جدية ومصداقية اقتراحاتنا.

### ب - وسائل وآليات العمل:

- اعتماد التدبير الجهوي للتنمية من خلال جعل الخيارات التنموية للجهة هي الأصل، دون تدخل الإدارة المركزية لفرض توجه محدد بشكل مسبق ومركزي؛
- تسريع مسلسل اللاتمركز بشكل يفتح علاقة مباشرة بين المصالح اللامركزية لمختلف الوزارات والمجلس الجهوي، وجعل هذه المصالح في خدمة التنمية الجهوية؛
- إحداث تغيير جوهري في تصور دور الإدارة الترابية من خلال تغيير طبيعة اختصاصات الوالي/العامل، وبالتالي كل ممثلي الإدارة الترابية بشكلها الحالي) مع تحويل المصالح الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهم للمجالس الجهوية؛
- اعتماد مبدأ متقدم للميزانية الجهوية من خلال تجميع الميزانية العامة للدولة (بعد المصادقة عليها في البرلمان) في شكل ميزانية جهوية مع تمكين المسؤولين الجهويين من تمويل مخططاتهم

التنموية بما تقتضيه الضرورة من إمكانية تحويل الاعتمادات (دون تدخل من قبل الوزارات المعنية)؛  
 . تحديد وظيفة الجهة، استنادا على سياسة واضحة لإعداد التراب، تعتمد على التصاميم الجهوية  
 لإعداد التراب، والمخططات الجهوية لإعداد التراب، والمخططات الجهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛  
 بل وإحداث المؤسسات المواكبة لهذه الوثائق من قبيل المجالس الجهوية لإعداد التراب وتفعيلها؛  
 . عدم اعتبار الجهة مجموعة مشاريع منفصلة عن مشاريع الجهات الأخرى، بل ضرورة توضيح الرؤية  
 الوطنية للجهة من خلال إبراز عناصر التضامن التي يمكن أن تنبثق من رؤية وطنية شاملة، قائمة على  
 الاستغلال الأمثل لكل ثروات البلاد لما فيه مصلحة الجميع؛  
 . تدقيق اختصاصات الجهات، وجعلها هي القاعدة العامة، وتدخل الإدارة المركزية هو الاستثناء، لأن  
 مهمة هذه الأخيرة ينبغي أن تنحصر في المساهمة في تحديد الوظيفة الوطنية للجهة وفق ما تسمح  
 بذلك مؤهلاتها الطبيعية والاقتصادية والبيئية والبشرية، وترك وضع البرامج اللازمة لتحقيق الأهداف  
 المحددة؛

إعادة النظر في علاقة الإدارة الترابية وممثليها بالمجالس الجهوية بشكل لا يجعل من الطرف  
 الأول وصيا ومراقبا ومسؤولا عن تطبيق القانون، بل شريكا ومواكبا ومساعدة للثاني في إنجاز مهامه؛  
 . التوزيع العادل للاستثمار العمومي على المستوي الجهوي، ووضع برنامج زمني لتدخلات صندوق  
 التضامن بين الجهات حتى تتمكن الجهات الناقصة التجهيز والبنيات التحتية، من وضع برامجها استنادا  
 على هذا البرنامج الوطني،  
 . اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية عند إنجاز برامج التنمية، مع تمكين الهيئات الاستشارية من وسائل  
 عمل تجعلها تساهم بفعالية في البرامج الجهوية أو الإقليمية أو المحلية.

### بالموازاة مع ذلك:

اعتبار مسار الجهوية المتقدمة، مسارا يخدم المبادرة الوطنية للحكم الذاتي بالنسبة لأقاليمنا  
 الجنوبية. وسبق للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، دائما في طليعة المدافعين عن إيجاد حل  
 سياسي مُتفاوض حوله، يُراعِي المسار الدولي وخصوصيات باقي الجهات الوطنية في إطار وحدة التراب  
 والسيادة الوطنية؛  
 . اعتبار انخراطنا في مقترح الحكم الذاتي، كحل عادل ودائم لقضية الصحراء المغربية، وسيلة لوضع  
 طرق تدبير محلي جديدة تتناسب وتطلعات الساكنة، من خلال إشراك جميع الفاعلين المحليين (منتخبين،  
 جمعيات، نقابات، أحزاب وسلطات) في تطبيق النموذج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، وبالأساليب  
 الأنسب لتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي، والقطع مع ممارسات الماضي المبنية على التحديد  
 المركزي للسياسات التنموية؛  
 . تطبيق البرامج السياسية والثقافية على أرض الواقع أخذا بعين الاعتبار للبعد الجهوي، وذلك  
 تحت شعار «مرجعية واحدة، ومنظومات تأطيرية متعددة»، عبر ابتكار أساليب تنظيمية جديدة على كل  
 الأصعدة، تماشيا مع الخصوصيات المحلية ومواكبة الابداعات المتسارعة للحركة الاجتماعية والثقافية.

## II. القوانين الخاصة بالمجالس والهيئات الدستورية

استنادا على الملاحظات الثلاثة التالية:

**أولاً:** المؤسسات الدستورية، باعتبارها مؤسسات مواكبة للعمل الحكومي والبرلماني وفقا لما تم تحديده في دستور المملكة، وبالتالي فإن جوهر وجودها هو دعم المؤسسات السياسية المسؤولة مباشرة أمام الناخبين والناخبات، دون أن تكون طرفا مباشرا في أي سياسة عمومية. وينطبق نفس التصور على مختلف المؤسسات التي تمت دسترتها، أو تلك التي أحدثها دستور 2011.

**ثانياً:** استحضار أن الحكومة وفق دستور 2011، منبثقة عن الإرادة الشعبية، ومُدعمة بأغلبية برلمانية، ومراقبة من قبل المعارضة بمختلف أشكالها ووسائل الإعلام والرأي العام، ومحاسبة دوريا عند كل استحقاق وطني أو ترابي أو مهني، وبالتالي فإن تدخل المؤسسات الدستورية في مجالات تنتمي للسياسات العمومية، يخلق غموضا في المشهد السياسي، ولا يسمح بتطبيق مبادئ الحكامة الجيدة وخاصة من ذلك ربط المسؤولية بالمحاسبة.

**ثالثاً:** إن الملاحظتين السابقتين، تجعلان من الضروري العمل على معالجة هذه الوضعية من خلال إعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة لمختلف المؤسسات الدستورية المعنية.

### لذا، فإننا سندافع ونعمل على تطبيق ما يلي:

. إن تكوين هذه المؤسسات وتشكيلتها، يجب أن تكون لصالح الخبراء، سواء أ كان لهم انتماء حزبي أو نقابي أو لا، المتخصصين في المجالات التي تشتغل عليها هذه المؤسسات. ذلك أنهم الأقدر على مد الأجهزة السياسية المسؤولة بوجهة نظر تقنية دقيقة. وفي نفس السياق، فإن مبدأ التخصص، ينبغي أن يكون مصاحبا لكل المبادئ المتعارف عليها من نزاهة واستقامة ومناصفة.

. عدم اعتبار اختصاصات هذه المؤسسات، سببا أو ذريعة للتقليص من صلاحيات السلطة التنفيذية أو التشريعية، أو حتى وسيلة لتوجيههما. لقد دافعنا طويلا عن مبدأ الحكومة ذات الصلاحيات الواسعة، حتى تتم مساءلتها ومحاسبتها عن كل السياسات العمومية التي نفذتها، وبالتالي سنستمر في الدفاع عن هذا المبدأ، وفي عدم قبول سحب أية صلاحيات حكومية لصالح مؤسسة دستورية أخرى. إن قوة هذه المؤسسات من قوة اقتراحاتها ومذكراتها ودراساتها وأبحاثها. فبقدر ما كانت قوة اقتراحية حقيقية، فإنها ستكون فاعلة ومؤثرة على السياسات العمومية، دون أن نحتاج إلى فرض ذلك، وهذا ما يتطلب ضرورة تهمين أدوار المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة.

### اعتبار تنوع وتعدد هذه المؤسسات، أساسا لاعتماد التدابير الملائمة من خلال التمييز بين:

. هيئات نريد فعلا أن تكون قوية، لأنها بمثابة صماك أمان ضد أي انزلاق حكومي، بل سنعمل على أن تكون لها صلاحيات شبه قضائية حتى تكون بمثابة سند للحكومة في ترسيخ دولة الحق والقانون، وفضح الانتهاكات الحقوقية، وهي هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، مجلس الجالية المغربية بالخارج، هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز).

هيئات لا ينبغي أن تكون استقلاليته سببا في عرقلة تنفيذ أو توجيه أي سياسة عمومية، وهي:

- هيئات الحكامة الجيدة والتقنيية (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مجلس المنافسة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها).
- هيئات النهوض بالتنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي)، إضافة إلى المجلس الوطني للغات والثقافة الوطنية.



## ترسيخ دولة الحق والقانون وسيادة القانون

منذ تنصيب حكومة ما بعد استحقاقات 2011، بدأت تظهر في الحياة الاجتماعية العديد من المظاهر السلبية التي لم تعمل الحكومة على الحد منها بالصرامة اللازمة قصد إعمال المبادئ الدستورية حول سيادة القانون، وعدم رجعية القوانين، وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومحاربة الشطط في استغلال مواقع النفوذ، ومحاربة الفساد. وهكذا، لوحظ بروز توجه نحو خوصصة تطبيق القانون بناء على قناعات فردية، أو بسبب ميولات إيديولوجية، فتم التساهل مع مظاهر التكفير والتحريض على القتل، وتبرير المواقف والمقترحات الأصولية، في نوع من التحريض على الترهيب الاجتماعي.

لقد أدى هذا التوجه إلى بداية انتشار مظاهر العنف في الشارع العمومي، فتصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي تم فسح المجال لتهييج الناس وحشدهم وجعلهم يعقدون محاكمات في الشارع العام، يصرون خلالها أحكاما ينفذونها في حق مواطنين ومواطنات باسم «الأخلاق» و«الهوية»، إضافة للعنف اللفظي الممارس عبر وسائل ووسائل التواصل الاجتماعي.

وبشكل متواز مع هذه الظاهرة، نسجل أنه لم يتم اعتماد أي سياسة حكومية متكاملة في مجال محاربة الفساد في كافة تجلياته. ومحاربة الفساد تهدف أساسا لخلق جو من الثقة في التدخلات العمومية للدولة، بصفة خاصة من خلال فرض مبدأ سيادة القانون على الدولة نفسها بإجبارها على التعامل بالمزيد من الإيجابية بخصوص الأحكام الصادرة في مواجهتها.

ولذلك، فإننا سنعمل في الاتحاد الاشتراكي على تقوية دعائم دولة الحق والقانون التي تضمن للأفراد ممارسة حقوقهم وحررياتهم الأساسية من خلال إعادة النظر بكيفية جذرية في الوسائل القانونية الضرورية الواجب إقرارها للحد من جميع أشكال العنف التي يمكن أن تهدد استقرار البلاد.

الشيء الذي يتطلب الاشتغال بشكل متواز على عدة واجهات لتلقي كلها في اتجاه فرض سيادة القانون من خلال المستويات التالية: الحکامة الأمنية (الفقرة الأولى)، محاربة الفساد (الفقرة الثانية)، وحل إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة (الفقرة الثالثة).

### 1. الحکامة الأمنية

لقد أصبحت الحکامة الأمنية، أحد أهم مظاهر تدبير الدولة الحديثة، وتقوم بشكل أساسي على توزيع جيد للأدوار والمسؤوليات بين مختلف فاعلي الأمن من جهة، مع انفتاح المصالح الأمنية على الأطراف الأخرى الشريكة، ومنها أساسا المجتمع المدني والإعلام. وقد أضحت لهذا الموضوع مكانة مهمة في النقاش العمومي ببلادنا نتيجة مقتضيات الفصل 54 من الدستور. وأصبح الأمن يحتل مرتبة محورية باعتباره الخيط الناظم للتحديات المتعلقة باحترام الحريات والحقوق وإدارة الأزمات خصوصا مع تنامي وتيرة

## العنف والجريمة بكافة أشكالها.

وبهذا الخصوص، فإننا نقترح التركيز على المكسب الدستوري القاضي بإحداث المجلس الأعلى للأمن باعتباره الإطار المؤسساتي الذي تتوفر فيه شروط التشاور وإيجاد استراتيجيات الأمن على المستوي الداخلي الوطني والخارجي الدولي.

### II. محاربة الفساد

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يؤكد على ضرورة العمل بكل حزم على محاربة الفساد بكل مظاهره ومستوياته وآلياته وخاصة من ذلك فصل سلطة المال والأعمال والنفوذ عن السياسة وفضاءاتها، وتفعيل كل المقتضيات التي تحقق الفصل 36 من الدستور من خلال القضاء على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي، وكل شكل من أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، والزجر عن هذه الانحرافات، والشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية. وندعوا تطبيق كل ذلك عبر:

. رفع إيقاع تفعيل السياسة الجنائية وتقوية الآليات القانونية في محاربة الفساد المالي، والتطبيق السليم للقانون المتعلق بمحاربة غسل الأموال.

. مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، بما في ذلك التدبير المفوض للمرافق العمومية، للحد من سلطة الإدارة التقديرية وإقرار نظام سريع وفعال للطعن والتقيد بنشر المعلومات منذ الإعلان عن طلبات العروض إلى نشر النتائج وتنفيذ الصفقة، الحد من عرقلة إمكانية الولوج للقضاء.

. إخراج قانون الإثراء غير المشروع كما تقدم الفريق الاشتراكي بمقترح بخصوصه، باعتبار هذه الجريمة من أبرز جرائم الفساد التي تآثر سلبا على المنظومة التنموية للبلاد كما أن القصور القانوني يمكن صاحبها من الإفلات من العقاب.

. التفعيل الأمثل للقانون المتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومات في الجوانب المرتبطة بالمالية العمومية للإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، بغية نشر ثقافة الشفافية في محيط العلاقات التي تربط الإدارة بالمواطنين والمواطنات.

### III. إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة

يعكس وجود مقترح قانون تقدم به الفريق الاشتراكي يتعلق بإحداث هيئة قضايا الدولة (والذي مازال يراوح مكانه منذ 18 شتنبر 2012، حيث أحجمت الحكومة عن مناقشته رغم أن بنيانه قائم على المحاربة الفعالة للفساد والحكامة باعتبارهما كانا محوريين أساسيين في برنامج الحكومة السابقة والحالية)، مدى عدم صدق الإرادة في ادعاء محاربة الفساد بصفة عامة، وفي إيجاد حلول ملائمة للقضايا

المرتبطة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة، وهو الأمر الذي يستفاد معه أن الدولة توجد إما في حالة امتناع أو في حالة عجز عن تنفيذ هذه الأحكام القضائية.

ويعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أنه من الضروري الإجابة عن التساؤلات الكثيرة حول مدى تقييد مرافق الدولة بمبدأ سيادة القانون المنصوص عليه في الفصل السادس من الدستور، وأنه من اللازم العمل على غرار الدول الديمقراطية على إحداث هيئات ومؤسسات تختص بالنظر في تصرفات مرافق الدولة المخالفة للقانون أو المنافية لمبادئ العدل والإنصاف، دون أن يحول ذلك في تحمل الدولة تبعات وتكاليف المخاطر القانونية الناتجة عن تصرفاتها. ويستند برنامجنا بهذا الخصوص على كل من:

- . تقارير مؤسسة الوسيط.
  - . التقارير السنوية للوكالة القضائية للمملكة التي أبانت أن المنازعات القضائية للدولة تشهد من حيث كمها وعددها ارتفاعا مضطردا، وأن عدد المنازعات التي تصدر بشأنها أحكاما قضائية ضد الدولة في ارتفاع؛
  - . خلاصات المجلس الأعلى للحسابات، حول الكلفة الإجمالية لجميع أنواع المنازعات القضائية للدولة.
- لذلك، نتشبت بإخراج مقترح القانون الذي تقدم به الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، والمتعلق بهيئة قضايا الدولة إلى الوجود، مساهمة في الحد من النزيف الواقع في مالية الدولة، وفي محاربة أشكال الفساد المرتبطة بقضايا الدولة المالية.



## إصلاح منظومة العدالة

إن الربط المجانب للصواب لمفهوم العدالة بالقضاء حجب كون كلمة «عدالة» تتضمن عناصر متداخلة أدت إلى بروز ما يصطلح عليه الآن بـ «منظومة العدالة» على اعتبار القضاء مكون أساسي لها، لكنه جزء من مكونات أخرى لا تقل أهمية وإن كانت السلطة القضائية وفقا لدستور 2011 أحد أعمدها. واستنادا على ذلك، فإن هدفنا الرئيسي يتمثل في إصلاح العدالة في منظورها الشمولي من خلال إصلاح جميع مكونات هذه المنظومة المتشعبة والتي تتجسد في ثلاث مرتكزات أساسية هي: القوانين، الجهاز المطبق لهذه القوانين الذي هو القضاء، ثم المهن المرتبطة بالقضاء.

### ونقترح أن يتم ذلك من خلال التدابير التالية:

. التسريع بملائمة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون، الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق وبالحرريات التي يضمنها الدستور تطبيقا للفصل 133 منه، والذي يُبين شروط وإجراءات تطبيق هذا الفصل، وإحالاته على البرلمان قصد التصويت عليه.

. تسريع مسطرة ملائمة مشروع قانون التنظيم القضائي لما له من أهمية قصوى في تنظيم مرفق القضاء على أسس جديدة تعتمد الحكامة الجيدة.

. ضمان الحق في محاكمة عادلة بواسطة قوانين تتماشى وتنسجم مع التطورات التي عرفها المجتمع، ومع المواثيق الدولية المصادق عليها، ومع دستور 2011، تتم صياغتها من خلال مراجعة شمولية لقوانين موضوعية ومسطرية أصبحت مُتجاوزة، وخاصة:

\* قانون المسطرة الجنائية الذي ينبغي أن يكون صمام أمان لحماية حقوق وحرريات المواطنين والمواطنات من خلال المزيد من شروط و ضمانات المحاكمة العادلة لتُصبح متلائمة أكثر فأكثر مع المعايير الدولية، والعمل على ترشيد الاعتقال الاحتياطي وهذا ما سنعمل على تحقيقه من خلال ما يلي:

- < التسريع بتعديل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية المتعلقة بتحديد ضوابط ومعايير الاعتقال الاحتياطي حتى لا يبقى هذا الإجراء الاستثنائي سلطة تقديرية مطلقة للنياحة العامة وقضاء التحقيق.
- < العمل على إحداث مؤسسة «قاضي الاعتقال والحرية» مستقلة عن النيابة العامة وقضاء التحقيق حتى لا تكون سلطة المتابعة هي نفسها سلطة اتخاذ قرار الاعتقال.
- < اعتماد بدائل الاعتقال الاحتياطي في مشروع قانون المسطرة الجنائية (السوار الإلكتروني مثلا).
- < التحديد الدقيق للحالات التي يمكن اللجوء فيها للاعتقال الاحتياطي.

< الفصل بين المعتقلين الاحتيابيين وسجناء الحق العام المدانين ، على اعتبار أن المعتقلين الاحتيابيين يتمتعون بقرينة البراءة.

\* القانون الجنائي الذي يجب أن يخضع لمراجعة شاملة تعكس الخطوط العامة للسياسة الجنائية التي ينبغي أن تنطلق من ثقافة حقوق الإنسان واللاقنتاع بنجاعة العقوبات البديلة، وفق تصور عصري حديث.

\* إعادة نظر في النصوص ذات الصلة الوثيقة بالحياة الفردية والمجتمعية، وأساسا من ذلك كل من مدونة الأسرة وقانون الشغل، وقانون الصحافة والنشر.

\* إصدار مدونة للحياة الجمعوية، تشمل النصوص ذات الصلة بالعمل الجمعوي بعد تحيينها وإعادة النظر فيها، سواء تعلق الأمر بقانون تأسيس الجمعيات وتنظيمها، أو منحها صفة المنفعة العامة، أو «الإحسان العمومي»، مع سد الفراغات الناتجة عن انعدام نص يوطر تأسيس وسير أعمال المؤسسات Fondations، والتطوع التعاقدية، وطرق تنظيم مالية الجمعيات، إلخ.

\* التعجيل بتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار القانون المحدد لشروط وكيفيات مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها (الفصل 12 من الدستور)، وإصدار نص عام لتنظيم عمليات التشاور بإشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (الفصل 13 من الدستور)، وإعادة النظر في القانونين التنظيميين المتعلقين بتقديم الملتزمات في مجال التشريع وتقديم العرائض (الفصلان 14 و15 من الدستور).

\* المزيد من تجويد القوانين المرتبطة بالاستثمار كقانون التجارة وقانون المنافسة وقانون الملكية الفكرية والصناعية.

\* معالجة اختلالات قانون المسطرة المدنية.

. تعزيز ودعم القضاء العادل والقوي لضمان السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وكسب الثقة داخل أفراد المجتمع وبعث الثقة خارج حدود الوطن، لجلب الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر القضاء وجهاز العدالة برمته حافزا محوريا لإقامة أي مشروع اقتصادي.

. عدم اختزال ضمان استقلال القضاء في رفع الأجور وتحسين الوضعية المادية والتفتيش وترقية القضاة وعزلهم فقط، وإنما أيضا بالتكوين والكفاءة والمستوى العلمي والتشبع بثقافة حقوق الإنسان وتطبيق المواثيق الدولية كمصدر من مصادر التشريع.

. ربط إصلاح منظومة العدالة بإصلاح شامل لكل المهن القضائية وغير القضائية المرتبطة بجهاز القضاء، وخاصة من ذلك منح مكانة أفضل لدور هيئة الدفاع في كل المراحل والمساطر لمؤازرة المواطنين

والمواطنين، وكتاب الضبط من خلال إحداث المدرسة الوطنية لكتاب الضبط، والمفوضين القضائيين والخبراء بكافة تخصصاتهم.  
. إحداث مجلس الدولة كأعلى هيئة قضائية في المجال الإداري وتكريس ازدواجية القضاء تعزيزا للحقوق والحريات.

## الحقوق والحريات الأساسية

إن احترام حقوق وحريات الإنسان، واحترام دور الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، واستقلالية جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أركان ضرورية، ليس من أجل البناء الديمقراطي والتنموي فحسب، بل إنها الضمانة الأساسية للتفوق على كل خصوم بلادنا، تحت أي ستار كانوا، دولا أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية.

واستناد على ما سجلناه وما لاحظناه من تنامي ظاهرة تهمة الاعتداءات على المواطنين والمواطنات المحتجين في الساحات العمومية، وبروز معالم لسياسة يمينية واضحة، تعادي العمل النقابي، ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. فإننا نلتزم أمام عموم المواطنين والمواطنات أننا سنعمل على:

• احترام حقوق وحريات المواطنين والمواطنات كما هي متعارف عليها عالميا من جهة، ووفق ما يكرسه دستور 2011 من جهة أخرى، كتوجه يمثل هوية الحزب في عمله النضالي والسياسي، وفي بعده التقدمي والحداثي لإقرار الديمقراطية الحقة لبناء دولة القانون؛

• الالتزام بالعمل إلى جانب الحركة الحقوقية والمؤسسات الوطنية الوسيطة، وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية تعنى بحماية والنهوض بحقوق الإنسان، ومؤسسة وسيط المملكة، وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (عند إحداثها)، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، من أجل المساهمة الفعلية في تقويم الاختلالات الكبرى التي يشهدها العمل الحقوقي مع مراعاة الطابع الكوني للحقوق والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئ؛

• تفعيل دستور 2011، باعتباره دستورا للحقوق والحريات، في جميع المقتضيات المرتبطة بمجال حقوق وحريات الإنسان، سواء تعلق الأمر بالحقوق السياسية والمدنية، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو الحقوق الفئوية؛

• تفعيل اللغة الأمازيغية كلغة رسمية؛

• إلغاء الحكم بالإعدام من التشريع الجنائي المغربي؛

• معاقبة جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان.

### وبخصوص حقوق مغاربة العالم، يلتزم الاتحاد الاشتراكي ب:

• تطوير المواكبة الإدارية والقانونية لفائدة مغاربة العالم عبر تأهيل الشأن القنصلي داخل بلدان الإقامة وجعله مواكبا لتحديث الإدارة العمومية، وتبسيط المساطر الإدارية، وخلق آلية موحدة لتدارس بعض القضايا الشائكة لهذه الفئة، وتوفير الحماية القانونية لكل ما تتعرض له هذه الفئة من نصب وابتزاز؛

• تمتيع مغاربة العالم بالحقوق التي جاء بها دستور 2011 داخل مؤسسات الدولة عبر إقرار حق

مغاربة العالم في المشاركة السياسية، والانفتاح على جميع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج والاستفادة من مواقعها، وإشراكها في كل هيئات الحكامة التي نص عليها الدستور، مع ضمان تمثيلية وازنة لمغاربة العالم في جميع الهيئات ومؤسسات الدولة، وتبني فكرة إحداث مجلس أعلى للهجرة.

## المحتوى العام

### القطب الاجتماعي

- ..... الصحة .
- ..... التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي .
- ..... التشغيل والحوار الاجتماعي .
- ..... الحماية الاجتماعية .
- ..... السكن .
- ..... إصلاح الإدارة وتعزيز الحكامة العمومية .

### القطب الاقتصادي

- ..... السياسات الاقتصادية والمالية .
- ..... المقاولات الصغيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة .
- ..... إعداد التراب الوطني والموارد والتنمية المستدامة .
- ..... السياسات القطاعية .

### القطب المجتمعي

- ..... الطفولة .
- ..... النساء .
- ..... الشباب .
- ..... الأشخاص في وضعية إعاقة .
- ..... الهجرة .
- ..... البيئة .
- ..... المجتمع المدني .
- ..... الرياضة .

## القطب الثقافي

- ..... الشأن الديني .
- ..... الثقافة والإبداع .
- ..... اللغات .
- ..... الإعلام .

## القطب المؤسساتي

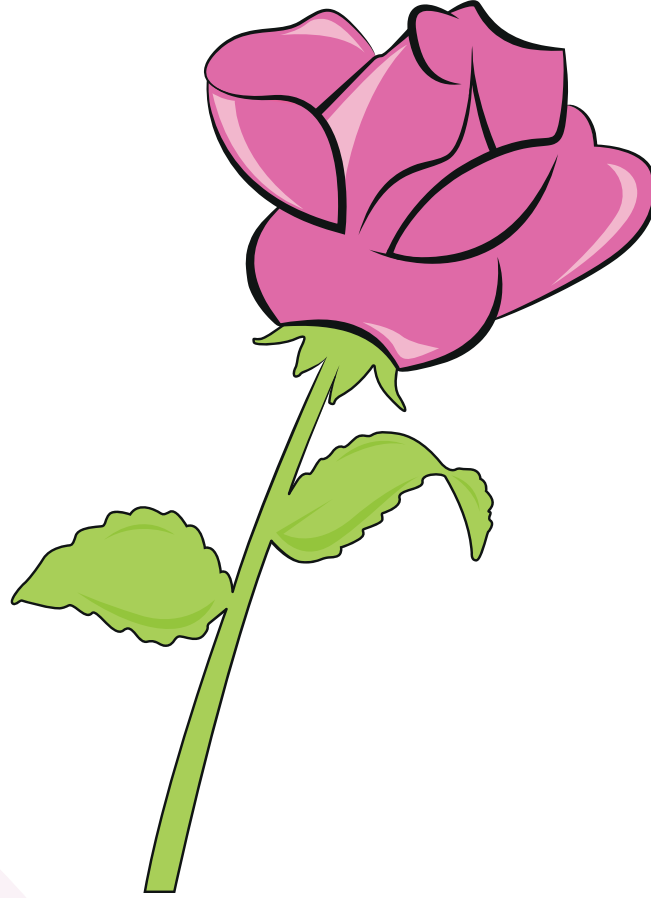
- ..... القضايا المؤسساتية والنصوص التأطيرية .
- ..... ترسيخ دولة الحق والقانون وسيادة القانون .
- ..... إصلاح منظومة العدالة .
- ..... الحقوق والحريات الأساسية .



الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵙⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ

Union Socialiste des Forces Populaires



# المغرب أولاً

تناوب جديد بأفق اجتماعي ديمقراطي

المغرب أولاً

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية  
ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵙⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ  
Union Socialiste des Forces Populaires





# المغرب أولاً



الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵙⵉⵎⴰⵢⵓⵔⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ

Union Socialiste des Forces Populaires



المقر المركزي رقم 9 شارع العرعار حي الرياض الرباط



USFP Maroc



@USFP\_Maroc



USFP Maroc



@USFP Maroc



USFP Maroc

[www.usfp.ma](http://www.usfp.ma)